

العدد 27 – تموز/يوليو 2017
Issue 27- July 2017

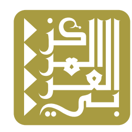
A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations

دورية محكَمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية



العدد 27 - تموز / يوليو 2017
Issue 27- July 2017

Special Section The Gulf Crisis 5
ملف الأزمة الخليجية



المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات

Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هو مؤسسة بحثية فكرية مستقلة للعلوم الاجتماعية والتاريخية وبخاصة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلمي البحثي إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمتهم وبينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية في عملية البحث والنقد وتطوير الأدوات المعرفية والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيز العام.

المركز هو مؤسسة علمية، وهو أيضًا مؤسسة ملتزمة بقضايا الأمة العربية وبالعمل لرقيها وتطورها، وهو ينطلق من كون التطور لا يتناقض والثقافة والهوية العربية، ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أن التطور غير ممكن إلّا كرقي مجتمع بعينه، وكتطور لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

يعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربي، دولًا ومجتمعات وبتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضًا، ويطرح التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية والتجزئة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربي بشكل عام من زاوية نظر عربية.

ويعنى المركز العربي أيضًا بدراسة علاقات العالم العربي ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.

لا يشكل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، فهو يعنى كذلك بالنظريات الاجتماعية والفكر السياسي عناية تحليلية ونقدية، وخاصةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديمي والسياسي الموجه للدراسات المختصة بالمنطقة العربية ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجهة للمختصين، وللرأي العام العربي أيضًا، وينشر جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية ليتسنى للباحثين من غير العرب الاطلاع عليها.

The Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) is an independent research institute for the study of the social sciences and humanities, with particular emphasis on the applied social sciences.

The ACRPS strives to foster communication between Arab intellectuals and specialists in the social sciences and humanities, establish synergies between these two groups, unify their priorities, and build a network of Arab and international research centers.

In its commitment to the Arab world's causes, the ACRPS is based on the premise that progress necessitates the advancement of society and human development and the interaction with other cultures, while respecting historical contexts, culture, and language, and in keeping with Arab culture and identity.

To this end, the Center seeks to examine the key issues afflicting the Arab world, governments, and communities; to analyze social, economic, and cultural policies; and to provide rational political analysis on the region. Key to the Center's concerns are issues of citizenship and identity, fragmentation and unity, sovereignty and dependence, scientific and technological stagnation, community development, and cooperation among Arab countries. The ACRPS also explores the Arab world's political and economic relations with its neighbors in Asia and Africa, and the Arab world's interaction with influential US, European, and Asian policies in all their economic, political, and communication aspects.

The Center's focus on the applied social sciences does not detract from the critical analysis of social theories, political thought, and history; rather, this focus allows an exploration and questioning of how such theories and ideas have directly projected themselves on academic and political discourse and guided the current discourse and focus on the Arab world.

The ACRPS regularly engages in timely research, studies, and reports, and manages several specialized programs, conferences, workshops, training sessions, and seminars that target specialists and the general public. The Center publishes in both Arabic and English, ensuring its work is accessible to both Arab and non-Arab readers.

ملف

الأزمة الخليجية

Special Section

The Gulf Crisis



نواف التميمي | Nawaf Al Tamimi*

الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة

Qatar's Diplomacy: Facing the Challenges of the Gulf Crisis

اتسمت الدبلوماسية القطرية منذ انفجار الأزمة مع السعودية والإمارات والبحرين ومصر، في 24 أيار/ مايو 2017، بالهدوء والثقة والاتزان. ولا يمكن المراقب أن يفهم النهج الدبلوماسي لقطر في التعامل مع كل مراحل الأزمة، من الانفجار إلى الحصار، مرورًا بالحملات الإعلامية المبرمجة، من دون الوقوف على حقائق "ما خلف المشهد". وإن كانت دول الحصار قد خططت لتفجير الأزمة تحت جنح الظلام، فجر 24 أيار/ مايو 2017، بأسلوب "الترويع والصدمة" الأميركي، فإن قطر تمكنت من امتصاص "الضربة الأولى"، بلا مفاجأة. وبالمتابعة لأداء الدبلوماسية القطرية وردة فعلها إزاء التطورات والمنعطفات التي مرت بها الأزمة، يُمكن الوقوف على خمسة عوامل تُفسر الهدوء، والثقة، والاتزان، التي اتسم بها الأداء القطري، وهذه العوامل هي: سقوط عنصر المفاجأة، وبناء السمة الوطنية، وبناء ترسانة "القوة الناعمة"، وبناء تحالفات دولية، وارتباك الخصم.

كلمات مفتاحية: الأزمة الخليجيّة، الدبلوماسية القطرية، السمة الوطنية.

Since the outbreak of the crisis with Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Bahrain and Egypt on 24 May 2017, Qatar's diplomacy has been characterised by calm, confidence and balance. The observer can't understand the diplomatic approach of Qatar in dealing with all stages of the crisis - from explosion to siege, through state-orchestrated media campaigns - without knowing the "behind the scenes" facts. Blockading countries planned to blow the crisis up under the cover of darkness, before the dawn of May 24. But Qatar was, unsurprisingly, able to absorb the "shock and awe" first strike. Five factors characterise the country's diplomatic performance as it has reacted to developments and turning points in the crisis: The failure of the 'element of surprise', years of building Qatar's "nation brand", Qatar's arsenal of "soft power", international alliances, and the opponents' quandary.

Keywords: The Gulf Crisis , Qatar's diplomacy, The National Brand.

* أستاذ الصحافة، معهد الدوحة للدراسات العليا.

* Professor of Journalism, Doha Institute for Graduate Studies

مقدمة[1]

اتسمت الدبلوماسية القطرية منذ انفجار الأزمة مع السعودية والإمارات والبحرين ومصر في 24 أيار/ مايو 2017 بالهدوء والثقة والاتـزان. ولا يمكن المراقب أن يفهم النهج الدبلوماسي لقطر في التعامل مع كل مراحل الأزمـة، من الانفجار إلى الحصار، مرورًا بالحملات الإعلامية المبرمجة من دون الوقوف على حقائق "ما خلف المشهد". وإن كانت دول الحصار قد خطّطت لتفجير الأزمة تحت جنح الظلام فجر 24 أيار/ مايو2017 بأسلوب "الترويع والصدمة" الأميركي لترويع قطر وإرباك دوائر الحكم في الدوحة، فإن قطر تمكنت من امتصاص "الضربة الأولى" بلا مفاجأة، ولكن مع صدمة مردّها توقيت الهجمة وأسلوبها، والذرائع التي تجاوزت حدود الخلاف السياسي الرسمي، وحرق كل الخطوط الحمراء حتى وصلت إلى قعر غير مسبوق. وبالمتابعة الدقيقة لمجريات الأزمة الأخيرة، وملاحظة أداء الدبلوماسية القطرية وردّة فعلها إزاء التطورات والمنعطفات التي مرّت بها الأزمـة منذ 24 أيـار/ مايو2017 وحتى منتصف تموز/ يوليو من العام ذاته، يمكن الوقوف على خمسة عوامل تفسر الهدوء والثقة والاتزان التي اتسم بها الأداء القطري. وهذه العوامل هي: سقوط عنصر المفاجأة، وبناء "السمة الوطنية"، وبناء ترسانة "القوة الناعمة"، وبناء تحالفات دولية، وارتباك الخصم.

سقوط عنصر المفاجأة

ما صدم القطريين لم يكن اندلاع الأزمة فجر 24 أيار/ مايو 2017؛ لأن الدوائر السياسية في الدوحة كانت تتوقع انفجار الأزمة مع دول الجوار، إن لم يكن هذا العام، فالعام المقبل أو الأعوام التالية. غير أن الصدمة نتجت من عوامل عدة، أولها التوقيت؛ فقد انفجرت الأزمة بعد أيام قليلة من قمة الـ "50 + 1" التي عُقدت في الرياض يومي 20 - 21 أيار/ مايو 2017، وجمعت زعماء خمسين دولة عربية وإسلامية من بينها قطر، مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وكان شعارها التنسيق لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب، ومواجهة نفوذ الإيرانيين وتمددهم في المنطقة. وما صدم الدوحة أيضًا هو الأسلوب الذي انتهجته السعودية والإمارات في تفجير الأزمة؛ بدءًا من اختراق الموقع الرسمي لوكالة الأنباء القطرية، وتلفيق تصريحات على لسان أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وصولًا إلى الحملات الإعلامية المبرمجة والمُعدَّة مسبقًا. والأمر الآخر الذي صدم الدوحة الرسمية والشعبية هو المضمون الإعلامي الذي روّجه سياسيون وإعلاميون وكُتّاب على شاشات قنوات فضائية مُموّلة من السعودية والإمارات، وعبر منصات التواصل الاجتماعي، وقد غابت عنه المهنية، وغرق في التلفيق والكذب ومسّ حرمات البلاد والعباد في قطر. وأخيرًا، صُدمت قطر بتصعيد الأزمة، مع حرق المراحل، وصولًا إلى فرض حصار لاعقلاني ولاإنساني، استهدف حياة الناس وأرزاقهم وأعمالهم والعلاقات الأسرية بين العائلات الخليجية، ليس في قطر وحسب، ولكن في دول الحصار نفسها. وربما كانت ذريعة "دعم الإرهاب" التي وظّفها خصوم الدوحة لتحشيد العالم ضدها، هو أشد ما صدم قطر، ولا سيما أنها شريك في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، إذ تنطلق من أراضيها الطائرات الأميركية لضرب معاقل الإرهاب في اليمن والعراق وسورية. فضلًا عن أن ذريعة الإرهاب التي رُفعت في وجه قطر، جاءت من الرياض التي طالما عدّتها الدوائر الغربية منبعًا للتطرف ومصدرًا للإرهابيين ومنبتًا لأكبر التنظيمات الإرهابية وأشدها خطرًا.

بعيدًا عن الصدمة التي استوعبتها الدوائر القطرية بسرعة وسلاسة، وتمكّنت من احتواء تداعياتها على المستوى الداخلي، اتسمت ردة فعل قطر الرسمية بالهدوء والتروي؛ بحيث يمكن تفسير هدوء الدوائر السياسية القطرية في التعامل مع الأزمة بانتفاء عنصر المفاجأة؛ إذ كانت تتوقع انفجار أزمة في الإقليم سواء كانت طرفًا فيه أم لم تكن. واستندت التوقعات القطرية إلى مجموعة حقائق جيوسياسية وتاريخية راهنة، كانت ماثلة أمام صانع القرار في الدوحة. أول هذه الحقائق هي أن دولة قطر الصغيرة جغرافيًا وديموغرافيًا كانت تعي أن الجغرافيا الطبيعية فرضت عليها خيارات سياسية قاسية التضاريس ومعقدة المناخ. ولم تتجاهل قطر يومًا أن موقعها بين فكّي إيران زعيمة الإسلام الشيعي، والسعودية زعيمة الإسلامي السنّي، يفرض عليها السير على حبل مشدود، يتهدّده تصاعد الصراع السعودي – الإيراني على الجغرافيا، واتساع نطاق التنافس بينهما على النفوذ. ولطالما أيقنت قطر أن تبنّي دبلوماسية الوساطة، ونهج إستراتيجيات الحياد، والبقاء خارج لعبة المحاور، ربما حميها من زجّها في أتون صراع إقليمي يفرض عليها الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك، وهو ما يعني الخصومة مع هذا الطرف أو ذاك[2].

وتتجلى الحقيقة الثانية في معرفة قطر المُسبقة بتاريخ الإقليم المائج بالصراعات الجيوسياسية، منذ ما قبل حرب الجهراء بين الكويت

1 تفيد هذه الدراسة من كتاب للكاتب نفسه، نواف التميمي، **الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر** (بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، وكذلك من مجموعة مقالات أعدّها الكاتب خلال الأزمة الخليجية.

2 أثير ناظم عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، **دراسات دولية**، العدد 43 (2010)، شوهد في 2017/7/18، في:
http://bit.ly/2vbdTST

وآل سعود عام 1920، وصولًا إلى الخلاف السعودي الراهن مع الكويت على حقلي نفط الدرة البحري والخفجي البري، مرورًا بتاريخ حافل بالخلافات الحدودية وصل إلى ذروته بالاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى عام 1971، والاحتلال العراقي للكويت عام 1990. كما كان لقطر تجربة مريرة من الصراع الحدودي مع السعودية، وصل إلى صدام مسلح عام 1992 عُرف باسم معركة الخفوس، أدت إلى سيطرة السعودية على منطقة الخفوس الحدودية[3]. ثم إن ما يصفه القطريون بـ "محاولة الانقلاب طبعة 2017"، لم تُفاجئ الدوحة التي كانت تعلم أن دولًا في الخليج منها السعودية، وأخرى عربية منها مصر، لم تكن تنظر بعين القبول للتغيرات السياسية التي حدثت في قطر منذ عام 1995، عندما تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم. وقد اتهمت الحكومة القطرية أفرادًا تدعمهم السعودية بتنفيذ المحاولة الانقلابية عام 1996 بالتعاون مع السعودية. كما اتهمت الدوحة الرياض بتدبير محاولة انقلاب أخرى عام 2005. ووصلت الأزمة بين الرياض والدوحة إلى حد القطيعة عام 2014؛ عندما اتهمت السعودية والبحرين والإمارات قطر بالتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

ولم تُفاجأ قطر بالأزمة الراهنة مع جيرانها الخليجيين كذلك؛ لأنها كانت ترى وتلمس على الدوام عدم الارتياح الخليجي والمصري من تمدد الدور القطري في الإقليم والعالم. وكانت الإشارات الصادرة عن عواصم عربية توحي بعدم الرضا عن نفوذ الدوحة الذي صار يفوق حجمها الجغرافي والديموغرافي. وما فاقم عدم الرضا الإقليمي تجاه دور قطر هو نجاح الوساطات القطرية حيث أخفق الكثيرون، ومن ذلك أزمة لبنان 2006، وأزمة الساحة الفلسطينية وانقسامها؛ إذ تبوأت قطر دور الوسيط بين الفصائل الفلسطينية. كما كان الحضور القطري الأبرز في نزاع دارفور في السودان، والصراع على السلطة في الصومال، والصراع بين الحوثيين والسلطة في اليمن. وكان للدبلوماسية القطرية دور ملموس في نزع فتيل صراعات عدة بين دول القرن الأفريقي، وأخيرًا دور قطر في دعم ثورات "الربيع العربي".

وفي استشراف لاحتمال مواجهة قطر لأزمة ما مع جيرانها أو حلفائها بسبب تنامي دورها، قال السفير الأميركي في الدوحة جوزف ليبارون في حزيران/ يونيو 2009: "أعتقد أن قطر تحتل مساحة في وسط الطيف الأيديولوجي في العالم الإسلامي، والهدف من ذلك الحفاظ على أبواب جميع لاعبي هذا الطيف مفتوحة أمامها. إن قطر تملك الموارد لتنفيذ رؤيتها، وهذا أمر نادر الحدوث. وفي كل الأحوال، فإن إستراتيجية قطر للحفاظ على التوازن في علاقاتها مع الولايات المتحدة وعلاقاتها مع القوى الإقليمية، مثل إيران والسعودية، من المرجّح أن تستمر، وهذا قد يؤدي إلى وضع الدوحة وواشنطن في مواقع متناقضة تجاه بعض القضايا المهمة، على الرغم من التعاون الوثيق بينهما"[4].

سنوات من بناء السمة الوطنية

مثل كل الدول الصغيرة ذات الجغرافيا المحدودة والديموغرافيا القليلة، لجأت دولة قطر منذ سنوات إلى تبنّي إستراتيجيات خاصة لحماية كيانها السياسي وسيادتها الوطنية، من قبيل تبنّي إستراتيجية حسن الجوار، وإستراتيجية التحالفات الإقليمية والدولية، وإستراتيجية تكوين "سمة وطنية" National Brand، لبناء مكانة فريدة عالميًا تعزز الشرعية السياسية للدولة، وتُبرز قيمة الدولة وفائدتها للعالم[5].

> مثل كل الدول الصغيرة ذات الجغرافيا المحدودة والديموغرافيا القليلة، لجأت قطر منذ سنوات إلى تبنّي إستراتيجيات خاصة لحماية كيانها السياسي وسيادتها الوطنية

وقد انبثقت النظرية المعرفية لـ "توسيم الأمّة" في بداياتها من أدبيات ونظريات في علم "التسويق" أو فنه، إذ تدعو الدول والأمم للتعامل مع برامج وخطط التنمية الاقتصادية بمنظورٍ "تسويقي" ينطوي على المنافسة؛ بمعنى إن الأمم مطالبة بتحسين مستوى التنمية الاقتصادية ونوعيتها وتحويلها إلى أدوات تسويقية تكون قادرة على جذب المستثمرين الأجانب والسياح والكفاءات البشرية المتميزة (العقول) والمحافظة عليها. وبهذا تكون عملية توسيم الأمّة مهمة لدعم التنمية الوطنية المستدامة من جهة، ولتعزيز القدرة التنافسية للبلد في المجالين الداخلي والخارجي من جهة أخرى. يقول جوزيف ناي: "إن هذه النظرة

3 ماجد حميد خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي"، **دراسات دولية**، العدد 49 (2011)، شوهد في 2017/7/18، في: http://bit.ly/2wlSkOa

4 Christopher M. Blanchard, *Qatar: Background and U.S. Relations*, Congressional Research Service, Report Prepared for Members and Committees of Congress (November 4, 2014), accessed on 7/8/2017, at: http://bit.ly/2vb0M4e

5 Simon Anholt, "Competitive Identity: The New Brand Management for Nations, Cities and Regions," *Journal of Brand Management*, vol. 14, no. 6 (2007), p. 134.

دفعت دولًا كثيرة لوضع عملية توسيم الأمّة في سياق إستراتيجياتها السياسية، على أساس أنها أداة من أدوات القوة الناعمة. وبرز ذلك جليًّا بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكيك عالم القطبين، وتوجه السياسة العالمية إلى استبدال صراع توازن القوى التقليدي بأدوات تتلاءم مع مفاهيم العالم الحر والأسواق المفتوحة والتنافسية"[6].

ومنذ مطلع القرن الحالي، أصبح توسيم الأمّة أداة قوية وفعالة، تُمكّن الأمّة من استثمار مقدراتها الوطنية في الحفاظ على قيمها الوطنية. بل ذهب بعض الدارسين إلى أن بناء الأمّة بواسطة القوة الناعمة مكون أساسي من مكونات قوة الأمّة في النظام العالمي[7]. والواقع، أنه منذ انتهاء الحرب الباردة وانتقال المجتمع الدولي إلى حالة العولمة، ساهم في تطور مفهوم توسيم الأمّة وتطبيقاته. فمن جهة، سعت الدول الوليدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتفكك يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، وانفضاض عقد المعسكر الاشتراكي، إلى بناء "سمات وطنية" جديدة تترجم استقلالها وتعززه، وتحجز لها مكانةً على الساحة الدولية. ومن جهة أخرى، أفرز الواقع الدولي الجديد صورًا أخرى للاختلافات الاقتصادية وغير الاقتصادية بين الأمم، وقد تعمقت هذه الاختلافات في كثير من الحالات، وأفرزت صراعات سياسية وثقافية واجتماعية، هدّدت استقلال شعوب وأمم عدة واستقرارها. من هنا، وجدت دول كثيرة أهمية للسمة الوطنية في حماية هويتها وكيانها، في حين وجدت دول أخرى أن السمة الوطنية تعزز عناصر قوتها الناعمة، بينما رأت فيها الدول القوية قيمة مضافة لتعزيز قدراتها التنافسية وتدعيم نفوذها السياسي. وبصفة عامة، تسعى الدول لتكوين سمة وطنية إما لغاية "إعادة تشكيل الهويات الوطنية"[8]، وهذا ينطبق على دول أوروبا الشرقية والدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق، أو "حماية كيانها السياسي" وهذا ينطبق على الدول الصغيرة، أو "تعزيز القدرات التنافسية للبلاد"[9] وهذا ينطبق على الدول الناشئة مثل الهند والبرازيل وكوريا الجنوبية، أو"تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية في الداخل والخارج"[10]، ومثال ذلك الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، أو "تغيير صورة الأمّة أو تحسينها أو تعزيزها"[11]، ومثال ذلك جنوب أفريقيا.

مثّلت الحالة القطرية نموذجًا نادرًا في المنطقة العربية من حيث التطبيق العملي، بل والحرفي، لنظرية "توسيم الأمّة" ومبادئ عملية التوسيم النموذجية وشروطها وظروفها. فقد كانت البداية في عام 2008، عندما صدرت الإرادة العليا بالتصديق على "رؤية قطر 2030". وقد ترجمت هذه الرؤية الإرادة السياسية والرؤية الإستراتيجية للقيادة السياسية. وفي خطوة تالية نحو صياغة هذه الرؤية، شرعت الحكومة القطرية في استدعاء الأطراف الحكومية وفعاليات القطاع الخاص والمجتمع المدني كافة، وشكّلت مجموعات عمل حدّدت مهماتها في التالي:

- مجموعة العمل الأولى: إستراتيجية قطر الوطنية: القضايا والتحديات.
- مجموعة العمل الثانية: صياغة الإستراتيجيات الوطنية: مشاركة الأطراف المعنية وبناء القدرات، أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التجارب الدولية.
- مجموعة العمل الثالثة: الإستراتيجيات الوطنية المستندة إلى النتائج: تحديد الأهداف والمتابعة والتقييم، أفضل الممارسات والدروس التي يمكن تعلمها من التجارب الدولية.

وبالتوازي مع ورشة العمل الداخلية، تبنّت السياسة الخارجية القطرية إستراتيجيتَيْ الدبلوماسية العامة والسمة الوطنية[12]، وتتوافق هاتان الإستراتيجيتان في الأهداف؛ فالأمّة تبني سمتها الوطنية، والدبلوماسية العامة تحمل هذه السمة إلى العالم. وفي حالة دولة صغيرة مثل قطر، توظِّف الدبلوماسية العامة وقنواتها والسمة الوطنية وعناصرها بصفتها أدوات إستراتيجية، لهدفين رئيسين، أولًا: لتحقيق الحضور في الساحة الدولية، وثانيًا: لإنشاء "منظومة دفاعية"[13].

والنموذج الذي تقدّمه قطر على مستوى الدبلوماسية العامة عبر النشاط "الناعم" في العالم، يتمثّل في تبنّي "دور الوسيط" في الصراعات الإقليمية، ثم جني ثمار هذا الدور وتحويله إلى مكاسب دبلوماسية تعزز دور الدوحة في الإقليم الحافل بالاضطرابات[14]. ومن خلال

6 Joseph Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: Perseus Books group, 2004).

7 Gyorgy Szondi, "Public Diplomacy and Nation Branding: Conceptual Similarities and Differences," Netherlands Institute of International Relations (2008), accessed on 7/7/2017, at: http://bit.ly/2gJbZA3

8 Wally Olins, *Corporate Identity: Making Business Strategy Visible Through Design* (Boston: Harvard Business School Press, 1999).

9 Anholt.

10 György Szondi, "The Role and Challenges of Country Branding in Transition Countries: the Central and Eastern Europe experience," *Place Branding and Public Diplomacy*, vol. 3, no. 1 (2007), pp. 8 - 20.

11 Hlynur Gudjonsson, "Nation Branding," *Place Branding*, vol. 1, no. 3 (2005), pp. 283 - 298.

12 Alan Henrikson "Niche Diplomacy in the World Public Arena: The Global 'Corners' of Canada and Norway," In: J. Melissen (ed.), *The New Public Diplomacy* (London: Palgrave Macmillan, 2005), p. 1.

13 Paul Rockower, "Qatar's Public Diplomacy," USC, Center for Public Diplomacy, PubD 599, December 12, 2008.

14 Andrew F. Cooper & Bessma Momani, "Qatar and Expanded Contours of Small State Diplomacy," *The International Spectator*, vol. 46, no. 3 (2011), pp. 113-128; John E Peterson, "Qatar and the World: Branding for a Micro-State," *Middle East Journal*, vol. 60, no. 4 (2006), pp. 732 - 748.

اضطلاع الدوحة بمهمة الوساطة، برز دورها على الساحة الدولية، وبات لجهدها الدبلوماسي مساحة تفوق حجمها الجغرافي وعدد مواطنيها. ويمكن فهم دور الدبلوماسية العامة القطرية، بالنظر إلى حرص قطر على توسيع دائرة نفوذها وزيادة الوعي الخارجي بأهميتها. وإجمالًا يمكن القول إن هذه الدبلوماسية تنطلق من الثوابت التالية:

- التزام حقوق السيادة والدولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتجنب سياسة المحاور.
- التزام قواعد الشرعية الدولية، ومواكبة المستجدات والتطورات العالمية أو التكيف معها.
- تبني فلسفة "الدبلوماسية الواقعية" مع تقبل تبعات الإسهام في تحقيق السلام ورفض الاحتكام إلى القوة في فضّ المنازعات.
- وتتسم الدبلوماسية القطرية بأنها:
- استباقية وجريئة؛ ما يجعلها تتخذ مواقف سابقة لغيرها (مثل الموقف من الثورات التونسية والمصرية والليبية).
- لا ترتبط بمرجعية أيديولوجية تحدّ من نشاطها أو امتدادها.
- لا تسعى للاستحواذ.
- تعتمد على أدوات القوة الناعمة وأساليبها، ولا تنطوي على أيّ تهديد أو أطماع أو أجندات لبسط النفوذ.

ويقصد بالقوة الناعمة توظيف أدوات الإقناع والاستمالة والابتعاد عن أساليب الضغط والترهيب في إدارة العلاقات الدولية؛ كأدوات الدبلوماسية العامة، وتوظيف الأبعاد الثقافية والتعليمية والإبداعية، أو توظيف المعونات الاقتصادية والمنح الدراسية في إدارة العلاقات الخارجية.

والقوة الناعمة أو اللينة بمفهومها المعاصر هي اصطلاح ينسب إلى جوزيف ناي، رئيس مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي، ومساعد وزير الدفاع في عهد إدارة بيل كلينتون، والمحاضر في جامعة هارفرد، وهو يعرّف القوة الناعمة بأنها: "الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلًا من الإرغام أو دفع الأموال". وفي عام 1990 عرّف ناي القوة الناعمة بتوسّع بقوله: "القوة الناعمة في جوهرها قدرة أمّة معيّنة على التأثير في أمم أخرى، وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استنادًا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي، ومنظومة قيمها ومؤسساتها، بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد. هذه الجاذبية يمكن نشرها عبر: الثقافة الشعبية، والدبلوماسية الخاصة والعامة، والمنظمات الدولية، ومجمل الشركات والمؤسسات التجارية العاملة"[15].

وأشار ناي إلى أدوات القوة الناعمة في كتابه عن ريادة الولايات المتحدة في الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ثم أسهب في تطوير المفهوم في كتاب مستقل عنوانه **القوة الناعمة**، لتأكيد حضور هذه الأدوات في إدارة السياسة الخارجية الأميركية، والأدوات غير التقليدية؛ الثقافية والمعنوية والرمزية والقيادية التي تتيح سبلًا للتأثير في سلوك الأطراف الأخرى في العملية السياسية في الداخل الوطني أو الخارج الإقليمي والدولي. وتتغير القوة الناعمة بتغير وسائط التأثير الثقافي وأدواته وتحولاتها النوعية في ظل تحولات مفهوم المكان والجغرافيا. كما قد تزيد وتنقص بحسب الرصيد الأخلاقي للدولة التي تريد الاضطلاع بدور النموذج، وكذلك الموارد المالية التي تخصصها الدولة لمصلحة برامج تعزيز النفوذ والتأثير. ويحصر ناي عناصر القوة الناعمة في ثلاثة عناصر أساسية هي: "أولًا، الثقافة العامة، وما إذا كانت جاذبة للآخرين أو منفرّة لهم. ثانيًا، القيم السياسية، ومدى جدّية التزامها، سواء في الداخل أو في الخارج، سلمًا أو حربًا. ثالثًا، السياسة الخارجية ودرجة مشروعيتها، وقبولها الطوعي لدى دول العالم وشعوبه"[16].

بناء ترسانة القوة الناعمة

لأجل حماية استقلالها الوطني، والحفاظ على سيادتها السياسية، وظّفت قطر الدبلوماسية العامة وقنواتها، والسمة الوطنية وعناصرها، أدواتٍ إستراتيجيةً لتحقيق الحضور في الساحة الدولية، وإنشاء "منظومة ردع دفاعية" ناعمة. وبنهجها هذا النموذج، نوّعت قطر قنوات الدبلوماسية العامة، وأدوات القوة الناعمة، ووزّعتها على واجهات عدة، في إطار عملي منسجم، يترجم كل الأهداف التي وردت في رؤية قطر 2030.

على الواجهة الدبلوماسية، سعت قطر لتعزيز دورها على الساحة الدولية من خلال تطوير مكانتها بصفتها مركزًا لاستضافة أحداث دولية كبيرة وبارزة، والمشاركة بدور ريادي في المؤسسات الدولية؛ بحيث تبوأت في عام 1995 رئاسة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن، وفي عام 2001 فازت قطر بأحد المقاعد الأربعة المخصصة للقارة الآسيوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، كما نجحت في العام ذاته في استضافة مؤتمر منظمة التجارة العالمية، واستضافت في عام 2005 القمة الثانية لمجموعة الـ 77.

وعلى الواجهة الإعلامية، كانت شبكة الجزيرة الفضائية التي شكّلت منذ انطلاقها في عام 1996 حالة فريدة في الفضاء الإعلامي العربي.

15 Nye; Szondi.

16 Nye.

ولم يقتصر حضور شبكة الجزيرة على الهواء وشاشات المشاهدين فقط، بل تجاوز ذلك، عندما انتقلت الجزيرة من مجرد قناة إعلامية ناقلة للأخبار والأحداث إلى صانع أو على الأقل مشارك في صناعة الأحداث. وخلال سنوات قليلة، باتت هذه الشبكة تتبوأ مكانة لا تقل أهمية عن شبكات "سي إن إن" أو "سكاي" أو"بي بي سي" العالمية. وتزايد نفوذ هذه العلامة التجارية والشبكة الإعلامية بعد إطلاق قناة الجزيرة الإنكليزية، وقنوات الجزيرة الرياضية، والجزيرة أطفال، والجزيرة مباشر، والجزيرة الوثائقية. إضافة إلى ذلك، وسّعت الجزيرة من نطاق أنشطتها، فلم تعد كأيّ قناة تلفزيونية تقليدية، بل أوجدت لنفسها أذرعًا طويلة ومؤثرة؛ من قبيل المهرجانات السنوية، ومركز الجزيرة للتدريب، ومركز الجزيرة لحقوق الإنسان، ومركز الجزيرة للدراسات، والجزيرة نت ... وغيرها. وباتت شبكة الجزيرة التلفزيونية وشبكة مؤسساتها أداة مهمة في "ترسانة الدفاع" عن وجود الدولة القطرية في مواجهة القوى الكبرى المتصارعة في منطقة الخليج.

> وفّرت قطر لنفسها حماية بـ "درع" من الأدوات الإستراتيجية، بات من الصعب معها الاعتداء على هذه الدولة الصغيرة في غفلة من العالم

وعلى الواجهة الاقتصادية، لم تغفل قطر أهمية توجيه ثرواتها الطبيعية والاستثمارية لحماية كيانها السياسي، وتعزيز مكانتها ودورها إقليميًا وعالميًا؛ وقد تجلّى ذلك في التوزيع الذكي لمحفظة الاستثمارات القطرية الخارجية، لتشمل الشركات الكبرى من قبيل الاستثمارات في مشاريع الغاز والبتروكيماويات في الصين وإندونيسيا، وبناء المشاريع السياحية والعقارية في بريطانيا، والدخول في شراكات عالمية في أسواق المال والاستثمار والخدمات المصرفية. وفي المقابل، اهتمت قطر بجذب الاستثمارات الأجنبية، فقد نشرت جريدة **أميركان كرونيكل** *American Chronicles* الأميركية تقريرًا مطولًا عن أفضل بقاع العالم في الوقت الحالي من حيث جذب الاستثمارات العالمية، جاء فيه أن دولة قطر هي الأولى في العالم على رأس قائمة هذه الدول، وأشار التقرير إلى أن احتفاظ الاقتصاد القطري بمكانته وانتعاشه الملموس من أكثر العوامل التي جعلت هذا البلد هو المكان الأفضل لجذب استثمارات العالم.

ونشطت قطر على الواجهة الإنسانية عبر مجموعة من مبادرات المجتمع المدني القطري وجمعياته، بهدف تقديم الوجه الإنساني للشعب القطري؛ بحيث باتت المساعدات الإنسانية القطرية تصل إلى كل المحتاجين والمنكوبين بعيدًا عن أيّ حواجز دينية أو عرقية أو إثنية، من قطاع غزة إلى منكوبي تسونامي آسيا، أو إعصار كاترينا، أو فياضانات أستراليا 2011، أو زلزال اليابان 2011، أو توفير السفن لآلاف المهجّرين بسبب النزاع المسلح في ليبيا 2011.

وعلى الواجهة الثقافية، اهتمت قطر باستقطاب قادة الفكر والسياسة في العالم، عبر جذب مراكز الأبحاث العالمية مثل مركز بروكنجز، أو تأسيس مراكز جديدة مثل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، ومعهد الدوحة للدراسات العليا. إضافة إلى ذلك، استقطبت قطر فروعًا لكبريات الجامعات العالمية مثل جامعات "تكساس إيه أند إم"، و"جورجتاون"، و"كارنيجي ميلون"، و"كالجاري"، وكلية باريس للدراسات التجارية العليا، وكلية شمال الأطلسي في قطر. كما أولت اهتمامًا خاصًا لفكرة المتاحف والتركيز على التراث كونه مكونًا أساسيًا في منظومة الدفاع عن الاستقلال الوطني؛ فالأصالة والتراث والتاريخ كلها عوامل قوة وحماية، تؤكد مشروعية "الدولة القطرية وأصالتها وامتدادها في التاريخ"، ومن ثمّ التغلب على "نقطة الضعف" المرتبطة بمحدودية الجغرافيا والديموغرافيا. هذا فضلًا عن أنها تعزز البعد العالمي للدولة، من خلال إبراز مساهمتها في التراث البشري والفكر الإنساني.

وتُوّج الأداء القطري على الواجهة الرياضية بالنصر الذي حقّقه الملف القطري لاستضافة بطولة كأس العالم 2022. ويحلل الفرنسي باسكال بونيفاس المتخصص في العلوم الجيوسياسية في جريدة **ليكيب** L'Équipe دور الرياضة في إطار الدبلوماسية العامة القطرية بقوله: "اختارت قطر الدبلوماسية الرياضية؛ حتى توجد على الخارطة [...] وفي منطقة جيوسياسية مضطربة، فإن القوة الناعمة والصورة والجاذبية باتت عوامل رئيسة [...] واليوم من الصعب على أيّ دولة قد تكون لها شهية نحو قطر أن تُقْدم على أيّ محاولة طالما أن قطر باتت تملك هذه الرؤية والوضوح [...] وصارت قوة عظمى صغيرة لأنها تؤدي دورًا دبلوماسيًا يفوق ثقلها السكاني [...] وأن تصبح عاملًا رئيسًا في الرياضة العالمية يعني أن تصبح عاملًا رئيسًا في الدبلوماسية العالمية".

وتنوعت أدوات قطر على الواجهة السياحية التي تسعى إلى جذب العالم للتعرف على قطر وإمكانياتها. وعلى الرغم من أن السياحة القطرية تواجه منافسة شديدة من دول الجوار والإقليم، فإن السياحة تبقى أداة داعمة وأساسية في تعزيز الكيانية القطرية. وتبقى الخطوط الجوية القطرية العلامة الأبرز على الواجهة السياحية، فقد نجحت الناقلة الوطنية، وفي غضون سنوات قليلة

(أعيد إطلاق الشركة في عام 1997)، في الوصول إلى العالمية والتحليق إلى أكثر من 150 وجهة عبر العالم، وقد تم تصنيف الشركة في عام 2017 أفضل شركة طيران في العالم. واللافت أن الخطوط الجوية القطرية أعادت منذ عام 2006 صياغة الشعار الذي يعلو طائراتها؛ بحيث أصبح اسم قطر وشعار المها الذي يرمز إلى قطر أكبر حجمًا. ويمكن الاستدلال من ذلك أن قطر أرادت أن تضع اسمها ورمزها الوطني على طائرات أسطول الخطوط الجوية القطرية، ليكون بمنزلة إشهار أو إعلان، يجوب العالم على مدار الساعة والأيام، ويعبر البلدان والقارات، ليعرّف شعوب الأرض بدولة قطر.

وعلى امتداد هذه الواجهات، وفّرت قطر لنفسها حماية بـ "درع" من الأدوات الإستراتيجية، بات من الصعب معها الاعتداء على هذه الدولة الصغيرة في غفلة من العالم، وبات من الصعب أيضًا أن تتعرض أراضي قطر أو سيادتها لخطر الاحتلال أو القضم أو الضم أو الاختراق، من دون تحرّك الكثير من دول العالم وشعوبها ومنظماتها الأهلية والثقافية والإعلامية، لأنها باتت ترتبط بمصالح اقتصادية أو سياسية أو إنسانية أو أخلاقية مع قطر ومؤسساتها الرسمية والأهلية. كما أن تعاضد عناصر القوة الناعمة القطرية مع دعم القوى الكبرى مكّن دولة قطر من التغلب على نقاط ضعفها الجغرافية والديموغرافية، بل وفّر لها فائضًا سياسيًا أمكن توظيفه في الاضطلاع بدور فاعل ومؤثر في العلاقات الإقليمية والدولية.

بناء تحالفات دولية

لم يُغنِ بناء ترسانة القوة الناعمة قطر عن الاهتمام بتطوير أدوات "القوة الصلبة"؛ إذ قد تكون القوة الناعمة وحدها مرادفةً للضعف والعجز، أو مجرد شكل من أشكال العلاقات العامة، ما لم تُعزَّز بقوة صلبة، كما يقول ناي[17] الذي يرى أن القوة الصلبة والقوة الناعمة مترابطتان وتدعم إحداهما الأخرى، فكلاهما مظهر من مظاهر القدرة على إنجاز الأهداف عبر التأثير في طريقة تصرف الآخرين. وفي إمكان بعض مصادر القوة وعناصرها أحيانًا، أن يؤثر في مجمل تصرفات الآخرين وسلوكهم من الإجبار إلى الجذب والإغراء. وفي عام 2009، طوّر ناي هذه الفكرة عندما أشار إلى مفهوم "القوة الذكية" كونها تعني الدمج بين أدوات القوة الناعمة والقوة الصلبة في إستراتيجيات ناجحة. وأشار ناي إلى أن الإستراتيجية الفعالة في العالم الحقيقي هي التي تُحسن الدمج بين القوتين الصلبة والناعمة بطرق فعالة، وقال: إن "القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريده باستمالة الطرف الآخر وليس إكراهه، ومعرفة كيفية الجمع بين أدوات القوتين الصلبة والناعمة في قوة ذكية"[18].

وتعاضدت عناصر القوة الناعمة القطرية مع عناصر القوة الصلبة في إستراتيجيات قطر التي وقّعت، في 23 حزيران/ يونيو 1992، اتفاقية تعاون دفاعي مشترك مع الولايات المتحدة الأميركية، وفّرت لها مظلة حماية أميركية أكيدة؛ بحيث أصبحت قطر مقرًا لأكبر قاعدتين أميركيتين: الأولى هي قاعدة العديد الجوية، وتضم نحو 11 ألف جندي و120 طائرة مقاتلة، وتضم القيادة العسكرية المركزية للمنطقة الوسطى (CENTCOM)، والمركز المشترك للعمليات الجوية والمراقبة الفضائية (CAOC)، والسرب 379 للطلعات الجوية. وقاعدة السيلية التي تُعدّ من أكبر القواعد العسكرية خارج الأراضي الأميركية للإمداد اللوجستي المسبق للأسلحة، كما تضم القاعدة المركز المشترك للعمليات الجوية والمراقبة الفضائية (CAOC) المُكلّف بمهمة الإشراف على القوة الجوية الأميركية في أفغانستان وسورية والعراق و18 دولة أخرى. كما يضم المركز قيادات عسكرية من القوات الجوية والبحرية والجيش وقوات مشاة البحرية الأميركية "المارينز"، ويُنظر إليه على أنه المركز العصبي للحملات الجوية في المنطقة.

وبالتوازي مع ذلك، عزّزت قطر تعاونها العسكري مع تركيا بالإعلان في كانون الأول/ ديسمبر 2015 عن إقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر؛ فقد جاء تدشين القاعدة العسكرية بعد توقيع البلدين عددًا من الاتفاقيات الأمنية والدفاعية، بدأت باتفاقية التعاون الدفاعي في المجالات الصناعية التي وقّعها الطرفان في 2007، ثم اتفاقية التدريب العسكري المشترك التي وقّعها الجانبان في 2012[19]، وصولًا إلى "اتفاقية وضع القوات" التي تمّ توقيعها في أنقرة في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2014، ونصّت على تشكيل آلية من أجل تعزيز التعاون في مجالات التدريب العسكري والصناعة الدفاعية والمناورات العسكرية المشتركة، إضافةً إلى تمركز القوات المتبادل بين الجانبين، على أن يُسمح لهما باستخدام الموانئ والمطارات والمجال الجوي، وتمركز قواتهما العسكرية على أراضي البلد المضيف واستفادته من المنشآت والوحدات والمؤسسات العسكرية[20].

17 Nye; Szondi.

18 Nye.

19 Paul Cochrane, "Revealed: Secret Details of Turkey's New Military Pact with Qatar," Middle East Eye, January 27, 2016, accessed on 7/7/2017, at: http://bit.ly/21uRbeD

20 Olivier Decottignies and Sonar Cagaptay, "Turkey's New Base in Qatar," The Washington Institute for Near East Policy, January 11, 2016, accessed on 7/8/2017, at: http://bit.ly/2wyKkbN

ارتباك الخصم قوة مضافة

وفي مقابل هدوء الدبلوماسية القطرية، وامتلاكها رؤية وإستراتيجية استباقية، وتوفرها على ترسانة ردع جاهزة ومستعدة، يمكن القول إن غياب إستراتيجية للدول الأربع[21]، والارتباك الذي اتسم به أداء خصوم قطر منذ بداية الأزمة، أكسب الدبلوماسية القطرية ورقة قوة إضافية في المواجهة. فقد جاءت ردات الفعل العالمية أكثر تقبلًا للرواية القطرية من ادعاءات دول الحصار. كما تفاعل المجتمع الدولي إيجابيًا مع استعداد قطر لحل النزاع بالحوار والتفاهم على أسس القانون الدولي وأصول العلاقات الدولية، أكثر من تفاعله مع مطالب الدول الأربع وشروطها التي جاءت "استفزازية"، على حدّ تعبير وزير الخارجية الألماني[22].

> استفادت الدبلوماسية القطرية من عدم قدرة الدول الأربع على تقديم حجج أو أدلة تُبرّر إجراءات الحصار. وقد عبّر المجتمع الدولي بصيغ متفاوتة عن موقف متحفظ من مطالب الدول الأربع

ويقول المراقبون إن حلف "السعودية والإمارات والبحرين ومصر" خالف أعراف العلاقات الدولية وتقاليدها وقواعدها منذ اللحظة الأولى لنشوب الأزمة في 24 أيار/ مايو 2017، عندما اعتمد أساسًا على منشور على موقع وكالة الأنباء القطرية منسوب إلى أمير قطر من دون الانتظار لسماع الرد الرسمي القطري عبر القنوات الدبلوماسية. بل إن وسائل الإعلام المموّلة من السعودية ونظيرتها المتمركزة في الإمارات لم تأخذ بالتوضيح الذي قدّمه مدير مكتب الاتصال الحكومي في قطر، ولم تحترم الرواية القطرية التي أكّدت اختراق موقع وكالة الأنباء الرسمية، ونفت كل ما نُسب إلى أمير دولة قطر من تصريحات خلال عملية الاختراق. وقد واجهت الدبلوماسية القطرية أول موجة من الأزمة بدعوة جهات أمنية دولية إلى المشاركة في تحقيق حول ملابسات اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية.

وكشفت جريدة **واشنطن بوست** الأميركية، في وقت لاحق أن "دولة الإمارات مسؤولة عن اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل نشر أقوال مفبركة نسبت إلى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في أواخر أيار/ مايو، ما أثار أزمة بين قطر وجيرانها." ونقلت عن مسؤولين في الاستخبارات الأميركية أن المعلومات التي تم تحليلها حديثًا، والتي جمعتها وكالات الاستخبارات الأميركية، أكدت أن أعضاء كبارًا في حكومة الإمارات ناقشوا يوم 23 أيار/ مايو 2017 الخطة وكيفية تنفيذها. وقال المسؤولون إنه "لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الإمارات قامت بعمليات الاختراق بنفسها أو تعاقدت مع طرف آخر لتنفيذها"[23].

واستفادت الدبلوماسية القطرية كذلك من عدم قدرة الدول الأربع على تقديم حجج أو أدلة تُبرّر إجراءات الحصار. وقد عبّر المجتمع الدولي في صيغ متفاوتة عن موقف متحفظ من مطالب الدول الأربع، وخاصة منها تلك المطالب التي تمسّ جوهر سيادة دولة قطر واستقلاليّتها؛ من قبيل خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية، فضلًا عن تسليم تقارير دوريّة في تواريخ محدّدة سلفًا لمدّة عشر سنوات، ما جعلها أشبه بوثيقة لإعلان الاستسلام وفرض الوصاية. وقد وصف وزير الخارجية الألماني زيغمار غابرييل، في 26 حزيران/ يونيو 2017، قائمة المطالب بأنها "استفزازية جدًا"[24].

واستنكرت دول ومنظمات دولية مطالبة الدول الأربع قطر بإغلاق قنوات الجزيرة، وعدد من وسائل الإعلام، منها موقع وجريدة **العربي الجديد**. وهو المطلب الذي وصفته جريدة **ذا غارديان** البريطانية بـالـ "سخيف"[25]، وأدانه الاتحاد الدولي للصحافيين[26]، ورأت منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية الدولية أن "المطالبة بإغلاق قناة الجزيرة ليس عقابًا لقطر، بل هو عقاب لملايين العرب في المنطقة بحرمانهم من تغطية إعلامية مهمة"[27].

---

21 خليل العناني، "ارتباك دول الحصار"، **العربي الجديد**، 2017/7/7، شوهد في 2017/7/18، في:
http://bit.ly/2vb5krb

22 "وزير خارجية ألمانيا: مطالب السعودية وحلفائها لقطر 'استفزازية جدا'"، فرانس 24، 2017/6/26، شوهد في 2017/7/7، في:
http://bit.ly/2uyaPwB

23 Karen DeYoung & Ellen Nakashima "UAE Orchestrated Hacking of Qatari Government Sites, Sparking Regional Upheaval, According to U.S. Intelligence Officials," *The Washington Post*. 16/07/2017, accessed on 17/7/2017, at: http://wapo.st/2vbgv2W

24 "وزير خارجية ألمانيا: ...".

25 "غارديان: إغلاق الجزيرة طلب 'سخيف'"، الجزيرة نت، 2017/6/23، شوهد في 2017/7/16، في:
http://bit.ly/2ufiP6t

26 "الاتحاد الدولي للصحفيين يدين استهداف دول للجزيرة"، الجزيرة نت، 2017/6/16، شوهد في 2017/7/16، في:
http://bit.ly/2wyRTzj

27 خالد السلكاوي، "ووتش: طلبُ إغلاق الجزيرة يهدف لتوسيع 'المراقبة الجبانة' ومصيره الفشل"، موقع شبكة رصد الإخبارية، 2017/6/23، شوهد في 2017/8/7، في:
http://bit.ly/2vdkrig



واجهت الدبلوماسية القطرية التصعيد بخطاب يقوم أولًا على رفض الاتهامات، والإصرار على احترام سيادة دولة قطر ورفض الوصاية، والدعوة المستمرة إلى الحوار، وفض الخلافات بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. كما تمكنت الدبلوماسية القطرية من مواجهة سياسة "الشيطنة"، بتعزيز نشاط دبلوماسيتها التقليدية بدبلوماسية عامة؛ إذ تحركت مختلف القطاعات الحكومية والأهلية القطرية لإطلاق المشاريع والمبادرات التي تؤكد عدم نيل الحصار من رؤية قطر وخطواتها نحو المستقبل من جهة، وتعزز دور قطر العالمي من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يمكن فهم الغاية من إعلان "قطر للبترول" رفع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في قطر من 77 مليون طن إلى 100 مليون طن سنويًا، من خلال مضاعفة القطاع الجنوبي لحقل الشمال وتطويره، في خطوة وصفها خبراء الاقتصاد بأنها ستعزز مكانة قطر عالميًا، وتجعل منها رقمًا صعبًا في المنظمات الدولية للطاقة. وفي السياق ذاته، جاء إعلان الخطوط الجوية القطرية عن تدشين وجهات جديدة، وإعلان شركة "موانئ قطر" عن تدشين خمسة خطوط بحرية جديدة.

الخلاصة

تظافرت الدبلوماسية التقليدية القطرية مع ترسانة القوة الناعمة التي راكمتها قطر خلال العقدين الماضيين في مواجهة أزمة اندلعت في 24 أيار/ مايو 2017 بصفة صادمة، ولكن غير مفاجئة. وهكذا أدارت الدبلوماسية فصول الأزمة على أساس ثوابت السياسة الخارجية القطرية القائمة على حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية. وهي المبادئ التي ترجمتها السياسيى القطرية في تعاملها مع الأزمة الراهنة؛ إذ تمسكت بالحل على أساس الحوار، من دون التنازل عن السيادة الوطنية. وبالتوازي مع ذلك، راحت أدوات الدبلوماسية العامة وواجهات القوة الناعمة لاستنفار الرصيد الذي راكمته طوال هذين العقدين لمؤازرة الدبلوماسية التقليدية، وحشد منظمات المجتمع الدولي والرأي العام الخارجي، لمواجهة الحصار والخطاب الذي يحاول "شيطنة قطر"، مع تأكيد دور قطر المحوري في محاربة الإرهاب ضمن التحالف الدولي.

المراجع

العربية

التميمي، نواف. **الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر**. بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

عبد الواحد، أشير ناظم. "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية". **دراسات دولية**. العدد 43 (2010).

خضير، ماجد حميد. "مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي". **دراسات دولية**. العدد 49 (2011).

الأجنبية

Anholt, Simon. "Competitive Identity: The New Brand Management for Nations, Cities and Regions". *Journal of Brand Management*, vol. 14. no. 6 .(2007)

Cochrane, Paul. "Revealed: Secret Details of Turkey's New Military Pact with Qatar." Middle East Eye. January 27, 2016. at: http://bit.ly/21uRbeD

Cooper, Andrew F & Bessma Momani. "Qatar and Expanded Contours of Small State Diplomacy." *The International Spectator*. vol. 46. no. 3 (2011).

Decottignies, Olivier & Sonar Cagaptay. "Turkey's New Base in Qatar." The Washington Institute for Near East Policy. January 11, 2016. at: http://bit.ly/2wyKkbN

Gudjonsson, Hlynur. "Nation Branding." *Place Branding*. vol. 1. no. 3(2005) .

J. Melissen (ed.). *The New Public Diplomacy*. London: Palgrave Macmillan, 2005.

Nye, Joseph. *Soft Power*: *The Means to Success in World Politics*. New York: Perseus Books group, 2004.

Olins, Wally. *Corporate Identity*: *Making Business Strategy Visible Through Design*. Boston: Harvard Business School Press, 1999.

Peterson, John E. "Qatar and the World: Branding for a Micro-State." *Middle East Journa*l. vol. 60. no. 4 (2006).

Szondi, György. "The Role and Challenges of Country Branding in Transition Countries: the Central and Eastern Europe experience." *Place Branding and Public Diplomacy*. vol. 3. no. 1 (2007).

محمد الرميحي | Mohammad al-Rumaihi*

الأزمة الخليجية وتداعياتها، الوقائع والمآلات: قراءة استشرافية

The Repercussions, Present Reality and Future Trajectories of the Gulf Crisis: a Forecasting Approach

في خضم الأخذ والردّ على ما سُمّي إعلاميًا "الأزمة الخليجية"، بين دولة قطر والدول الأربع؛ السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر، يمكن مقاربة هذه المسألة من عدة طرق تحاول الورقة تسليط الضوء عليها. ويستلزم اختلاط الأوراق في هذا المشهد المعقد، التفكيكَ وإعادة التركيب؛ لأن ثمة "تشابكًا" من جهة، و"اشتباكًا" من جهة أخرى، وثمة "إجهاض" لربيع عربيٍّ مأمول، وثمة دكتاتوريةٌ ضاربةٌ جذورها في العنف، وهناك قوى سياسية متعلقة بالأوهام، وأطروحاتها مفارقة للعصر. لا يمكن وصف الخلافات بين قطر والدول الأربع بالحديثة. ولكن ساد اعتقاد لدى البعض أنّ كلّ ذلك التاريخ أصبح وراء الجميع، وتمّ تجاوزه بسبب المستجدات التي أحدثها قيام الدولة الحديثة، وهو توصيف غير دقيق بدليل تجدد الأزمة بحدة أشد.

كلمات مفتاحية: الأزمة الخليجية، الربيع العربي، الإخوان المسلمون، الإرهاب.

This paper will attempt to approach the present crisis between Qatar and a group of four countries formed of Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Bahrain and Egypt from a number of perspectives. The complexity of the present situation means that a process of deconstruction is required before the problem can be solved. Specifically, the present crisis reveals how the countries involved are both intertwined and in conflict, simultaneously; and how the players in question are in conflict over attempts to undo the Arab Spring. The conflicts between Qatar and the remaining countries have roots which stretch into history, and they also demonstrate that any belief that the birth of the modern nation-state would end those rivalries was misguided.

Keywords: The Gulf Crisis, Arab Spring, Muslim Brotherhood, Terrorism.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي، جامعة الكويت.

* Professor of Political Sociology, Kuwait University.

في خضم الأخذ والردّ على ما سُمّى إعلاميًا "الأزمة الخليجية"، بين دولة قطر والدول الأربع؛ السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر، يمكن مقاربة هذه المسألة من عدة طرق. الأولى هي طريق الحماس السياسي لوجهة نظر تنتصر لهذا الفريق أو ذاك، والنظر إلى المشهد نظرة قطاعيّة تركز في جزء منه وتغفل الآخر. والطريق الثانية هي طريق الدبلوماسي الذي يُقدِّم الإيجابيات، ويتمنى ألّا يأتي أحد على السلبيات. أما الطريق الثالثة، فهي طريق الأكاديمي الذي يرى المشهد في كلياته من منظور "الطائر"، ليس فقط في تجلياته الحالية، ولكن التاريخية، وهذا ما سأحاول أن أقدِّمه في هذه الورقة. وأنا أجزم بأنّ ما سأعرضه ليس بالضرورة نهائيًا، وليس بالضرورة مُرضيًا للبعض ومُغضبًا لآخرين، ولكنّه محاولة، سأكون سعيدًا إن تبنّى أحد مناقشتها والإضافة إليها وتصحيح أخطائها.

وسأبدأ بعدد من التمهيدات التي أراها ضرورية؛ الأول عن الإرهاب ومنابعه في تاريخ العرب والشرق الأوسط المعاصر، والثاني عن حركة الإخوان المسلمين، وصولًا إلى مناقشة الأحداث الجارية في المقام الأخير.

يستلزم اختلاط الأوراق في هذا المشهد المعقد التفكيكَ وإعادة التركيب؛ لأن ثمة "تشابكًا" من جهة، و"اشتباكًا" من جهة أخرى، وثمة "إجهاض" لربيع عربيّ مأمول، وثمة دكتاتورية ضاربة جذورها في العنف، وثمة قوى سياسية متعلقة بالأوهام، وأطروحاتها مفارقة للعصر.

> **تمثّل الأزمة الخليجية عرَضًا لمرض أعمق؛ هو محاولة العرب الولوج إلى العصر، ومواجهة التحديات الكبرى التي تعصف بحاضرهم وتهدّد مستقبلهم**

تمثّل الأزمة الخليجية، في تقديري، أمام هذا التشابك عرَضًا لمرض أعمق؛ هو محاولة العرب الولوج إلى العصر، ومواجهة التحديات الكبرى التي تعصف بحاضرهم وتهدّد مستقبلهم. ولكنّ كثيرًا منهم يريد أن يقف في وجه الواقع ومتطلبات العصر وروح التطور، بل يتعامل مع الظواهر السياسية عبر ردّات فعل، من دون حساب دقيق وعقلاني للاستحقاقات.

الإرهاب: المفهوم وتطوره

أشار أول تعريف لـ "الإرهاب" في الموسوعة البريطانية *Encyclopedia Britannica* في طبعات سبعينيات القرن الماضي إلى أنّ الإرهاب في الشرق الأوسط هو من أعمال "المجموعات الإرهابية الصهيونية" التي تلجأ إلى "استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية"، وذلك في الوقت الذي لم يكن قد تكوّن بعد أيّ ضرب من ضروب "الإرهاب" خارج إسرائيل. ثم تطوّر الأمر مع بروز جماعات المقاومة الفلسطينية باجتهاداتها المختلفة، فتمّ تحويل مفهوم الإرهاب إلى "تلك الجماعات" بدءًا بمنظمة التحرير الفلسطينية وانتهاءً بحركة المقاومة الإسلامية، حماس. وكان الموقف العربي بصفة عامّة يرى أنّ تلك القوى هي قوى "مقاومة للاحتلال"، ومع الزمن تخلّص بعضها من تسمية "الإرهاب"، وبقيت قوى أخرى توصف به، فضلًا عن أن قوى أخرى جديدة التصق بها هذا الوصف. إذًا، التصق مفهوم الإرهاب في وقت ما بدول أو جماعات أو حركات مقاومة. وهو مفهوم نسبي؛ فالمجاهدون في أفغانستان كانوا "إرهابيين" من وجهة نظر الاتحاد السوفياتي، وهم رجال تحرير ومقاومة في نظر الولايات المتحدة والغرب والعرب. ومن هنا، تتمثّل النقطة الأساس في أن "الإرهاب" كان ولا يزال تعبيرًا سياسيًا، يحظى بالإجماع في بعض الأوقات، ويكون محل خلاف في أوقات أخرى.

مشهد "الإرهاب" قبل 11 سبتمبر وبعده

جمعتني، في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، دعوة عشاء بزبيغنيو برجينسكي، مستشار الرئيس الأميركي جيمي كارتر للأمن القومي، مع مجموعة صغيرة جدًا لم يتجاوز عددُها عددَ أصابع اليد الواحدة. قال برجينسكي في تلك الجلسة إنه ثمة خطّة لخلخلة الاتحاد السوفياتي من "خاصرته اللينة". وعندما سألنا عن المقصود بـالخاصرة اللينة، قال: "الجمهوريات الإسلامية". لم يحمل الضيوف ذلك الكلام على محمل الجدّ، ولكن تبيّن بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان، أن الموضوع جدّي، وخصوصًا بعد أن استقبل الرئيس رونالد ريغان في الثمانينيات ممثلي المقاومة الأفغانية، وقال جملته المشهورة وهو يلتقط معهم صورة تذكارية: "هؤلاء يذكرونني بالآباء المؤسسين للولايات المتحدة".

تدفق الآلاف من "المجاهدين" العرب، مصريين وخليجيين وغيرهم من مناطق الشرق الأوسط على أفغانستان، وعضّدت تلك المجموعات مؤسسات حكومية وأهلية، نصرةً للشعب الأفغاني؛ ذلك أنّ الأفغان "إخوة في الإسلام". وفُتحت أبواب التبرعات وتدفقت الأموال، بل إنّ أجهزة رسمية مخابراتية دخلت على الخط. كان ذلك عملًا سياسيًّا استخدم أو استفاد من "أفكار" عامّة قابلة لأن تنتشر وتسود، وتجذب الشباب، وهي أفكار "الجهاد". ودخلت الولايات المتحدة

معترك الجهاد في أفغانستان، ومعها خطة خروج Exit Strategy، في حين أنّ الآخرين دخلوها بلا خطط تُذكر.

وبعد أحداث 11 سبتمبر، تغيّرت بوصلة واشنطن في النظر إلى تلك المجموعات المنفلتة في الشرق الأوسط بدءًا من أفغانستان، وليس انتهاء بالبوسنة والهرسك أو بعض الدول الأفريقية. وصار الجميع يتحدث عن "محاربة الإرهـاب"، ذلك "البعبع" الذي له أشكال مختلفة لأناس وجماعات ودول.

زاد من أمر الإرهاب، أو ما يُسمّى لدى بعضهم "الإسلام السياسي"، ارتفاعُ موجته التشددية المتوحشة، وما قامت وتقوم به الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ فقد تبنّت أيديولوجيا مذهبيّة شيعيّة لتوسيع نفوذها، غذّت، في الطرف الآخر، عداء مذهبيًا سُنيًّا لمواجهة هذا النفوذ. وزاد من خلط الأوراق توافر أموال في دول الخليج قابلة، تحت شعارات وعواطف إيمانية، لأن تتدفق على "المجموعات" التي سُمّيت "جماعات العمل الخيري" والتي وجدت لها، مرّةً أخرى، من يتعاطف معها ويدعمها. وهكذا، اختفت الخطوط بين "العمل الخيري"، و"العمل الجهادي"، و"الإرهاب". ولذلك، فلا غرابة أن يقول عدد من الخليجيين المعتقَلين في غوانتنامو إنهم كانوا في أفغانستان لـ "العمل الخيري".

مشهد التدخلات: ورقة يانصيب بلا بوليصة تأمين

قدّمتُ مطالعة عن "دول مجلس التعاون والربيع العربي"، في سنة 2012، وضمنتها معادلة، عدت إلى شرحها مطوّلًا في وقت لاحق[1]. وفحوى المعادلة: "اشترت دول الخليج بطاقة يانصيب في الربيع العربي، ولكن دون بوليصة تأمين"، وقد كتبت آنئذ: "اعتقد البعض في البداية أن موجة التغيير في البلاد العربية، في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، هي مثل الأفلام العربية القديمة، والتي دائمًا ما تنتهي بنهاية سعيدة. ولا يزال البعض ينتظر ذلك، إلا أن الانتظار في رأيي سيطول". وقد طال بالفعل، وأمامنا زمن طويل قبل اتضاح الرؤية، وقبل أن ينجلي الغبار.

قامت دول الخليج، عامّة، بتقديم مساعدات مالية ومعنوية وعسكرية وإعلامية لأطراف في دول الربيع العربي، وشمل ذلك مساعدات لقوى تراجعت أو انقلبت على "الربيع". لست هنا في مكان الحكم على الخطوة الصحيحة أو الخاطئة، ولكن من أجل القول إنّ تدخلًا حدث بطرق مختلفة بعضه بطلب أميركي[2]، ولكن، من دون خطط واضحة لما يُراد تحقيقه، وأيضًا من دون خطة خروج، كما كان الأمر في أفغانستان. إلا أنّ الأمر اختلف هذه المرة عنها في أفغانستان، فقد اختلفت دول خليجية فيما بينها، على تحديد القوى والمجموعات التي يجب أن تُناصِر، بل إنّ بعضها اتخذ موقفًا ضد بعض من خلال مناصرة "أصدقاء" في تلك الساحة أو هذه. هنا يكمن أحد الموضوعات الخلافية التي تفاقمت بعد ذلك، عندما انضمت إليها عناصر أخرى، مستَجدّة أو قديمة جُدّدت.

الإخوان المسلمون والخليج

تُعدّ حركة الإخوان المسلمين حركة سياسية بغطاء إسلامي، نشأت وتطوّرت في مصر، بعد أن تحوّلت مصر إلى ملكيّة[3] بعد ثورة سنة 1919. وكانت مصر وقتها تموج بحركات وطنية، منها الحديث ومنها التقليدي. بدأ حسن البنّا، مؤسس الحركة ومرشدها الأول، دعوته في نهاية عشرينيات القرن العشرين، ولم يكن بعيدًا عن التأثّر بعدد من الحركات الأخرى، منها تجربة الملك عبد العزيز بن سعود في الجزيرة العربية، ومنها تجارب أخرى، بعضها أوروبي يميل إلى الفاشيّة. وحملت الحركة أفكارًا عامّة نهايتها العودة إلى الخلافة، غير أنّها تطورت في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، وأنشأت لها فروعًا، كبرت أو صغرت، في بعض البلاد العربية. خاضت الحركة في مصر مدًّا وجزرًا في العمل السياسي العام؛ ففي بعض الأوقات سايرت الملك المصري، فؤاد ومن بعده فاروق، وفي أوقات أخرى اختلفت معهما، كما سايرت بعض الأحزاب الكبرى المصرية، كالوفد، وفي بعض الأوقات التزمت مع ما كان يُسمى "أحزاب الأقليّة"، غير أنها احتفظت بأفكار منها إقامة الخلافة، وعودة العصر الذهبي للمسلمين كما تراه. وساعد الحركة في توسّعها التطورات الاقتصادية والاجتماعية في مصر والجوار العربي.

بناءً على ذلك، ترمي حركة الإخوان المسلمين إلى "تغيير الواقع"، وهو ما جعلها غير بعيدة عن حركة الضباط الأحرار سنة 1952، التي سُمّيت "ثورة"، بل إنّ بعض القادة في مجلس قيادة الثورة كانوا إخوانًا مسلمين أو إخوانًا سابقين. كان للحركة طموح إلى السلطة،

1 محمد غانم الرميحي، "الخليج والربيع العربي: ورقة يانصيب دون بوليصة تأمين"، ورقة مقدّمة في ندوة دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الدولية، منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 6-2014/12/8.

2 Hillary Clinton, *Hard Choices* (New York: Simon & Schuster, 2014).

3 كانت مصر قبل ذلك سلطنة، وكان أحمد فؤاد سلطانًا، غير أنّ بريطانيا التي اعترفت باستقلال شكليّ لمصر أعلنت الملك أحمد فؤاد عام 1921 ملكًا على مصر.

وقد كان الإخوان مشمولين بعطف الثورة بعد قيامها، إلى درجة استثنائهم من الحلّ الذي شمل جميع الأحزاب السياسية السابقة، إلاّ أنّ صدامهم الدمويّ مع عبد الناصر ورفاقه على مراحل أوقع بهم "النكبة الأولى". وعلى إثر هذه النكبة هاجر عدد منهم إلى الخليج أو هُجِّروا إليه، وذلك في الوقت الذي بدأت دوله تستقبل التدفقات الأولى من خيرات النفط وتتحوّل بالتدريج إلى بناء الدولة الحديثة. ومن هنا كانت دول الخليج في حاجة إلى الأيدي العاملة المدربة، وخصوصًا في قطاع التعليم المتوسع، فتمت الاستعانة بعدد كبير من الإخوان في هذا القطاع، في كلّ دول الخليج تقريبًا، وفي مواقع رئيسة أخرى. إلى جانب ذلك، كان للمجتمع الجديد الذي احتضن الإخوان جملة من الأهداف؛ منها الوقوف أمام ما اعتقد بعض قادة الخليج أنّ عبد الناصر يدعو إليه؛ أي "الاشتراكية" و"تغيير الأنظمة العربية". واختلط هنا الإسلام المُسيّس الذي يحمله الإخوان مع الإسلام الشعبي في الجزيرة العربية. وقد استخدم الإخوان، عامة، شيئًا من التقيّة، أي عدم الدعوة العلنيّة إلى أفكارهم السياسية في البلاد المضيفة. واستمر الوضع على هذه الشاكلة ربّما حتى نهاية سبعينيات القرن العشرين، وقد كان مكسبًا للقوى الإخوانية ولمتخذي القرار في الخليج، على حدّ سواء.

بعد ذلك، اتُّخذ الخليج مكانًا للحشد، خصوصًا في "محاربة الكَفَرَة" الذين احتلوا أفغانستان. ولم تكن أجهزة الولايات المتحدة بعيدة عن هذا التحشيد، بل إنّ كثيرًا ممّن جُنّد من أبناء الخليج للذهاب إلى أفغانستان جُنّد في الولايات المتحدة[4].

وعلى الجانب الآخر، تأثّر بعض الطلاب الخليجيين الذين ذهبوا إلى مصر للدراسة بحركة الإخوان، وكانت بعض دول الخليج فقيرة وتحت حكم البريطانيين؛ وقد شجّع هذا "العودة إلى الإسلام". وهكذا، وجد هؤلاء في حركة الإخوان "ملاذًا نضاليًا"، وعند عودتهم إلى بلدانهم أسسوا جمعيات حملت في البداية اسم "الإرشاد"، ثم "الإصلاح"، وذلك في كلّ من الكويت والبحرين والإمارات. وقد خضعت هذه الجمعيات للشدّ والجذب مع السلطات المحلية، فحُلّت "جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي" الإماراتية سنة 1994[5]، أمّا في البحرين والكويت فلا تزال تمارس نشاطاتها. وفي السعودية، لم يكن للإخوان أن يعملوا بالسياسة جهارًا، فتحوّل بعضهم إلى "دعوات السلف"، أي خلط أفكار إخوانية بأفكار دينيّة محليّة، وتشعبت بعض فرقهم إلى عدد من الجماعات، منها السرورية وغيرها. حصل الأمر نفسه في الكويت التي هاجر إليها بعض السلفيين العرب الذين شجّعوا أتباعهم على العمل في السياسة المباشرة؛ ومن أبرزهم الداعية السلفي المصري عبد الرحمن عبد الخالق الذي كان عنصرًا قياديًّا في مجموعة من الطلبة السلفيين في المدينة المنورة، ثم هاجر إلى الكويت ليصبح مدرسًّا فيها، ومن ثمّ الأب الروحي للسلفية الكويتية، وقد مُنح عبد الخالق الجنسية الكويتية سنة 2011.

وإلى جانب كلّ ذلك، أنتج التعليم في بلدان الخليج، والذي قاده إما الإخوان، وإما الخرِّيجون المحليون من محازبيهم[6]، خلطة إخوانيّة، قبلية، دعوية، بدوية، إغاثية وخيريّة، التحق بها العديدون لأسباب كثيرة؛ منها الوعي غير المُحصَّن بسوء أوضاع المسلمين في مناطق عديدة من العالم، وتوق فئة الشباب إلى الانخراط في تنظيمات تمنحهم أهميّة، والتثقيف الخاطئ، وعوامل أخرى عديدة.

وبإيجاز، كان ثمّة عدد من العوامل التي جعلت من حركة الإخوان، وما تفرّع عنها من جماعات، تجد لها مكانًا في الخليج وبرضا الإدارات السياسية المختلفة، نتيجة مسايرة أو توظيف أو حتى استخدام مهّد الطريق أمام هذه الجماعات.

غير أنّ ما ينبغي لنا قوله هنا أنّ تلك الجماعات التزمت إلى حدّ بعيد السلم الأهلي المحلّي، إن صحّ التعبير، إلاّ في حدود ضيقة، من قبيل محاولة الانقلاب في عمان سنة 1994، التي خطّط لها الإخوان، وكشفتها المخابرات المصرية التي أبلغت بشأنها السلطات العمانية.

كما يجب أن نشير، هنا، إلى أنّ الولايات المتحدة وبريطانيا لم تدرجا حركة الإخوان في قائمة الإرهاب، على الرغم من أنهما شكّلتا لجانًا فنيّة - سياسية، للنظر في الموضوع. وهذا بخلاف بعض الدول العربية التي أدرجت الحركة في قوائم الإرهاب، مع أنّ بعض المجموعات المنتمية إلى الحركة لا تزال تعمل في بعض دول الخليج.

وما يثير دول الخليج من الحركة هو علاقتها بإيران الإسلامية، وقد اعترف بعض قادة الإخوان بتلك العلاقة، بل ودعمهم الماليّ للجمهورية الإسلامية الناشئة، هذا إلى جانب العديد من الكتابات الموثّقة للعلاقة بين الحركة وإيران[7].

4 كان عبد الله عزام هو عرّاب هذا التجنيد، وكان يعقد مؤتمراته تارةً في مكّة وأخرى في الولايات المتحدة.

5 انظر: منصور النقيدان، "الإخوان المسلمون في الإمارات: التمدد والانحسار"، دبي: مركز المسبار للبحوث والدراسات، 2013/9/16، شوهد في 2017/7/15، في:
http://bit.ly/1ODAl81

6 على سبيل المثال، شغل الإخواني الإماراتي سعيد سلمان وزارة التعليم لفترة طويلة من الزمن، انظر: المرجع نفسه. هذا إلى جانب النواب والوزراء من ذوي الميول الإخوانية في البلدان الخليجية الأخرى.

7 مثلًا، حديث القيادي الإخواني يوسف ندا، وهو بمنزلة وزير المال في التنظيم الدولي للإخوان، عن أنّ الجماعة في وقت ما موّلت حكومة الثورة الإيرانية بالأغذية ومواد البناء وحتى بالأسلحة، انظر: "العلاقة الدولية للإخوان كما يراها يوسف ندا ح 2"، الجزيرة نت، 2005/1/10، شوهد في 2017/7/14، في:
http://bit.ly/2ulqKTB

أزمتا 2014 و2017

لا يمكن وصف الخلاف القطري - السعودي بالحديث؛ فقد حدثت بعض المناوشات على الحدود في منطقة الخفوس سنة 1992، وهي جزء من مجموعة صدامات محدودة جرت بين دول الخليج في الربع الأخير من القرن العشرين بسبب خلافات حدودية كانت تجد طريقها إلى التسوية من خلال "دبلوماسية صامتة"، إن صحّ التعبير، أحيانًا، ودبلوماسية علنية أحيانًا أخرى.

كما كانت ثمة خلافات قطرية - إماراتية، بعضها من جرّاء موقف إماراتيّ أبدى استياءه من طريقة تداول السلطة في قطر التي يرى فيها بعض الخليجيين تشجيعًا للتغيير غير المبرمج في الحكم. وكان تسلسل نظام الإمارة في قطر قد خضع لتجاذبات هي من طبيعة الحكم في المجتمع التقليدي في الخليج، ما قبل الدولة الحديثة وصدور الدساتير.

أمّا الخلاف القطري – البحريني، فلم يكن فقط بسبب جزر حَوَار التي صدر قرار ملزم من محكمة العدل الدولية بشأنها سنة 2001، ولكن أيضًا بسبب خلافات تاريخية بين العائلتين الحاكمتين، لقربهما من بعضهما وتاريخهما المشترك.

اعتقد البعض، بعد اليسر الاقتصادي وتسلّم جيل مختلف من القيادات، وعدم فاعلية البحث في الأوراق القديمة، أنّ كلّ ذلك التاريخ قد أصبح وراء الجميع، وتمّ تجاوزه بسبب المستجدات التي أحدثها قيام الدولة الحديثة وترسيم الحدود وزيادة الثروة، فضلًا عن التهديدات المشتركة من الخارج، أو ربّما على الأقل توقّع الجيل الجديد من أبناء الخليج أنْ يُبنى عليه توافق واسع في حوض الخليج؛ بسبب الحتمية الجغرافية والمصلحية.

أخيرًا، لا يمكن أن نتجاوز دور العامل الشخصي. وهنا، تبرز شخصية الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي كان يطمح إلى أن تؤدي قطر دورًا أكبر في محيطها، ويستفيد شعبها من الثروة الجديدة الضخمة، وكان يريد أن يزفّ قطر إلى الحداثة، ويزفّ الحداثة إلى الجوار، بطريقته ومفهومه، فخطّط لـ "تنمية انفجاريّة"، قدّمت لقطر عددًا من المشروعات التنموية المهمة، يُشهد لها بالكفاءة، ولا سيّما في قطاعي التعليم والثقافة، الأمر الذي عاد بالنفع على سائر القطريين. ثم اتخذ الشيخ حمد من قناة الجزيرة الفضائية منطلقًا لما يُعرف الآن بـالديمقراطية للخارج Offshore democracy، من دون أن يعمل، لأسباب مختلفة، على تبنّيها محليًّا. لذلك، ظهر في تلك السياسة شيء من الازدواجية، وكانت السياسة الخارجية القطرية قد نجحت في إقلاع قطر عالميًّا، ساعدها في ذلك الدخل والاستثمار الضخم في السوق الدولية. حصل كلّ ذلك، والجوار إمّا صامت على مضض وإما منتظر أن تهدأ العاصفة، حتى لم يعد مكان للدبلوماسية الهادئة، وهي دبلوماسية كان يجب أنْ تكون فاعلة وواضحة قبل بدء الأزمة. فانفجرت الأزمة التي ساعد على تفاقمها الوضع القائم، خاصة ضغط عامل أسعار النفط المتراجعة وضغوط الحروب المتأججة في الجوار، وأصبح الخليج في موقع ما يُعرف بـ "سجناء الجغرافيا".

انفجرت الأزمة الأولى سنتي 2013 و2014، بين قطر من جهة، والسعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى. وقتها، تمّ تجاوز الخلاف بتوقيع وثيقة، ظهرت إلى العلن مؤخرًا، ونصّت على شيء من التوافق[8].

> **الدوحة كانت ترى أنّ العلاقات الخليجية البينية لا يعتريها خلاف في الملفات الأساسية، وأنّ الدوحة متسقة كلّ الاتساق مع السياسات العامة للبيت الخليجي**

أمّا أزمة سنة 2017، فقد تغيرت المعادلة فيها قليلًا بانضمام مصر إلى الدول الخليجية الثلاث. ويكمن الخلاف المعلن في أنّ الدوحة كانت ترى أنّ العلاقات الخليجية البينية لا يعتريها خلاف في الملفات الأساسية، وأنّ الدوحة متسقة كلّ الاتساق مع السياسات العامة للبيت الخليجي، إلا أنّها ترى أنّ بقية علاقاتها مع العالمين، العربي والدولي، هي جزء من سيادتها التي يجب ألّا ينازعها عليها أحد، ومن ثمّ فهي تتصرف بناءً على ذلك. وتحاجج الدوحة بأنّ سياساتها تساند الشعوب التي تغوّلت عليها الأنظمة. وفيما يخص ملف الإخوان المسلمين، فإن الدوحة ترى أنّ عددًا من دول الخليج قد استخدمهم أداة في وقت ما.

من الجانب الآخر، ترى الدول الخليجية الثلاث، ثمّ مصر، أنّ الوقت هو وقت رصّ الصفوف لمواجهة المخاطر الكبرى الشاخصة، وأنّ سياسات الدوحة مع المنظمات والدول الخارجية تضر الأمن المشترك للخليج، وكانت الإشارة إلى مصر بالذات التي خاصمتها الدوحة. في حين ترى الدول الخليجية الثلاث أن تعضيد الدولة المصرية القائمة ليس مهمًّا للأمن المصري فقط، ولكنّه أكثر أهمية للأمن العربي، وأنّ ضعف مصر ضعف للصف العربي الذي يواجه تحديّات كبرى في أكثر من جبهة، هذا فضلًا عن استضافة الدوحة بعض المعارضات

8 هنا تأخرت الدبلوماسية الخليجية في نشر الوثيقة بالسرعة اللازمة، وهو دليل جزئيّ على أنّ الشفافية لم يُعمل بها وقتها.

الخليجية، وعدد من الملفات الفرعية الأخرى، كملف الجزيرة، وبعض الملفات التي ترى الدول الأربع أنّها تمسّ أمنها الوطني الداخلي، وهي تتهم الدوحة بأنّها لم تفهم هذه الأمور حقّ فهمها، ولم تأخذ الموضوع بالجدية التي يراها الآخرون.

ومع ذلك، ينبغي لنا أن نلاحظ أنّ الأزمة لم تنفجر إلاّ مع التغيير في موقف الإدارة الأميركية الجديدة حيال عدد من الموضوعات.

سيناريوهات متوقعة

تبدو الخسارة في حال استمرار الأزمة واضحة المعالم؛ فمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي بُذل فيه جهد ضخم لكي يخرج إلى الوجود ويحقق ما تحقق حتى الآن يتعرّض لضغوط حقيقية، ستفضي بالمنطقة كلّها إلى الانكشاف. كان هذا المجلس ردًّا سياسيًّا لمجموعة من الهزّات والزلازل الضخمة؛ منها التغيير الثوري في إيران، والحرب الإيرانية - العراقية، وتراجع دور القوى الغربية في الأمن الإقليمي. ومن ثمّ، لن يكون أمام الدول الصغيرة والمتوسطة في منظومة الخليج إلاّ البحث بكلّ جديّة عن مخرج يحفظ للجميع أمنهم ويساعد على الاستقرار المبنيّ على الثقة. أما القوى الإقليمية التي تحاول الدخول على الخط، فحتى إن كانت تحاول المساعدة، فإنّ لها أجندتها الخاصة، ومن الخطأ السياسي الجسيم غضّ النظر عنها.

ولذلك، أرى أنّ أول ما يجب الإصرار عليه هو حلّ الخلاف في البيت الخليجيّ سلميًّا، والخطوة الثانية هي النظر الجادّ في شكل من أشكال المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، لأنّ أيّ حركة سياسيّة، مهما كان غطاؤها الأيديولوجي، لا تنتعش إلاّ في حالة الفراغ السياسي. وقد وصلت دول الخليج في العقود الخمسة الماضية إلى نضج اجتماعي وسياسي وثقافي، وهو الأمر الذي يدفعها إلى إيجاد وسائل للمشاركة في القرار، من خلال مؤسسات حديثة، يكون للشعب فيها رأي مباشر. فإن كان القلق اليوم من تنظيمات سياسية مؤدلجة بالدين، فليس ثمّة ما يمنع من قيام جماعات أخرى لها أيديولوجيا أخرى. هذا إلى جانب ضرورة صناعة "منظومة فقهية جديدة"، تضع الخط الفاصل والواضح بين الدّين والسياسة، حتى لا يُستغّل الدّين الذي يؤمن به الشعب ويتحوّل إلى مطيّة سياسيّة.

المراجع

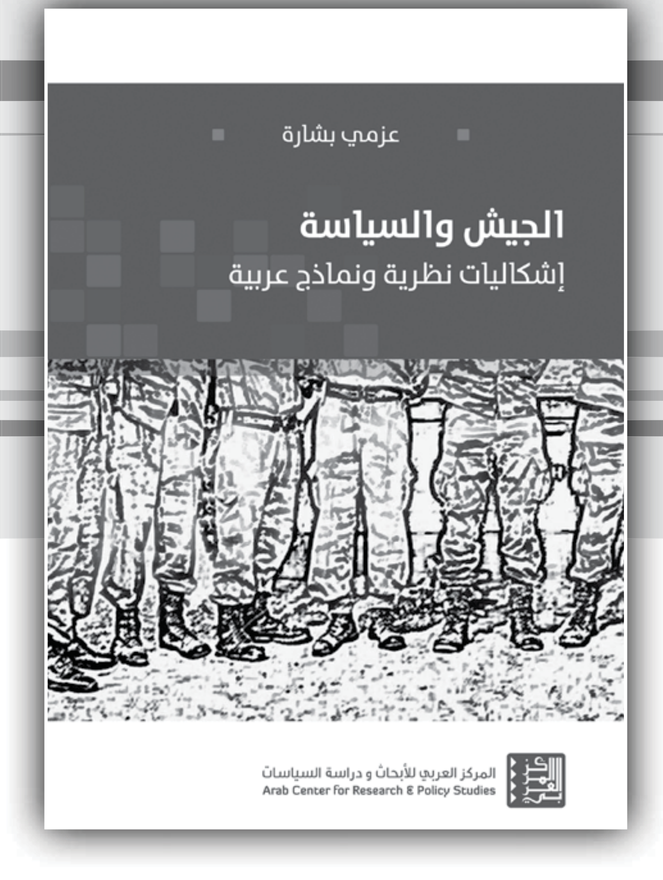
العربية

الرميحي، محمد. "الخليج والربيع العربي: ورقة يانصيب دون بوليصة تأمين". ورقة مقدّمة في ندوة دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الدولية. منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، 6-2014/12/8.

النقيدان، منصور. "الإخوان المسلمون في الإمارات: التمدد والانحسار". دبي: مركز المسبار للبحوث والدراسات، 2013/9/16، في:
http://bit.ly/1ODAl81

الأجنبية

Clinton, Hillary. *Hard Choices*. New York: Simon & Schuster, 2014.



صـدر حديـثًا

الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية

في كتابه "الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية"، الصادر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (224 صفحةً من القطع المتوسط، موثقًا ومفهرسًا)، يعالج عزمي بشارة نظريًا بعض العناصر الرئيسة في إشكالية الجيش والسياسة، انطلاقًا من واقع البلدان العربية، ويقارب تحليليًا نماذج عربيةً، استنادًا إلى التجربة العينيّة، ويفحص نظريًا مقولات رائجةً من مصادر أكاديمية غربية، بناءً على التجربة. كما يبحث في العلاقة بين الجيش والسياسة انطلاقًا من أنْ لا جدارَ فاصلًا بين الجيش والسياسة بحكم تعريفهما؛ إذ يتدخل الجيش في الحكم ويتحول إلى قوّة قمعية، تدافع عن النظام القائم، أي عن سلطته وامتيازاته.

أسامة أبو ارشيد | Osama Abu Irshaid*

الموقف الأميركي من الأزمة الخليجية

The American Position towards the Gulf Crisis

ترصد هذه الورقة فوضى المواقف الأميركية من الأزمة الخليجية في إطار صراع المؤسسة التقليدية الحاكمة والبيت الأبيض. وعلى الرغم من انحياز الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى دول الحصار الأربع ضد قطر، وتشجيعها على استمرار نهجها وعرقلة جهد الوساطة، فإن المؤسسة التقليدية الحاكمة – في ظل سعيها لحماية المصالح القومية الأميركية في الشرق الأوسط، وتحديدًا الخليج العربي – كان لها تأثير ملموس في الأزمة؛ فقد استطاعت من خلال مجموعة من التصريحات والإجراءات أحيانًا استعادة زمام المبادرة ومنع تدهور الأوضاع في منطقة الخليج أو منع الاتّجاه نحو سيناريوهات تصعيديّة. وتخلص الورقة إلى أن فوضى المواقف الأميركية تعود إلى فقدان الرؤية الواضحة للسياسة الخارجية الأميركية في عهد ترامب؛ الأمر الذي يضع المصالح الأميركية أمام تحديات جسام، بسبب عدم كفاءة الرئيس، واستناده إلى مسوِّغات أيديولوجية، فضلًا عن حسابات، وخصومات شخصيّة.

كلمات مفتاحية: الأزمة الخليجية، حصار قطر، ترامب.

This paper traces the evolution of the official stance of the US establishment, including the White House, towards the 2017 intra-Gulf crisis. While the president's seeming bias in favor of the four countries leading the blockade on Qatar served to make them more intransigent and less amenable to various attempts at mediation, other organs of the US establishment were quick to move to try to contain the excesses of statements made by Trump and limit the fallout of the crisis. The author concludes that the disarray in the American approach to the Gulf crisis is a reflection of the lack of a clear vision of what US foreign policy ought to be under the Trump presidency. Coupled with the inexperience of President Trump, his personal vendettas and his reliance on ideological gimmicks, this reality foretells huge challenges for US interests around the world.

Keywords: The Gulf Crisis, Qatar Siege, Trump.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

* Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies.

مقدمة إطارية

يمثل موقف إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، من الأزمة الخليجية، دليلًا جديدًا على غياب مقاربة واضحة لهذه الإدارة حينما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية؛ فالأمر لا يتوقف على غياب رؤية متماسكة ومنسجمة للسياسة الخارجية، بل يتعدى ذلك إلى فوضى حقيقية، فضلًا عن عدم معرفة حقيقة الجهة التي تعبر عن السياسة الخارجية الأميركية تحديدًا، وخصوصًا في ظل التهميش، وفي أحيان كثيرة، التجاوز الذي يتعرض له وزير الخارجية، ريكس تيلرسون. وهو ما دفعه مرات عديدة إلى التعبير عن غضبه من المعاملة المهينة التي يتعرض لها من البيت الأبيض؛ ومن ذلك، منعه من تعيين كبار مساعديه في الوزارة حتى اللحظة، ومحاولة البيت الأبيض فرض شخصيات معيّنة عليه[1].

فمنذ أعلنت دول الحصار العربية الأربع، السعودية والإمارات والبحرين ومصر، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، في 5 حزيران/ يونيو 2017، وفرض حصار سياسي واقتصادي عليها، بذرائع ثبت كذبها، كدعم الإرهاب وزعزعة استقرار المنطقة، والموقف الأميركي يتخبط بطريقة فاضحة، ما أثار عاصفة من الانتقادات المحلية والدولية. وفي الوقت الذي سارع وزيرا الخارجية والدفاع الأميركيان، ريكس تيلرسون وجيمس ماتيس، ومنذ اليوم الأول لقطع دول الحصار العلاقات مع قطر، إلى حث الأطراف المختلفة على الهدوء وإيجاد حل سلمي للأزمة[2]، كان ترامب يناقض تصريحاتهما خلال سلسلة من التغريدات، اتَّهم فيها قطر بدعم الإرهاب، بل حرص على الظهور وكأن زيارته إلى الرياض، وعقده قمة مع خمسين زعيم دولة عربية وإسلامية فيها، لمكافحة الإرهاب، في 21 أيار/ مايو 2017، بدأت تؤتي أكلها من خلال إعلان التصعيد الذي اتبعه محور دول الحصار الأربع تجاه قطر[3].

في المقابل، عبَّرت الخارجية الأميركية، بوضوح عن مخالفتها ترامب تقويمه، وأن الأسباب التي تزعمها دول الحصار لتبرير إجراءاتها ضد قطر إنما هي محل تساؤل وشك كبيرين. فقد صرحت الناطقة باسم الخارجية الأميركية، هيذر نوريت، في 20 حزيران/ يونيو 2017، "بعد مرور أكثر من أسبوعين على بدء الحصار فإننا نشعر بالحيرة إزاء عدم نشر الدول الخليجية للجمهور وللقطريين تفاصيل حول الادعاءات التي يزعمونها حول قطر". وأضافت: "إن هذا يتركنا مع سؤال بسيط: هل كانت الإجراءات - التي اتخذوها ضد قطر - نتيجة مخاوفهم من دعم قطر المزعوم للإرهاب، أم أنها نتيجة الخلافات المريرة والطويلة" بين تلك الدول[4]؟

والجدير بالذكر أن اختراق وكالة الأنباء القطرية في 24 أيار/ مايو 2017، ونشر تصريحات ملفقة ترتبط ببعض الدول الخليجية وأميركا، وترامب نفسه، نُسبت إلى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، جاءت بعد ثلاثة أيام فقط من انعقاد القمة العربية الإسلامية - الأميركية في الرياض. وقد وظفت دول الحصار الأربع تلك التصريحات الملفقة للتصعيد ضد قطر، وقطع العلاقات معها، وفرض الحصار عليها مطلع حزيران/ يونيو 2017.

ولا يبدو أن صراع المؤسسة التقليدية الأميركية الحاكمة Establishment، المتمثلة في هذه الحالة بالوكالات والأجهزة المتخصصة في السياسات الخارجية والعسكرية والاستخباراتية والأمنية، قد وصل إلى نهايته مع البيت الأبيض الذي تشير معلومات إلى أن القرار فيه، بخصوص الأزمة الخليجية، خاضع لتأثير الدائرة الضيقة المحيطة بترامب، وتحديدًا زوج ابنته جاريد كوشنر، ومستشاره ستيف بانون، اللذيْن تحرّكهما - بحسب المعلومات المتوافرة - دوافع وخلافات تجارية شخصية بحتة، كما في حالة كوشنر، أو أيديولوجية، كما في حالة بانون.

ويمكن القول إن المعلومات التي سرّبها مسؤولون استخباراتيون أميركيون لجريدة **واشنطن بوست** في 16 تموز/ يوليو 2017، وأكدت أن الإمارات تقف رسميًا وراء اختراق وكالة الأنباء القطرية ووراء تلفيق تصريحات نسبت إلى أمير قطر[5]، إنما تدخل في سياق هذا الصراع؛ ذلك أن للولايات المتحدة مصالح إستراتيجية توطدت خلال عقود طويلة في منطقة الخليج العربي، وأن أي إخلال بالتوازنات فيها قد يهدّد هذه المصالح. وفي الحصيلة، فإن انحياز ترامب إلى محور دول الحصار ومزاعمها، بحسب مقاربة مؤسسة الحكم الأميركية التقليدية، أمر خطِرٌ وفيه رعونة، ويهدد استقرار التحالف الدولي

1 Josh Dawsey, Eliana Johnson & Alex Isenstadt, "Tillerson Blows up at Top White House Aide," *Politico*, 28/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://politi.co/2ukaMVf

2 "Press Availability with Secretary of Defense James Mattis, Australian Foreign Minister Julie Bishop, And Australian Defense Minister Marise Payne," U.S Department of State, 5/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://bit.ly/2qTPX5S

3 Frida Ghitis, "Middle East Madness Engulfs Iran, Qatar and US," *CNN*, 8/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://cnn.it/2rWxXaz

4 "Department Press Briefing- June 20, 2017," U.S. Department of State, 20/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://bit.ly/2synkce

5 Karen DeYoung & Ellen Nakashima, "UAE Orchestrated Hacking of Qatari Government Sites, Sparking Regional Upheaval, According to U.S. Intelligence Officials," *The Washington Post*, 16/6/2017, accessed on 9/7/2017, at :http://wapo.st/2u7fpq0

الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، كما أنه يهدد سلامة العمليات الجوية العسكرية الأميركية التي تنطلق من قاعدة "العديد" في قطر التي تمثل مركز العمليات الأميركية الجوية العسكرية في المنطقة وفاعليتها.

كما أن إصدار الخارجية الأميركية في 20 تموز/ يوليو 2017 تقريرها السنوي الذي يرصد جهد مكافحة الإرهاب لعام 2016 الذي أشاد بدور قطر في محاربة الإرهاب، وانتقد بعض سياسات دول الحصار في هذا المجال، وكشف عن ثغرات بارزة فيها[6]، قد يكون واقعًا ضمن السياق نفسه المتعلّق بالإرادات والحسابات الخاصة بالإدارة الأميركية. ويلاحظ أن تسريب التقرير الاستخباري إلى **واشنطن بوست** ثم إصدار الخارجية الأميركية تقريرها السنوي الخاص بمكافحة الإرهاب، جاءا بعد جولة دبلوماسية مكوكية لتيلرسون في منطقة الخليج العربي لحل الخلاف، غير أنها لم تحقق اختراقًا حقيقيًا؛ نتيجة تعنُّت دول الحصار لاعتقادها أن البيت الأبيض يدعمها. ومن الواضح أن مؤسسة الحكم الأميركية الجَمَعِيَّة تعرف في صفوفها حالة من الامتعاض، كما أشرنا سابقًا، وكما سنوضح أكثر لاحقًا.

إن الموقف الأميركي ما زال، حتى اللحظة، رهين هذه الفوضى في الخلافات الداخلية، مع تبدُّل في موازين القوى لمصلحة المؤسسة التقليدية الحاكمة المنطلقة من المصالح العليا للولايات المتحدة. وما يزيد من تعقيد المسألة، هو تصريحات ترامب نفسه التي يناقض بعضها بعضًا في الموضوع نفسه؛ فقد وصل به الأمر إلى أن يلمِّح إلى أن كل ما يعنيه من العلاقة بالخليج العربي هو المال. ذلك أنه صرّح في مقابلة في 12 تموز/ يوليو 2017، بأنه أخبر السعوديين بأنه لن يحضر قمة الرياض إلا إذا وافقوا على شرط مسبق، هو شراء أسلحة أميركية: "لقد قلت لهم عليكم فعل ذلك، أو أنني لن أحضر"[7]. وفعلاً فقد أعلنت الولايات المتحدة والسعودية خلال القمة عن صفقة أسلحة، تشتري بموجبها السعودية أسلحة أميركية بقيمة مئة وعشرة مليارات دولار.

فوضى الموقف

حثّ تيلرسون، وماتيس – كما أشرت سابقًا، ومنذ اليوم الأول لإعلان دول الحصار إجراءاتها التصعيدية ضد قطر، في الخامس من حزيران/ يونيو 2017 - الأطراف المختلفة على الهدوء وإيجاد حل سلمي للأزمة، وعرضا المساعدة في سبيل تحقيق ذلك. غير أن ترامب، وعبر سلسلة من التغريدات، في 6 حزيران/ يونيو 2017، أي بعد يوم من دعوة تيلرسون وماتيس، أعلن تأييد إجراءات دول الحصار ضد قطر، ورد إليه الفضل في ذلك. وعلى الرغم من محاولات البيت الأبيض نفي أي خلاف بين ترامب وتيلرسون، فإن استمرار التناقض في المواقف بينهما، إلى اليوم، أوضح من أن يتم إخفاؤه، وكذلك هو الحال بالنسبة إلى وزير الدفاع ماتيس.

> **كانت تغريدات ترامب مفاجئة لمسؤولي وزارة الدفاع، بل إن اتهاماته قطر بتمويل التطرف جاءت مناقضة لتغريدات نشرتها – قبلها بيومين فقط – السفيرة الأميركية السابقة في قطر، دانا شل**

وفي الوقت الذي كان ترامب يكيل الاتهامات لقطر، كانت قطر تجد تقديرًا من الناطق باسم القوات الجوية الأميركية التابعة للقيادة الأميركية الوسطى، المقدم داميان بيكارت الذي صرّح يوم قطع دول الحصار علاقاتها الدبلوماسية مع قطر بأن "الولايات المتحدة والائتلاف [الدولي لمكافحة الإرهاب] يشعران بالامتنان للقطريين لدعمهم وجودَنا [في قاعدة العديد] والتزامهم طويل الأمد الأمنَ الإقليمي"[8]. وبحسب ضابط عسكري أميركي كبير متقاعد، فإنه "في كل مرة طلبنا من القطريين شيئًا كان الجواب نعم. ولكن هذا لم يكن الحال مع السعوديين". وأضاف: "لقد بدأ الأمر مع مساعدة القطريين لنا في ليبيا، ولكنها تذهب أبعد من ذلك. كانوا أفضل عون لنا على الإطلاق في الحرب على "داعش". في المقابل، فإن السعوديين لم يكونوا إلا مشكلة في اليمن تحديدًا. إن [سياستهم] في اليمن تمثل كارثة ووصمة عار، والآن هذا [التصعيد مع قطر وفرض الحصار عليها]"[9].

ولذلك فقد كانت تغريدات ترامب مفاجئة لمسؤولي وزارة الدفاع، بل إن اتهامات ترامب قطر بتمويل التطرف جاءت مناقضة لتغريدات نشرتها السفيرة الأميركية السابقة في قطر، دانا شل، قبل ذلك بيومين

6 "تقرير الخارجية الأميركية الذي دحض مزاعم دول الحصار"، الجزيرة نت، 2017/7/19، شوهد في 2017/7/20، في:
http://bit.ly/2wos2tE

7 DeYoung & Nakashima.

8 "US Military: No Plans to Change our Posture in Qatar," *Aljazeera.net*,6/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://bit.ly/2rEdnJN

9 Mark Perry, "Tillerson and Mattis Cleaning Up Kushner's Middle East Mess," *The American Conservative*, 27/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://bit.ly/2siuPC5

(حينما كانت على رأس عملها)، وتحديدًا في 4 حزيران/ يونيو 2017، إذ قالت: إن قطر حققت "تقدمًا حقيقيًا" في كبح الدعم المالي للإرهابيين[10]. فضلًا عن أن دبلوماسيًا أميركيًا في الدوحة كان قد قال: إنّ العلاقات الأميركية - القطرية "قوية"[11]. كل هذه التصريحات المنضبطة دبلوماسيًا وعسكريًا فقدت كثيرًا من قيمتها مع تغريدات ترامب المشار إليها سابقًا. وعلى الرغم من محاولة الناطق باسم البيت الأبيض، شون سبايسر، الحد من الأضرار الدبلوماسية التي ترتبت على تغريدات ترامب، فإنّ الرئيس الأميركي عاد وناقض توضيحات الناطق باسمه. ففي اليوم نفسه الذي غرّد فيه ترامب عبر تويتر موجهًا أصابع الاتهام إلى قطر، قال سبايسر: إن "الولايات المتحدة لا تزال تريد نزع فتيل هذه القضية وحلها على الفور ضمن المبادئ التي عرضها الرئيس فيما يتعلق بالقضاء على تمويل الإرهاب". بل إن سبايسر ذهب إلى أبعد من ذلك حينما أكّد أن ترامب أجرى محادثات "بناءة جدًا" مع الأمير تميم بن حمد آل ثاني، خلال زيارته الرياض الشهر الماضي[12].

وقد تجلى التعبير الأبرز عن الفوضى في الموقف الأميركي من الأزمة، في 9 حزيران/ يونيو 2017، وذلك عندما ألقى تيلرسون كلمة مقتضبة في مقر وزارة الخارجية الأميركية، دعا فيها الأطراف كلّها إلى حل خلافاتها من خلال المفاوضات[13]. ولكن، لم يكد يمضي بضع ساعات حتى كان ترامب - خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الروماني - يكيل الاتهامات لقطر من جديد، عادًّا الإصرار على عزلها انتصارًا لموقفه الداعي إلى وقف جميع أنماط الدعم لمن وصفهم بـ "المتطرفين"[14]. ويبدو أن هذه الفوضى في مقاربة إدارة ترامب للأزمة قد عجّلت باستقالة السفيرة شل احتجاجًا على ذلك[15].

ولم تتوقف علامات الفوضى في الموقف الأميركي من الأزمة عند ذلك الحد؛ فمع استمرار ترامب في كيل الاتهامات لقطر، وقّع وزير الدفاع الأميركي مع وزير الدولة القطري لشؤون الدفاع، خالد بن محمد العطية، اتفاقًا في واشنطن، في 14 حزيران/ يونيو 2017، على بيع 36 طائرة إف15- لقطر بقيمة 12 مليار دولار. وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق جزء من صفقة أوسع بقيمة 21 مليار دولار لشراء 72 طائرة إف15-، تمَّ إقرارها عام 2016 تحت إدارة الرئيس السابق، باراك أوباما، فإن مُضيّ إدارة ترامب فيها، بل إجازة البيت الأبيض إياها، يدلان على التخبط في الموقف الأميركي، واستمرار الخلاف بين الخارجية والدفاع، مع البيت الأبيض[16].

وقد حاولت الخارجية الأميركية التقليل من حدة هذا الخلاف، بالقول إن هذا الاتفاق يأتي في سياق جهد الولايات المتحدة "لتعزيز بنية الأمن والدفاع في المنطقة"، وبأنه غير مرتبط بالأزمة الخليجية الحالية، ذلك أن إنجاز الاتفاق سيتطلب سنوات، وهي فترة تكفي قطر "لمعالجة بقية القضايا العالقة خلالها"[17]. ولم يكد يمضي يومان، حتى أجرت البحرية الأميركية مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة مع البحرية القطرية في المياه الإقليمية لقطر في 16 حزيران/ يونيو 2017[18].

ومع اتساع هوة الخلاف بين ترامب وتيلرسون، تحديدًا، بخصوص ملف الأزمة الخليجية، لم يجد الرجلان إلا ضرورة الاعتراف بها. فعلى الرغم من محاولة تيلرسون في 14 حزيران/ يونيو 2017 نفي الخلاف بين الطرفين في جلسة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأميركي، فإنه لم يجد بُدًا من الاعتراف بأن "هناك اختلافات حول الكيفية التي يختارها الرئيس لتوضيح عناصر سياسته"[19]. ولكن تيلرسون، وخلال رحلة عودته من الخليج في 13 تموز/ يوليو 2017، كان أشد صراحة بخصوص حقيقة الخلاف بين الطرفين؛ إذ قارن صلاحياته المقيدة بوصفه وزير خارجية بصلاحياته المطلقة حينما كان مديرًا تنفيذيًا لشركة النفط، إكسون موبيل، قائلًا: إنّه بصفته مديرًا تنفيذيًا و"بصفته صاحب القرار النهائي" كان يتعامل مع مؤسسة منضبطة، وأن ذلك كان "يسمح بإنجاز الكثير بطريقة فعالة جدًا [...] هذه ليست خصائص الحكومة الأميركية [...] إنها ليست مؤسسة عالية الانضباط، صنع القرار فيها مشرذم، وأحيانًا الناس لا يريدون اتخاذ قرارات، والتنسيق صعب بين الوكالات المشتركة". وأضاف إلى

10 Mark Landler, "Trump Takes Credit for Saudi Move Against Qatar, a U.S. Military Partner," *The New York Times*,6/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://nyti.ms/2rxSvTF

11 Ibid.

12 Ibid.

13 "Remarks on the Middle East," U.S Department of State, 9/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://bit.ly/2shvkAU

14 Mallory Shelbourne, "US Ambassador to Qatar's Assignment Ends this Month," *The Hill* 13/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://bit.ly/2sXSERb

15 Ibid.

16 Anthony Capaccio & Nick Wadhams, "Qatar Signs $12 Billion Deal for U.S. F-15 Jets Amid Gulf Crisis," Bloomberg,14/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: https://bloom.bg/2sIavvR

17 Margaret Brennan & Kylie Atwood, "Trump Sells Qatar $12 Billion of U.S. Weapons Days after Accusing it of Funding Terrorism," *CBS News*, 14/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://cbsn.ws/2rxOBJD

18 Christopher Woody, "The US Military Doesn't Seem to be on Board with Trump's Condemnation of Qatar," Business Insider, 21/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://read.bi/2fj5jvJ

19 Laura Koran, "Tillerson: No Daylight between the President and Me," *CNN*, 14/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://cnn.it/2ua0oCc

ذلك بأنه "لدينا رئيس لا يأتي من عالم السياسة"[20]. وقد أقرّ ترامب التناقضات بين تصريحاته والسياسة التي ينتهجها تيلرسون، وذلك بقوله: "تيلرسون يقوم بعمل رائع، ولكن ثمة خلاف بسيط بيننا من ناحية النبرة"[21]. غير أن هذا الخلاف البسيط في "النبرة" الذي يتحدث عنه ترامب، يترتب عليه كثير من الفوضى في السياسة الخارجية الأميركية عمومًا، وفي الأزمة الخليجية تحديدًا؛ ذلك أنه خلاف يتجاوز النبرة إلى منطق السياسة الخارجية الأميركية وثوابتها، وهو ما دفع وزير الخارجية الألماني، زيغمار غابرييل، إلى اتهام ترامب بتسعير الأزمة، عادًّا النهج المتشدد للسعودية والإمارات تصعيدًا خَطِرًا "على الطريقة الترامبية" لقضايا المنطقة[22].

أسباب الفوضى

يعدّ ارتباك مواقف إدارة ترامب في الأزمة الخليجية مثالًا آخر على غياب إستراتيجية واضحة، أو رؤية متماسكة، للسياسة الخارجية الأميركية لدى هذه الإدارة؛ فقبل فترة قصيرة من الأزمة الخليجية، تبدت هذه الفوضى في ملف آخر شديد الحساسية للولايات المتحدة، فخلال زيارة ترامب، في أيار/ مايو 2017، لمقر حلف شمال الأطلسي "الناتو" في العاصمة البلجيكية، بروكسيل، رفض تأكيد التزام بلاده مبدأ الدفاع المشترك بين أعضاء الحلف، وذلك على الرغم من أن مسؤولًا أميركيًا كبيرًا كان قد أكّد أنه سيفعل ذلك. ويؤكد مسؤولون أميركيون أن ثمة سطرًا في خطاب ترامب المعدّ مسبقًا كان يشير إلى ذلك، إلا أنه تمّ حذفه قبل وقت قصير من إلقاء ترامب خطابه، وهو ما فاجأ وزيرَيْ خارجيته ودفاعه، بل وحتى بعض مستشاريه للأمن القومي الذين لم يستشرهم في الموضوع[23].

وبحسب بعض التحليلات، فإن من يقف وراء هذا التخبّط في مقاربة السياسة الخارجية الأميركية، الدائرة الضيقة حول ترامب، وتحديدًا كبير مستشاريه، الأيديولوجي بانون، وصهره ومستشاره ورجل الأعمال كوشنر[24]. يرى بانون أن الولايات المتحدة منخرطة في صراع وجودي مع "الإسلام الراديكالي"[25]، وفي الحصيلة، فإن التصعيد مع قطر، بزعم دعمها بعض التيارات الإسلامية حتى ولو كانت مصنفة "معتدلة" كالإخوان المسلمين، يغدو أمرًا مبررًا. أما بخصوص كوشنر، فيشير بعض التقارير الإعلامية إلى أنّه وترامب شخصيًا لديهما أحقاد شخصية على قطر، بسبب سعيهما قبل سنوات إلى الحصول على شراكات تجارية وتمويلية من قطر إلا أنها لم تلق آذانا صاغية في الإمارة[26]. وثمة تقارير تشير - في تفسير الخلاف بين المؤسسات الأميركية، كالخارجية والدفاع، بل وحتى الاستخباراتية والتشريعية، مع البيت الأبيض – إلى اعتقاد تيلرسون أنّ كوشنر يقود سياسة خارجية موازية من "الجناح العائلي في البيت الأبيض". وبحسب تقارير، فإن كوشنر يحمل ضغينة شخصية لقطر لانسحابها من تمويل صفقة عقارية فاشلة لعائلته في نيويورك، تقدَّر قيمتها بمئات الملايين من الدولارات، بل إنّ بعض المقربين من تيلرسون ينقلون عنه اعتقاده أن السفير الإماراتي في واشنطن، يوسف العتيبة، هو من كتب الفقرات الخاصة بقطر التي وجدت طريقها، من خلال كوشنر، إلى خطاب ترامب في 9 حزيران/ يونيو 2017 وناقض فيها خطاب تيلرسون قبل ذلك بساعات قليلة، وهو ما أثار غضبه[27].

وفضلًا عمّا سبق، يشير ترامب في تغريداته، السابقة الذكر، إلى أمر يتعلّق بالتصعيد مع قطر؛ إذ إنّ ترامب المحاط بالمشكلات داخليًا في الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي انعكس على قدرته على الحكم وتحقيق وعوده الانتخابية الكثيرة، ويواجه احتمالًا بالعزل، كأنه يبحث عن أي إنجاز سياسي، حتى ولو كان وهميًا ومفتعلًا. وبما أن صلاحياته في السياسة الخارجية أكثر اتساعًا وحرية منها في السياسة الداخلية، فإنه قد يكون رأى في مرحلة معينة من التصعيد مع قطر، بحجة مكافحة تمويل الإرهاب، إنجازًا يمكن أن يدَّعيه في خضمّ الفشل المتراكم عليه. غير أن هذه التصرفات المتّسمة بالرعونة والخفة وعدم استيعاب ترامب، أنه رئيس للولايات المتحدة، وليس معلقًا هامشيًا ومشاكسًا على الأحداث، عادت

---

20 Gardiner Harris, "Tillerson Comes Up Short in Effort to Resolve Qatar Dispute," *The New York Times*, 13/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://nyti.ms/2tmRttK

21 Conor Finnegan & Elizabeth McLaughlin, "Trump Team Sending Mixed Messages on Qatar and Gulf Crisis," *ABC News*, 15/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://abcn.ws/2t2qp3D

22 Thomas Sigmund, Mathias Brüggmann & Dieter Fockenbrock, "Foreign Minister Supports Qatar, Bashes Trump," *Handelsblatt Global*, 6/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://bit.ly/2sBcaTv

23 Susan B. Glasser, "Trump National Security Team Blindsided by NATO Speech," *Politico*, 5/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://politi.co/2sHFczV

24 Gerald Feierstein et al., "Can the Trump Admin get its Act Together on G.C.C. Crisis?," The Middle East Institute, 12/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://bit.ly/2rPnDxg

25 Mark Landler & Eric Schmitt, "H.R. McMaster Breaks with Administration on Views of Islam," *The New York Times*, 24/2/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://nyti.ms/2mh6P3F

26 Clayton Swisher, "Trump Says Qatar Funds Terror. Here's His Record of Trying To Get It To Fund Him," *Huffington Post*, 11/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://bit.ly/2rfJxy5

27 Perry.

إليه بالمشكلات وأبرزت له تحديًا من داخل مؤسسات الدولة. وبحسب ما أوردنا سابقًا بخصوص تسريب مسؤولين استخباريين أميركيين وقوف الإمارات وراء قرصنة وكالة الأنباء القطرية، ثم صدور تقرير الخارجية الأميركية الخاص بمكافحة الإرهاب الذي امتدح قطر وانتقد خصومها، وفي السياق نفسه أيضًا، وفي إشارة أخرى إلى استياء المؤسسة التقليدية الحاكمة في الولايات المتحدة من تصرفات ترامب، فإن الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات المركزية (سي آي إيه)، ديفيد بترايوس، عمد إلى التذكير بأنّ قطر استضافت ممثلين عن حركة طالبان الأفغانية، وحركة حماس الفلسطينية، بطلب أميركي[28]. وهو الأمر نفسه الذي دفع رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، السناتور، بوب كوركر، إلى اتهام السعودية والإمارات بالنفاق ضمنيًا بسبب حصار قطر، كما أنه اتهمهما بتمويل الإرهاب، وطالب دول الخليج كلّها بكبح ذلك، وليس فقط قطر. وفي تعبير عن استياء مجلس الشيوخ الأميركيّ من تصرفات دول الحصار وموقف إدارة ترامب، جمّد كوركر مبيعات الأسلحة كلّها إلى دول الخليج، إلى حين حل الأزمة دبلوماسيًا[29].

وبحسب بن رودس، نائب مستشار الأمن القومي الأميركي في إدارة أوباما، فإن تصريحات ترامب حول قطر مربكة؛ لعدم وجود إستراتيجية رسمية للولايات المتحدة تحت إدارته. ويضيف رودس: "لا يوجد تفسير لماذا يفعل ترامب ما يفعله". وحذر من أن تصريحات ترامب المنفلتة تهدد عمليات مكافحة الإرهاب ضد "داعش"، كما تهدد سلامة القوات الأميركية المتمركزة في المنطقة، خصوصًا في ظل تصعيد نبرة التهديد نحو إيـران، والأخطر من ذلك، بحسب رودس، أن عدم انضباط ترامب، وتجاوزه الخبراء في السياستين الخارجية والدفاعية، قد يزيدان فتيل الصراعات في منطقة الشرق الأوسط[30].

عمد البيت الأبيض، حيال هذه الانتقادات الحادة من داخل الإدارة لتصريحات الرئيس وتصرفاته، إلى محاولة إظهار توافقه التامّ مع وزارة الخارجية في كيفية معالجة الأزمة الخليجية، إلا أن الواقع يظهر غير ذلك. وعلى الرغم من وجود تحول بطيء في موقف البيت الأبيض بخصوص محاولة احتواء الأزمة، فإنه يبقى موقفًا منقوصًا رهينًا بمزاج ترامب وتصريحاته المفتقدة أي نهج ومنطق في السياسة الخارجية؛ من قبيل ما قام به مجلس الأمن القومي، التابع للرئيس من إصدار جواب مشترك مع الخارجية عن سؤال بخصوص: إن كان البيت الأبيض متفقًا مع الخارجية في محاولة تنفيس ضغوط محور دول الحصار على قطر؟ وقد جاء في الجواب في 5 تموز/ يوليو 2017: "نحث كل الأطراف على البقاء منفتحين على المفاوضات باعتبارها أفضل طريقة لحل النزاع". وأضاف الرد: "نشجع الدول على التقليل من حدة الخطاب وممارسة ضبط النفس للسماح بإجراء مناقشات دبلوماسية مثمرة"[31]. كما أن ترامب، اتصل بالرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في 5 تموز/ يوليو 2017، وهو اليوم نفسه الذي اجتمع فيه وزراء خارجية دول الحصار في القاهرة، وبحسب البيت الأبيض، فإن ترامب دعا خلال الاتصال: "جميع الأطراف إلى التفاوض بشكل بناء لحل النزاع"، و"أكد مجددًا ضرورة أن تلتزم جميع الدول بتعهداتها [...] لوقف تمويل الإرهاب"[32].

> عمد البيت الأبيض، حيال الانتقادات الحادة من داخل الإدارة لتصريحات الرئيس وتصرفاته، إلى محاولة إظهار توافقه التامّ مع وزارة الخارجية في كيفية معالجة الأزمة الخليجية

وفي سياق الموقف الذي يمارسه ترامب ونقيضه، نجده يعود إلى تكدير الأجواء مرة أخرى؛ ففي 12 تموز/ يوليو 2017 الماضي، قال ترامب: إن الولايات المتحدة ستحافظ على علاقات جيدة مع قطر، مستبعدًا نقل القاعدة العسكرية الأميركية "العديد" منها، إلا أنه أضاف: ولكن "إذا اضطررنا إلى المغادرة، فإنّ عشر دول أخرى ترغب في بناء قاعدة أخرى لنا، وستقوم بدفع ثمنها. أيام إنفاقنا على هذه الأمور انتهت إلى حد كبير"[33]، وهو ما يتناقض مع تصريحات وزير الدفاع ماتيس، من أنه لا بديل أميركيًا من قاعدة العديد[34].

28 "'Qatar Hosted Hamas, "Taliban Delegations at the Request of US'," *Qatar Tribune*, 4/7/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://bit.ly/2uCxefK

29 Joe Gould, "Corker Chides Saudi Arabia, UAE over Terror Ties Amid Qatar Row," *Defense News*, 30/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://bit.ly/2tdbogh

30 David Smith, Sabrina Siddiqui & Peter Beaumont, "Gulf Crisis: Trump Escalates Row by Accusing Qatar of Sponsoring Terror," *The Guardian*, 9/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://bit.ly/2rb5U7Q

31 Jenna Lifhits, "White House, State Department Indicate They're on Same Page about Qatar Dispute," *The Weekly Standard*, 6/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://tws.io/2uzuvEe

32 Ibid.

33 Finnegan & McLaughlin.

34 Ibid.

تداعيات محتملة على مصالح أميركا في الخليج والشرق الأوسط

يمثّل أمن الخليج العربي واستقراره، منذ عقود طويلة، أحد أعمدة الإستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط؛ وذلك بسبب احتياطياته من مصادر الطاقة كالنفط والغاز، فضلًا عن دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مساعي احتواء إيران وكبح جماح توسعها في المنطقة. وبخصوص قطر، فقد تأطرت العلاقات الأميركية - القطرية المشتركة في أعقاب حرب الخليج في 1991، وذلك حينما وقّعت الدولتان اتفاقية تعاون عسكري، ثمّ تعززت أكثر في 2003 مع انتقال مقر قيادة الجيش الأميركي في المنطقة إلى قاعدة العديد بعد إخلاء قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية.

وتعدُّ قاعدة العديد الجوية التي تبعد 20 ميلًا جنوب غرب العاصمة القطرية، الدوحة، أكبر قاعدة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط، وهي تضم نحو 11000 جنديّ أميركيّ. ويحتضن مركز العمليات الأميركية الجوية المشتركة في قاعدة العديد مهمات القيادة والسيطرة على القوة الجوية الأميركية في العراق وسورية وأفغانستان، فضلًا عن 18 دولة أخرى، وتحتوي القاعدة على أطول المدرجات في الخليج العربي، بطول 12500 قدم، وتستوعب 120 طائرة مقاتلة. وقد استثمرت قطر مبلغ مليار دولار لبنائها خلال التسعينيّات، وهو ما عزّز العلاقات العسكرية الأميركية - القطرية. كما أن القاعدة تحتضن مقرًا متقدمًا للقوة الجوية للقيادة الأميركية الوسطى، ومركز العمليات الجوية والفضائية المشترك، وغيرها من الوحدات الجوية الأميركية[35]. ويتخوف المسؤولون الأميركيون، خصوصًا في وزارة الدفاع، من أن كل هذه الامتيازات التي تحصل عليها الولايات المتحدة من قطر، قد تكون مهددة إن استمرت حملة التصعيد الدبلوماسي معها، واستمرت معها تصريحات ترامب غير المنضبطة.

فضلًا عمّا سبق، تساور هواجس أخرى المسؤولين الأميركيين من استمرار الأزمة، وأهمها:

- أن تتمكن روسيا من التسلل إلى المنطقة من خلال الصدوع والتشققات في منظومة مجلس التعاون، وبسبب انحياز الولايات المتحدة إلى طرف على حساب آخر[36].
- الإخلال بالتوازن في المنطقة في سياق محاولات احتواء إيران؛ فبحسب مسؤولين أميركيين، فإن عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط ليس في مصلحة الولايات المتحدة، وإن حصار قطر قد زاد من التحديات التي تواجه السياسة الأميركية هناك. وترى هذه القراءة أن قطر إذا وجدت نفسها معزولة من جهة جيرانها الخليجيين، وغياب الأفق الواضح لانفراج الأزمة، فإنها قد تلجأ إلى تعزيز علاقاتها بإيران، وهو ما قد يؤدي إلى تفكُّك مجلس التعاون الذي يرتبط بعلاقات دفاعية مع الولايات المتحدة ويُعدّ إحدى الركائز الأساسية للاستقرار في المنطقة[37].
- تضرر الحرب على "داعش"، وهو ما يقلق الإدارة الأميركية تجاه الأزمة الخليجية. ذلك أن جميع أطراف الخلاف أعضاء في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد هذا التنظيم. وكما سبقت الإشارة، فإن قطر تحتضن أكبر قاعدة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط (العديد)، يتم منها تنسيق الضربات الجوية ضد التنظيم المتطرف في العراق وسورية، في حين تستضيف البحرين الأسطول الأميركي الخامس، وهو ما يعقّد جهد التنسيق الضروري. ولا يخفي مسؤولو وزارة الدفاع الأميركية قلقهم من أن مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين لقطر وحظر السفر إليها قد يمنع مسؤولي هذه البلدان من العسكريين من زيارة قاعدة العديد للتنسيق[38].

ومع استعادة الحكومة العراقية مدينة الموصل من التنظيم، وتضييق الخناق على "داعش" في مدينة الرقة السورية، بدعم من التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ويضم ثمانيًا وستين دولة، فإن الحاجة إلى تماسك التحالف تغدو أهم، خصوصًا أن سنوات الحرب الطويلة قد خلّفت دمارًا هائلًا وحزازات ومرارات يصعب جبرها، ولن يكون بالإمكان إعادة الإعمار وإطلاق عمليات سياسية وتصالحية إن تفكك التحالف. وفي إشارة إلى خطورة الأزمة المفتعلة ضد قطر على الهدف الأميركي في الشرق الأوسط المتمثل بهزيمة "داعش"، لمّح ممثل مصر في التحالف الدولي ضمنيًّا، بعد استعادة الموصل، إلى ضرورة طرد قطر من التحالف، بحجة دعمها للإرهاب، إلا أن هذا الموقف قابلته برفض حازم الولايات المتحدة والدول الأخرى

35 Brad Lendon, "Qatar Hosts Largest US Military Base in Mideast," *CNN*, 5/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://cnn.it/2rLIvZJ

36 Landler.

37 Bassima Alghussein & Jeffrey A. Stacey, "How Saudi Arabia Botched Its Campaign Against Qatar," *Foreign Affairs*, 12/7/2017, accessed on 12/7/2017, at: http://fam.ag/2u9F5lq

38 Anne Barnard & David D. Kirkpatrick, "5 Arab States Break Ties with Qatar, Putting the U.S. in a Bind," *The New York Times*, 5/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://nyti.ms/2rDx8RP

في التحالف[39]. ويرى مراقبون أميركيون أن الرسائل المتناقضة التي وجّهها ترامب نحو أزمة حصار قطر ساهمت في تشتيت تركيز مواقف الدول الأخرى، وهو ما يستدعي ضبطًا لخطابه وإعادة تركيزه في محاربة "داعش" وهزيمته.

- التأثير سلبيًا في إمكانيات إيجاد حل سياسي في سورية؛ فقد حذر المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، من أن الخلاف الخليجي لا يساعد الجهد الرامي إلى حل الصراع في ذلك البلد. وقال دي ميستورا إن "التوترات في الخليج هي بالتأكيد مسألة مقلقة". وأضاف: "إننا نأمل أن تجد هذه التوترات حلًا سلميًا إذ إنها من الواضح لا تساعد [...] وتزيد من تعقيد الأوضاع"[40].
- استمرار تفاقم الأزمة قد يضع حلفاء أميركا في المنطقة على حافة حرب محتملة، خصوصًا مع تفعيل تركيا لاتفاقات عسكرية مشتركة سابقة مع قطر وإرسال عدد من قواتها إلى الدوحة[41].
- يخشى المسؤولون الأميركيون أيضًا، من أن حصار قطر قد تكون له تداعيات اقتصادية على الشركات الأميركية التي تعمل في الخليج العربي، فقد تتطور الأمور إلى ضغوط تمارسها السعودية والإمارات والبحرين على تلك الشركات؛ للانسحاب من قطر أو مواجهة عقوبات اقتصادية وحظرها من العمل في بلدانها[42].
- ثمة مسألة أخرى تقلق المسؤولين الأميركيين، وهي انفتاح قطر على بعض الجماعات التي تعارضها الولايات المتحدة وتصنفها إرهابية، كحركة حماس الفلسطينية، أو تحاربها، كحركة طالبان الأفغانية. وهذا يخدم الولايات المتحدة وسياساتها، بحيث إن مثل هذا الانفتاح يسمح بإجراء اتصالات أميركية معها عند الحاجة. وبحسب مسؤول أميركي فإن "هناك منفعة ما، يجب أن يكون هناك مكان يمكننا لقاء طالبان فيه. وينبغي أن يكون هناك مكان تذهب إليه حماس ويمكن عزلها فيه والحديث إليها"[43]. وبهذا، فإن فتح طالبان مكتبًا لها في الدوحة في 2013 إنما جاء بناء على طلب أميركي[44]. لذا، فإن قطر، بما تمثّله من انفتاح إعلامي، وانفتاح على المعارضات العربية، خصوصًا الإسلامية، فإنها تمثل رئة للتنفس في منطقة مكبوتة. ويبدو أن هذا ما قبلت به إدارتا جورج بوش وأوباما من قبل، كتحملهما تغطية قناة الجزيرة الإخبارية، على الرغم من امتعاضهما منها.

جولة تيلرسون الدبلوماسية في الخليج

في خضم هذه الفوضى الأميركية والحسابات المعقدة والهواجس الحقيقية، جاءت جولة تيلرسون الدبلوماسية إلى المنطقة في الفترة 10 - 13 تموز/ يوليو 2017 في محاولة لإيجاد حلٍّ دبلوماسي للأزمة الخليجية. وقد قادته جولته المكوكية تلك إلى تركيا والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية. ويبدو من تصريحات تيلرسون أن زيارته لم تحقق اختراقًا حقيقيًا، وذلك بسبب تعنت دول الحصار في مطالبها التي تصل إلى حد محاولة فرض الوصاية على قطر والعبث بسيادتها، وهو الأمر الذي ترفضه قطر مطلقًا. وقد رأى تيلرسون في انتقاد مبطن لدول الحصار أن "قطر كانت واضحة تمامًا في مواقفها، وأعتقد أنها معقولة جدًا"[45].

غير أنه لا يمكن حصر أسباب فشل دبلوماسية تيلرسون المكوكية في المنطقة بتعنت دول الحصار، بل إن السبب الأكبر لفشل جهده، يتمثّل في الرسائل المتناقضة الصادرة عن واشنطن حيال الأزمة، وهو ما يبدو أنه شجع دول الحصار على الاستمرار في تعنتها، فضلًا عن أن تيلرسون لا يحظى بدعم مباشر من البيت الأبيض.

وعلى الرغم من إدراك تيلرسون وفريقه أنهم لا يحظون بدعم مباشر من ترامب، فإنهم حرصوا منذ البداية على خفض سقف التوقعات من زيارتهم المنطقة. فمع بدء جولة تيلرسون الدبلوماسية في المنطقة، صرح مستشاره، أر. سي هاموند، أنّ تيلرسون لم يذهب إلى المنطقة بصفة "وسيط"؛ ذلك أن الكويت هي من تقود جهد الوساطة، موضحًا أن الهدف من الجولة يتمثل في "استكشاف فن الممكن حول ما إذا كان يمكن إيجاد حل" وإقناع الأطراف كلّها

39 Akbar Shahid Ahmed, "Trump's Qatar Crisis Is Hurting His Big Anti-ISIS Summit," *The Huffington Post*, 11/7/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://bit.ly/2tcquB7

40 Nicole Gaouette & Zachary Cohen, "US and Qatar Broker Counterterrorism Agreement," *CNN*, 11/7/2017, accessed on 11/7/2017, at: http://cnn.it/2ugy1nu

41 Ghitis.

42 Barnard.

43 أرشد محمد وستيف هولاند، "مصادر: أميركا ستحاول تهدئة الأمور بين قطر والسعودية" **رويترز**، 2017/6/6، شوهد في 2017/7/9، في:
http://bit.ly/2sK7YDE

44 "Qatar Hosted Taliban 'at Request of US Government'," *Aljazeera.net*, 11/7/2017, accessed on19/7/2017, at: http://bit.ly/2reT3kZ

45 Laura Smith-Spark, Nicole Gaouette & Zachary Cohen, "No Breakthrough in Gulf Crisis as Tillerson Extends Trip," *CNN*,12/7/2017, accessed on 13/7/2017, at:http://cnn.it/2uk1PQ8

بالحديث مع بعضهم. وأضاف، إنّ الولايات المتحدة "تبحث عن مناطق مشتركة يمكن أن يبنى عليها موقف"[46].

وعلى الرغم من أن تيلرسون وفريقه أملوا بمساهمة مذكرة التفاهم التي تمّ توقيعها بين الولايات المتحدة وقطر في الدوحة، في 12 تموز/ يوليو 2017، لمكافحة تمويل الإرهاب، في تخفيف حدة موقف دول الحصار، فإن ذلك لم يتحقق، وحتى إشادة تيلرسون بقطر في هذا المجال لم تؤثر في موقفهم المتصلب، وهو ما أكد تشكك كثيرين في وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين، بأن التصعيد مع قطر غير مرتبط بمزاعم دعم الإرهاب، خصوصًا أن أيدي الآخرين "غير نظيفة" في هذا المجال، كما يقول هاموند[47]، وبأن الأمر يتعلق بمحاولة دول الحصار السطو على السيادة القطرية، متوهمين أن وصول ترامب إلى الحكم، وتبنِّيه وجهة نظرهم بعد قمة الرياض العربية الإسلامية - الأميركية يمثّلان ضوءًا أميركيًا أخضرَ لهم، للمضي قُدمًا في هذا العدوان. وقد كان واضحًا استياء تيلرسون من مواقف دول الحصار بعد اجتماعه بالعاهل السعودي، الملك سلمان، وولي عهده، محمد بن سلمان، ووزراء خارجية الدول الأربع، في جدة في 12 تموز/ يوليو 2017، أي في اليوم نفسه الذي وقّع فيه مذكرة التفاهم مع قطر؛ فقد غادر تيلرسون جدة عائدًا إلى الكويت - التي جعلها محطة انطلاقه في الجولة الخليجية في محاولة لإعطاء انطباع عن عدم الانحياز إلى أي طرف – من دون عقد مؤتمر صحافي[48]. في حين ردت الدول الأربع ببيان جاء فيه، بأن مذكرة التفاهم الأميركية - القطرية "غير كافية"، والتي لم توقع أي دولة عربية وإسلامية أخرى مثلها بما في ذلك الدول الأربع، بحسب تيلرسون، وبأن العقوبات على قطر ستستمر حتى التزام قطر "المطالب العادلة والكاملة التي تضمن معالجة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة"[49].

وفي طريق عودته إلى واشنطن، بعد أن اجتمع مجددًا، في 13 تموز/ يوليو 2017، بالمسؤولين القطريين، وعلى رأسهم الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بدا إقرار تيلرسون بمحدودية إنجازه واضحًا، وذلك حينما قال للصحافيين المرافقين له على متن الطائرة: لقد "جلبنا أفكارًا على ورقة ثم سهلنا عقد الكثير من النقاشات حولها". وأضاف: "من وجهة نظري هناك شعور بالتغيير (لدى الأطراف) على الأقل للحديث مع بعضهم [...] الوصول إلى حل نهائي قد يستغرق بعض الوقت"[50].

خلاصة

تواجه مصالح الولايات المتحدة الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا في الخليج العربي، مخاضًا عسيرًا بسبب رعونة الرئيس الأميركي، وعدم خبرته، وقلة كفاءته، واستناده إلى مسوّغات أيديولوجية صارمة وغير عملية، فضلًا عن حسابات وخصومات شخصية. ويبدو أن المؤسسة التقليدية الحاكمة تدرك مدى خطورة ذلك على المصالح الأميركية وحساباتها في المنطقة، ومن ثمّ فإنها تحاول أن تستعيد زمام المبادرة قبل أن تخرج الأمور على السيطرة. ويُعدّ الرئيس - من الناحية التقنية - واسع الصلاحيّات في السياسة الخارجية، إلّا أن ذلك ليس مطلقًا، كما أنّ الأجهزة والوكالات التي هي جزء من مؤسسة الحكم العميقة، تحاول الحد من جموح ترامب، وتحاول أيضًا لجم دول الحصار الأربع ومنعها من التصعيد. وبهذا، فإن التسريبات الخاصّة بوقوف الإمارات خلف قرصنة موقع وكالة الأنباء القطرية، وانتقاد جهد دول الحصار الأربع في مجال مكافحة الإرهاب في تقرير الخارجية الأميركية، والإشادة بجهد قطر قد تكون محاولات للجم تلك الدول، وتذكيرها بأنها بعيدة عن توجيه دفة السياسة الخارجية الأميركية المعقدة، حتى إن بدا لها الأمر كذلك من قبل. فمحاولات التأثير في صانع القرار الأميركي شيء، وخطف القرار الأميركي شيء آخر. وواضح أن هذه الرسالة بدأت تقرع سمع ترامب نفسه، مع ضرورة التأكيد أن هذا لا يعني عجزه عن إحداث انعطافة حادّة في السياسة الخارجية الأميركية نحو أي منطقة أو قضية، لو أراد المواجهة أو أصرّ عليها، ولكن ذلك لن يكون بالأمر الهيّن، المضمون العواقب.

46 Gaouette & Cohen.

47 Ibid.

48 "Top U.S. Diplomat Ends Talks in Gulf; no Sign Qatar Crisis Resolved," *Reuters*, 12/7/2017, accessed on 13/7/2017, at: http://reut.rs/2tHzqli

49 Ibid.

50 Finnegan & McLaughlin.

زهير المخ | Zouhair Much*

الإدراك الأميركي المتغيّر للأزمة الخليجيّة

The Changing American Perception of the Gulf Crisis

تسلط الورقة الضوء على مراكز البحوث والمنابر الإعلامية الأميركية المنتجة للأفكار والتحليلات التي كان لها دور حاسم في صنع سياسة الولايات المتحدة الخارجية، والمناخ الذي أشاعته في تشكيل "عالم ترامب". وتبين الورقة السمات الأساسية لهذه الكتابات في مجال التأثير في صنع القرار الخارجي الأميركي، كما تتناول العناصر الفكرية التي باتت الإدارة الأميركية الحالية تستلهم منها بعضًا من منطلقاتها الأساسية إزاء الموقف من دولة قطر، بحيث جرى التركيز على أنه ما دامت قطر تستمر في دورها مصدرًا لتمويل الجماعات الإرهابية والمتطرفة في الشرق الأوسط، وتجيّر قوتها الناعمة لمصلحة الإسلام الراديكالي، فمن المعقول طرح السؤال إن كان منطقيًا استمرار إدارة دونالد ترامب في "استئجار أصول" من دولة تؤيد مثل هذه الطبعة من الإسلام. والهدف، بحسب ما تحاجج الورقة، هو أن تبقى قطر تحت المجهر، مكبّلة اليدين عن التحرك وفاقدة المبادرة، وفي انتظار ساكن خارج حلبة المسرح الإقليمي.

كلمات مفتاحية: قطر، مراكز البحوث الأميركية، الأزمة الخليجية.

This paper highlights US research centers and platforms producing ideas and literatures that have played a crucial role in shaping US foreign policy and the climate that has shaped it in the formation of the "Trump's World", and outlines the main features of these writings in influencing US foreign policy-making. Furthermore, the paper discusses the intellectual elements that the current US administration is drawing form some of its basic premises on the attitude towards Qatar. These writings emphasizes that as long as Qatar continues to play its role as a source of funding for terrorist and extremist groups in the Middle East, the question raises weather Tramp administration would continue to "lease assets" from a country that supported such a version of Islam, but the goal is to keep Qatar inactive and waiting outside the regional theater.

Keywords: Qatar, American Think Tanks, Gulf Crisis.

* كاتب وباحث عراقي متخصص بالشؤون الفلسطينية.

* Iraqi Writer who Specialises in Palestinian Affairs.

مقدمة

تتمتع دولة قطر، بالنسبة إلى النظام الخليجي، وهو نظام إقليمي فرعي، بموقع جيوستراتيجي شديد الحساسية، من حيث هي ممر بري وبحري وجوي في الإقليم؛ الأمر الذي جعلها تتعرض لمزيد من الضغوط الأمنية في منطقة ملتهبة، ويرتبط أمنها الذاتي بالتحالف مع الولايات المتحدة الأميركية. وإذ يفترض أيّ تحالف سلفًا وجود التقاء في المصالح؛ فإن مصالح قطر تشمل أمنها من أي تهديد إقليمي محتمل وتعزيز صورتها إقليميًا ودوليًا، بوصفها دولة صغيرة تعيش وسط بيئة مضطربة، وهو ما منحها الثقة لبناء سياسة خارجية مستقلة وديناميّة، وأتاح لها مرونة أكبر في التحرك. أما مصالح الحليف الأميركي فتكمن، وفق الفكر الإستراتيجي الأميركي، في عَدِّ قطر - قبل أيّ شيء آخر؛ كالبعد الاقتصاديّ مثلًا - مجالًا حيويًّا للأمن القومي الأميركي.

ولئن قبلت الدوحة العباءة الأمنية الأميركية بامتنان، فإنها لم تكن يومًا ذلك الطفل الخائف الذي وجد الطمأنينة في حضن الأم الدافئ، بل دأبت في أحيان كثيرة على الخروج من نطاق هذه العباءة؛ ما أدى إلى نشوب أزمات فعلية في العلاقة بين الطرفين، ينبع مصدرها الأساس، عادةً، من معطيات إقليمية، لا من صلب العلاقة الثنائية نفسها.

ولا ريب في مساهمة عناصر عديدة في نشوب الأزمة الحالية في العلاقات الأميركية – القطرية التي ربما لا يكون لعمقها مثيل. فلقد سعت الدوحة للتحوّط لرهاناتها، بل إنها بدت فيه متوجسة، على نحو متزايد، بخصوص علاقتها بشاغل البيت الأبيض الجديد: دونالد ترامب. وعلى الرغم من أنه لم يكن يوجد، آنذاك، أيّ مبرر لتوقع انتهاء التحالف مع واشنطن، فإن حديث الرئيس الأميركي المتكرر عن "أميركا أولًا"، كان يثير الهواجس أكثر مما يبعث على الاطمئنان؛ وكان ثمة قلق ملحوظ في الدوحة إزاء احتمال أن تسعى الإدارة الأميركية الجديدة لطلب مزيد من الأموال لاستضافتها القيادة العسكرية المركزية. كما لم تختف من المعادلة المخاوف من أن استمرار دعم الدوحة للتيارات الإسلامية، يمكن أن يثير احتكاكًا وخلافًا مع السياسة الخارجية لترامب ودائرته الضيقة التي تضيق ذرعًا بالإسلاميين على اختلاف أطيافهم، فضلًا عن أن السياسة الصارمة للرئيس ترامب ضد إيران، وتصريحات إدارته بأن "العالم ليس مجتمعًا عالميًا بل هو ميدان تتنافس فيه الدول والقوى الفاعلة العابرة للحكومات"[1]، كان بمنزلة إعلانٍ فعّال، مفاده أن عنصر التفاوض لحل الأزمات قد ولّى زمنه، وحلّ بديلًا منه عنصر المواجهة والصدام، ثم تزايدت التلميحات بخصوص دور قطر في تمويل الإرهاب التي كانت، بلا شك، العامل الأهم في تصعيد الدراما الخليجية، وصولًا إلى الوصف الذائع الصيت للرئيس ترامب بأن قطر "داعم تاريخي للإرهاب"[(1)].

وبما أن السياسة في واشنطن لا تُصنَعُ من فراغ؛ فإن الأفكار والتحليلات والمحاجات تصبُّ، إجمالًا، في بوتقة صنع السياسة. كما أن مراكز البحوث والمنابر الإعلامية المنتجة للأفكار، لها دور حاسم في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة. أما المناخ الذي أشاعه عدد من الكتاب، فكان له تأثير ملموس في تأليف "عالم ترامب".

وبالطبع، لا يحسن التوقف كثيرًا عند هذه المسألة لفهم حقيقة العهد الجديد الذي يمثّله ترامب، وقد كُتِب كثيرٌ عن تخبطه وتناقضه في مجال السياسة الخارجية؛ فقد يكون تصريح وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، والذي أشار فيه إلى أن عدد المواد الصحافية المكتوبة التي تندرج في خانة "شيطنة قطر" بلغت 13 مقالَ رأيٍ خلال خمسة أسابيع؛ أفضلَ وصفٍ لهذه الحملة. والسؤال الآن: ما الأرضية الفكرية لهذه الكتابات؟ أو، وفق أضعف تقدير؛ ما سماتها الأساسية في مجال السياسة الخارجية الأميركية تجاه العلاقة بقطر؟

إنّ من الطبيعي القول: إن النخبة المسؤولة عن صنع القرار في الولايات المتحدة ليست كتلة متماسكة متراصّة. بناءً عليه؛ لا بُدَّ لأيّ مناقشة جدّية للتعقيدات والملابسات المحيطة بصنع القرار الأميركي تجاه العلاقة بقطر، من أن تأخذ في الحُسبان التمايز بين الكتابات السائدة التي تعكسها التيارات المختلفة، وفق عناصرها الفكرية، بهدف الوصول إلى محاولة القبض على مفاتيح رسم السياسة العامة.

وقد عمدنا، بسبب الأفكار الواردة في هذه الكتابات وأهميتها، إلى إيراد اقتباسات ضافية منها، سواءٌ أتضمنت شواهد من الماضي أم احتوت أحكامًا واستنتاجات مبنية على هذه الشواهد، أم شملت الاثنتين معًا. ونظنّ أن هذه الكتابات قد اتسمت، إجمالًا، بقاسم مشترك أعظم؛ إذ اعتمدت، جميعًا، على منهجية الحذف ومنهجية انتزاع الأزمة الخليجية الراهنة من ملابساتها الإقليمية، ومنهجية التناول الجزئي والمقايسات الصورية. ومهما بدت هذه الإطالة، للوهلة الأولى، بعيدة من الموضوع قيد البحث، فإن ارتباطها به سيتجلّى، أو هذا ما نأمله، في سياق بيان السمات الأساسية لهذه الكتابات في مجال التأثير في صنع القرار الأميركيّ الخارجي تجاه الموقف من قطر.

وقد يكون مقال جون حنّا من أشدّ الكتابات تأثيرًا في اللحظة الراهنة. ويأتي هذا التأثير، أساسًا، من هوية موقعه؛ فهو مسؤول سابق في

1 "Gulf Crisis: Trump Escalates Row by Accusing Qatar of Sponsoring Terror," *The Guardian*, 9/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/2tp4Fi

وزارتَي الخارجية والدفاع، وأحد مستشاري نائب الرئيس الأميركي الأسبق؛ ديك تشيني. والواضح أن المقال يعجّ بالاتهامات الجاهزة، وهي ليست دائمًا متناسقة في منطقها الداخلي، إنما الفكرة الأهم إطلاقًا، هي أن قطر كالإله جانوس، في الأسطورة الإغريقية؛ فهي تعتمد على بلاده بصورة كلية في ضمان أمنها، ولكنها في الوقت نفسه توظِّف هذه الضمانة في ركوب حصان "الإرهاب" والتحريض على قتل الجنود الأميركيين في العراق، واستخدام قناة "الجزيرة" بفاعلية لتحويل "الربيع العربي" إلى "شتاء إسلامي متطرف"، وتمويل جماعات إسلامية متطرفة بالمال والسلاح للقتال في سورية وليبيا. وفضلًا عن ذلك، تستُّرها على إقامة خالد شيخ محمد، مهندس هجمات 11 سبتمبر، في الدوحة، وتسهيل هروبه إلى أفغانستان قُبيل إقدام المخابرات الأميركية على اعتقاله[2].

وتذهب الحماسة بالكاتب منحًى بعيدًا حينما يقرر "أن الدوحة نجحت في خداع واشنطن"، وتركتها تمارس رياضتها الخاصة بها؛ فقد كانت رغبة نائب الرئيس الأميركي الأسبق؛ تشيني، أن يقوم البنتاغون بدراسة استكشاف بدائل إقليمية لقاعدة "العديد"، لكنه لم يتمكن من تفعيل مقترحه هذا إلى أن باء بالفشل. وبما أن في قطر شيئًا مغريًا، فـ "لم تجرؤ القيادة العسكرية الأميركية على الإقدام على مغامرة إلغاء الصفقة التي يسيل لها اللعاب، حيث المرافق الحديثة وحرية العمليات العسكرية غير مقيّدة". وفوق هذا وذاك، فإن "البلد سخي جدًا ومضياف"، ولعل الأهم من ذلك كلّه؛ أن قطر هي صاحبة العزف المنفرد والصوت الآخر، وسط أوركسترا إقليمية "لديها حساسية شديدة من الآثار السياسية المترتبة على وجود آلاف من الجنود الأميركيين على أراضيها"[3].

مع ذلك، لا يتوانى الكاتب في إطلاق حكْمٍ ظالمٍ على الدوحة بقوله: إنَّ دورها يكمن في "زرع عدم الاستقرار الإقليمي"، وأن على إدارة الرئيس ترامب "إنقاذ الدوحة من نفسها"، ويخلص إلى القول: "إذا كانت واشنطن تبحث عن مكان للبدء في جهدها الرامي إلى جعل حلفائها في منطقة الخليج أكثر فائدة في دعم المصالح الإستراتيجية الأميركية، فإن قطر قد تكون المكان المناسب للبدء بذلك"[4].

طبعت هذه الآراء مصطلحات ذات دلالة تتعدى التعابير اللغوية؛ لترسم توجهات رئيسة في ذهن صانع القرار الأميركي. ومن الأدلة على قوة إلزام هذه التعابير؛ أن الكلام فيها قد استعار، في كثير من أحواله وأطواره، لغة التهديد المبطّن. ويعني هذا الكلام، أيضًا، أن قطر ستبقى تحت المجهر مكبّلة اليدين، وفاقدة المبادرة، وفي انتظار ساكن خارج حلبة المسرح الإقليمي.

تلتقي هذه البرمجة، بوضوح، مع الكلام الذي ردّده المبعوث الأميركي السابق للشرق الأوسط؛ دنيس روس، مضيفًا إليه توجيه النصائح إلى ساكن البيت الأبيض الجديد، بإعادة تقويم العلاقات بقطر، والسعي للبحث عن حلفاء جدد في الشرق الأوسط؛ "لأنها ليست حليفًا موثوقًا به، بل إنها تساهم في تقويض المصالح الأميركية في المنطقة". أما سبب المراجعة فيكمن في أن قطر "أصبحت مأوًى لقيادات الإخوان المسلمين، وداعمًا رئيسًا للجماعات الإسلامية الراديكالية في سورية وليبيا"[5].

> يســـمع المرء في الأروقة الدبلوماسية في واشنطن هُزءًا شديدًا بالعناصر الأيديولوجية في الإدارة الجديدة وبآرائهم اليمينية المتطرفة

ولا يقول روس في الموضوع جديدًا عندما يلفت النظر، بشيء من الخبث، إلى أنه في الوقت الذي تنطلق عمليات التحالف الدولي في منطقة الشرق الأوسط من القاعدة الجوية الأميركية في العديد؛ لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعـش)، فإن "غالبية السياسيين في واشنطن ليسوا سعداء بمساعدة قطر للتنظيمات الإسلامية المتطرفة"، ناصحًا صانع القرار بالتفكير جديًا في نقل هذه القاعدة إلى مكان آخر، كدولة الإمـارات مثلًا. وبما أن روس يميل إلى المبالغات كثيرًا في توصيفه دورَ قناة "الجزيرة"، فيعدّها منبرًا لصناعة معظم السرديات "التي تضفي الشرعية على المعتقدات المتطرفة والأفكار المتعصبة"، لماذا؟ لأنها فرضت شروطًا جديدة في صناعة الإعلام في المنطقة، وبرزت مصدَرًا لإعادة توزيع السلطة الإعلامية، وتأمين قدر كبير من الهيمنة على صناعة الحقيقة في الشرق الأوسط[6].

---

2 John Hannah, "Qatar Needs to Do Its Part," *Foreign Policy*, 22/5/2017, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/7Wf2j4

3 Ibid.

4 Ibid.

5 Dennis Ross, "Qatar Needs to Stop Funding Islamists," *USA Today*, 8/5/2017, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/UkHKLs

6 Ibid.

وقد يكون لهذا الخط الجديد علاقة بأمور يمكن إدراكها في واشنطن، منها قسوة اللهجة تجاه قطر؛ ذلك أن الإدارة الأميركية تشكو فقدان توازنها على نحو كبير، فالأشخاص الذين عُيّنوا مستشارين فيها، من دون حاجة إلى المرور بتثبيت مجلس الشيوخ (أمثال ستيف بانون وجون بريتان وجاريد كوشنر) يسرحون ويمرحون في البيت الأبيض. ويسمع المرء في الأروقة الدبلوماسية في واشنطن هُزءًا شديدًا بالعناصر الأيديولوجية في الإدارة الجديدة، وبآرائهم اليمينية المتطرفة في الموقف من الإسلام وعدّه الدين "الأشدّ تطرفًا" على صعيد المعمورة.

العرّاب الفكري

في مقابل هؤلاء المهتمين بمحاولة إعادة صوغ صنع القرار الأميركي بمجمله، هناك خبراء السياسة الحاثمون، اليوم، حول إدارة ترامب، والذين يسعون جاهدين للتأثير في صنع القرار على نحو غير مباشر. لذا؛ ينصبّ طابع كتاباتهم على القاموس الدبلوماسي الأميركي إزاء قطر في جانبه "التنظيري". وبالطبع، لا مجال لذكرهم جميعًا في هذا السياق، أو عرض تصوراتهم، وإنما الاكتفاء بالتركيز في بعض الأقطاب الذين يعبّرون عن اتجاهات أساسية في التأثير في صنع هذه السياسة.

ولعل جوناثان شانزر الذي لا يزال يحظى بهيمنة نسبية لمدرسته على الإدارة الأميركية - خلال توليه منصبًا سابقًا في وزارة الخزانة لمكافحة تمويل الإرهاب، أو ما يشاع بأنه يمثّل مرجعًا غير رسمي للبيت الأبيض - أحد أهم أولئك الذين تتميّز كتاباتهم بالبعد "التنظيري"، ومن الذين تميّزوا بمواقف تكاد تكون متفرّدة، وكان دائمًا أحد الدعاة المتحمسين إلى إعادة نظر الولايات المتحدة في علاقاتها بقطر. وقد كتب مقالين طويلين اتهم فيهما قطر بعلاقات متميزة بقادةٍ كبارٍ في حركة طالبان الأفغانية، "وخاصةً أولئك الذين أفرج عنهم من معتقل غوانتنامو"، وبعلاقاتها المثيرة للجدل مع جبهة النصرة السورية، وحركة المقاومة الإسلامية؛ حماس، في فلسطين.

ولا يضيف شانزر إلى أطروحاته جديدًا حين يكرر الأحكام المسبقة التي دأب آخرون على تداولها. غير أنّ فحوى "عظته"؛ أن الدوحة باتت المأوى الأساس لعدد من عناصر حركة حماس، وأنها استضافت في العام 2012 الزعيم السياسي للحركة؛ خالد مشعل، كما أن أحد قادة حماس منح الدوحة لقب "الوطن". ويذهب شانزر إلى القول: إن قطر تعدّ كذلك بمنزلة "الصراف الآلي" للحركة، ليس بتعهدها تقديمَ 400 مليون دولار لحكومتها فحسب، بل تمويل إعادة إعمار قطاع غزة كذلك. وماذا عن كيفية صرف هذه الأموال؟ "إنها تستخدم في إعادة بناء شبكة أنفاق الإرهاب"[7].

ويبدو أن النهج الأخير هو الأشدّ إثارة لديه؛ فقد لاحظ أن الدوحة تعدّ راعيًا سياسيًا وماليًا للحركة، وهي تؤدي، كذلك، دور "المستشار التسويقي" لها، وظهرت بصمات أصابعها بوضوح، في التحولات السياسية التي تضمنتها ديباجة الوثيقة الجديدة التي أعْلنت عنها الحركة مؤخرًا.

ويعزّز شانزر استنتاجه هذا بالقول: "إن حماس، في الواقع، ليست أول جماعة إرهابية تعمل قطر على تبنّي نشاطاتها وتحسين صورتها"، بل ثمة جماعات إرهابية أخرى تندرج على هذه اللائحة، من بينها طبعًا "جبهة النصرة" السورية التي أعلنت انشقاقها عن التنظيم الأم (القاعدة) في 2016، وكان هذا الانشقاق نابعًا، أساسًا، من مطالبة قطر ووعدها بزيادة حجم التمويل. كما تستفيد حركة "طالبان"، هي الأخرى، من عمليات الترويج وتحسين الهيئة التي تبنتها قطر من خلال افتتاحها مكتبًا رسميًا في الدوحة واستخدامه كآلة لصنع النقود؛ من أجل تمويل الإرهاب في أفغانستان.

تظهر دعوة الكاتب الإدارة الأميركية، في تقويم كهذا، إلى "تبنّي الحلول الواقعية" على صعيد العلاقة بقطر جليّةً، فقد "حانت مطالبتها بأن تختار على أي الجانبين تميل". وخلص إلى نتيجة مفادها، أنَّ وجود قاعدة أميركية في قطر يشجع الدوحة على الاستمرار في سياسة دعم الإرهاب، داعيًا الإدارة الجديدة إلى البحث عن مركز آخر لإيواء هذه القوات[8].

وقد يكون مقال تشارلز وولد ومايكل ماكوفسكي "وجهان لقطر: الحليف الشرق أوسطي المريب"[9]، من أهمّ الكتابات في اللحظة الراهنة. وهذه الأهمية نابعة، أساسًا، من هوية موقِّعَيْه اللذَيْن شغلا سابقًا مناصب رفيعة في المؤسسة العسكرية الأميركية، ولهما، كما يشاع اليوم، مدخلهما المميّز إلى وزير الخارجية؛ ريكس تيلرسون، وإلى الرئيس نفسه من خلال إدارتهما الحالية للمعهد اليهودي للأمن القومي الأميركي.

---

7 Jonathan Schanzer, "Time for the US to Stop Qatar's Support for Terror," *New York Post*, 2017/4/20, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/e5ktsU; Kate Havard & Jonathan Schanzer, "By Hosting Hamas, Qatar is Whitewashing Terror," *Newsweek*, 2017/5/11, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/27vN3j

8 Schanzer; Havard & Schanzer.

9 Charles Wald & Michael Makowsky, "The Two Faces of Qatar, a Dubious Mideast Ally," *The Wall Street Journal*, 2017/4/25, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/AXCdtF

والواضح أن المقال يعجّ بالاتهامات لقطر، وهي ليست دائمًا متناسقة في منطقها الداخلي، إنما الفكرة الأهم إطلاقًا، هي أنه في حال استمرار قطر في دورها مصدرًا لتمويل المجموعات الإرهابية والمتطرفة في الشرق الأوسط، تجيّر قوتها الناعمة الهائلة لمصلحة الإسلام الراديكالي؛ فمن المعقول طرح سؤال مفاده: هل يعدّ استمرار إدارة ترامب في "استئجار أصول" من دولة تؤيد مثل هذه العقيدة – الطبعة من الإسلام التي أعلن الرئيس نفسه موقفه الصريح في معاداتها - منطقيًا؟

هكذا، وبجرّة قلم، يرى الكاتبان أن البيت الأبيض في عهد ترامب إن كان يريد أن يتخلى عن أولئك "الراكبين بالمجان" من حلفاء أميركا، فيمكنه أن يوجّه رسالة واضحة إلى الدوحة؛ مفادها أن فوائد قاعدة العديد لا تفوق في أهميتها مطلقًا استمرار دعم قطر للتطرف، وإن لم تبادر قطر إلى تغيير سلوكها، فإن على واشنطن التفكير جديًا في البحث عن ملجأٍ آخر لهذه القاعدة.

وتعاظمت الأمور فعلًا عندما رأى وزير الدفاع الأميركي ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية السابق؛ روبرت غيتس، أن تنظيم الإخوان المسلمين مثّل الأرضية التي سبقت حركات التوحش الأصولية مثل "القاعدة" و"داعش"[10]؛ فـ "البيئة الإخوانية"، بحسب رأيه، أظهرت قابليةً مدهشةً للإنتاج الغزير للتطرف، من دون الالتفات إلى حقيقة أن هذا التطرف ليس إلا إفرازًا لمناخ سياسي واجتماعي واقتصادي باتت تقوده دول ضعيفة أو فاشلة أو منهارة[11].

> **فكرة إشـــراك حركـــة الإخوان المســـلمين في لعبة التطرف اتضحت حين تســـنَّم هؤلاء مقاليد السلطة للمرة الأولى في مصر**

بيد أن فكرة إشراك حركة الإخوان المسلمين في لعبة التطرف، بحسب غيتس، اتضحت حين تسنَّم هؤلاء مقاليد السلطة للمرة الأولى في مصر، "عندها فقط تجلّت صورتهم الحقيقية التي هي أشبه بمتحولي الخيال العلمي"[12]، متغافلًا، ربما عمدًا، عن أن بعض مشتقات هذه "البيئة" انخرطت في تجارب سلمية فعلية في تركيا وتونس، ولم تذهب إلى مشتقات التطرف الإرهابي أو عنف الحروب الأهلية.

إنها، إذًا، تحولات تضرب عميقًا في النسيج المجتمعي الشرق أوسطي. إلا أن المسؤول الأميركي السابق يتحدث، جهارًا، عن ضرورة استهداف هذه الجماعة، حالها في ذلك حال المجموعات الإرهابية الأخرى، "بعد أن ظلت ردحًا من الزمن هدفًا مهملًا لعمل الاستخبارات، خصوصًا في متابعة استخدام قنواتها وشبكاتها في نقل الأموال إلى المجموعات الإرهابية"[13].

أما بيت القصيد فهو قطر التي رحبت بهذه الجماعة منذ فترة طويلة، و"لا يمكنني أن أرى دولة أخرى في المنطقة فتحت ذراعيها للترحيب بهم، كما هو حال الدوحة"[14]. أما "ينبغيات" الإدارة الأميركية تجاه هذا الملف، فهي أن تشرع واشنطن، على الفور، في دراسة "خيارات جديدة" في هذا الأمر.

إن هذه وغيرها من الـ "ينبغيات" التي على صانع القرار الأميركي أن يستلهمها في التعامل مع الملف القطري، تحتاج إلى صبرٍ وأناةٍ من القارئ الذي يدرك ببصيرته الثاقبة أن الحديث لا يدور أبدًا حول "حكايات من الماضي"، بل حول وقائع في الحاضر؛ فـ "الميت يمسك بتلابيب الحي"، وهذه القصة الشائعة، بعد إجراء بعض التعديلات الملائمة فيها، هي قصتنا مع النائب الجمهوري؛ أد رويس، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي، والذي قال إنه سيطرح مشروع قانون في الكونغرس لمعاقبة الدول التي تقدّم دعمًا ماليًا وإعلاميًا لفروع جماعة الإخوان المسلمين التي تتبنَّى العنف منهجًا، ومن بينها حركة حماس[15].

سجال نخبوي

ليس محض صدفة أن تتبارى معاهد بحثية عدّة في التأثير في عملية صنع القرار الخارجي الأميركي تجاه قطر، ولو على نحو غير مباشر. ولعل من بينها "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات" Foundation for Defense of Democracies-FDD (تأسست في واشنطن في 2001)، والتي دأبت، من خلال منشوراتها العديدة، على تأدية دور

10 Robert Gates, "Qatar Risks US Sanctions Over Support for Hamas, Muslim Brotherhood," *The Arab Weekly*, 28/5/2017, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/7oLN8c

11 Ibid.

12 Ibid.

13 Ibid.

14 Ibid.

15 "Remarks: Chairman Royce on Qatar's Support for Hamas," Foreign Affairs Committee, 13/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/5i3FVG

"العراب" لتكريس "شيطنة قطر" لدى إدارة ترامب[16]. ويندرج "المركز الأميركي الأمني الجديد" Center for a New American Security، و"مركز التقدم الأمـيركي" Center for American Progress، في الخانة نفسها.

ومن دون تفصيل؛ إنّ بعضًا من الأمثلة كفيل بإعطاء فكرة، ولو أولية، عن العناصر الفكرية التي باتت الإدارة الأميركية الحالية تستلهم منها بعضًا من منطلقاتها الأساسية، وتكشف، في المقابل، عن بعض أسرار "التباطؤ" و"الحذر" اللذَيْن رسما التحرك الدبلوماسي الأميركي تجاه الأزمة الخليجية.

وإن أخذنا مثلًا حادًا - وإن يكن غير استثنائي - كالتقارير والدراسات التي أصدرتها مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، فسنرى كتّابًا من أمثال مارك دوبوفيتس وكليفورد ماي وديفيد أندرو واينبرغ، يديرون ماكنةً تتخذ من "الفكر" مُنْتَجًا نهائيًا لها. لكنها في نهاية المطاف تطرح مضامينَ، وتصكّ مصطلحات ذات دلالات تتعدى التعابير اللغوية، لترسم توجّهات رئيسة في ذهن صانع السياسة الأميركية الرسمية، سواء أكان في ربط قطر بجماعات العنف الأصولي أم كان بوصفها بـ "البيئة الحاضنة" لجماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس والممول الحصري لهما.

وبما أن شيطنة قطر هي عنوان هذه الحملة العريض؛ فإن المؤسسة البحثية في واشنطن، برزت، وبحق، مصدرًا إبداعيًا تستلهم منه الإدارة الأميركية بعض الزاد لتشغيل عجلتها الخارجية التي تهجس بـ "أخطار" متوقعة؛ فتدفعها رغبة عارمة في اجتثاثها قبل أن تطأ الأرض الأميركية. ولم يكن أمرًا مستغربًا أن تحتل "الحرب الوقائية"، مثلًا، موقعًا مركزيًا في خطابها الأيديولوجي الذي تؤلّفه صورة الذات في مرآة الذات، وأحيانًا في مرآة الآخر. فلا غرو، إذًا، في تعاظم نفوذ هذه المؤسسة، وازدياد حصة الأيديولوجيا في صنع السياسة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ثمة صعوبة في الإحاطة بمنشورات المؤسسة في هذه العجالة. وحسبنا أن نتوقف على ما يحدثنا به مديرها التنفيذي؛ مارك دوبوفيتس، وأحد أهم تلامذة بول وولفوفيتس؛ الأب الفلسفي للمحافظين الجدد، فيقول: إن إدارة الرئيس ترامب "لن تتسامح مع اللعبة المزدوجة التي تمارسها قطر في دعمها للإرهاب ورعايتها لجماعات متطرفة من جهة، وإعلانها الالتزام بمكافحة هذه الآفة من جهة أخرى". ويختصر دوبوفيتس مسوغه بالعبارة الآتية: "إن محادثات تدور في أروقة البيت الأبيض، حول البحث عن سبل لإلزام الدوحة بوقف الدعم المالي الذي تقدّمه لمختلف الجماعات المتطرفة مثل جماعة الإخوان المسلمين". ويضيف: "إن ثمة مناقشات يجريها الكونغرس بخصوص مشروع قانون لفرض عقوبات على الأفراد والكيانات التي تقدّم الدعم لهذه الجماعة"[17].

نرى التوجه ذاته وراء تغريداته في تويتر، من دون الاضطرار، على ما يبدو، إلى الخوض في كثير من النقاش، وإن كانت إحدى تغريداته الأخيرة تنطوي على روح كوميدية، لا تخلو من فكاهة: "إن قطر تستضيف حركة طالبان وتدعمها وهي الحركة التي أعلنت مسؤوليتها، قبل أيام، عن مقتل 3 جنود أميركيين شرق أفغانستان".

وبما أن التعميم والتبسيط والاختزال لا يقي المرء شر الوقوع فيه، فقد دأب ديفيد أندرو واينبرغ، وهو أحد أبرز مجتهدي المؤسسة، على "كشف" خبايا تلقي تنظيم القاعدة تمويله من قطر، بل إن قسطًا وافرًا من موارده المالية يأتي مما يعدّه التنظيم "هبات من جمعيات خيرية ومنظمات غير حكومية قطرية"، واصفًا دولة قطر بأنها "بيئة متساهلة مع تمويل الجماعات الإرهابية"، وأن السلطات في البلاد "لا تبذل جهدًا كافيًا لوضع حدّ لهذه الظاهرة أو كبحها"[18].

وقد تبنّى أيان غولدنبيرغ، الشاب النشِط، واسع القدرات، والذي يحتل حاليًا منصب مدير برنامج أمن الشرق الأوسط في المركز الأميركي الأمني الجديد، مثل هذا الحضّ على التعبئة ضد قطر؛ فقد كتب وبشّر، وفعل كل ما في وسعه لكي يخرج فكرة "الخصام" بين واشنطن والدوحة من شبه المستحيل إلى حيّز التنفيذ. جادل غولدنبيرغ الذي تتلمذ على يد أقطاب مثل ريتشارد بيرل وجيمس ولسي، في ممارسة قطر سياسات تثير إشكاليات للمنطقة وللولايات المتحدة على السواء. وفي شهادته التي قدّمها أمام اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي، وصف قطر بأنها "شريك معقّد" لبلاده، بسبب

16 تكاد معظم المنشورات التي أصدرتها هذه المؤسسة تندرج في هذه الخانة، انظر على سبيل المثال لا الحصر:
David Andrew Weinberg, "Qatar Allows Money to Flow to ISIS, Other Terrorists: Report," Foundation for Defense of Democracies, 10/12/2014, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/b6MUB7; David Andrew Weinberg, "Analysis: Qatar Embraces Admitted al Qaeda Operative," Foundation for Defense of Democracies, 23/1/2015, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/K93Ugc; "FDD Study: Qatar and Terror Finance: Private Funders of al-Qaeda," 18/1/2017, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/Hw1dSS; David Andrew Weinberg, "Terror Financiers 'Operating Openly' in Qatar and Kuwait," Foundation for Defense of Democracies, 14/2/2017, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/yoiPQz

17 "Qatar Faces Threat of Punitive Legislation as US Officials Decry Brotherhood Ties," *The Arab Weekly*, 28/5/2017, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/sxqn9X

18 David A. Weinberg, "Qatar One of Primary Sources of Terror Funding in Region," Foundation for the Defense of Democracies, 10/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/frgyez; "FDD Study: Qatar and Terror Finance: Private Funders of al-Qaeda."

سياساتها الرامية إلى بناء علاقات مع جهات عديدة، ترى واشنطن فيها إشكاليات كبيرة، بما في ذلك جماعات أصولية متشدّدة، نحو طالبان وحماس وجماعة الإخوان المسلمين، وإحجامها عن الاستجابة لمصادر القلق الخاصة بتمويل الإرهاب في سورية، ومن جانب آخر استضافتها قاعدة العديد الجوية وتأديتها دور الوسيط مع تلك الجماعات حينما يتطلب الأمر ذلك[19].

ولأن التحريض لا ينبغي أن يتوقف، تولى مركز التقدم الأميركي (تأسس في 2003) قرع الطبول بإصداره "دليلًا" ذا طبيعة "مانيفستوية"، وصف فيه سياسات قطر في المنطقة بـ "المدمرة"؛ ذلك أن قطر، بحسب رأيه، فرضت نشر التطرف بتمويلها جهد الإخوان المسلمين في مصر، ثم محاولتها إلحاق الضرر بشرعية الرئيس المصري؛ عبد الفتاح السيسي، فضلًا عن قيامها بدور الممول لتسلُّح جماعات متطرفة في ليبيا وسورية، في تناقض فاضح مع السياسات الأميركية في الأزمتين كلتيهما[20].

ولا عجب في أن تكون هذه الكتابات قد قدَّمت زادًا فكريًا تفتقده الإدارة الحالية لميلها المعلن تجاه إشهار عدائها للإسلام بطبعته الراديكالية. ولا شيء يعزز هذا الاستنتاج سوى ذلك الصدى الإيجابي لهذه الحملة على الإدارة الجديدة التي ظلّت، في هذا المضمار، تسير على حبل مشدود ما بين رغبتها في التصعيد في ملف العلاقة بقطر، وإبقاء الخيط الرفيع معها.

ولا شيء يعزز هذا الاستنتاج سوى تلك السابقة في ملء الوظائف العليا في البيت الأبيض. ولا ريب في أن مجمل التعيينات هي، على الأقل، مثيرة للقلق. ومن دون تفصيلٍ، يمكن الاستئناس بمثال واحد يعطي فكرة عن هذا الموضوع؛ فلقد عيّن ريتشارد هولت الذي يُعدّ واحدًا من أهم رجالات اللوبي السعودي في واشنطن في "اللجنة الرئيس حول الزمالات في البيت الأبيض"[21]. وبما أن هذه اللجنة لم تكن يومًا جمعية خيرية، فقد تثبت الأيام أن عملها الاستشاري سيصبُّ مزيدًا من الزيت على مرجل العلاقات الثنائية، خصوصًا أن الرئيس القابع في البيت الأبيض يتأثر أحيانًا بالانطباع الأول، وبآخر رأي يسمعه.

ومهما يكن من أمر، فإن ما يمكن استشرافه مستقبلًا؛ أن الخلافات بين العاصمتين ممكنة الحدوث، خصوصًا أن الظروف الإقليمية الموضوعية تضغط على الدوحة باتجاه معاكس للرغبة الأميركية، لكنها لن ترتقي، في أي حال، إلى مستوى "قطيعة" لا رجعة عنها؛ فالعلاقات الودّية بل التحالفية بينهما أمر لا مناص منه لكليهما، ولا يمكن واشنطن، لا اليوم ولا بعد أجل قريب، البحث عن بديل آخر، ولا المساهمة في إضعاف حليف قديم أيًّا كان موقفه من مسائل يعتقد أنها في صلب استقلالية سياسته الخارجية، وإن كان يلتحف العباءة الأمنية الأميركية[22]، فالثقة ما زالت قائمة والمصالح جمّة، وسيبقى ما يُسمّى "تجاوزًا بالودّ" خيطًا رفيعًا من التواصل، خيطًا رفيعًا فعلًا. والأمل، إن انقطع الخيط يومًا، أن لا يكون المقص الذي قطعه في يد عربية.

بيد أننا نغامر، هنا، في الخوض في ميدان لا يقلّ تعقيدًا عن ذلك الذي أوشكنا على تحديد إطاره، مبدئيًّا، من خلال إثارة الأسئلة، ومن دون ادّعاء قدرتنا على تقديم الإجابات عنها كلِّها.

---

19 "Assessing the U.S.-Qatar Relationship," Foreign Affairs Committee, Subcommittee Hearing, Middle East and North Africa, 26/7/2017, accessed on 26/7/2017, at: https://goo.gl/5CW3FN

20 "A Guide for Those Perplexed about the Qatar Crisis," Center for American Progress, 21/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/jfvmqT

21 Carrie Levine, "Trump Appointee is a Saudi Government Lobbyist," The Center for Public Integrity, 22/6/2017, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/HcZi77

22 كان يُعتقد أن إدارة ترامب ربما تجد في تعميق التحالف مع قطر سبيلًا لمواجهة المد الإيراني في المنطقة، انظر:
Shazar Shafqat, "Trump, Qatar and the US: The Relationship Just Got Better," Middle East Eye, 27/1/2017, accessed on 9/7/2017, at: https://goo.gl/sJfDZJ

محجوب الزويري | Mahjoob Zweiri*

إيران والأزمة الخليجية: المكاسب والخسائر

Iran and the Gulf Crisis: Losses and Gains

تسلط الورقة الضوء على محددات الموقف الإيراني من الأزمة الخليجية الرامي إلى منع أيّ تغيير في الجغرافيا السياسية في المنطقة، كما تقف على مكاسب طهران من استمرار الأزمة نتيجة خسارة الرياض بعض حلفائها التقليديين في منطقة الخليج وخارجها من جهة، وعلى خسائرها المتوقعة أيضًا – لو طال أمد الأزمة أو اتجهت القوى المؤثرة فيها إلى سيناريوهات تصعيدية من شأنها زيادة التدخل الأميركي – من جهة أخرى. وعلى الرغم من خصومتها التقليدية للسعودية، تميل دوائر سياسية عدة في طهران إلى اتخاذ موقف حذر من الأزمة، خشية تبعات دولية وإقليمية لهذا الموقف؛ إذ لا تبدو إيران الرسمية في وضع سياسي جيد، فهي لم تجن مكاسب تذكر من الاتفاق النووي كما كانت تمنّي نفسها. لذلك، ربما لا ترغب في الانخراط في أزمة سياسية جديدة، في ظل وجود إدارة أميركية تناصبها العداء وتفرض عليها المزيد من العقوبات.

كلمات مفتاحية: الأزمة الخليجية، إيران، قطر، السعودية، ترامب.

This paper explores the determinants of Iran's stance towards the 2017 intra-GCC Crisis, in which the country opposes alterations to the political geography of the Gulf. The author demonstrates how Tehran simultaneously benefits from the loss of Saudi Arabia of some of its allies and stands to lose from increased American involvement in the event that the conflict is prolonged. Despite its long-standing rivalry with Saudi Arabia, many Iranian decision-makers are cautious with regards to the intra-GCC crisis, fearing the possible regional or global fallout of a more involved role. Lacking tangible benefits from the nuclear deal with the P51+ group of countries, official Iran seems reluctant to involve itself in a crisis which could complicate both its domestic political situation and its foreign relations, especially in light of a hostile US Administration.

Keywords: Gulf Crisis, Iran, Qatar, Saudi Arabia, Trump.

* أستاذ دراسات الخليج وإيران، مركز دراسات الخليج، جامعة قطر.

* Professor of Gulf and Iran Studies, Gulf Studies Center, Qatar University.

مقدمة

في 24 أيار/ مايو 2017 بثّت بعض وسائل الإعلام العربية التابعة للإمارات والسعودية ما ادّعت أنها أخبار منقولة عن وكالة الأنباء القطرية، ومنسوبة إلى خطابٍ لأمير قطر؛ الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، يمتدح فيه العلاقات القطرية الإيرانية. كانت تلك الخطوة الأولى التي تم فيها استحضار إيران إلى مشهد الأزمة الخليجية. ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل تبع ذلك جملة من الادعاءات أرادت بها وسائل الإعلام تلك إظهار كشفٍ جديدٍ حول العلاقات القطرية - الإيرانية.

استحضار طهران والتركيز الإيراني على "السعودية"

تبع ما تقدم من بثٍّ للتصريحات الملفّقة استحضار إيران في قائمة شروط دول الحصار الأربع (السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر) التي قدمتها لحل الأزمة الخليجية ورفع الحصار ووقف إجراءاتها ضد الدوحة؛ إذ طالبت الدول الأربع قطر بـ "الإعلان رسميًا عن خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران وإغلاق الملحقيات، ومغادرة العناصر التابعة والمرتبطة بالحرس الثوري الإيراني الأراضي القطرية، والاقتصار على التعاون التجاري مع إيران، بما لا يخلّ بالعقوبات المفروضة دوليًا وأميركيًا عليها، وبما لا يخلّ بأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقطع أيّ تعاون عسكري أو استخباراتي مع إيران"[1]. ومع أن قائمة المطالب (الشروط) المقدّمة من دول الحصار تأخرت أكثر من أسبوعين، فإن إيران نفسها تحدثت عن استحضارها في الأزمة في اليوم الثاني عقب إعلان دول الحصار إجراءاتها ضد قطر في 5 حزيران/ يونيو 2017؛ ذلك أن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف زار تركيا بعد يومين من بدء الأزمة، والتقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته مولود شاوش أوغلو. ويبدو أن نتيجة الزيارة – على الرغم من شح المعلومات - أكدت أن إيران تتمنى من تركيا أداء دور دبلوماسي فاعل في الأزمة يحول دون إعطاء السعودية أيّ امتياز، وفي الوقت ذاته تمنع أيّ تغيير في الجغرافيا السياسية في المنطقة. وهو الموقف نفسه الذي أعلنته إيران عند اجتياح العراق للكويت في عام 1990؛ إذ أعلنت حينها أنها ضد الاجتياح وضد أي تغيير في الخريطة السياسية في منطقة الخليج العربي[2].

تكرر الموقف الإيراني الذي أعلنه وزير الخارجية، على لسان رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني الذي لم يتردد في انتقاد المملكة العربية السعودية انتقادًا قويًا، مؤكدًا أن الرياض "ليس لديها وزن في المنطقة لفرض شروطها على قطر"، وأن زمن فرض الشروط والتدخل في سيادة الدول قد انتهى[3].

> **إيران تتمنى من تركيا أداء دور دبلوماسي فاعل في الأزمة يحول دون إعطاء السعودية أيّ امتياز، وفي الوقت ذاته تمنع أيّ تغيير في الجغرافيا السياسية في المنطقة**

ومن وجهة نظر مختلفة، أُشيرَ – في سياق استحضار دول الحصار إيران في الأزمة الخليجية - إلى أن الأزمة ستدفع قطر نحو إيران، عبر الإجراءات التي اتخذتها دول الحصار ضد الدوحة، كما ستدفع حماس أيضًا إلى إيران. وبذلك سيتكرر السيناريو الذي حصل مع حماس عقب انتخابات عام 2006 التي فازت فيها؛ إذ رفضت دول المنطقة، ومعها دول محورية مثل الولايات المتحدة الأميركية، الاعتراف بشرعية نتائج الانتخابات، فكانت النتيجة الدفع بحماس نحو التحالف مع إيران[4].

يلاحَظ أن إيران تركز على السعودية تركيزًا أكبر، وذلك يرجع، أولًا، إلى طبيعة الخصومة والمنافسة السعودية - الإيرانية القائمة في أكثر من ملف إقليمي؛ وهي خصومة تحوّلت إلى فصل من المواجهة انتهى بقطع العلاقات الدبلوماسية عقب الهجوم على السفارة السعودية في طهران، بسبب إعدام الرياض رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر أوائل عام 2016. ويجدر التذكير في السياق ذاته بأن إيران تسعى لعدّ الأزمة بين دول الحصار وقطر ضمن أجندتها في مواجهة السعودية؛ نظرًا إلى أن الرياض تمارس سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي التي طالما انتقدت إيران بسبب هذه السياسة.

1 "قائمة المطالب الـ 13 للدول المقاطعة من قطر: فرض الوصاية"، **العربي الجديد**، 2017/6/23، شوهد في 2017/7/8، في:

http://ow.ly/8Xib30efl0j

2 للمزيد حول زيارة وزير الخارجية الإيراني، انظر: "تحرك إيراني تركي ودعوات دولية لحل الأزمة الخليجية"، الجزيرة نت، 2017/7/6، شوهد في 2017/7/8، في:

http://ow.ly/iNe930efldu

3 للمزيد حول تصريحات علي لاريجاني، انظر: "لاريجاني لـ CNN: السعوديون ليس لديهم وزن بالمنطقة لإملاء أوامر على قطر"، سي إن إن بالعربية، 2017/6/30، شوهد في 2017/7/8، في:

http://ow.ly/2WLC30eflQO

4 "The Qatar Crisis is Pushing Hamas Back to Iran," *The Atlantic*, 14/6/2017, accessed on 7/7/2017, at: http://ow.ly/BxWU30eflYI

بناء عليه؛ فهذا موقفٌ مركّب يركّز على الرياض، بغض النظر عن إن كان لها دور قيادي في الأزمة. ويُفسَّر هذا التركيز، ثانيًا، بفهم إيران أن الرياض هي التي تقود الدول الثلاث الأخرى المحاصرة لقطر، وهي التي تنسق بينها، ويأتي هذا الفهم انعكاسًا لاشتراط دول الحصار قطع قطر علاقاتها بإيران. كما يفسَّر هذا التركيز الإيراني على الرياض، ثالثًا، بأن إيران تعدّ دولتي الخليج الأخريين؛ الإمارات والبحرين، أخفّ وزنًا سياسيًا في أداء دور محوري في الأزمة لولا الحضور السعودي. لذلك، فإن في التركيز على الرياض إشارة إلى ضعف اللاعبين الآخرين، وتشكيكًا في مدى قدرتهم على أداء دورٍ من دون الدعم السعودي.

المكاسب والخسائر

على الرغم من أن التصريحات الإيرانية شحيحة، فإن ما هو متوافر يشير إلى أن ثمة حسابات لدى إيران خاصة بهذه الأزمة، مرتبطة بإمكان تحقيق طهران مكاسب، أو تقليل خسائر قد تتسبب فيها هذه الأزمة.

يَرى الدبلوماسي قاسم محبعلي مدير دائرة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الإيرانية السابق؛ أن على إيران التصرف بأعلى درجات الحيطة والحذر في مواقفها تجاه الأزمة الخليجية، محذّرًا حكومته من تبنّي موقف مؤيد لقطر، مفسرًا ذلك بالقول إن قطر طوال السنوات الأخيرة وضعت إيران تحت ضغوط متعددة، مضيفًا أن خلاف دول الخليج قديم بطبيعته الدينية الوهابية أو القبائلية، وأن تبنّي موقف داعم لقطر لا يبدو خيارًا صحيحًا؛ لأنه يعتقد أن لدى قطر علاقات بطالبان وبعض التنظيمات التي يُنظر إليها على أنها "إرهابية"، كما أن قطر بالنسبة إلى محبعلي قد عملت ضد الأمن القومي الإيراني في سورية والعراق[5].

ويعتقد محبعلي أن الأزمة لن تُحلّ ضمن الإطار الإقليمي. لذا، على إيران مراقبة الدور الأميركي والبريطاني في حل الأزمة، مشيرًا إلى طبيعة الخلافات والسوابق التاريخية التي تدخّلت فيها الدول الكبرى، خاصةً أن الأمن والاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي يمثّل أهميةً كبيرةً لهذه الدول. يشير محبعلي أيضًا في السياق ذاته إلى أن على إيران أن لا ترحب بأيّ مواجهة مباشرة في المنطقة مهْما كانت محدودة؛ وذلك لأن الأمن والاستقرار في منطقة الخليج يلقيان بظلالهما على الأمن والاستقرار في الجمهورية الإسلامية[6].

5 للمزيد حول وجهة نظر الدبلوماسي الإيراني السابق، انظر: "تدخل إيران في أزمة قطر والسعودية غير عقلاني"، موقع انتخاب، ١٥ خرداد ١٣٩٦، شوهد في: 2017/7/6، في: http://ow.ly/tcsP30efmi1

6 المرجع نفسه.

ومع أن التصرف بحيطة يبدو جليًا في سلوك الدبلوماسية الإيرانية في ما يتعلق بالأزمة الخليجية منذ بدئها، فإن إيران تنظر إلى الأزمة بوصفها فرصة لتحقيق بعض المكاسب، أو على الأقل، للتفكير في تحقيق بعضها. ومن هذه المكاسب؛ حدوث انقسام في ما تراه إيران "تحالفًا عربيًا" ضدها، فالتفاعلات المتسارعة وحالة التكتلات والجبهات في الأزمة الخليجية أدّت إلى انقسام الدول العربية بين محورَي الأزمة، وهو ما تراه إيران إيجابيًا، ويكمن عامل أساسي إيجابي آخر في تراجع الدور القيادي للسعودية ضمن التحالف العربي الموجه ضد إيران، والذي يركز على البعد الطائفي المذهبي، وفي الحصيلة؛ تراجع كبير في الأدوار التي تؤديها الرياض. ويشار في السياق نفسه إلى الانقسام الحاد داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسياسة المحاور التي تسببت فيها الأزمة الخليجية؛ إذ ظهرت قطر وعُمان في محور، والسعودية والإمارات والبحرين في محور، في حين تؤدي الكويت دور الوسيط بين المحورين المتشكلين فعليًا.

> الدول التي قد تغادر مربع التحالف مع السعودية لن تتجه بالضرورة إلى مربع التحالف الذي تعمل فيه إيران

من ضمن المكاسب التي تراها طهران، كذلك، في الأزمة الخليجية؛ أنها تشكّل محورًا من الدول غير الراضية عن السياسة السعودية في المنطقة، خاصةً أن الرياض تركّز على العامل المذهبي الطائفي في حشد الرأي العام العربي ضد إيران. لذا، تفتح الرياض الباب، بسبب سياستها ضد قطر، أمام بعض الدول مثل: عُمان والكويت وباكستان وتركيا ولبنان والعراق، وبهذا تخسر الرياض بعض حلفائها التقليديين لمصلحة الجبهة التي توجد إيران فيها.

ربما يفتقر هذا التحليل إلى الدقة، نظرًا إلى أن الدول التي قد تغادر مربع التحالف مع السعودية لن تتجه بالضرورة إلى مربع التحالف الذي تعمل فيه إيران؛ ذلك أن الدور الإيراني في سورية، ومن قبلها في العراق، ساهم مساهمة كبيرة في تراجع كبير لقوة إيران "الناعمة"، وتغيير صورتها أمام الرأي العام، بحيث وصل الأمر إلى حد النظر إليها بمنظار الخصم الذي يقف مع الثورات المضادة للربيع العربي.

ويأتي الاقتصاد ضمن أهم المكاسب التي تتوقع إيران الحصول عليها من الأزمة؛ فمن المعروف أن إيران وقطر منتجان بارزان للغاز، وأمام التطور الإيجابي في العلاقات القطرية - الروسية والعلاقات

الإيرانية - الروسية، فإن احتمال تبنّي سياسة موحدة متعلقة بسوق الغاز سيفيد إيران، وقطر وروسيا أيضًا. وعلى مستوى المواد الغذائية، أعلنت إيران استعدادها في الأيام الأولى من الأزمة تزويد قطر بالمنتجات الزراعية والمواد الغذائية عبر ثلاثة موانئ. وفي السياق نفسه فتحت إيران مجالها الجوي على نحو مكثف لمرور الطيران القطري؛ إذ أبدت استعدادها للمزيد من التعاون مع قطر في ما يتعلق بزيادة عدد الرحلات التي تعبر الأجواء الإيرانية[7].

وتفترض هذه المكاسب المحتملة التي تراها إيران أن الأزمة قد تطول فترةً زمنيةً تستدعي من قطر تغييرًا جذريًا في أولويات علاقاتها الخارجية، وهو أمر ربما تعمل عليه قطر، لكن في إطار أن تكون إيران أحد أهم اللاعبين البارزين فيه.

قدمت قطر الشكر لإيران من دون ذكرها صراحةً في الخطاب الذي ألقاه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني حول الأزمة في 21 تموز/ يوليو 2017، حين أشار إلى الدول التي فتحت مجالاتها الجوية للطيران القطري[8]، لكن هذا لا يعني أن تطور العلاقات سيتسارع على النحو الذي يفكر فيه بعض أصحاب القرار والمتابعين في إيران. ومن جهة أخرى، لا تبدو إيران في وضع سياسي جيد، إذ إنها لم تجنِ مكاسب تذكر بعد الاتفاق النووي كما كان متوقعًا؛ ذلك أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب أعادت فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية الأميركية على إيران، من شأنها أن تعطل المكاسب الإيرانية من الاتفاق؛ ما سيؤثر في تعامل الدول معها بما فيها قطر. لذا؛ من المتوقع أن يستمر التركيز على مسألة فتح الأجواء الإيرانية أمام الطيران القطري إلى حين نجاح الدوحة في البحث عن بدائل أخرى، أو إجبار دول الحصار على فتح أجوائها من دون أن يكون هناك حل كامل للأزمة.

وكما أن المكاسب لها حساباتها، فلخسائر إيران المحتملة بسبب هذه الأزمة حساباتها كذلك؛ فعلى سبيل المثال، قد يعطي تبنّي إيران موقفًا مؤيدًا لقطر مبررًا لتأكيد ما ذهبت إليه دول الحصار، قد يقود إلى الإضرار بقطر. وبعبارة أخرى، تعدّ الولايات المتحدة الأميركية ودول الحصار إيران دولة إرهابية، وترعى الإرهاب؛ ما سيقوّي جانب التحالف ضد إيران وضد قطر. لذا؛ يأتي الحديث عن ضرورة أن تتعامل إيران مع الأزمة بأعلى درجات الحيطة والحذر.

7 للمزيد حول سيناريوهات التعامل الإيراني مع الأزمة الخليجية، انظر: "ما هي الإستراتيجية الإيرانية المطلوبة للتعامل مع الزلزال العربي؟"، موقع اقتصاد نيوز الإيراني، ١٣٩٦/٣/١٦، شوهد في 2017/7/22، في:

http://ow.ly/YiyD30efmuT

8 للمزيد حول خطاب أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، انظر: "النص الكامل لكلمة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني"، الجزيرة. نت، 2017/6/26، شوهد في 2017/7/8، في:
http://ow.ly/MIxT30efmPh

ثم إن التفاعل الدولي مع الأزمة قد يؤدي إلى المجيء بحلف شمال الأطلسي "الناتو" إلى منطقة الخليج العربي؛ ومن ثم، يتقوّى التحالف الذي تقوده السعودية، وكذلك تركيا وإسرائيل؛ ما سيهدد إيران وحضورها السياسي في المنطقة، وأدوارها التي تبدو محل اعتراض متزايد من كثير من الدول العربية وغير العربية.

تبدو إيران قلقةً من الأزمة ولكن بحذر شديد؛ فعلى الرغم من المكاسب التي تبدو في الأفق، فإنها لا ترغب في مزيد من تشتيت قدراتها السياسية والعسكرية، بل تروم أن يتمدد دورها متزامنًا مع استنزاف سياسي واقتصادي في سورية والعراق واليمن، في نوعٍ من الهدوء في منطقة الخليج، أو على الأقل، إدارة حرب باردة بينها وبين الرياض، لكن ليس إلى حدّ أزمة قد تؤثر تأثيرًا سلبيًا في أسعار النفط، وقد تؤدي إلى تزايد الوجود العسكري الأجنبي. لقد كانت إيران تبدي انزعاجًا من القواعد الأميركية في المنطقة، ولكنها الآن تواجه وجودًا عسكريًا بريطانيًا وفرنسيًا وتركيًا فيها، وهو أمر يزيد من أعباء إيران وحساباتها لتحقيق أمنها القومي في ظل وجود حضور عسكري أجنبي متنوع بجوارها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتفاق النووي يكاد يصبح عبئًا سياسيًا على النظام الإيراني في ظل عدم تحقق النتائج المرجوة منه، وبخاصّة في الجانب الاقتصادي؛ ما يعني ارتفاع الأصوات المتشددة التي لم تكن راضيةً عن الاتفاق، ومطالبتها بردٍّ من الحكومة على العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأميركية، وهذا يعني العودة إلى المربع الأول، حيث الحرب الكلامية بين طهران وواشنطن مع تضاعف الأعباء الاقتصادية داخل إيران.

في ظل كل هذه المتغيرات الإقليمية والدولية، تبدو طهران حريصةً على المحافظة على التماسك الاقتصادي والسياسي، والنأي بالنفس ما أمكن عن الأزمة الخليجية، والاكتفاء بالمتابعة القلقة من بُعد، على أن لا يكون ذلك نأيًا كاملًا ولكن جزئيًا، وذلك بسبب الخشية من تفاقم الأزمة التي ترى طهران أنها ستؤثر فيها بوصفها جزءًا من منطقة الخليج، ولأن أمنها القومي لا يتحقق على النحو الذي يأمله النظام في حال دخول المنطقة مرحلةً من عدم الاستقرار.

في سياق التفكير الإيراني في الأزمة الخليجية، يجري استحضار ما حصل في أفغانستان عام 2001، وما حصل في العراق عام 2003، وكيف أن إيران كانت قلقةً من الحضور الأميركي على حدودها الشرقية والغربية. لكن القلق الإيراني كان مفرطًا في التقييم الإيراني لما بعد تينك الأزمتين؛ إذ تحولت الأزمتان إلى فرصٍ جنت منهما إيران، ولا تزال، كثيرًا من المكاسب السياسية. من هنا يسود اعتقاد عند البعض في طهران أن على إيران أن لا تغرق في القلق والتشاؤم من سيناريوهات الأزمة الخليجية، قياسًا على تجربتَي الحرب في أفغانستان والعراق.

خاتمة

يبدو من غير اليسير وضع صورة نهائية بخصوص الموقف الإيراني من الأزمة الخليجية، وميزان المكاسب والخسائر الإيرانية؛ ذلك أن الأزمة لا تزال تتفاعل، كما أن أدوار اللاعبين لم تأخذ بعد شكلها النهائي، إضافة إلى أن تأثيرات الأزمة السلبية ظهرت في دول الحصار قبل أن تظهر في الدولة المحاصَرة.

تبدو طهران مشتتة من حيث حجم الملفات الأولوية بالنسبة إليها؛ إذ كان يعتقد أن الملف النووي سيكون المفتاح الذي يمكنه أن يفتح الطريق أمام بقية الملفات، وتسجل إيران نقاطًا على خصومها، لكن هذا الملف لا يبدو أنه يسير في طريق معبّدة، بل على العكس تزداد العراقيل منذ مجيء إدارة دونالد ترامب[9]. والأهم من ذلك أن التعقيدات التي تسود ملف العلاقات الروسية - الأميركية، والأوروبية - الأميركية، ربما لا تساعد طهران على النحو الذي يمكّنها من تجاوز الدور الأميركي، والاكتفاء بدورٍ روسيٍ أو أوروبي، وهذا في حد ذاته يمثّل عقبةً حقيقيةً تمنع إيران من جني ثمار الاتفاق النووي.

إن مدى ما يمكن أن تربحه إيران أو تخسره مرتبط بالسيناريو النهائي الذي يمكن أن تُحل على أساسه الأزمة الخليجية، ومدى التغير الذي يمكن أن ينال الملفات الأساسية التي تتصادم فيها إيران مع دول الخليج أو مع قطر مثل ملفّ سورية أو اليمن؛ إذ إن حلول تلك الملفات لا يبدو أنها تلوح في الأفق. لذا؛ من المرجح أن يبقى مدى الفائدة أو عدمها مرتبطًا بسيناريو حل الأزمة، والذي يمكن أن يعزز مواجهة إيران مع السعودية ويحافظ على الوضع الراهن مع قطر.

وأخـيرًا، تجب الإشـارة إلى أنه إذا استمرت دول الحصار في فرض حصارها الجوي على قطر، فإن طهران قد تستفيد من استخدام مجالها الجوي استفادةً أكبر، ومن تصدير بعض المنتوجات الزراعية والغذائية، لكن ذلك سيكون متأثرًا بسياسة قطر في تنويع مصادر أمنها الغذائي، وليس بالاعتماد على دولة أو دول بعينها.

المراجع

الزويري، محجوب. "محددات السياسة الأميركية تجاه إيران في عهد ترامب: بين الثابت والمتغير". **دراسات**. مج 4. العدد 1 (2017).

9 للمزيد انظر: محجوب الزويري، "محددات السياسة الأميركية تجاه إيران في عهد ترامب: بين الثابت والمتغير"، **دراسات**، مج 4، العدد 1 (2017)، ص 69 - 79.

أبو بكر عبد الرازق | Abubakr Abdelrazig*
حمزة المصطفى | Hamzeh Almoustafa**

الطريق الأخرى: دراسة في مواقف السودان والمغرب والصومال من الأزمة الخليجية

Another Way: Morocco, Sudan and Somalia React to the Intra-Gulf Crisis

تسلط الورقة الضوء على المحددات الرئيسة لمواقف ثلاث دول عربية؛ هي السودان والمغرب والصومال، من الأزمة الخليجية الراهنة. ولم يأت اختيار هذه الدول من قبيل المصادفة، بل نتيجة مجموعة من العوامل؛ أبرزها العلاقات الوثيقة والمميزة لها بأحد طرفي الأزمة، وسعي الدول الأربع المحاصِرة لاجتذابها إلى صفها، ضمن نهج دبلوماسي قادته السعودية، يرمي إلى عزل دولة قطَر عربيًا تمهيدًا لعزلها دوليًا. وما أعطى لاختيارنا أهمية، رفض الدول الثلاث، على الرغم من الإغراءات والضغوط، مسايرةَ دول الحصار في خطواتها التصعيدية ضد قطر، واتخذت الحياد الإيجابي الداعي إلى حل المشكلات السياسية بالطرق السلمية، من دون اللجوء إلى آليات تعسفية، كنهج الحصار السياسي والاقتصادي المتبع حاليًا.

كلمات مفتاحية: الأزمة الخليجية، السودان، المغرب، الصومال، أرض الصومال.

This paper explores the positions of three Arab states: Morocco, Sudan and Somalia towards the present crisis in intra-Gulf relations. The choice of these three Arab countries in Africa was deliberate, a result of the strong bilateral bonds which tie each of them to Qatar, a party to the conflict. It is also true that the countries presently leading a blockade on Qatar, led by Saudi Arabia, sought to coerce these three countries to similarly cut off ties with Qatar, part of an effort to isolate Doha on the Arab regional stage before seeking to isolate the country globally. More importantly, each of these three countries opted to pursue a path of "positive impartiality", remaining firm in the face of financial and political inducements from the countries leading the blockade on Qatar to join their effort.

Keywords: The Gulf Crisis, Sudan, Morocco, Somalia, Somalia Land.

* باحث سوداني مختص بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية.
* Sudanese Researcher who Specialises in Political Science and International Relations.
** باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
** Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies.

مقدمة

غداة إعلانها قطع العلاقات الدبلوماسيّة مع قطر في 5 حزيران/ يونيو 2017، دأبت دول الحصار الأربع (السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر) على اتباع دبلوماسية نشطة، كان عنوانها الرئيس عزل قطر عربيًا تمهيدًا لعزلها دوليًا. قادت السعودية، ممثلة بوزير خارجيتها عادل الجبير، الحملة مستندة إلى موقعها ومكانتها المؤثّرَين في النظام الإقليمي العربي، ورصيدها الدبلوماسي القائم على شبكة علاقات اقتصادية معقدة تتضمن مساعدات مالية ومشاريع استثمارية وودائع بنكية تقدمها المملكة لعدد من الدول العربية، وبخاصة الدول الفقيرة ودول أخرى تجمعها بها علاقات وثيقة، وتواجه مشكلات اقتصادية وتنموية مختلفة. لكن حسابات الحقل جاءت مخالفة تمامًا لحسابات البيدر؛ فباستثناء بعض الدول التي جلُّها ليس ذا تأثير سياسي، عجزت دول الحصار عن ضم دول عربيّة مؤثرة إلى مساعيها الرامية إلى عزل قطر. وكان السودان، والمغرب، والصومال أبرز الدول التي ركزت دول الحصار على اجتذابها، لكن من دون أن تنجح في مبتغاها. وكان لمواقفها أثرها البالغ في مسار التفاعل العربي والدولي مع الأزمة الخليجية؛ الأمر الذي أثار العديد من الأسئلة عن المحددات الرئيسة لمواقف الدول الثلاث من الأزمة الخليجية الراهنة، وهو ما تحاول الورقة تسليط الضوء عليه رصدًا وتحليلًا، وخاصّةً أن مواقف الدول الثلاث جاءت مفاجئة، إلى حد بعيد، خلافًا لما توقعه كثير من المتابعين، بحكم الإغراءات التي عُرِضتْ والضغوط التي فُرِضتْ.

أولًا: محددات الموقف السوداني من الأزمة الخليجية

أظهرت الحكومة السودانية موقفًا محايدًا إلى حد ما، في الأزمة الخليجية التي بدأت في 5 حزيران/ يونيو 2017، بإعلان السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر. ولم تدخر دول الحصار جهدًا في الضغط على مَن يبدو أنهم حلفاؤها من الدول العربية والإسلامية، ما أثمر حتى 7 حزيران/ يونيو لحاق خمس دول وحكومات بمحور المقاطعة؛ وهي جزر المالديف وجزر القمر وموريتانيا وحكومتا ليبيا واليمن، وأعلنت دولتان (الأردن وجيبوتي) خفض تمثيلهما الدبلوماسي مع قطر. وكان السودان من الدول التي توقع محور المقاطعة اصطفافها إلى جانبه، لكن جاء بيان وزارة الخارجية السودانية الذي اتسم بالحياد[1] في اليوم ذاته الذي أعلنت فيه الدول الأربع قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر؛ ليسد الطريق أمام احتمال انحياز السودان إلى محور السعودية والإمارات. وعلى الرغم من ذلك ظل السودان باستمرار عرضة للضغط من دول الحصار، حتى بعد مرور أكثر من شهر على الأزمة[2]. ويبدو حتى الآن أن مقاربة الحكومة السودانية للأزمة الخليجية تقوم على أساس موقف حيادي، يسعى للحفاظ على توازن دقيق في هذا المحيط المضطرب، فكيف يبدو هذا التوازن؟ وما محدداته؟

> منذ قطع السودان علاقاته الدبلوماسية مع إيران مطلع عام 2016، على خلفية الاعتداء على السفارة السعودية في طهران، اتجه بوضوح إلى بناء علاقات دبلوماسية قوية بالسعودية

1. العلاقات بالسعودية وملف العقوبات الأميركية

منذ قطع السودان العلاقات الدبلوماسية مع إيران مطلع عام 2016، على خلفية الاعتداء على السفارة السعودية في طهران[3]، اتجه بوضوح إلى بناء علاقات دبلوماسية قوية بالسعودية، حيث مهدت لها مشاركة الجيش السوداني على نحو لافتٍ في آذار/ مارس 2015، ضمن عملية "عاصفة الحزم" في الحرب ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن. وفي المقابل، حاول السودان استثمار علاقاته الجديدة بالسعودية والإمارات في رفع العقوبات الأميركية التصاعدية المفروضة عليه منذ عشرين عامًا[4]، وخصوصًا أن الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما كان قد أصدر أمرًا تنفيذيًا قبل أسبوع واحد من مغادرته البيت الأبيض، يقضي برفع العقوبات عن السودان، وحدد القرار مهلة 180 يومًا للبت في رفع العقوبات نهائيًا[5].

---

1 "السودان يُعلن موقفه من الأزمة في الخليج"، هاف بوست عربي، 2017/6/6، شوهد في 2017/6/27، في:
goo.gl/c34Mk9

2 "سفراء السعودية والإمارات ومصر يتحرّكون ضدّ قطر في السودان عقب زيارة المريخي"، **العربي الجديد**، 2017/7/17، شوهد في: 2017/7/18، في:
goo.gl/1UgQWb

3 "السودان والبحرين يقطعان علاقاتهما الدبلوماسية بإيران"، الجزيرة نت، 2016/1/4، شوهد في 2017/6/27، في:
goo.gl/zHvPaQ

4 لمزيد من التفاصيل، انظر:
"Sudan and Darfur Sanctions," U.S Department of the Treasury, accessed on 272017/6/, at: goo.gl/g3kXjb

5 Anne Gearan, "Obama Administration to Lift some Sanctions against Sudan," *The Washington Post*, 13/1/2017, accessed on 27/6/2017, at: goo.gl/QwM2AB

وربما كان التقارب الأخير بين السعودية والإدارة الأميركية الجديدة بعد وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، حافزًا إضافيًا للسودان في أن يزداد تعويله على السعودية، لأداء دور الوساطة في رفع تلك العقوبات. وقد مثّل الاستبعاد المفاجئ للرئيس السوداني عمر البشير من المشاركة في قمة الرياض التي انعقدت في 21 أيار/ مايو 2017، بسبب معارضة أميركا مشاركته نظرًا إلى التهم الموجهة ضده من المحكمة الجنائية الدولية[6]، مؤشّرا قويًا على حاجة الخرطوم إلى الحفاظ على التقارب مع السعودية؛ لإقناع الإدارة الأميركية الجديدة بضرورة رفع العقوبات عنها، وخاصةً مع اقتراب الأجل المضروب لسريان قرار رفع العقوبات في 12 تموز/ يوليو 2017. وعلى الرغم من أن الخرطوم كانت قد اختطّت مسارًا سياسيًا ودبلوماسيًا حاولت من خلاله استخدام بعض اللوبيات الناشطة في واشنطن للمساعدة في رفع العقوبات[7]، فإن هاجس ملف العقوبات الأميركية ظل باستمرار يضغط على حكومة الخرطوم للحفاظ على علاقات جيدة مع الرياض، أملًا في أن تؤدي دورًا إيجابيًا في إقناع واشنطن بذلك؛ ما دفع الخرطوم إلى اتخاذ موقف الحياد من الأزمة الخليجية، لكن أيضًا من دون الانحياز إلى دول الحصار في موقفها ضد دولة قطر.

2. موقف السودان من مصر وتوتر العلاقات الثنائية

ربما ساهم سوء العلاقات السودانية - المصرية مساهمة فعالة في تموضع السودان خارج حلف حصار قطر؛ فقد اتسمت العلاقات السودانية - المصرية بحالة من التوتر الدائم منذ الانقلاب العسكري الذي نفذه عبد الفتاح السيسي في 3 تموز/ يوليو 2013، والذي أطاح الرئيس المنتخب محمد مرسي. وازداد توتر العلاقات بين البلدين بعد حملة الملاحقات التي شملت رموز تنظيم الإخوان المسلمين في مصر؛ إذ اتهمت القاهرة الخرطوم بإيواء بعض قادة التنظيم الفارّين من مصر، الأمر الذي لم تؤكده الخرطوم[8]، بينما مثل الخلاف التاريخي بين البلدين حول تبعية مثلثَيْ حلايب وشلاتين بؤرة دائمة للتوتر، كثيرًا ما كانت تُثار لدى الطرفين مع كل خلاف جديد حول السياسة الخارجية للخرطوم والقاهرة. يضاف إلى هذا حروب التصريحات الدائمة بين مسؤولي البلدين، وقد تصاعدت حدة التوتر في آذار/ مارس 2017 حول تبعية المنطقتين المتنازع عليهما؛ ما أدى بالسودان إلى إصدار قراراتٍ تمنع الواردات من الفاكهة والمواد الزراعية الأخرى، وفرض نظام تأشيرة الدخول المسبقة للمصريين القادمين إلى السودان؛ إذ كانت الاتفاقيات السابقة تقضي بعدم حاجة المواطنين المصريين إلى الحصول عليها. وبلغ التراشق بالتصريحات بين البلدين حد اتهام الخرطوم الحكومةَ المصريةَ بدعم الحركات المتمردة في دارفور بالعتاد العسكري[9]. وقد نقلت عدة صحف أنباءً عن تعزيزات وحشود عسكرية مصرية في المناطق المتنازع عليها، وفي منطقة جبل العوينات الحدودية بين السودان ومصر وليبيا[10]. وكان رد السودان على تلك الحشود يشبه التصعيد؛ إذ تمركزت قوات برية سودانية بالقرب من الحدود المصرية مقابل المنطقتين المتنازع عليهما بين البلدين[11].

وكانت الحكومة الليبية الموقتة قد أصدرت قرارًا بإغلاق القنصلية السودانية في مدينة الكفرة جنوب شرق ليبيا، مُنهية بذلك الوجود الدبلوماسي للسودان في ليبيا، وأمهلت القنصل السوداني وموظفيه 72 ساعة للمغادرة[12] بعد إغلاق السفارة السودانية في طرابلس. واتهمت السلطات الليبية القنصلية السودانية بالمساس بالأمن القومي الليبي، بينما احتجت الحكومة السودانية على القرار باستدعاء القائم بأعمال السفير الليبي في الخرطوم، ودعت ليبيا إلى التراجع عن القرار[13]. ويبدو، بحسب المبررات الليبية، أن الدور الإماراتي والمصري الداعم للجنرال المتقاعد خليفة حفتر يقف وراء هذا التصعيد الليبي الأخير ضد حكومة الخرطوم التي تتهمها الأطراف الثلاثة بزعزعة الأمن في ليبيا، ودعم جماعات مقاتلة ذات خلفيات إسلامية؛ ما يعطي مؤشرًا جديدًا على مزيد من الجفوة والخلاف في المواقف بين مصر وحليفتها الإمارات، وبين موقف السودان، حول قضية الخلاف الخليجي الأخير مع دولة قطر، وخصوصًا أن الاتهامات الموجهة من هذه الأطراف إلى

---

6 "واشنطن تعارض مشاركة البشير بقمة الرياض"، الجزيرة نت، 2017/5/17، شوهد في: 2017/6/27، في:
goo.gl/661Ywa

7 Robbie Gramer, "Sudan Hires U.S. Lobbyist to Roll Back Sanctions," *Foreign Policy*, 20/6/2017, accessed on 27/6/2017, at: goo.gl/odW3d5

8 "توصيات من رئاسة السودان بدعم إخوان مصر الفارين إليها"، نون بوست، 2016/2/4، شوهد في 2017/6/30، في:
goo.gl/3kXCm8

9 Ayah Aman, "Despite Talk of Good Relations, Security Concerns Darken Egypt-Sudan Ties," Al-Monitor, 31/3/2017, accessed on 30/6/2017, at: https://goo.gl/xbnJpn

10 "تعزيزات عسكرية مصرية على الحدود مع السودان وليبيا"، جريدة **الصيحة** السودانية، 2017/5/28، شوهد في 2017/6/30، في:
goo.gl/gkeiyz

11 "القوات السودانية تنتشر حول جبل عوينات وتعزز وجودها في الحدود المصرية"، موقع الراكوبة، 2017/7/30، شوهد في 2017/7/30، في:
goo.gl/Wk4avj

12 "الحكومة المؤقتة تطرد القنصلية السودانية في الكفرة وتمهلها 72 ساعة لمغادرة البلاد"، المرصد، شوهد في 2017/7/30، في:
goo.gl/r8Hr3a

13 "سلطات شرق ليبيا تطرد دبلوماسيين سودانيين، دعوات سودانية إلى الحكومة المؤقتة إلى مراجعة القرار بما يكفل عودة القنصلية لممارسة دورها الطبيعي"، جريدة **العرب** اللندنية، 2017/7/29، شوهد في 2017/7/30، في:
goo.gl/v76B7G

السودان، في ما يخص ليبيا، هي الاتهامات ذاتها التي توجهها دول الحصار إلى دولة قطر.

3. تباين مواقف التحالف الحاكم بقيادة البشير

يُعدّ المشهد السياسي في السودان، وبالأحرى تضارب وجهات النظر داخل التحالف الحاكم بقيادة عمر البشير، من أهم محددات الموقف السوداني تجاه الأزمة الخليجية الراهنة. ويأتي هذا التضارب تعبيرًا عن تناقضات السياسة الداخلية لهذا التحالف الحاكم، والذي جاء نتاجًا لجولات طويلة ومتعثرة من الحوار الوطني، كان قد أطلقها الرئيس السوداني مباشرة بعد أربعة أشهر من انتفاضة أيلول/ سبتمبر 2013، بوصفه خيارًا يجنب حكومته شبح السقوط بانتفاضة شعبية. وقد انتظمت فيه جميع القوى السياسية السودانية المعارضة، كما أبدت الحركات المسلحة في أقاليم دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق نيتها الجلوس للتفاوض. لكن تراجع حكومة البشير عن كثير من المبادئ التي أقرتها في وثيقتها الرئيسة التي ألقاها الرئيس في خطاب عام، دفع القوى الرئيسة المعارضة، وعلى رأسها حزب الأمة، والحزب الشيوعي، والحركات المسلحة، إلى رفض الحوار، بينما استمرت حكومة البشير في المسار الذي أطلقت عليه اسم "الحوار الوطني" الذي نتجت منه الحكومة الحالية التي احتفظ فيها حزب البشير بحصة الأسد، مانحًا الأحزاب والقوى السياسية الأخرى المشاركة في الحوار ما لا يزيد على نسبة 30 في المئة من مقاعد السلطة التنفيذية والتشريعية[14]. وكان أبرز المشاركين الجدد في الحكومة التي شكلها البشير في أيار/ مايو 2017، قوة سياسية إسلامية[15] كانت قد انشقت سابقًا بقيادة الزعيم الروحي لتنظيم الإسلاميين السودانيين حسن الترابي، وصارت في صف معارضة الحزب الحاكم؛ الأمر الذي زاد من قوة الكتلة الإسلامية في الحكومة، أو على الأقل الملتزمة والمحسوبة على الحركة الإسلامية.

وسرعان ما اتضح التباين في مواقف القوى السياسية لحكومة الوحدة الوطنية المشكلة حديثًا بقيادة البشير، من خلال التجاذبات الحادة داخل التحالف الحاكم أثناء الأزمة الخليجية؛ ففي جلسة انعقاد البرلمان في 7 حزيران/ يونيو بعد يومين من بيان وزارة الخارجية السودانية المحايد تجاه الأزمة، طالب عدد من النواب من تيارات ينتمي بعضها إلى الحزب الحاكم، وينتمي بعضها الآخر إلى قوى سياسية مشاركة، الحكومةَ السودانيةَ باتخاذ موقف واضح في الانحياز إلى قطر، يتلاءم مع ما ظلت تقدمه إلى السودان من مواقف دبلوماسية وسياسية ومساعدات طوال السنوات الماضية[16]. بينما ظهر الخلاف الثاني حينما استدعى البرلمان ذاته وزير الإعلام السوداني أحمد بلال عثمان بسبب تصريحاته الموجهة ضد قناة الجزيرة، والمنحازة علنًا إلى موقف مصر في الأزمة الخليجية، فاستبق الوزير جلسة الاستماع أمام لجنة الإعلام بالبرلمان ببيان أكد فيه أن التصريحات التي أدلى بها في مصر تمثل موقفه الشخصي، وأكد ثبات الحكومة السودانية على موقف الحياد[17]، بينما اعتذر أثناء مثوله أمام اللجنة البرلمانية المعنية من تصريحاته المثيرة للجدل، في حين عدّ الحزب الاتحادي الذي ينتمي إليه الوزير تلك التصريحات مثيرة للفتنة وخروجًا على توجه الحزب[18].

يعكس هذان الموقفان مدى التعقيد والتباين في وجهات نظر الحكومة السودانية تجاه الأزمة الخليجية، التي يتقاسمها تياران رئيسان؛ الأول يتبنى موقف الحياد في الأزمة، وعلى رأسه الرئيس عمر البشير ورئيس الوزراء ووزير خارجيته وقادة حكوميون وآخرون عسكريون ومدنيون، يتولى بعضُهم حقائب وزارية، وبعضهم حكّام ولايات، في مقابل تيار ثان يمثل أغلبية لا يستهان بها في البرلمان، تفضل الانحياز الواضح إلى جانب قطر في الأزمة، وأبرز وجوه هذا التيار قادة حكوميون ذوو خلفية إسلامية ينتمون إلى حزب البشير، وقوى سياسية أخرى من إقليم دارفور، إلى جانب أحزاب سياسية أبرزها حزب المؤتمر الشعبي الذي كوّنه الترابي بعد انشقاقه عن البشير في عام 1999، وإن كانت الدلائل تشير إلى سيطرة الجانب التنفيذي من الحكومة بقيادة البشير، على مجريات الأمور داخل مكونات التحالف الحاكم في الخرطوم؛ ما يجعل الحكومة كأنها مجمعة على تبني موقف الحياد من الأزمة الخليجية.

---

14 "السودان يعلن تشكيل حكومة 'الوفاق الوطني'"، روسيا اليوم، 2017/5/12، شوهد في: 2017/6/30، في:

goo.gl/8BCQwT

15 "الصادق المهدي يهدد بطرح حوار 'ظل' في السودان"، **العربي الجديد**، 2017/5/18، شوهد في: 2017/6/30، في:

goo.gl/JAUoFV

16 "مطالبات بالبرلمان لانحياز السودان إلى قطر في أزمتها مع دول الخليج"، الطريق، 2017/6/7، شوهد في 2017/6/30، في:

goo.gl/DS9qdq

17 "وزير الإعلام يستبق الاستدعاء للبرلمان ببيان"، السودانية، 2017/7/15، شوهد في 2017/7/16، في:

goo.gl/rETZB8

18 "وزير الإعلام السوداني يعتذر عن تصريحاته بشأن قناة الجزيرة وسد النهضة، فكيف برّرها؟"، هاف بوست عربي، 2017/7/16، شوهد في 2017/7/16، في:

goo.gl/2AuFhi;

انظر كذلك: "إشراقة: تصريحات أحمد بلال دعوة للفتنة ولا تمثل رأي الحزب"، السودان اليوم، 2017/7/17، شوهد في 2017/7/18، في:

https://goo.gl/Kb7qRX

4. العلاقات السودانية - القطرية

ساهمت العلاقات الدبلوماسية المتميزة بين قطر والسودان طوال عقدين من الزمان، والدعم القطري المتواصل للخرطوم، باعتراف الخرطوم ذاتها[19]، في تجاهل السودان الضغط والحوافز السعودية والإماراتية الساعية لكسب مزيد من الدول في صف محور الحصار، وإن كان البعض يرى أن الموقف الحيادي الذي اتخذه السودان في هذه الأزمة، يبدو ضئيلًا أمام فرص النجاة المتكررة التي ظلت تمنحها الدوحة باستمرار لحكومة البشير.

فمنذ مجيء الإخوان المسلمين إلى الحكم بقيادة حسن الترابي، عبر انقلاب عسكري نفذه البشير، والذي أطاح الحكومة التعددية التي كان يرأسها زعيم حزب الأمة الصادق المهدي[20]، ظلت الخرطوم معزولة دوليًا منذ عام 1989. واستمرت حالة العزلة الدولية لتزداد، بعد أن رأت بعض الدول العربية، ومن بينها مصر والسعودية، أن الحكومة الجديدة في الخرطوم تستهدف أمنها بوصفها أول جماعات الإخوان المسلمين وصولًا إلى الحكم في المنطقة، وهو ما دفع السودان آنذاك باتجاه إيران[21]. لكنْ بدءًا من عام 1997 شهدت العلاقات السودانية - القطرية تميزًا لافتًا، دام حتى الوقت الراهن، وقد أدّى الدعم القطري للسودان دورًا بارزًا في تطوير تلك العلاقات وديمومتها؛ إذ في الإمكان عدُّ الدعم القطري للسودان، اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا، - والذي كان جزءًا أساسيًا من الإستراتيجية السياسية لدولة قطر تجاه المنطقة - من أهم الركائز التي جعلت الخرطوم أقرب إلى الدوحة منها إلى بقية عواصم المنطقة العربية. وقد ظل الدعم القطري للسودان متواصلًا من دون انقطاع طوال فترة حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي تولى السلطة في عام 1995، وحتى مجيء ابنه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في عام 2013[22]؛ إذ رعت دولة قطر مفاوضات الحكومة السودانية مع الحركات المسلحة في إقليم دارفور، وتوسطت فيها طويلًا؛ ما ساهم في تهدئة الحرب التي أنهكت الحكومة السودانية عقدًا من الزمان، إلى جانب دور قطر المحوري في تقديم الدعم المالي والتسهيلات المطلوبة لوجستيًا لتطبيق الاتفاقيات الموقعة بين الحكومة والحركات المسلحة في الإقليم الملتهب غربيّ السودان. هذا عدا عن كون قطر من أكبر المانحين في مشروع إعمار إقليم دارفور الذي دمرته الحرب[23]؛ وهو المشروع الذي بدأ منذ توقيع اتفاقية أبوجا للسلام مع أكبر الفصائل الدارفورية المسلحة بقيادة المساعد الأسبق لرئيس الجمهورية؛ أركو مناوي.

امتد دعم قطر للسودان ليشمل جوانب اقتصادية، كان أهمها محاولات قطر المتكررة تثبيت العملة السودانية حفظًا لها من التدهور المتواصل الذي كانت تعانيه؛ إذ بدأ الجنيه السوداني في التراجع أمام العملات الأجنبية مع انفصال جنوب السودان في عام 2011، نتيجة فقدان البلاد نحو 75 في المئة من مواردها النفطية التي ذهبت مع الدولة الجديدة في الجنوب؛ الأمر الذي كان يصعب التعويض عنه على المدى القريب، فكان الدعم القطري حاضرًا من خلال التدفقات المالية بالعملة الأجنبية التي كانت تضخها قطر في الخزينة السودانية[24]؛ ما جنب السودان أزمات اقتصادية خانقة ترافقت مع موجات من الاحتجاج السياسي، والتظاهرات التي عمت معظم مدن البلاد، وكادت تطيح حكومة البشير. كان كل ذلك في فترتين متقاربتين؛ أولاهما موجة التظاهرات التي اندلعت في الخرطوم ومدن سودانية أخرى في عام 2012، احتجاجًا على رفع الدعم عن المحروقات والسلع الرئيسة الأخرى، والثانية كانت في أيلول/ سبتمبر 2013 عقب تطبيق الحكومة حزمة من السياسات الاقتصادية في جوانب الطاقة والضرائب على السلع والخدمات، وكانت هي الأعنف في تاريخ النظام؛ إذ لم يكن هناك مخرج أمام الحكومة السودانية لتخفيف تلك الضوائق الاقتصادية المتكررة غير الدعم المالي الذي قدمته حكومة قطر، والـذي ساهم بلا شك في تجنيب النظام احتمالات السقوط الوشيك آنذاك.

ولم يقتصر الدعم القطري للسودان على الجوانب الاقتصادية والسياسية المباشرة فحسب، بل تعدى ذلك ليشمل الجوانب الإنسانية في معظم مناطق السودان، وخصوصًا مع الكوارث التي كانت تسببها السيول والفيضانات في السنوات الأخيرة، حيث كانت الهيئات القطرية والحكومة ترسل باستمرار الإعانات للحالات الطارئة والمناطق المنكوبة[25]. وامتد اهتمام قطر بالسودان ليشمل

19 "Al Bashir Praises Qatar's Support for Sudan at all Levels," *Qatar Tribune*, 16/5/2017, accessed on 30/6/2017, at: goo.gl/1E6Wtk

20 انظر: عبد الرحمن خوجلي، **الجيش والسياسة** (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2012)، ولا سيما القسمان 10 - 11، ص 102 - 120.

21 انظر: المحبوب عبد السلام، **الحركة الإسلامية السودانية دائرة الضوء خيوط الظلام: تأملات في العشرية الأولى لعهد الإنقاذ** (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2009)، وخصوصًا الفصل المعنون بـ "السياسة الخارجية المنعطفات الكبرى"، ص 303 - 350.

22 "أمير قطر يزور السودان في مستهل جولة عربية"، مصر العربية، 2014/4/2، شوهد في 2017/6/28، في:
goo.gl/9bSPSC

23 "Cash, Aid and Diplomacy: Will the Sudanese, Especially Darfuris, Get a New Deal?" *The Economist*, 6/4/2013, accessed on 30/6/2017, at: goo.gl/rJJRPv

24 "Intelligence Brief: Qatari Aid, Finance and Foreign Policy in Sudan," Open Briefing, 21/2/2014, accessed on 30/6/2017, at: goo.gl/Vb8dHZ

25 "قطر تبعث بمواد إغاثية عاجلة لمتضرري السيول بالسودان"، مصر العربية، 2013/8/13، شوهد في 2017/6/28، في:
goo.gl/NTzfMn

مشاريع تنموية وتشييد بِنًى تحتية[26]، وأخرى ذات طابع ثقافي في جوانب السياحة والاهتمام بالآثار التاريخية السودانية القديمة[27]. وكانت الحكومة القطرية في ظل دعمها المعلن لحكومة الخرطوم، تحرص على أن تبدو واقفة على مسافة واحدة من الحكومة وقوى المعارضة السودانية[28]؛ فقد لبى قادة المعارضة ورموزها عديدًا من الدعوات الرسمية وغير الرسمية إلى زيارة قطر[29]، وكثيرًا ما أبدت رأيها في مسارات الحل للخلافات بينها وبين الحكومة؛ وهو الملف الذي دأبت قطر على الإمساك به منذ انفصال جنوب السودان في عام 2011.

5. المشاركة العسكرية للسودان في عملية "عاصفة الحزم"

كانت مشاركة السودان في حرب اليمن ضمن ما عرف بعملية عاصفة الحزم، أشبه بالعامل الحاسم في تحديد موقف الخرطوم من الأزمة الخليجية، وخصوصًا بعد الكشف عن المخطط الذي قضى بإقحام تلك القوات من الجيش السوداني في تدخل عسكري يسعى لتغيير النظام في قطر، فسارعت الحكومة السودانية باستدعاء مهندس هذه العملية الفريق المقال طه عثمان مساعد رئيس الجمهورية وممثله في القمة الإسلامية؛ إذ تم تقديمه إلى ترامب آنذاك بوصفه خليفة البشير المقبل، وبدا لدول الحصار من خلال الإجراءات التي اتخذتها الخرطوم مع طه بإخضاعه للتحقيق وعزله من منصبه[30] أن تنسيقًا يجري بين الخرطوم والدوحة، حال دون تحقيق مخطط الانقلاب في قطر.

من هنا يمكننا فهم الدور الذي أدّته مشاركة السودان في حرب اليمن، في هذه الأزمة، لا بوصفها إشارة إلى التقارب بين الخرطوم والرياض وأبوظبي[31]، بل بوصفها حالة لتلاقي المصالح الآنية بين هذه الدول؛ إذ وفرت هذه المشاركة لاحقًا للسودان، عاملًا إضافيًا زاد من استقلالية الخرطوم تجاه الأزمة الخليجية، وأعطى حكومة البشير قاعدة متماسكة لفرض وجهة نظر مغايرة لإجماع أعضاء التحالف الذي استُبعدت منه قطر. وهكذا، استغلت الخرطوم حاجة دول الحصار إلى مشاركة الجيش السوداني على الأرض في اليمن، لكسب موقف شبه مستقل، لا يخضع على الأقل لإرادة هذه الدول؛ الأمر الذي رأت فيه السعودية والإمارات نوعًا من التمرد المرفوض. لكنها، على الرغم من ذلك، لم يكن في مقدورها استبعاد السودان من الحلف العسكري كما فعلت مع قطر؛ إذ هي بذلك تفتح على نفسها جبهة عداء جديدة، تفقدها حليفًا مهمًا في تلك الحرب. لذا، عمدت السعودية إلى توجيه قوتها الناعمة ضد السودان في ثلاث قضايا رئيسة، أشبه بإجراءات عقابية ضد الخرطوم لموقفها المحايد في هذه الأزمة، وربما كان ذلك هو ما دفع السودان إلى المحافظة حتى الآن على موقف الحياد من دون الانحياز إلى جانب قطر، على الرغم من واقعةِ تورط الرياض وأبوظبي بالتآمر مع مسؤول سوداني من دون علم حكومته.

"جاء رد السعودية على حياد السودان، ثم مشاركته في إحباط مخطط الانقلاب في قطر، بتطبيق ثلاثة إجراءات عقابية، كانت بمنزلة رسائل تحذيرية للبشير وحكومته"

جاء رد السعودية على حياد السودان، ثم مشاركته في إحباط مخطط الانقلاب في قطر، بتطبيق ثلاثة إجراءات عقابية، كانت بمنزلة رسائل تحذيرية للبشير وحكومته، حتى لا يزداد قربًا من الدوحة. كانت الرسالة الأولى تعيين المسؤول السوداني المعزول طه عثمان مستشارًا للملك سلمان للشؤون الأفريقية، وإرساله فورًا مبعوثًا عن الملك إلى القمة الأفريقية المنعقدة آنذاك في أديس أبابا[32]، لحشد المزيد من الدول في صف حلف الحصار. أما الرسالة الثانية فكانت الإسراع في

---

26 "قطر تمول مشروعًا للكهرباء بالسودان بأكثر من 200 مليون دولار"، مصر العربية، 2013/6/22، شوهد في 2017/6/28، في:
goo.gl/Gt2ia2

27 "Sheikha Moza Visits Pyramids in Sudan Restored with Qatar Help," *The Peninsula*, 13/3/2017, accessed on 30/6/2017, at: goo.gl/Df2MUU

28 "رؤساء أحزاب المعارضة السودانية الكبرى يشاركون في مؤتمر المجتمع المدني الدارفوري"، **راديو دبنقا**، 2011/5/26، شوهد في 2017/6/28، في:
goo.gl/wDQygL

29 "المهدي: نقدر الاهتمام القطري بالشأن السوداني وبناء السلام في ربوعه"، بوابة الشرق، 2015/5/24، شوهد في 2017/6/27، في:
goo.gl/FPHCsM

30 عماد عبد الهادي، "إبعاد طه عثمان نهاية غامضة لرجل الظل"، الجزيرة نت، 2017/6/20، شوهد في 2017/6/31، في:
goo.gl/oCtvqK;
وانظر كذلك: "تفاصيل الإطاحة بـ 'طه عثمان' خطط لانقلاب في قطر والسودان بدعم سعودي إماراتي"، بوابة الشرق، 2017/6/29، شوهد في 2017/7/1، في:
goo.gl/t117eq

31 "Qatar-GCC Crisis Unsettles Sudan," Al-Monitor, 20/6/2017, accessed on 1/7/2017, at: goo.gl/UxQYSa

32 "طه عثمان الحسين 'ابن البشير' عراب محمد بن سلمان أفريقيًا"، نون بوست، 2017/7/4، شوهد في 2017/7/5، في:
goo.gl/pBFwko

تنفيذ القرار الذي أصدرته السعودية قبل ثلاث سنوات من دون أن تطبقه، والقاضي بترحيل 45 ألف مقيم سوداني بالسعودية، ممن لديهم مخالفات[33]، في إشارة إلى الخرطوم التي تعاني أزمات اقتصادية خانقة؛ بأن الأمر يمكن أن يشمل جميع المقيمين السودانيين، وهو ما تخشى الخرطوم بشدة حدوثه، لما له من آثار كارثية على الاقتصاد، وزيادة اضطراب الأوضاع الداخلية في السودان. وجاءت الرسالة الأخيرة ممثلة بحالة التجاهل السعودي مطلبَ السودان بالتوسط لدى الإدارة الأميركية لرفع العقوبات؛ إذ صدر قرار الإدارة الأميركية في 12 تموز/ يوليو 2017 بتمديد النظر، ثلاثة أشهر، في رفعها نهائيًا عن الخرطوم[34]؛ ما دفع الرئيس السوداني البشير إلى زيارة السعودية والإمارات في 17 تموز/ يوليو، خشية تصاعد عقوبات السعودية ضده، واتخاذ الإمارات إجراءات عقابية مماثلة، بينما استبقت وزارة خارجيته الزيارةَ ببيان يؤكد ثبات موقف السودان من الأزمة ودعم المبادرة الكويتية، في إشارة بثت تطمينًا للدوحة.

من خلال المحددات الخمسة التي استعرضناها، يبدو موقف الحكومة السودانية من الأزمة الخليجية أشبه بمحاولة عسيرة للحفاظ على موقف يبدو ظاهريًا محايدًا تجاه طرفي الأزمة، بينما هو في حقيقته موقف رافض ضمنًا للحصار الذي تتعرض له قطر، بإصراره على عدم الانضمام إلى دول الحصار، على الرغم من ضغط أطراف الحصار عليه، وهو موقف تمثله اليوم، إلى جانب الخرطوم، عواصم عربية أخرى؛ كالكويت التي احتمت بأداء دور الوسيط بين الطرفين، وهو دور كانت تحتاج إليه دول الحصار أيضًا لنقل رسائلها إلى الطرف الآخر، ومسقط التي تبدو كأنها أدارت ظهرها لمجلس التعاون بخلافاته المتكررة، فالتزمت الحياد ظاهريًا، لكنها فعليًا لم تهدر فرصة تعزيز استقلاليتها عن القرار الخليجي الذي تتزعمه السعودية والإمارات، فأدّت دورًا مركزيًا في تخفيف حدة الحصار، وكذلك بغداد التي لا تزال تتعرض لضغط من السعودية والإمارات، لكن من دون أي بوادر لتبنّي موقف معادٍ لقطر، وربما تكون الرباط أيضًا من تلك العواصم، وهي تحاول الحفاظ على استقلاليتها بترك الشأن العربي والاهتمام بمحيطها الأفريقي فحسب. ربما كان ما يجمع بين كل هذه العواصم تطلعها إلى انفراجة سريعة لهذه الأزمة، ترفع عنها الحرج وتبعد الضغط والمساومات التي تقودها دول الحصار. لكن، في الأخير، لعل الحوافز والعقوبات التي تلوّح بها دول الحصار، هي أيضًا مما زاد إصرار الخرطوم وشبيهاتها على تبنّي موقف الحياد في هذه الأزمة.

ثانيًا: محددات الموقف المغربي من الأزمة الخليجية

بدا للوهلة الأولى، بعد اندلاع الأزمة الخليجية، أن المملكة المغربية سوف تلتحق بجارتها موريتانيا وتقطع علاقاتها الدبلوماسية بقطر، أو تحذو، على الأقل، حذو المملكة الأردنية بتخفيض علاقاتها الدبلوماسية وإغلاق مكاتب قناة الجزيرة استجابة للضغوط السعودية والإماراتية، ودفعًا لأي إجراءات اقتصادية عقابيّة متوقعة. فالمغرب، وإن ربطته علاقات سياسية واقتصاديّة وثيقة بجميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من دون استثناء، بحكم التشابه في طبيعة النظام السياسيّ (العائلي)، فإن الكفة تميل برجحانٍ كاملٍ إلى السعودية والإمارات. فعدا العلاقات الدبلوماسية القديمة التي تعود إلى عام 1957، تستحوذ السعودية على أكثر من ثلثي حجم التبادل التجاري الخليجي مع المغرب، وقد بلغ حجم تبادلها التجاري مع المغرب عام 2016 ما قيمته 2.52 مليار دولار[35]، في وقت لا يتعدى فيه حجم التبادل التجاري بين المغرب وقطر عتبة الـ 150 مليون دولار[36]. وبينما تعد السعودية الشريك الأول والمورد الأول للمغرب على مستوى الدول العربية، تحتل الدوحة، وبحسب إحصاءات عام 2014، المركز الـ 43 في لائحة الدول المصدرة إلى المغرب، وتأتي السوق القطرية في المرتبة الـ 114 للصادرات المغربية. ومن جهة أخرى، تذهب تقديرات مختلفة إلى أن حجم الاستثمارات السعودية في المغرب وصل في نهاية عام 2016 إلى نحو 15 مليار ريال سعودي (4 مليارات دولار)[37]، في حين بلغ حجم الاستثمارات القطرية في المغرب نحو 1.2 مليار دولار على أعلى تقدير[38].

وخارج المصالح السياسية والاقتصادية، يحضر البعد الشخصيّ بوصفه محددًا مهمًا في العلاقات المغربيّة - السعوديّة؛ إذ يقضي العاهل السعودي

---

33 "السعودية ترحّل 50 ألف سوداني من أراضيها!"، روسيا اليوم، 2017/7/15، شوهد في 2017/7/15، في:
goo.gl/tk9NwG

34 Katrina Manson, "Trump Delays Decision on Sudan Sanctions: Divisions in Administration Halt Permanent Revocation of US Boycott against Country," *Financial Times*, 12/7/2017, accessed on 13/7/2017, at: goo.gl/fjs75B

35 "ارتفاع حجم التبادل التجاري بين المملكة والمغرب إلى 2.52 مليار دولار"، جريدة **الرياض**، 2017/6/19، شوهد في 2017/6/20، في:
https://goo.gl/k4LLMr

36 "قطر والمغرب يوقعان سلسلة اتفاقيات خلال زيارة بنكيران للدوحة"، **العربي الجديد**، 2016/4/5، شوهد في 2017/6/8، في:
https://goo.gl/2m6UUK

37 "Saudi Investments in Morocco to Exceed MAD 38 Billion by End of 2016," Morocco World News, 2/2/2015, accessed on 8/7/2017, at: https://goo.gl/5R9C7V

38 "قطر والمغرب يوقعان سلسلة اتفاقيات خلال زيارة بنكيران للدوحة".

والأمراء وكبار المسؤولين إجازاتهم السنوية في المغرب، والتي عادة ما تكون فرصةً للقاءات ثنائية دورية بين قادة البلدين، تثار على هامشها مسائل تطوير الاستثمار في قطاعات مختلفة، وبخاصة القطاع السياحي.

وهكذا، اتسمت مواقف البلدين بالتوافق النسبي تجاه غالبية القضايا الإقليمية والدوليّة الشائكة؛ فالسعودية المنحازة إلى الأنظمة الملكية قدمت دعمًا ماديًا وسياسيًا سخيًا لمساعدة المغرب على تجاوز تداعيات الربيع العربي، وضمان استقراره أمنيًا وسياسيًا، كما صاغت السعودية موقفًا خليجيًا موحدًا لا حياد فيه، يتبنى وجهة النظر المغربية الرسمية لحل المسألة الصحراويّة، كما توضح جليًا أثناء القمة الخليجية – المغربية التي عقدت في العاصمة السعودية الرياض في 20 نيسان/ أبريل 2016[39]. وجدير بالذكر أن الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد تدخلا شخصيًا، أواخر عام 2013، لثني إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما؛ كي تعدل عن مطلبها توسيع مهمات بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية المعروفة بـ "المينورسو"، لتشمل مراقبة حقوق الإنسان بالصحراء، وهو ما رفضته المغرب بشدة[40]. على الضفة المقابلة، شارك المغرب عسكريًا في عاصفة الحزم ضد التمرد الحوثي في اليمن، وكابد خسائر مادية وبشرية، من أبرزها سقوط إحدى مقاتلاتِه العسكرية في أيار/ مايو 2015 في الأراضي اليمنية. كما انضم المغرب أيضًا إلى التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب، والذي أعلنت السعودية عنه أواخر عام 2015، وضم 34 دولة عربية وإسلاميّة؛ الأمر الذي دفع بعض الباحثين حينها إلى الحديث عن عقيدة أمنية – عسكرية مشتركة بين المغرب ودول الخليج العربية بقيادة السعودية، لجهة تقييم المخاطر على الأمن القومي العابر للحدود[41].

في السياق ذاته، شهدت العلاقات المغربية - الإماراتية تطورًا ملحوظًا بعد بروز ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد آل نهيان، بوصفه الحاكم الفعلي لدولة الإمارات المتحدة، إثر غياب شقيقه الشيخ خليفة عن المشهد السياسي غيابًا شبه تام. واكتسبت العلاقات المغربية - الإماراتية في الوقت الراهن خصوصيتها من الصداقة القديمة بين محمد السادس ومحمد بن زايد أثناء دراستهما معًا في المدرسة المولوية في المغرب، في سبعينيات القرن المنصرم. وقد انعكس ذلك إيجابيًا على العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين؛ إذ وقّعا في عام 2015، بعد زيارة رسمية لمحمد بن زايد إلى المغرب، 21 اتفاقيةً ومذكرةَ تفاهم في مجالات اقتصادية وتعليمية مختلفة[42]. وبحسب إحصاءات إماراتية رسمية، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 526 مليون دولار في عام 2014، وأضحت الإمارات تحتل المرتبة الأولى في الاستثمارات العربية في المملكة المغربية، وخاصة في القطاع السياحي[43].

> **مثل الموقف المغربي من الأزمة الخليجية مفاجأة للدول الأربع التي تصوّرت أن المغرب سيتبع إجراءاتها التصعيدية ضد قطر، ولو جزئيًا**

في ضوء ما سبق، مثل الموقف المغربي تجاه الأزمة الخليجية مفاجأة لدول الحصار التي تمنت انحيازًا مغربيًا، ولو جزئيًا، إلى إجراءاتها التصعيدية تجاه قطر. ومع أن نبرة الخطاب الدبلوماسي المغربي حاولت، شكليًا، إبراز حياد ثابت تجاه طرفي الأزمة، ظهر بوضوح في بيان الخارجية المغربية الذي جاء فيه "إن المملكة المغربية تفضّل حيادًا بنّاءً لا يمكن أن يضعها في خانة الملاحظة السلبية لمنزلق مقلق بين دول شقيقة"، فإنها عكست في مضمونها حالة من عدم الرضا تجاه ما اتُّخذ من خطوات؛ فقد حث البيان ذاته جميع الأطراف على ضبط النفس، وضرورة ما سماه "عدم اتخاذ المواقف المتسرعة والتي لا تقوى سوى بتأجيج الاختلاف وتعميق الخلافات"[44]. وفي خطوة رمزية تبرز تضامنًا إنسانيًا يكتنف في طياته دلالات سياسيّة أمر العاهل المغربي في 12 حزيران/ يونيو 2017 بإرسال مساعدات غذائية عاجلة. ومع أن المغرب حاول إسباغ البعد الإنساني - الديني على خطوته، وبخاصةٍ أنها جاءت في شهر رمضان[45]، فإنه مثل

---

39 "قضية الصحراء.. دعم خليجي وتحذير مغربي من خطر غير مسبوق"، سكاي نيوز العربية، 2017/4/21، شوهد في 2017/7/8، في:
https://goo.gl/JhTM8g

40 حسن الأشرف، "الدور المغربي في اليمن بعد سقوط الطائرة"، **العربي الجديد**، 2015/5/13، شوهد في 2017/7/8، في:
https://goo.gl/Z6Su5g

41 إحسان الحافظي، "المغرب وعاصفة الحزم: تحولات في العقيدة العسكريّة"، **سياسات عربية**، العدد 14 (2015)، ص 97 - 98.

42 "محمد بن زايد ومحمد السادس يشهدان توقيع 21 اتفاقية"، جريدة **البيان**، 2015/3/18، شوهد في 2017/7/8، في:
https://goo.gl/3EHrrx

43 "الإمارات والمغرب علاقات ترابط اقتصادي عنوانها 'التنمية الشاملة'"، جريدة **الاتحاد**، 2016/6/1، شوهد في 2017/7/8، في:
https://goo.gl/wYBGHF

44 وليد التليلي، "المغرب العربي والحملة ضد قطر: لا تزيدوا أزمات العرب"، **العربي الجديد**، 2017/6/13، شوهد في 2017/7/8، في:
https://goo.gl/mrjxAT

45 "المغرب يرسل مواد غذائية إلى قطر"، الجزيرة نت، 2017/6/12، شوهد في 2017/7/8، في:
https://goo.gl/5RpJrZ

رسالة واضحة برفض منهج الحصار، والإجحاف فيه، بوصفه وسيلة لحل المشكلات السياسيّة بين الدول. ولا يخفى على متابع انزعاج دوائر سياسية وإعلامية عدة في دول الحصار من الخطوة المغربيّة؛ إذ عمدت قنوات إعلامية محسوبة على دول الحصار إلى استفزاز المغرب باقتطاع الصحراء من خريطة إقليمها الجغرافي، أو الإشارة إليها باسم "الصحراء الغربيّة" الذي يرفضه المغرب بديلًا من الاسم الرسمي "الصحراء المغربية"[46].

تتعدد التفسيرات في تحليل الموقف المغربي من الأزمة الخليجية؛ فمن الملاحظين من ينظر إلى المسألة في إطار النهج الدبلوماسي المعتاد في السياسة الخارجية المغربية، والقائم على مسك العصا من المنتصف في النزاعات العربية البينية، والنأي عن سياسة المحاور، درءًا لتدخلات مضادة في قضايا إشكالية حساسة، مثل قضية الصحراء، أو التنافس المستمر مع الجزائر. وتنطلق تفسيرات أخرى من أن إدراك المغرب البعد القبلي للخصومات السياسية بين دول الخليج يجعل حلها مقتصرًا على البيت الخليجي، بالآليات والإجراءات ذاتها المتعلقة بحل النزاعات العائلية (ثنائية الصغير والكبير). وإذًا، فإن الحياد هو أفضل الطرق تجنبًا لأي توتر محتمل في علاقات المغرب الثنائية بكل دولة من الدولة الخليجية الست على حدة. وعلى أهمية ما سبق، فإن أسبابًا أخرى تبدو أهمّ في صياغة الموقف المغربي بصورته الحالية، ولعل من أبرزها:

- **تأكيد الاستقلالية والكبرياء:** فمنذ تولي الملك محمد السادس عرش المغرب (1999)، كانت ثمة حالة من التماهي بلغت حد التطابق في السياسات الخارجية بين المغرب والسعوديّة. وقد تجلى ذلك في مناسبات عدة، لعل أبرزها خطوة المغرب في قطع علاقاتها الدبلوماسية بإيران في آذار/ مارس 2009 "تضامنًا" مع البحرين في أزمتها الدبلوماسية مع إيران[47]. وبعد اندلاع الربيع العربي، وفي إطار مسعاها لضمان استقرار الأنظمة المِلكية على الأقل، ضغطت السعودية على الإمارات، والكويت، وقطر؛ لتقديم مساعدات إلى البحرين، وعُمان، والأردن، والمغرب. وقد تعهدت الدول الخليجية الأربع بتقديم مساعدات مالية للمغرب بقيمة 5 مليارات دولار، تلتزم كل منها بنحو 1.2 مليار دولار. وقد بلغ اندفاع السعودية، لإبعاد الملكيات عن رياح الثورات، حد اقتراحٍ (لم ينفذ) بانضمام المغرب والأردن إلى مجلس التعاون، على الرغم من البعد الجغرافي[48]. وعلى الرغم من الفوائد الاقتصاديّة والاستثمارية من النهج السعودي مع المغرب، تنامى لدى الأخير، على مدار السنوات الماضية، شعور خادش لكبريائه، ناجم عن نهج سعودي يفترض مسايرة المغرب لكل ما تتخذه السعودية من خطوات، حتى من دون تنسيق كاف أو تشاور مسبق. وفي هذه النقطة، ينظر المغرب إلى تاريخه وحاضره بوصفه ملكية عريقة وعتيقة، ذات نسب رفيع وشريف، لا يُنظر إليها كأنها "إمارة" تابعة، تسير في فلك دولة بعينها مهما كان حجمها وحضورها. لذلك، وعلى الرغم من التعارض التقليدي التاريخي في التوجهات السياسية مع قطر، فضّل المغرب، خلال الأزمة الخليجية الراهنة، تأكيد استقلالية سياساته الخارجية من جهة، بما يبطن تحذيرًا ضمنيًا لبعض الدول الخليجية من المساس بـ "كبريائه" مقابل الدعم المالي المقدم[49].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النهج المغربي الجديد سابق على الأزمة الخليجية؛ إذ ظهرت أولى ملامحه خلال عام 2016، إبان الأزمة الدبلوماسية الحادة بين إيران والسعودية، واتخاذ الأخيرة قرارها قطع علاقاتها الدبلوماسية بإيران، في ردٍّ على تقاعس الحكومة الإيرانية عن حماية البعثة الدبلوماسية والسفارة السعودية في طهران من اقتحام المحتجين حرم السفارة، وإنزال العلم السعودي، والعبث بممتلكاتها، بعد إعدام المملكة رجل الدين الشيعي البارز الشيخ نمر النمر. وفي حين توقعت غالبية المتابعين خطوة مماثلة من طرف المغرب على غرار ما جرى في أزمة البحرين عام 2009، اقتصرت الاستجابة المغربية على بيان يطالب "طرفي الصراع" بالهدوء وعدم التصعيد[50].

يسود انطباع لدى كثير من دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة وعدد من الدول الصديقة للسعودية، أن ولي العهد الجديد محمد بن سلمان، يفتقد بحكم صغره سنه (من مواليد 1985)، الخبرة السياسية التي تمكنه من إدارة الملفات الإقليمية المعقدة بطريقة عقلانيّة، وأن الحرب الكارثية في اليمن وما خلفته من تداعيات

46 "انقلاب في مواقف السعودية والإمارات بخصوص قضية 'الصحراء المغربية'!"، الأيام 24، 2017/6/15، شوهد 2017/7/8، في:
https://goo.gl/jMd3FK

47 "3 أسباب دفعت المغرب إلى إعلان قطع العلاقات مع إيران"، جريدة **الشرق الأوسط**، 2009/3/7، شوهد في 2017/7/8، في:
https://goo.gl/fbtUnk

48 "انضمام المغرب والأردن لمجلس التعاون الخليجي.. فاتورة رابحة أم مكلفة؟"، العربية نت، 2011/5/11، شوهد في 2017/7/8، في:
https://goo.gl/Reu46P

49 عصام الزيات، "5 أسباب تشرح لك الموقف المغربي من الأزمة الخليجية"، إضاءات، 2017/6/24، شوهد في 2017/7/8، في:
https://goo.gl/9x9Wf4

50 حسن الأشرف، "أزمة السعودية وإيران.. موقف المغرب في الميزان"، **العربي الجديد**، 2016/1/24، شوهد في 2017/7/8، في:
https://goo.gl/hGWwmS

إنسانية كبيرة تجعله "محط شك" في قراراته تجاه أزمة قطر[51]. من هنا، خشي صانع القرار المغربي من أن تأييد السعودية في أزمتها مع قطر قد يؤدي إلى سيناريوهات غير محسوبة على غرار أزمة اليمن.

- **الاستمرار في "الاستثناء المغربي":** صك المغرب رسميًا مصطلح "الاستثناء المغربي"، بوصفه سمة وطنية تميزه من غيره من الدول التي عصفت بها ريح الثورات. وقد تجلى ذلك في الانحناء لعاصفة الثورات عبر الاستجابة النسبية للمطالب السياسية والاجتماعيّة التي رفعتها حركة 20 فبراير. وبهذا الوصف، اتخذ المغرب مجموعة من الخطوات الإصلاحية، دستورية وسياسيّة، تمكن بموجبها من الحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي، وتوسيع المشاركة الحزبية والسياسيّة. وبخلاف الاستقطاب الذي عمّ في غالبية دول الثورات بين القوى العلمانية والإسلامية، أفرزت الانتخابات البرلمانية المتعاقبة أغلبية انتخابية للإسلاميين، ممثلين بحزب العدالة والتنمية الذي خط بدوره نهجًا سياسيًا إصلاحيًا، يُعلي من قيمة الملكية ويحافظ على مكانتها، ويحذر من المساس بها، ويدعو إلى إجراء الإصلاحات بمباركة منها أو بعدم ممانعتها. ومع أن التجاذبات الحزبية وطبيعة الحكومة الائتلافية أفرزت واقعًا سياسيًا وتنمويًا هشًا هدد التجربة الإصلاحية غير مرة، فإن المغرب لم يحذُ حذو دول أخرى انقلبت على المسار الانتخابي، حتى بعد تدخل القصر الملكي في أزمة تشكيل الحكومة اللاحقة على الانتخابات البرلمانية عام 2016؛ إذ اجترح العاهل المغربي حلًا سياسيًا يقوم على تكليف شخصية بديلة من رئيس حزب العدالة والتنمية عبد الإله بنكيران، تكون من الحزب نفسه[52].

تأسيسًا على ما سبق، يدرك صانع القرار المغربي أن الأزمة مع قطر تتجاوز مسألة مواجهة التنظيمات الإرهابية المصنفة دوليًا، والاتهامات بتمويلها، إلى قضايا أخرى أشدّ حساسية بالنسبة إلى دول الحصار الأربع، هي على التحديد؛ الرغبة في استئصال حركات الإسلام السياسي، وبخاصّة ما وصل منها إلى الحكم في الدول العربية ومنها المغرب. من هذا المنطلق، جاء الموقف المغربي نأيًا بالنفس عن أي استقطاب من شأنه أن يفجر الوضع الداخليّ، وخاصة أن البلاد تعاني احتجاجات مطلبية واجتماعية في مناطق عدة من الريف المغربيّ[53].

- **استياء ضمني من دول الحصار:** تخفي العلاقات الاقتصادية والشخصية الوثيقة بين المغرب وعدد من دول الحصار اختلافات في وجهات النظر، وخلافات تصل إلى التعارض حول طريقة معالجة بعض القضايا الإقليمية. تبرز مسألة الالتزام الخليجي مساعدة المغرب اقتصاديًا من خلال التعهدات والوعود التي تعرضنا لها بوصفها أبرز رسائل العتب المغربية على السعودية ودول خليجية أخرى. فالتعهدات السابقة التي بدأت سخية في عامَيْ 2011 و2012 تباطأت إلى أن بلغت حدّ "التقطير" في الأعوام التي تلت الانقلاب العسكريّ في مصر، فقد حل آجلُها في عام 2016 من دون أن توفي الدول بتعهداتها تجاه الرباط، باستثناء قطر التي قدمت 500 مليون دولار من حصتها دفعة واحدة عام 2014، ومنحت هبات مالية إضافية في العام ذاته بقيمة 136 مليون دولار لتمويل مشروعات زراعية وحيوانية[54]. ومع أن بعض الدول الخليجية بررت تأخرها بانخفاض أسعار النفط وتراجع عائداته، فإن اهتمامها بالدعم الاقتصادي لمصر، بعد وصول عبد الفتاح السيسي إلى سدة الرئاسة، خلق شعورًا بالخذلان لدى المغرب، زادت حدته بعد تجاهل السعودية والإمارات مشاركته العسكرية في عاصفة الحزم، والتي لا تحظى بالإجماع الشعبي الداخلي، في حين أنهما تستمران في تقديم المساعدات الاقتصادية السخية لمصر، على الرغم من رفضها الصريح المشاركة المباشرة في التحالف العربي في اليمن.

وقد فاقم الأمرَ تدهورُ العلاقات المغربية-الجزائرية، ابتداء من عام 2015، نتيجة التراشق الإعلامي المتبادل والاتهامات المتبادلة، بدعم مصر جبهة البوليساريو، واتهام مصر حزب العدالة والتنمية باحتضان قادة من جماعة الإخوان المسلمين المصرية، وتحريض المغرب رسميًا على السيسي[55].

وتذهب بعض التحليلات إلى انزعاج مغربي واضح من الإمارات ومصر نتيجة دورهما في ليبيا بالانقلاب على اتفاق الصخيرات الذي رعته الدبلوماسية المغربية، عبر جولات طويلة لإنجاز حل سياسي للأزمة الليبية، وإصرار كلا البلدين على تحجيم المجلس الرئاسي المنبثق من الاتفاق، مقابل دعم الجنرال المتقاعد خليفة حفتر؛ الأمر الذي أدى إلى تقليص الدور المغربي في الأزمة الليبية، في وقت تنخرط الجزائر بدور أشدّ فاعلية في الملف

51 "There's Reason to Doubt Saudi Arabia's Charming New Crown Prince," *The Washington Post*, 25/6/2017, accessed on 7/7/2017, at: https://goo.gl/YDFw1Z

52 "قراءة في تشكيلة الحكومة المغربية الجديدة ومستقبلها"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تقدير موقف**، 2017/4/20، شوهد في 2017/7/8، في: https://goo.gl/tqp9xL

53 الزيات.

54 "الحكومة القطرية تمنح المغرب هبة بقيمة 136 مليون دولار"، جريدة **القدس العربي**، 2014/8/24، شوهد في 2017/7/8، في: https://goo.gl/z4vQwo

55 "توتر العلاقات المغربية المصرية بسبب 'البوليساريو'"، روسيا اليوم، 2015/1/3، شوهد في 2017/7/8، في: https://goo.gl/ECZChC

ذاته، وتنسج علاقات مع مختلف القوى السياسية والعسكرية الليبية، وهو ما ترى الرباط أنه لا يصب في مصلحة توجهاتها المغاربيّة والأفريقية.

ثالثًا: الصومال وأرض الصومال: مواقف متباينة

أما الدولة الثالثة التي تُعنى هذه الدراسة بتحليل موقفها من الأزمة الخليجية فهي الصومال التي تبنت موقفًا محايدًا من الأزمة، عكسه بيان وزارة الخارجية الصومالية في 7 حزيران/ يونيو 2017، بعد يومين من إعلان الدول الأربع قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر؛ إذ طالب الدول الخليجية بحل الأزمة وديًا في إطار الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي[56]، بينما اندفعت جمهورية أرض الصومال وعاصمتها هارجيسا إلى الوقوف بجانب الدول المحاصرة لقطر. وقد أدّت محددات داخلية وخارجية دورًا بارزًا في اتخاذ الدولتين هذين الموقفين المتباينين.

تتمتع مقديشو بعلاقات دبلوماسية جيدة مع دول الحصار ومع دولة قطر على السواء، هذا إلى جانب العلاقات التجارية بهذه البلدان، وخصوصًا السعودية؛ وهو ما دفع السعودية إلى الضغط عليها لتأييد إجراءاتها ضد قطر، مسلطةً سيف العلاقات التجارية المميزة التي تستفيد منها حكومة الصومال بوصفها مصدرًا أساسيًا لجلب العملة الأجنبية الضرورية لعملية التنمية. فالصومال أحد المصدرين الأساسيين للماشية إلى السعودية، وخصوصًا في موسم الحج. وفي ضوء ذلك، دأبت الحكومات الصومالية المتعاقبة على تأييد السعودية في علاقاتها الدولية، وتبنت مواقف مساندة لها في أزماتها الإقليمية والدولية، لعل أبرزها قطع مقديشو علاقاتها السياسية والدبلوماسية بطهران بعد حادثة الاعتداء على البعثة الدبلوماسية السعودية في إيران. وأكثر من ذلك، كانت حكومة الصومال قد دانت تصريحات أدلت بها وزيرة خارجية السويد عام 2015[57]، وانتقدت فيها النظام القضائي السعودي واصفةً المملكة بأنها تستخدم أساليب القرون الوسطى. وتذهب بعض التحليلات إلى أن المواقف السابقة كانت بناءً على طلب رسمي من الرياض التي وعدت مقديشو بدعم اقتصادي مقابل هذه المواقف لكنها لم تف به[58]، ولعل هذا قد يكون من الأسباب التي دفعتها إلى رفض تبني المواقف السياسية للمملكة.

وقد تضاربت تصريحات المسؤولين الصوماليين عمّا إذا تعرضت مقديشو لضغوط سعودية لقطع علاقاتها مع قطر، عقب إعلان موقفها المحايد؛ فبينما نفى مصدر حكومي صومالي أن تكون السعودية هددت بلاده بقطع مساعدات إنمائية كانت المملكة تعتزم تقديمها إلى الصومال، أكد مسؤول حكومي آخر أن ستة وزراء في حكومة عبد الله فرماجو المنتخبة حديثًا، تعرضوا خلال زيارة للسعودية قاموا بها مؤخرًا، لضغوط لقطع العلاقات مع قطر، وتهديدات بوقف المساعدات التنموية عن البلد[59] الذي لا يزال يتلمس خطاه باتجاه التحول الديمقراطي، بعد تجربة طويلة من انهيار الدولة دامت عقدين من الزمان.

وقد يكون للانتقال السياسي الذي جرى في الصومال بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت بداية عام 2017، وفاز بها الرئيس عبد الله فرماجو، أثرٌ في هذا الموقف. فالانتقال السلس مع وجود تأييد شعبي كبير للرئيس أوجد استقرارًا سياسيًا نسبيًا، انعكس بدوره على آلية صنع القرار في السياسة الخارجية؛ فعلى مدار الأعوام المنصرمة لم يكن ثمة سياسة واضحة ومفهومة للصومال، بحكم ظروف الحرب الأهلية التي عصفت به، وكانت مواقفه الخارجية تنبع عادة من مبدأ التضامن الأخوي مع دول عربية بعينها. انطلاقًا مما سبق، فضل الصومال الحياد في الأزمة الخليجية لتجنب اعتراضات حزبية وشعبية ترفض الانحياز لأي طرف بتهم وذرائع مختلفة، وخاصّة أن الخلافات البينية الخليجية عادة ما تحل في إطار البيت الداخلي الخليجي.

ومن جهة أخرى، يبدو أن ما جعل مقديشو تصمد أكثر أمام ضغوط دول الحصار وإغراءاتها هو علاقاتها الوثيقة بتركيا؛ فهذه الأخيرة تُعد من أبرز البلدان ذات الحضور الدبلوماسي والتجاري والعسكري بالصومال، فقد أنشأت علاقات تجارية وثيقة مع مقديشو منذ عام 2011، وقدمت مشاريع تنموية، وافتتحت أكبر سفارة وقاعدة عسكرية لها في الخارج في العاصمة الصومالية مقديشو[60]. فالوجود

56 "الصومال تدعو لفض الخلافات الخليجية عبر الحوار"، الخليج أونلاين، 2017/6/7، شوهد في 2017/7/5، في:
https://goo.gl/hH3FgL

57 "جمهورية الصومال تدين تصريحات وزيرة خارجية السويد ضد المملكة"، جريدة **المدينة**، 2015/3/25، شوهد في 2017/7/8، في:
https://goo.gl/kXGGAu

58 "الصومال: لهذا فضل الحياد في الأزمة الخليجية"، موقع تكايا الإخباري، 2017/6/18 شوهد في 2017/7/6، في:
https://goo.gl/UvA5us

59 "الصومال يرفض قطع علاقاته مع قطر ويفتح أجواءه لها برغم 'ضغوطات سعودية'"، جريدة **القدس العربي**، 2017/7/12، شوهد في 2017/7/16، في:
https://goo.gl/FWhxz3

60 أحمد سليمان، "الأزمة الخليجية تؤدي إلى خيارات صعبة في القرن الأفريقي"، صومالي تايمز، 2017/7/3، شوهد في 2017/7/6، في:
https://goo.gl/sZs3KE

العسكري التركي السابق للسعودية والإمارات في الصومال هو ما جعل موقف مقديشو ينحو إلى الحياد، بدلًا من الانحياز إلى دول الحصار في هذه الأزمة، بينما يمكن أن يكون الموقف الحيادي لكبرى دول الاتحاد الأفريقي؛ إثيوبيا والسودان والمغرب وجنوب أفريقيا، قد شجع الصومال أيضًا على تبني الموقف المعتدل ذاته.

وفي الحصيلة؛ خلق الموقف المحايد من الأزمـة الخليجية الذي تبناه الصومال، حالة من الاستقطاب الداخلي بين القوى السياسية والاجتماعية الصومالية؛ فبينما أشـادت قوى اجتماعية بالموقف ووصفته بالسديد، رفضته قوى أخرى ورأت فيه تجاهلًا لمصالحها مع دول الحصار. وقد انعكس هذا الاستقطاب على التظاهرة المساندة التي قادتها مجموعة من منظمات التجمع المدني في العاصمة الصومالية مقديشو، تأييدًا لموقف حكومتها من الأزمة، وتضمنت شعارات تدعو الحكومة إلى الحياد في المواقف الخلافية العربية، والدعوة إلى حلها بالحوار والطرق الدبلوماسية. وفي المقابل؛ تعالت أصوات لتيار آخر معارض، قوامه بعض القوى السياسية والنخب الاقتصادية التي تربطها علاقات تجارية بالسعودية والإمارات؛ إذ - كما ذكرنا - يُصدّر الصومال المواشي إلى السعودية، بينما يستورد التجار الصوماليون أغلب السلع التي تحتاج إليها البلاد من دبي، كما ترتبط أغلب هذه النخب بصلات وثيقة بسفارات هذين البلدين[61]؛ ما جعل الحكومة الصومالية تحت ضغط داخلي قوي، وهي تتخذ موقف الحياد في الأزمة، فضلًا عن الضغط الخارجي من دول الحصار والتهديد بوقف المساعدات. لذلك يمكن عدّ الموقف الصومالي نتاجًا أساسيًا لهذه التوازنات والضغوط القوية التي تعيشها مقديشو في أهم مرحلة من تاريخها؛ كونها لم ترسخ بعد تقاليد ديمقراطية يعتمد عليها في الحكم.

أما جمهورية أرض الصومال فلها موقف مغاير من الأزمة الخليجية؛ فهذه الدولة التي لا تحظى بأي اعتراف دولي داخل الأمم المتحدة، ولا من أي حكومة أجنبية، منذ استقلالها عن دولة الصومال في 18 أيار/ مايو 1991، بعد الحرب الأهلية التي اندلعت في الصومال عام 1990، من جراء انهيار الدولة هناك، وحتى بعد إجرائها استفتاءً شعبيًا في العام 2001 جاءت نتيجته لمصلحة الاستقلال[62] - تقيم علاقات دبلوماسية وتجارية غير رسمية مع بعض الدول، كدولة الإمارات على وجه التحديد[63]، مستفيدة من انفصالها شبه التام عن الصومال، واستقرار الأوضاع النسبي الذي تمتعت به مقارنة بالجنوب الذي يعاني توترات أمنية مستمرة. لذلك لم يكن موقفها الداعم لدول الحصار، والذي أعلنته وزارة خارجيتها، مفاجئًا أو جديدًا[64].

خاتمة

كشفت الأزمة الخليجية عن الخلل القائم في علاقات دول الحصار مع الدول الثلاث التي تتناولها هذه الدراسة، كل على حدة، والمتمثل بالفوقية في تعامل السعودية والإمارات، والقائم على ثنائية محدد المساعدات الاقتصاديّة، من دون أخذ مخاوفها وهواجسها في الاعتبار من جهة، ونزوعها الاستقلالي من جهة ثانية. فضلًا عن أن دول الحصار تفتقد تعاطف شعوب هذه الدول معها في الأزمة.

ولذلك، يمكن أن تكون طرق إدارة الأزمة الخليجية درسًا تجريبيًا عمّا يمكن أن تخلّف هذه الطرق من تداعيات، خصوصًا تغييبها دور المنظمات الإقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، اللذين يُفترض بهما أن يكونا المكان الملائم لحل الأزمات العربية البينية.

المراجع

الحافظي، إحسان. "المغرب وعاصفة الحزم: تحولات في العقيدة العسكريّة". **سياسات عربية**. العدد 14 (2015).

خوجلي، عبد الرحمن. **الجيش والسياسة**. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2012.

عبد السلام، المحبوب. **الحركة الإسلامية السودانية دائرة الضوء خيوط الظلام: تأملات في العشرية الأولى لعهد الإنقاذ**. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2009.

---

61 محمد محمود، "أضواء على أزمة الخليج وحيادية الصومال"، موقع الصومال اليوم، 2017/6/24، شوهد في 2017/7/6، في:
https://goo.gl/zDFqWS

62 "Somaliland Votes on Independence," *BBC*, 31/5/2001, accessed on 6/7/2017, at:
https://goo.gl/38pfUY

63 تؤجر جمهورية أرض الصومال قاعدة عسكرية في بربرة لدولة الإمارات لمدة 25 عامًا، في مقابل تنفيذ الأخيرة مشروعات تتضمن تطوير البنية التحتية، من بينها إنشاء ميناء وربط البلاد بطرق سريعة، وخلق فرص عمل. انظر: "أرض الصومال تتضامن مع الدول الخليجية في الأزمة مع قطر"، يورو نيوز العربية، 2017/6/11، شوهد في 2017/7/5، في:
https://goo.gl/MeqwQp

64 المرجع نفسه.



صـدر حديـثًا

المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي

صدر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب "المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي" (944 صفحةً من القطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا)، وفيه ثمانية وعشرون بحثًا من بحوث قُدّمت في "المؤتمر السنوي لقضايا الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي" الذي عقده المركز بعنوان "المسألة الطائفية وصناعة الأقلّيات في المشرق العربي الكبير"، خلال الفترة 13-15 أيلول/ سبتمبر 2014 في عمّان.

عبده موسى | Abdou Moussa*

أُطر مكافحة الإرهاب العربية: مرجعية تؤسس للعمل العربي المشترك أم أوراق لعب على طاولة الخلافات العربية - العربية؟

Frameworks for Joint Arab Anti-Terrorism Efforts: the Foundation of Arab Cooperation or a Pawn in Political Disputes?

تناقش الورقة مسألة "الإلزام" بمقررات العمل العربي المشترك على الصعيد الأمني، زاعمة أن الأطر العربية لمكافحة الإرهاب ما زالت هي الأجدر والأقدر على تجاوز الخلافات المستقبلية من هذا النوع الذي ضرب الساحة الخليجية مؤخرًا وأفضى إلى تعريض قطر لحصار دول عربية أربع، قفزت على هذه الأطر العربية، وطرحت استبداله بأطر جديدة، أو استدعاء أسانيد ملفقة كل غايتها منح المشروعية لإجراءات الحصار. وتحاجج الورقة بأن الأطر الجزئية الثنائية والرباعية التي استحدثت في سياق الأزمة، سواء اضطرارًا كما في حالة قطر، بتوقيعها مذكرة تفاهم ثنائية مع الجانب الأميركي حول تمويل الإرهاب؛ أو انتهازًا لفرص الابتزاز السياسي في حالة دول الحصار، لن تغني بحال عن الأطر العربية التي تقوم على أساس إلزام والتزام، على وفق قواعد تحترم سيادة الدول وتحفزها على مد جسور التعاون.

كلمات مفتاحية: الأزمة الخليجية، مكافحة الإرهاب، جامعة الدول العربية، قطر.

This paper explores the question of adherence to commitments to joint Arab action, particularly in the security realm. The author contends that Arab cooperative frameworks for the combatting of terrorism remain the most relevant and potent force to overcome intra-Arab rivalries of the type which have most recently led a group of four Arab countries to blockade Qatar. The author further contends that piecemeal or separate bi-lateral frameworks, or even multi-lateral agreements between a number of actors—such as were in evidence during the latest Gulf Crisis—will never be a replacement for collective Arab action on these points. Such collective Arab action must be based on foundations of mutual commitment and respect for the sovereignty of the individual countries, incentivizing them to build channels of cooperation.

Keywords: Gulf Crisis, Qatar, the Arab League, Counterterrorism.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

* Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies.

مقدمة

تتراكم الأطر التي تعالج قضايا العمل العربي، والعربي - الدولي المشترك في مجال مكافحة الإرهاب، حتى إن المراقب ليكاد يعجز عن تصوّر كيفية قيام الدول بالتوفيق بين هذه الأطر، والوفاء بالتزاماتها. وقد كشفت الأزمة الخليجية الناجمة عن قطع كلٍّ من السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، بذريعة أنها تدعم الإرهاب وتموّله، مدى صورية هذه الأطر، وموسمية الالتجاء إليها، واختراع أخرى بديلة، وفوق ذلك توظيفها بما لا يخدم هدف مكافحة الإرهاب.

> كان لافتًا أنْ حُيِّدت خلال الأزمة الخليجية الأطر الدولية، وما نملكه عربيًا من مرجعيات

أما خطاب الأزمة الذي لم يتورع عن الإحالة المغرضة على هذه الأطر، واستخدام بنودها في سجالات واتهامات، فقد أجلى حال الضعف العربي في مواجهة ظواهر الإرهاب، وأكّد حقيقة أنه وإن كانت نصوص الاتفاقيات والبروتوكولات العربية ليست على مستوى الجودة التشريعية الفُضلى، وآلياتها تفتقر إلى الفاعلية والكفاءة الواجبة، فإن فشل السياسات العربية لمكافحة الإرهاب يُعزى أساسًا إلى غياب الإرادة السياسية في مواجهة هذا الخطر، ونفور نخب القرار من العمل العربي المشترك، حتى في قضايا الأمن القومي الأكثر إلحاحًا والأشد تأثيرًا في مستقبل المجتمعات العربية.

كان لافتًا أنْ دارت المداولات القانونية التي علت في خلال الأزمة حول مسألة "الإلزام العربي"، واشتعلت الجدالات لإبراز مدى مخالفة هذه الدولة ووفاء تلك بما عليها من تعهُّدات وفق المقررات العربية والدولية. أمّا على طاولة الأزمة، فقد دُبِّجت الاتهامات وسيقت الدفوع وفق مرجعية غائمة، انمحى معها كل أثر لتلك الترسانة العريضة من المرجعيات التي يحفل بها المجال.

يلمس المتابع كيف تزدحم ساحة تقنين سبل مكافحة الإرهاب بالقوانين الداخلية المطبَّقة باتساع، بل وإفراط وتفريط على المستوى المحلي، وفوقها حزمة من سياسات التعاون الدولي في المجال الأمني على المستوى الثنائي، حتى لا تكاد علاقة بلد عربي بالبلدان الأخرى تخلو من وجود بروتوكولات تفصيلية ترسم إجـراءات وأساليب للتعاون في هذا المجال. هذا فضلًا عما يُساق في المحافل الدولية، ومنها اجتماعات الأمم المتحدة، من توكيد للالتزام العربي بالإطار الـدولي الأسـاس الـذي ترسمه اتفاقيات الأمـم المتحدة المختصة بقضية الإرهاب، وهي التي وقعتها وصدَّقت عليها بلداننا العربية، وانعكست بجلاء في الاتفاقيات العربية التي تَذْكرها بالتحديد بصفتها مراجع ومصادر[1]. وعلى الرغم من هذه الحمولة الكبيرة، فإنه كان لافتًا أنْ حُيِّدت خلال الأزمة الأطر الدولية، فضلًا عما نملكه عربيًّا من مرجعيات - من قبيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وملحقاتها، واتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب - لمصلحة إطارين يرسمان إجراءات والتزامات مضافة، كان تخليقهما بسبب الأزمة من حيث الأصل: مذكرة التفاهم القطرية - الأميركية، والاتفاقية الرباعية لمكافحة الإرهاب.

وهكذا، على خطوط التماس، جرت الإحالة على أُطر اتفاقات بين الدول، تتفاوت في الحجم وطبيعة الإلزام، وتتنوع بين ثنائي وجزئي وشامل، ويتلوّن حضورها بظلال الأزمة، وهذا ما نجتهد في تبيانه في هذ الورقة.

أولًا: إطار ثنائي عربي - دولي: مذكرة التفاهم القطرية - الأميركية على منع تمويل الإرهاب

حين أطلّت الأزمة الخليجية التي كانت بذرتها إرهابًا إلكترونيًّا (بحسب ما بيَّنت تداعيات المشهد)، صحبت مساجلاتها الإعلامية الساخنة على الصعيد العربي حملة دبلوماسية واسعة دفعت بها دول الحصار، تضمَّنت أنشطة للعلاقات العامة وأعمال اللوبي[2] في العاصمة الأميركية واشنطن، بغية تحفيز الطرف الأميركي وتحريضه

---

1 يمكن مطالعة ثبت كامل بالمواثيق والمعاهدات الدولية على موقع الأمم المتحدة في: "الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب"، لجنة مكافحة الإرهاب، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، 2010، شوهد في 2017/7/9، في:

http://bit.ly/2eC5U8M

وقد أنتج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بفيينا دراسة شاملة عن تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن.

2 كانت شرارة الانفجار التي تعلقت بتصريحات ملفقة نُسِبت إلى أمير قطر، قد سبقها بيوم واحد هجوم من أوساط يمينية ومراكز بحثية تابعة لجماعات ضغط أهمها "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات". وكشفت تسريبات البريد الإلكتروني المنسوبة إلى السفير الإماراتي بواشنطن يوسف العتيبة عن وجود ترتيب بينه وبين القائمين على هذه المؤسسة بخصوص اتهام قطر بدعم الإرهاب، حتى قبل الأزمة. شاهد ندوة لهذه المؤسسة في واشنطن، عُقِدت قبل يوم واحد فقط من اندلاع الأزمة، وصيغت فيها الاتهامات لقطر بدعم الإرهاب:

Foundation for Defense of Democracies, "The U.S.-Qatar Relationship: Risks and Rewards," FDD channel on Youtube, 23/5/2017, accessed on 9/7/2017, at: http://bit.ly/2w5kwH6

على اتخاذ موقف يحقق أهداف الحملة ضد قطر. قامت هذه الحملة في مجملها على زعم أن الدوحة في واقع الممارسة لا تضع وزنًا للإلزامات الدولية، على الرغم من كونها طرفًا حليفًا في السياسة الأميركية بالمنطقة التي تضع مكافحة الإرهاب على رأس أولوياتها، وتعلن دومًا أن العمل مع الحلفاء مشروط بالوفاء بمقتضيات هذه السياسة. وقد سمح ارتباك الموقف الأميركي من الأزمة والانقسام داخل الإدارة حول أي المسارات على الولايات المتحدة أن تمضي فيها، لدول الحصار بأن تسعِّر الحملة وتضاعف وتيرتها[3].

> سمح ارتباك الموقف الأميركي من الأزمة والانقسام داخل الإدارة لدول الحصار بأن تسعِّر الحملة وتضاعف وتيرتها

تحت هذا الضغط، جاء الإقدام القطري على توقيع مذكرة للتفاهم مع الجانب الأميركي على مسائل منع تمويل الإرهاب. ولم يكن مستغرَبًا أن نرى ردات الفعل من جانب دول الحصار انفعالية إلى حد بعيد[4]؛ فبعبارة "خطوة ليست كافية" التي وردت في البيان المشترك الصادر تعليقًا على توقيع المذكرة، تلخَّصت حال هذه الدول؛ حيث الحيرة بين الترحيب بالخطوة، إرضاءً للحليف الأميركي، إذ بدا مُلِحًّا في طلب إسراع دول الخليج جميعًا إلى تبني خطوات مشابهة، ورفض الخطوة القطرية مخافة أن تبتلع أي إمكانية للتصعيد وفق ذريعة دعم الإرهاب في المستقبل.

رأت السعودية والإمارات والبحرين ومصر أن توقيع قطر هذه المذكرة مع الجانب الأميركي، وما فيها من التزامات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، أتى بحسب البيان "نتيجة للضغوط والمطالبات المتكررة طوال السنوات الماضية للسلطات القطرية، من قبل الدول الأربع وشركائها، بوقف دعمها للإرهاب"[5]، بينما انعدمت أي إشارة إلى التزامات مثيلة تقع على هذه الدول: أتكون وقّت بها أم أن حديث "الإلـزام" لا يستهدف أحدًا سوى قطر؟ فضلًا عن غياب أي حديث حول بنود الإلزام في الأطر العربية التي تستند إليها مطالب دول الحصار: أتكون الاتفاقية الخليجية أم الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب؟ سيدرك المتأمل في الأزمة أنه على الرغم مما ترسمه المرجعيات من آليات للمراجعة، فإن ثمة تعمُّدًا لإنكار هذه المرجعيات وإبعادها عن الجدل.

ظهرت أولى آليات مذكرة التفاهم التي لم تزل تفاصيلها طي الكتمان، إلى العلن مع الإعلان عن قرب قيام خبراء أميركيين بالعمل مع مكتب النائب العام في الدوحة على مراجعة وتطوير لنظم مكافحة تمويل الإرهاب[6]. كما صدر، في أعقاب توقيع المذكرة، مرسوم أميري بتعديل قانون مكافحة الإرهاب الصادر في عام 2004، أعاد النظر في قواعد تعريف الإرهاب والأعمال الإرهابية والإجـراءات المتَّبعة لتجميد التمويل. كما وجّه المرسوم بوضع قوائم للمتورطين في الإرهاب، أفرادًا وكيانات[7]. وعلى الرغم من تأكيد الطرفين القطري والأميركي انفصال المذكرة عن الأزمـة[8]، فإن توقيت التوقيع يكشف عن استجابة تكتيكية أمْلتها ظروف الأزمة؛ فبتوقيع المذكرة، كبَّل القطريون دول الحصار بالتساؤل المنطقي عن مدى صدق ادعائهم على الشقيقة الخليجية المحاصَرة. أيكون ما يحركهم في الأزمة هو الحرص على تعزيز الالتزام بأُطر فاعلة للعمل الجماعي في مجال مكافحة الإرهاب، وبلوغ وضعية تكفُل الحد من مخاطره، ووقف صور دعمه، سواء المباشرة أو غير المباشرة، أم إن غاية هذه الدول فرض الوصاية على قطر فحسب، متوسلة ذريعة دعم الإرهاب التي تثير العصب الحساس لدى الولايات المتحدة والبلدان الغربية الحليفة؟

على الرغم من القلق من أن تطغى الأطر الثنائية مع الدول الكبرى على الأطر عبر - العربية، فإن التحليل المنصف للأزمة يُظهر أن مبادرة قطر إلى رفع مستويات التعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال، كانت اضطرارية، وبما يبرر قفزها على الأطر العربية المجمَّدة. وقد كشف سياقُ تطور الأزمة، والتهديدات التي كالتها دول الحصار لقطر، واشتملت على التلويح بالعمل العسكري، محدودية خيارات العمل العربي المشترك أمام الدوحة. هذا البلد، المحدود المساحة والسكان،

3 انظر: "فوضى الموقف الأميركي وتداعياته المحتملة على الأزمة الخليجية"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017/6/20، شوهد في 2017/7/9، في:
http://bit.ly/2vvyVf0

4 "الدول الأربع المقاطعة لقطر: الاتفاق القطري الأمريكي خطوة غير كافية وسنراقب التزام الدوحة"، بي بي سي عربي، 2017/7/12، شوهد في 2017/7/14، في:
http://bbc.in/2tNrA82

5 المرجع نفسه.

6 "أمريكا ترسل مسؤولين إلى قطر ضمن اتفاق لمكافحة الإرهـاب"، جريدة **الخليج الجديد**، 2017/7/21، شوهد في 2017/7/24، في:
http://bit.ly/2uESjU8

7 الوكالة الفرنسية للأنباء، "قطر: تعديل قانون مكافحة الإرهاب واستحداث قائمة بالأفراد والكيانات الإرهابية"، فرانس 24، 2017/7/21، شوهد في 2017/7/24، في:
http://bit.ly/2uU8pZl

8 "قطر: مذكرة التفاهم حول تمويل الإرهاب هي الأولى من نوعها بالخليج"، سي إن إن بالعربية، 2017/7/11، شوهد في 2017/7/14، في:
http://cnn.it/2hYHtX6

المحكوم بعلاقات اقتصادية مع الأشقاء غير متوازنة، وبجغرافيا لا تتيح له حركة مستقلة نسبيًّا، ليس عليه دفع ثمن لتبنيه سياسة خارجية مستقلة. كما أنّ إصراره على ممارسة حقه في سيادة غير منقوصة لا يستدعي ما رأينا من مسعى حثيث لدول الحصار، هدفه قلب الموقف الدولي ضد الدوحة، وتحريض الولايات المتحدة خصوصًا عليها، بزعم التنصل من الالتزامات الدولية لمكافحة الإرهاب.

ومما منح تلك المذكرة قيمتها حضور ريكس تيلرسون وزير الخارجية الأميركي على ساحة الأزمة على نحو فاعل. وخلال قيامه بجولة وساطة مكوكية، بُنيت إستراتيجيتها على هدف حصر نطاق الأزمة، وعقلنة مطالب أطرافها المناوئة لقطر، جاءت هذه المذكرة، ليصادر قبولُ الولايات المتحدة بما قدمت قطر من التزامات وفقها أيَّ معنى للتحريض في واشنطن، وليكون التوصل إلى هذه المذكرة وتوقيعها "الجزء المهم من الرحلة إلى المنطقة"، بحسب تصريحات تيلرسون نفسه عن رحلة الوساطة التي قام بها.

إن دور هذه المذكرة في تفكيك التباسات الأزمة نابع من وضع التزامات معقولة تكفل بناء الثقة على الطاولة. تيلرسون الذي وصف مذكرة التفاهم مع قطر بشأن مكافحة تمويل الإرهاب بأنها "مثال يحتذى"، ونموذج للتعاون المشترك في مجال تعقُّب مصادر التمويل، وتعزيز التعاون، وتبادل المعلومات، بعث بإشارة لا تخلو من لوم دول الحصار لأنها لم تستطع تجاوز السقف القطري في هذا المجال. وعلق وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، بثقة، قائلًا: إن "دولة قطر التي طالما اتُّهِمت بتمويل الإرهاب أصبحت الآن أول دولة توقع مع الولايات المتحدة مثل هذه الاتفاقية الهادفة إلى مكافحة تمويل الإرهاب"، وحضّ دول الحصار على تجاوز مأزقها بالإقدام على توقيع "اتفاقية لمكافحة تمويل الإرهاب"[9].

إن وضع الدوحة هذه الالتزامات أمام الطرف الأميركي لم يكن ورقة تكتيكية رابحة على طاولة الأزمة فحسب، ولكنه مثَّل أيضًا رميًا للكرة في ملعب الإدارة الأميركية، ودعوة إليها لضبط مواقفها، بعدما ارتضت في مبتدأ الأزمة أن تنحاز إلى الادعاءات على قطر وتعضدها بلسان رئيس الدولة. فبتوقيع هذه المذكرة، تُبيِّن الدوحة التزاماتها التي يقتضي حسن إتمامها أن ينصرف الطرف الأميركي عن خطاب التحريض، ويتوجه نحو ساحة بديلة ملؤها الرغبة في التعاون الجدي، والتعجيل بتطبيق إجراءات للعمل المشترك مع بلدان المنطقة في هذا الشأن، والسعي لإبطال صور النفاق الذي يكتنف سياسات بعض دول المنطقة إزاء مخاطر الإرهاب المتعاظمة، بحثِّها على اتخاذ خطوات عملية مماثلة لما بادرت به الدوحة.

وعلى الرغم من تسليمنا بأولوية الاعتناء بالأطر العربية، وأهمية استدامة مرجعيتها وجعلها سندًا لصور التعاون الثنائي حتى مع القوى الدولية المؤثرة في ما يسمّى "الحرب الدولية على الإرهاب"، فإنه من الضروري فهم طبيعة الالتزامات بين الدوحة وواشنطن، للرد على الادعاء القائل بأن الدوحة ترفض أن تمس الدول الشقيقة بسيادتها، لكنها تقبل ذلك من الولايات المتحدة. والحال أن هذا ادعاء متهافت؛ فالبلدان الخليجية سبق أن أقرَّت المقدمات التي أفضت إلى مذكرة التفاهم بين الدوحة وواشنطن بخصوص تمويل الإرهاب، ووقَّعت، على هامش قمة الرياض، مذكرة التفاهم العربية - الأميركية حول مكافحة الإرهاب، وجُلُّها حول مسائل التمويل[10]. وجاءت خطوة قطر تلك بوصفها بادرة لتنفيذ بنود تعاون مرغوب أميركيًّا وعربيًّا. والأجدى أن يحيلنا النقاش، إن أردناه جديًّا، على مبدأ احترام السيادة بوصفه أساسًا لأي عمل دولي مشترك، والاعتراف بتناقض مسلك فرض الوصاية مع هذا المبدأ.

ثانيًا: إطار عبر - عربي جزئي: الاتفاقية الرباعية لمكافحة الإرهاب المزمع توقيعها

يلمس المتابع ذلك التناقض الذي تورطت فيه دول الحصار في طيات خطابها عن مكافحة الإرهاب عبر الأشهر القليلة الماضية؛ إذ أفاضت قبيل الأزمة في الدعوة إلى إحياء "الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب"، بل والمطالبة بتطويرها والاستناد إليها أساسًا للعمل العربي المشترك في هذا المجال. لكن سرعان ما ارتد مسلكها مع الأزمة إلى صورة شائهة، قوامها التنمُّر، وتوظيف خطر الإرهاب لفرض الوصاية على الدوحة، وقذف المشهد المأزوم بما سمِّي إعلاميًّا "اتفاقية رباعية لمكافحة الإرهاب"، تلك الاتفاقية التي تضاربت الأخبار بشأنها في الإعلام المصري، بين توكيد من جهات رسمية لجهوزيتها للتوقيع، وتكذيب من وزارة العدل المصرية على لسان وكيلها للتعاون الدولي[11]. غير

9 "قطر وأمريكا توقعان مذكرة تفاهم لمكافحة تمويل الإرهاب"، جريدة **الراية** القطرية، 2017/7/12، شوهد في 2017/7/12، في:
http://bit.ly/2i2sVWF

10 "تعاون خليجي - أمريكي لتأسيس مركز لاستهداف تمويل الإرهاب"، جريدة **الاقتصادية**، 2017/5/21، شوهد في 2017/7/9، في:
http://bit.ly/2rsx5u4

11 صرح مساعد وزير العدل المصري لشؤون التعاون الدولي بأنه: "لا يوجد ما يسمى بالاتفاقية الرباعية لمكافحة الإرهاب"، وأكد أن الإجراءات أو القرارات التي تتخذها مصر بالاتفاق مع السعودية والإمارات والبحرين بشأن مقاطعة قطر مرجعيتها هي "اتفاقية الرياض للتعاون القضائي" التي انضمت إليها مصر في كانون الأول/ ديسمبر 2014، عادًّا هذه الاتفاقيات الإطارَ القانوني لأي تحرك أو اتفاق تجاه قطر.

أن اللافت هو صخب التغنِّي الإعلامي بها[12] الذي جاء في سياق زيارة الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبوظبي، إلى القاهرة في 19 حزيران/ يونيو 2017؛ فقد وجدت مصادر مقربة من الحكومة المصرية أن الاتفاق على توقيعها هو أحد أبرز نواتج الزيارة، مشيرة إلى أن الاتفاقية المشار إليها ستقوم بديلًا من الاتفاقية العربية. وقد كان ثمة تهليل بـ "ما يُميِّز هذه الاتفاقية"، وهو وجود بنود مشفوعة بآليات عقابية اقتصادية وسياسية، ستُوجَّه بحسب ما بيَّنت الأخبار، إلى "الدول التي تدعم الإرهاب"[13].

ولم ينتبه حتى من كذَّبوا خبر وجودها إلى أن الإطار البديل الذي تحدث عنه مساعد وزير العدل المصري، بوصفه مرجعية للإجراءات المتخذة من جهة دول الحصار ضد قطر، وهو اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي، سبق أن اعتمده مجلس وزراء العدل العرب في دورته الأولى في عام 1983، ودخلت هذ الاتفاقية حيِّز النفاذ بتاريخ 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1985؛ أي قبل وجود أي طرح لأي إطار عربي لمكافحة الإرهاب، وأن الاتفاقية هي محل دائم لمطالب المراجعة والتحديث. ويكشف هذا الأمر زيف ادعاءات المسؤول المصري، ويعيد ترجيح وجود نية باستحداث إطار قانوني بين الدول الأربع؛ بغية معاقبة قطر بذريعة دعم الإرهاب. ولا يعتني هؤلاء بتوضيح سبب نبذ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، بوصفها مرجعية وسندًا لتحكيم هذا الخلاف، وهي الأكثر تعلقًا بشروط التعاون العربي، بما تشتمل عليه من مواد وإلزامات تخص الدول العربية جميعًا. وثمة تجاهل كذلك للاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب، وضرورة العودة إليها بصفتها ترجمة لادعاء دول الحصار قبولَها بأن يظل مجلس التعاون "المظلة الوحيدة" لحل هذا الخلاف. إن الاتساق والمنطق السليم يفرضان ذلك، خصوصًا أن الاتفاقية الخليجية تتمتع بآليات فاعلة للعمل المشترك، تم تبنيها عبر السنوات الماضية. وتدرك نخبة القرار التي تقف وراء حصار قطر أن هذين الإطارين لا يخدمان مرادها؛ لذلك كان التعجيل بطلب استحداث أطر وصائية، من دون مواجهة حقيقية لظاهرة الإرهاب أو استهداف مقترفيها.

تبدو أطروحة الاتفاقية الرباعية محاولة لستر العوار القانوني في جدالات دول الحصار وإسنادها التهمة في وجه قطر. فقوائم الأفراد والكيانات المتهمة بالإرهاب التي قدمتها هذه الدول إلى الدوحة لا تجد لها سندًا قانونيًّا معقولًا لإلزام أحد بالنظر فيها؛ فهي مطالب فجائية مغرضة، لم تمر عبر أي من آليات العمل العربي المشترك الأمنية والقضائية، ومُرِّرت في صيغة اتهامات إعلامية فحسب، بينما غابت بشأنها أي محادثات عقلانية أو إجراءات فنية تستند إلى المقررات والاتفاقيات العربية التي تحكم التعاون الأمني والقضائي. وكذلك المطالب الأخرى التي طولبت بها قطر، كان قوامها الافتئات على سيادة الدولة. وفضلًا عن الخلط العمدي بين دعم الإرهاب وأنشطة العمل الإعلامي العلني، وتعمُّد وصم الأعمال الخيرية المنضبطة بقواعد تمويلية ورقابة بأنها دعم لقوى الإرهاب، جاءت المطالبة مشوبة بإنكار أن يكون دعم المقاومة المشروعة للشعوب تحت الاحتلال وعلى رأسها الشعب الفلسطيني حقًّا أصيلًا، وأعادت تدوير أطروحات استعمارية، في مخالفة حتى لما اتُّفق عليه في كل الأطر العربية للعمل المشترك في مجال مكافحة الإرهاب من النص على تجنب الخلط بين حق المقاومة وجريمة الإرهاب.

إن تغييب الأطر العربية الأكثر تفصيلًا التي تحظى بتوافق عريض بين دول المنطقة عن هذا الخلاف يقف دليلًا على غياب الإرادة السياسية عن مكافحة الإرهاب. ولإظهار ذلك ينبغي النظر في هذه الأطر التي لم تزل - مع ما فيها من علل – هي الأقدر على تشكيل سياسة عبر-عربية فاعلة لمكافحة الإرهاب بموجبها. وهو ما سأحاول التفصيل فيه في الفقرات اللاحقة.

ثالثًا: إطار مناطقي عبر-عربي: اتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب

في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، وما صحبها من ضغوط هائلة على بلدان الخليج، سارعت الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في العام التالي إلى إقرار إعلان "الإستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب"، وألحقت به "إعلان مسقط لمكافحة الإرهاب" الذي اتخذ خطوات أبعد في رسم إطار خليجي لمكافحة الإرهاب. بعد هذا بعامين، كُلِّلت مساعي دول المجلس في 4 أيار/ مايو 2004 بتوقيع "اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجية لمكافحة الإرهاب"، لتمثل إطارًا للعمل الخليجي المشترك في هذا المجال. وتشير ديباجة الاتفاقية بوضوح إلى غايات العمل المشترك في هذا المجال، بنصِّها: "وفي إطار المسئولية الجماعية في

12 قدمت إعلامية مقربة من النظام تحليلًا وإشادة بهذه الاتفاقية، وهي ترى أن التوصل إليها والاستعداد لتوقيعها منجز مهم من بين منجزات المحادثات بين ولي عهد أبوظبي والرئيس المصري. انظر: عادل أحمد، "لميس الحديدي تكشف تفاصيل الاتفاقية الرباعية لمكافحة الإرهاب"، الزمان، 2017/6/19، شوهد في 2017/7/9، في:
http://bit.ly/2w4W9JL

13 حسام محفوظ، "الدول العربية تواجه الإرهاب باتفاقية رباعية"، جريدة **الدستور**، 2017/6/21، شوهد في 2017/7/9، في:
http://bit.ly/2uBM1IU

المحافظة على الأمن والاستقرار، بناءً على مبدأ الأمن الجماعي واعتبار أمن واستقرار دول المجلس كلًّا لا يتجزأ"[14].

وتشير تقارير الأمانة العامة للمجلس منذ توقيع الاتفاقية إلى أن جهدًا مهمًا لاستكمال آلياتها وإجراءاتها التنفيذية قد بُذِل عبر مجلس وزراء داخلية دول المجلس. وتستعرض التقارير ضمن إنجازاتها استحداث جملة من اللجان، على رأسها لجنة نوعية تختص بأمور مكافحة الإرهـاب، تنعقد سنويًا، أنشأت قاعدة بيانات مشتركة لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية، وتقدِّم تقريرًا سنويًا يلخص جهد دول المجلس في مجال مكافحة الإرهاب. هذا فضلًا عن "اللجنة الخليجية الدائمة للقائمة الإرهابية الموحدة" التي أوكلت إليها دراسة ما يتعلق "بإدراج أو تعديل أو رفع أسماء الجماعات والمؤسسات والكيانات والأفراد المنتمين للمنظمات الإرهابية أو المرتبطين بها أو المنشقين أو المتفرعين عنها أو المتعاونين معها في قائمة خليجية موحدة"[15]. ومنذ العام 2006، تنعقد لجنة أمنية دائمة مختصة بمكافحة الإرهاب سنويًا.

كان لافتًا أن الاتفاقية الخليجية قد اتخذت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ضمن مراجعها المهمّة التي تُعيِّن كنه الجريمة الإرهابية ونطاقها. وقد أشارت مادتها الثالثة بوضوح إلى معنى شامل للعمل الجماعي لمكافحة الإرهاب بالإشارة إلى التزام الدول المتعاقدة العمل على "تكامل" خطط الوقاية من الإرهاب وإجراءاتها والتصدي له ومكافحته. وهو التزام كشفت الأزمة عن هشاشته، هذا على الرغم من وضوح مواد الإلزام الواردة في الاتفاقية، وخصوصًا المواد 14 و15 و16 و18 المتعلقة بمسألة منع تمويل أنشطة الإرهاب[16]. فالمادة 14 تنص على أنْ: "تتخذ الدول المتعاقدة الإجراءات والتدابير اللازمة، التي تكفل لها متابعة الأنشطة المالية للأفراد والهيئات، التي تمكنها من كشف أنشطة دعم وتمويل الإرهاب في نطاق إقليمها، وذلك بما يتفق مع تشريعاتها وأنظمتها الداخلية"؛ والمادة التي تليها تُكمل بأنْ: "تتخذ الدول المتعاقدة كل الجهود الممكنة لمنع دخول أو نقل أو تحويل أموال منها أو إليها يُشتَبه في استخدامها في أنشطة تمويل الإرهاب ودعمه، ومنع تورط الأفراد أو الهيئات العامة والخاصة المنتمية إليها أو الكائنة على أراضيها في هذه الأنشطة". أما المادة 16 فتُلزم الـدول المتعاقدة "إجـراء التبادل الفوري للمعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطة دعم أو تمويل الإرهاب والإبلاغ عنها وبالإجراءات التحفظية التي تم اتخاذها بشأنها". وتكمل المادة 18 بضرورة أن "تتخذ كل دولة من الدول المتعاقدة التدابير المناسبة، وفقًا لتشريعاتها وأنظمتها الوطنية، لتحديد أو كشف أو تجميد أو حجز أي أموال مستخدمة أو مخصصة لغرض من أغراض أنشطة دعم وتمويل الإرهاب وعائداتها لمصادرتها أو تبادلها أو اقتسامها مع الدول المتعاقدة الأخرى إذا كانت تتعلق بنشاط إرهابي امتد على إقليمها أو أضر بمصالحها وكانت مصلحة الكشف عن هذا النشاط تقتضي ذلك".

لكن مع تدبيج الاتهامات لقطر، لم تتم الإشارة إلى هذا الإلزام الخليجي على الإطلاق. بل عمدت دول الحصار إلى القفز على موجبات العمل الخليجي المشترك، بالخروج بساحة الأزمة بعيدًا عن مظلة مجلس التعاون. لقد اختفت أي إشارة إلى هذه الاتفاقية، ولم يتم استخدام بنودها مثلًا لتبرير الاتهامات وتوضيحها بأن قطر قد خرجت على موجباتها، وهل، مثلًا، تم إنذارها قبلًا استنادًا إلى مرجعية ملزمة تظهرها هذه الاتفاقية أو الاتفاقيات الأخرى التي تحكم العلاقة بين الدول في هذا الإطار؟ بدا الأمر جله توظيفًا وتطويعًا لتهمة دعم الإرهاب وتفصيلها بمقاس ينجز أهداف حصار قطر من دون سند.

رابعًا: إطار عبر-عربي جماعي: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

فرضت الأزمة موجتها التي غيبت الأطر العربية؛ فتوقيع الدوحة مذكرة تفاهم مع الطرف الأميركي، والحديث الإعلامي عن توقيع وشيك لاتفاقية رباعية بديلة من الاتفاقيتين الخليجية والعربية لمكافحة الإرهاب، جاءا بُعَيد أسابيع قلائل من اجتماع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب، في ختام أعمال دورته الستين بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة، برئاسة وزير العدل السعودي وليد الصمعاني؛ إذ دعا الأخير الدول العربية التي لم تصدّق على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب إلى التعجيل بإتمام إجراءات التصديق عليها. في ذلك الاجتماع، رأت أمانة المجلس ضرورة العودة إلى إطار عربي فاعل للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وعدّت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الأساسَ الجيّد لتشكيل آليات عربية ناجزة في مواجهة ذلك الخطر الذي بات يقوِّض أمن المجتمعات العربية. وأكدت أن الواقع الراهن يوجب تحديثها لكي تواكب المستجدات التي تطرحها مخاطر الإرهاب راهنًا، وبما يستجيب أيضًا للمعايير الدولية. وبشأن الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دعا المكتب التنفيذي الدولَ التي لم تصدّق على هذه

---

14 لمطالعة نصوص الاتفاقية، انظر: "اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب"، الميزان، البوابة القانونية القطرية، شوهد في 2017/7/9، في: http://bit.ly/1StMb6b

15 "رابعًا: التعاون في مجال مكافحة الإرهاب"، **الإنجازات**، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، شوهد في 2017/7/9، في: http://bit.ly/2vBlp8g

16 "اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب".

الاتفاقية إلى إتمام إجراءات التصديق عليها[17]. في الاتجاه ذاته، جاءت مناشدة البرلمان العربي في اجتماعه بالقاهرة في 5 تموز/ يوليو 2017، بمراجعة الاتفاقية العربية، وتوكيده أن المستجدات التي تمر بها المنطقة وما استجد من آليات دولية معززة لمكافحة الإرهاب تستوجب تحديث هذه الاتفاقية التي صيغت قبل ما يقرب من العقدين.

> حين نقارن بين نصــوص الاتفاقية العربية والاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب، نكاد لا نرى فارقًا بينهما، والثانية رأت الأولى مرجعًا لها في الأصل

ظهرت الاتفاقية العربية بوصفها فكرة في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وسارت بطيئة عبر عقد كامل فقط لإقرارها، مع أن ضربات الإرهاب كانت في أوجها في كثير من البلدان العربية. وقد كُلّل الجهد بخروجها إلى العلن في نيسان/ أبريل 1998، وذلك بعد عام واحد من إقرار "الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب". حملت الاتفاقية كثيرًا من ملامح الأطر التي أقرتها الأمم المتحدة، باستثناءات تتعلق بمعايير حقوقية التفتت عنها الدول العربية التي يهيمن عليها التخوف من أن تحدّ هذه المعايير من الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها مؤسساتها الأمنية، فضلًا بالطبع عن المنحى التسلطي للحكومات الذي يعطل حكم القانون لمصلحة الممارسات الأمنية التسلطية. ومع ذلك، التزمت الاتفاقية خصوصية تتمسك بها البلدان العربية والإسلامية وهي التفرقة بين مقاومة الاحتلال وأفعال الإرهاب، مُقِرة بالحق الأصيل للشعوب، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني، في مقاومة الاحتلال.

حملت اللائحة التنفيذية للاتفاقية التي ضمنت مادتاها الثالثة والرابعة تدابير مكافحة الجريمة الإرهابية ومنعها، وخصصت الفصل الثاني للتدابير القضائية المشتركة، ما يزيد على الخمسين إجراء لتوثيق عرى العمل المشترك أمنيًّا وقضائيًّا. كما أُوكل أمر متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية ومدى التزام البلدان المتعاقدة إلى المكتب العربي للشرطة الجنائية. وعلاوة على ذلك، جرت الدعوة إلى توحيد القوانين العربية في هذا المجال، ووضع قانون عربي نموذجي تسترشد به الدول لدى قيامها بتعديل أطرها التشريعية الداخلية للتوافق ونصوص الاتفاقية. والمتابع لتواتر الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات العربية في هذا المجال سيدرك أن حجم التفاعلات العربية - العربية ليس بالقليل.

ولدى عقد المقارنة بين نصوص الاتفاقية العربية والاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب، نكاد لا نرى فارقًا بينهما، والثانية رأت الأولى مرجعًا لها في الأصل. لكن على مستوى التطبيق ثمة فوارق؛ أهمها حجم التصديق على الاتفاقيتين؛ إذ الفارق في هذه الجهة لمصلحة الاتفاقية العربية. أما من جهة استحداث آليات عمل تنفيذية فاعلة، فالفارق لمصلحة الاتفاقية الخليجية. والحال، مع استثناءات قليلة، أن الأطر العربية تستند إلى الإطار الذي رسمته اتفاقيات الأمم المتحدة[18]، وبعض الاتفاقيات دون العالمية أيضًا؛ كاتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب[19]. وحتى في الاجتهادات المتعلقة بمسائل القضاء والولاية القضائية والاختصاص القضائي، والتي تتعدد فيها الاختلافات بين النظم، قدمت جملة من الحلول عربيًّا، وظل المشكل في التزامها وتفعيلها.

إن المتابع لمجريات الأزمة سيجد أن الحديث عن تفعيل الاتفاقيات العربية قد خفُتَ تمامًا، بما يطرح التساؤل عن جدوى الأطر العديدة السابقة التي توالدت عربيًّا عبر عقدين من الزمن. وتزداد حيرة المراقب حول جدوى المضاف الجديد: أيكون قد جيء به ليعدِّل ما سبق ويحسِّنه، أم سيضيف ارتباكًا لما تراكم قبله، ويُعقِّد ما لم يكن من الأصل ميسورًا؟

نواتج وخلاصات

تعيش ذاكرة العمل العربي المشترك، كغاياته، في حال من التشوش والوهن الشديد، في حين أن الالتجاء إلى توليف أطر متعجلة واستثنائية تفرضه غايات استثنائية موقوتة، ملؤها الرغبة في تأجيج الخلافات وتعميقها.

إن السياسات العربية المراوغة ونكوصها عن إيجاد منظومة أمنية وقضائية إقليمية فاعلة يعرّيها سلوك الدول التي علت مطالبتها، في بعض الأحيان، بالتزام الأطر الجماعية، حتى جاءت لحظة الأزمة

17 هناء السيد، "المكتب التنفيذي لوزراء العدل العرب يدعو لتصديق اتفاقية مكافحة الإرهاب"، جريدة **الأنباء** الكويتية، 2017/5/18، شوهد في 2017/7/9، في:
http://bit.ly/2w56Rjj

18 تعتمد الاتفاقية الخليجية، على سبيل المثال، تعريف الجريمة الإرهابية الوارد في متون 15 اتفاقية دولية أقرّتها الأمم المتحدة، بدءًا من عام 1963، وحتى آخر ما ظهر ضمن التشريعات الدولية لدى توقيع الاتفاقية.

19 للاطلاع على نص المعاهدة، انظر: "معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي"، منظمة المؤتمر الإسلامي، شوهد في 2017/7/14، في:
http://bit.ly/2w2gfVN

فإذا بها وبكل بساطة تهمل آليات وإجراءات جماعية كان من شأن احترامها تجنب الأزمة، والانتباه بقدر أكثر لضرورات تتعلق بتطوير السياسات المحلية والإقليمية لمكافحة الإرهاب.

يجدد هذا الوضع المؤسف التساؤل التقليدي عن جدوى مؤسسات العمل العربي المشترك الكثيرة؛ سواء البرلمان العربي أو مجلس وزراء العدل، وصنوه مجلس وزراء الداخلية، أو مكاتبهما التنفيذية، بل كل اللجان التي أنشئت بغرض مد أواصر التعاون والعمل العربيين، فضلًا عن أمانة الجامعة نفسها: ما جدواها جميعًا في ظل عجز تامّ عن وقف سياسات تئد الآليات العربية لمكافحة الإرهاب، لمصلحة اختراع آليات أخرى بديلة، قوامها الغموض، وهدفها معاقبة دولة شقيقة بفرية دعم الإرهاب؟

إن المتحمسين اليوم لحديث الإلـزام الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب يعجزون عن تفسير سبب تباطؤ مساعي تطوير ما وُضِع من أُطر عبر عقدين كاملين، وسبب الالتفات عن وجوه عدة من النقد نالت الاتفاقيات الأكثر توافقًا على المستوى العربي. وكان ينبغي الإنصات إليها والعمل بموجبها وتطويرها، ولا سيما ما يتعلق بافتقار الأطر العربية إلى التوافق والمقررات الدولية ومعايير القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. إن حالة الإعاقة العمدية للعمل الجماعي في مواجهة الإرهاب توحي بأنه ما من أحد يخشى هذا الخطر، على ما أبانه من قدرة رهيبة على تقويض المجتمعات العربية.

وإجمالًا، نجد أن استدعاء الأطر القانونية الإقليمية والتفاهمات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب هو استدعاء مراوغ وإمعان في العادة العربية التي تدفع إلى الهرولة الموسمية وخطب العمل المشترك، وأن التحرك في هذا الملف بالغِ الحساسية يأتي من محل ردة الفعل المأزومة، لا من محل المبادرة الإستراتيجية.

لقد بينت الأزمة كيف أن الاستغراق في رسم الاتفاقيات والبروتوكولات والتفاهمات، من منطلق توظيفها وحشدها أوراقَ لعب في خلال الاستقطابات بين البلدان العربية، قد حدَّ من قدرتها على مواجهة الأخطار الفعلية.

وبعيدًا عن تقويمنا خطواتٍ أملتها ظروف الأزمات، كتوقيع مذكرة التفاهم القطرية - الأمريكية بشأن الحد من تمويل الإرهـاب، أو خطوات استباقية كوضع اتفاقية رباعية لمكافحة الإرهاب تستهدف عينًا دولة قطر، لا تزال الأطر العربية والخليجية الأساس مهملة، وتقف أمام معضلات تعتور جهد تفعيلها. ومن أبرز هذه المعضلات:

- التسييس المفرط؛ فعلى الرغم من أن المبدأ في تعيين جرائم الإرهـاب هو نزع الصفة السياسية عنها، كجرائم اغتيال المسؤولين، وتخريب الممتلكات العامة، والترويع الواسع، وجعلها جرائم جنائية خالصة تقع ضمن نطاق المساءلة الجنائية، لم تزل توجهات البلدان العربية إزاء قضية مكافحة الإرهاب تمليها حاجات آنية، وأخرى سلطوية، وثالثة تجعل منها مجرد أداة تهديد وابتزاز، في الوقت الذي تعمى فيه عن توجيه طاقة العمل المشترك للحد من مخاطر الإرهاب وغلق مصادر تعاظمه على حساب أمن المجتمعات العربية.
- الافتقار إلى الاستدامة؛ فعلى الرغم مما طُرح من تصورات إستراتيجية عبر - عربية، تستنبط ثوابت الأمن العربي، فإن هذه الإستراتيجيات لا تزال حبيسة نصوصها، لا تتجاوزها إلى واقع الممارسة. ويخلّف هذا الفصام مقدارًا هائلًا من التفاعلات على مستوى تدبيج الأطر وقرارات إنشاء اللجان وتسمية الآليات، بينما تنخفض التفاعلات التطبيقية وترجمة الإلزامات على الدول المتعاقدة أفعالًا وافية. إن من الخطأ، في تقديري، الاعتماد على العلاقات الثنائية وموجهاتها اللحظية والشخصية فحسب لإنتاج تعاون أمني وقضائي حقيقي على المستوى العربي، فهذا أمر ينحط بالقدرة العربية إلى ما دون حقيقة ما تملكه من مقدرات، ويبعدنا عن امتلاك خطط إستراتيجية عامة تحقق مكافحة ناجعة لهذا الخطر.
- ضعف الآليات التنفيذية؛ فالعمل العربي المشترك في مجال مكافحة الإرهاب لا يكتسب أي قوة لأنه خرج بنصوص، ولا معنى لأي ترجمة إجرائية مؤسسية لما تمليه هذه الأطر من التزامات ما لم يحل المشكل الأدائي. ومناط ذلك في تشكيل إرادة صناع القرار، وتعزيز إدراكهم القيمة المضافة التي يمكن أن يحققها التعاون الفعلي بين المؤسسات. هذا بذاته يكفل تجاوز الحالة الموسمية لصوغ السياسات والأطر، وينقل وضعية سياسات مكافحة الإرهاب إلى حالة تنفيذية أفضل، محكومة بخطط، ومعايرة بمخرجات وأهداف. والأمر في هذا لا يحتاج إلا إلى إرادة فعل.
- تباطؤ المواءمة مع الأطر الدولية؛ فعلى الرغم من استرشادها جزئيًا بالأطر الدولية، فلا بد من الاعتراف بأن الإطارين الأساس اللذين نملكهما عربيًا، وهما الاتفاقية العربية والاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب، قد صيغا وفق اعتبارات محلية تصبغهما بالسلطوية التي تتسم بها النظم الحاكمة. فبعض النصوص والقواعد التي تتبعها الأطر العربية لا تولي أهمية لضمانات حقوق الإنسان والمعايير العالمية للمحاكمات العادلة، والشروط التي تحرر النظم القضائية من أن تكون تابعة للسلطة

التنفيذية، وغير ذلك من مظاهر انعدام التوافق والمعايير الدولية. وهذا هو محل التطوير الأوجب، في تقديري، وهو الذي سيمنحنا وضعية أفضل. ويقتضي هذا التنبهَ إلى العلاقة بين الأطر الإقليمية والتشريعات المحلية التي يجب وضع قواعد إرشادية لتخليصها من الشوائب السلطوية. نعم، قد يقال هذا بلغة سهلة، أو عبر وضع نماذج نصية، لكن المشكل في التنفيذ وتشكيل مقدرات مؤسسية وثقافة عمل مهنية في قطاعات إنفاذ القانون. ولا بد من الاعتراف، هنا، بأن الأمر في معظم بلداننا لم يزل شديد الصعوبة، ويقتضي تحولًا حقيقيًّا صوب الديمقراطية وحكم القانون.

إن المجابهة الجريئة لجريمة الإرهـاب، والعمل على نزع الصفة النضالية والتحررية عن مقترفيها، لا يمكن لهما أن يتحققا بغير إزالة ملامح التسييس التي لوَّنت نظم المجابهة وسياساتها على المستوى المحلي، وبغير منع الآليات الاستثنائية المعلولة من قبيل الاتفاقية الرباعية على المستوى الإقليمي. وترتهن قدرتنا على تشكيل أطر فاعلة لمواجهة هذا الخطر بإيجاد جملة من الضمانات أيضًا، تكفل احترام كلٍّ من دولنا السيادة الوطنية للدولة الأخرى، والبعد عن أسلوب فرض الوصاية، والتحرك قدمًا صوب العمل الجماعي المشترك، وطي هذه الصفحة السوداء.

ولا حاجة إلى تكرار تقويم مخاطر الإرهاب على أمننا القومي، بعدما ثبت باليقين عِظم أثره في الدولة والمجتمع العربيين. هذه الحالة من التناحر لا يحصد نتاجها سوى الإرهاب وقواه. وإن النزول بسقوف الممكن عربيًّا أمر مثير للإحباط، والخشية واجبة من تبني أطر غير عربية. والأمل لم يزل في تنبُّه الحكومات لضرورة تدشين مفوضية عربية لمكافحة الإرهاب تدير رسم سياسات فاعلة وفق قواعد للأمن الجماعي رشيدة، وأن تنشئ وتتيح قواعد للمعلومات مدققة حول الجريمة الإرهابية، وتغذيتها بما لدى الدول الأعضاء من تحريات حول فاعليها، هذا فضلًا عن ضبط الإجراءات القضائية لتُوائم المعايير الدولية، وأن تيسّر أعمال تسليم المجرمين، وضبط آليات الإنابة القضائية، وسبل المحاكمة العادلة، وغيرها من أمور مهمّة لا يمكن إنجازها بجهد فردي.

نأمل ألا تكون هذه الآمال قد تكسرت على موجة اندفاع القاهرة والرياض وأبوظبي والمنامة صوب التوظيف السياسي لسياسات مكافحة الإرهاب الإقليمية وآلياتها، من أجل معاقبة الخصوم، وبما يهدر سيادة الدول.

المراجع

"اتفاقية دول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب". الميزان، البوابة القانونية القطرية. في:

http://bit.ly/1StMb6b

"الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب". لجنة مكافحة الإرهاب. مجلس الأمن. الأمم المتحدة. 2010. في:

http://bit.ly/2eC5U8M

"فوضى الموقف الأميركي وتداعياته المحتملة على الأزمة الخليجية". **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. في:

http://bit.ly/2vvyVf0

"معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي". موقع منظمة المؤتمر الإسلامي. في:

http://bit.ly/2w2gfVN

علي الصالح مولى | Ali el-Saleh Moula*

"الجزيرة" والأزمة الخليجية: الخلفيات والتأريخ

"Al Jazeera" and the Gulf Crisis: Background and History

تطمح هذه الورقة إلى الإجابة عن السؤال التالي: "لماذا أدرجت دول حصار قطر طلبًا بإغلاق شبكة الجزيرة ضمن جملة المطالب المقدمة لها؟". ولم نشأ أن تكون الإجابة مباشرة أو ذات طبيعة سياسية راهنة. حاولنا أن نستقدم، وفق منظور تاريخي وجيوسياسي، السياقات المتشابكة التي نشأت فيها الجزيرة وتطورت. وعمدنا إلى رصد الرهانات التي شرعت لوجودها، والمسارات التي تحركت فيها، والمضامين التي سعت إلى ترويجها. وتخيرنا أن نبحث في مسائل محددة تتعلق بالمحيط الإقليمي وردات الأفعال المحتملة والمتحققة على بعث قناة فضائية تقطع مع إعلام الدولة الوطنية ووظائفه التقليدية وتبني فضاءً اتصاليًا لمصلحة الجمهور وليس لمصلحة السلطة. ونزعنا، في إطار البحث عن خصوصية هذه الظاهرة، نحو تتبع الحالة الإعلامية العربية بعد سنة 1996 وما تكون قد أسهمت به الجزيرة في إحداث نقلة نوعية في ممارسة الصنعة الإعلامية من ناحية، وتشكيل رأي عام يتجاوز الإطارين المحلي والوطني من ناحية أخرى.

كلمات مفتاحية: قناة الجزيرة، قطر، الأزمة الخليجية.

This paper seeks to determine why the countries blockading Qatar during the summer of 2017 demanded the closure of the Al Jazeera media network. The author sought to avoid conclusions rooted only in the immediate situation and instead worked towards a historical and geopolitical understanding of the interconnected factors in which Al Jazeera emerged and evolved. The paper also explores a number of the responses which Qatar's regional neighbors could be expected to take to a satellite broadcaster which broke with the tradition across the region of loyalist television stations which promoted the government's vision of the world. This paper seeks to understand the impact of Al Jazeera on the creation of a supra-national identity.

Keywords: Al Jazeera, the Gulf Crisis, Qatar.

* أستاذ الفكر العربي الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس.

* Professor of Modern and Contemporary Arab Thought, Faculty of Humanities and Arts, University of Sfax, Tunisia.

مقدمة

تميزت قناة الجزيرة منذ انطلاقتها سنة 1996 بانجذاب الناس إليها بين معجبين بأدائها ومنتقدين له. ولفتت إليها أنظار الباحثين والمتخصصين، فتواترت الدراسات في شأنها، كما لم تتواتر في غيرها من وسائل الاتصال. وكان مدير البحوث في مركز الجزيرة للدراسات عز الدين عبد المولى قد أحصى ما يزيد على مئتيْ عمل أكاديمي بين سنتي 1996 و2011 تخص هذه القناة موزعة على عدد كبير من جامعات العالم[1].

بدا واضحًا أن الجزيرة استطاعت أن تخرق جدار الصمت العربي الطويل، وتفتك مساحات مهمة هيمنت عليها طويلًا وزارات الإعلام، وتحذف وظيفة الوسيط الثقيل بين المعلومة والمتلقي. وتَبين أنها نجحت في منافسة إمبراطوريات الإعلام العالمية، وصارت هي أيضًا مصدرًا للمعلومة، فأغنت المشهد الاتصالي العالمي، وكسرت التقاليد الاحتكارية لسوق الخبر. وليس من المبالغة القول إنها مثلت، أول مرة في تاريخ إعلام الدولة الوطنية القُطْرية، الرواية العربية لأحداث العالم الكبرى من خلال إنتاجها سردية تحمل بصمة عربية ومسلمة. وما كان ذلك ليَكون مُتاحًا لو لم تنشأ هذه الشبكة في إطار رؤية إستراتيجية واضحة المقاصد، وعبر تمويلات ضخمة لتلبية متطلبات مغامرة إعلامية غير تقليدية وغير مسبوقة.

وقد بات اليوم واضحًا أنه لا جدال على قُدرة الجزيرة، بعد عمر تجاوز قليلًا العشرين عامًا، على تشكيل رأي عام عربي وإسلامي وكوني واسع، وصناعة فضاء اتصالي مبني على قيم الحرية والديمقراطية والاختلاف والتعدد. ولا مجازفة إن ذهبنا، في هذا الصدد، إلى أن الجزيرة كانت على نحو ما صوت المقموعين والمظلومين والمشردين من دون تمييز بعضهم من بعض بسبب الفكر أو الدين أو العرق أو اللون، وأنها كانت بسبب ذلك مصدر إزعاج مستمر لأنظمة الاستبداد والتسلط. فشُنت عليها الهجمات، ولاحقتها الاتهامات، وتعرضت طواقمها في أكثر من مناسبة، وفي أكثر من مكان، للمطاردة والسجن والقتل.

وتتموضع الجزيرة في قلب الأحداث مرة أخرى، إذ طالبت دولُ الحصار بإغلاقها. فما الذي يخيف فيها حتى تأتي المطالبة بغلقها؟ وهل من معقولية زمنية وأخلاقية وثقافية لمثل هذا الطلب؟

أولًا: سياقات النشأة ومعركة تحرير المعلومة

لن تخوض هذه المقالة في أصل الخلاف الدائر بين قطر ومجموعة دول الحصار، فالبحث فيه يطول ويتشعب. وإنما تهدف إلى فحص مطلب واحد من مطالب هذه الدول، والتي أُرسِلَت إلى قطر لتنفيذها في أفق زمني محدد، وهو المطلب المتعلق بغلق قناة الجزيرة. فما الذي يخيف في الجزيرة حتى ترتفع أصوات أربع دول بغلقها وليس فقط بتعديل اتجاهها؟

ينبغي الاعتراف بداية بأن الجزيرة لم تنشأ في سياق مشهد إعلامي تقليدي على المستوى المحلي أو الإقليمي، ولم تكن قناة تضاف إلى قائمة التلفزات العربية لتنافس على الأفلام والأغاني والمنوعات. وإنما نشأت نشأة اختراق أفقي وعمودي للنسيج المرئي والإخباري العربي، وجاءت لتُدشن فلسفة إعلامية جديدة من جهة التصور، ولتصنع فضاءً عامًا، ولتُشكّل قاعدة تلقٍ جماهيرية تتجاوز الأطر الوطنية والقومية. وتنتسب الجزيرة، من جهة الانتماء الزمني، إلى العصر المعلوماتي الجديد المُنفلت من حدود الجغرافيا والسيادة والرقابة بفضل ما وفرته تقنيات البث الفضائي، وهي بذلك تنفصل هُوَوِيًا عن فلسفة وجود الإعلام التقليدي. وحين توافرت "إمكانيّة توصيل البثّ التلفزيونيّ مباشرة إلى المستقبل [المتلقّي] وبدون وسيط وبدون أيّة إمكانيّة إلغاء أو تعطيل أو منع هذا البثّ فقدت الأنظمة سيطرتها وسيادتها واحتكارها الإعلاميّ. وشكّل هذا التطوّر منعطفًا هامًّا في الحياة الاتّصاليّة العربية"[2].

> رافق نشأة القناة في محيط تقليدي ومحافظ، أسئلة مخلوطة بالشك بشـأن بواعث إطلاقها في الفضاء الاتصالي العربي عمومًا، والخليجي خصوصًا

ولكننا نسجل ملاحظة تأسيسية في هذا الشأن فنقول إن المنعطف الاتصالي المذكور لم يكنْ اختيارًا عربيًا مؤسسيًا ترعاه هيئات عربية أو إقليمية مثل جامعة الدول العربية. ولم يكن تتويجًا لمسار تحرري للمشهد السمعي - البصري العربي. وبذلك، مثّلت ولادة الجزيرة

1 عز الدين عبد المولى (إشراف)، **دليل البحوث الأكاديمية حول الجزيرة 1996 - 2011** (الدوحة/ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2011).

2 انتصار إبراهيم عبد الخالق وآخرون، **الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة** (بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2011)، ص 37.

إرباكًا للنظام السياسي العربي عمومًا، و"كانت ردود فعل أغلب الحكومات في الدول العربية متسمة بنزعة عدائية صريحة ضد القناة وضد الحكومة القَطرية"[3]. كما رافق نشأة القناة في محيط تقليدي ومحافظ، أسئلة مخلوطة بالشك بشأن بواعث إطلاقها في الفضاء الاتصالي العربي عمومًا، والخليجي خصوصًا. وربما وصلت الأسئلة إلى حد اتهام جهات معادية للعرب والمسلمين بالوقوف وراءها[4]. ولكننا نعلم أن غالب تلك الأسئلة ادعاء بسبب الخوف من الأفق الجديد الذي بدأت الجزيرة بتشكيله.

ومن هنا، أسقط فيليب سيب Philip Seib ظاهرة الجزيرة في سياق الإعلام المُعولَم، موضحًا أن "الإعلام لم يعد إعلامًا فقط، لقد أصبحتْ لديْه قاعدة جماهيريّة أوسع من أيّ وقت مضى. ونتيجة لذلك أصبح يمارس تأثيرًا غير مسبوق في السياسة الدوليّة. يمْكن للإعلام أن يكون أداة للصراع أو أداة للسّلام، وبإمكانه أن ينزع عن الحدود التقليديّة قيمتها فيوحّد الشعوب المتناثرة عبر الكرة الأرضيّة. إنّ هذه الظاهرة – تأثير الجزيرة - بصدد إعادة تشكيل العالم"[5]. ولم تكن الجزيرة وفق هذا المنظور وسيلة ناقلة لصورة وخبر، وإنما تعدت ذلك إلى أن تكون رؤية وسياقًا. ولذلك، مثل ميلادها منتصف تسعينيات القرن الماضي ثورة حقيقية على الإرث الإعلامي سواءً من حيث هو صناعة أو رسالة، وجاءت لتكون فاعلًا في توجيه الرأي العام وصناعته. وما كان ذلك مُتَخيلًا في السياسات الإعلامية العربية التقليدية التي كانت تُؤطر المتلقي العربي وتروضه وتمارس معه ضروبًا من الاحتيال والغش حين تُخفي عنه أخبارًا وتُظهِر أخرى، وحين تضخم أمرًا وتُحقر آخر. وما كان مُستغربًا حينئذ أن يلوذ العارفون بهذا الأداء المُوجه بإذاعات في بريطانيا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة أو فرنسا لالتقاط الأخبار والتحاليل ومعرفة ما يقع في العالم العربي والعالم. وقد كان المُتلقي العربي يتصيد مواعيد بث هذه الإذاعات وموجات التقاطها بعناء شديد وفي ساعات متأخرة من الليل، غير أنه كان لا يرى عنها حِوَلًا.

وجاءت الجزيرة فملأت الدنيا وشغلت الناس[6]، واستطاعت، في ضوء الإستراتيجيا التي توجه نشاطها، أن تصبح في ظرف وجيز مصدرًا بديلًا للخبر. وما كان ذلك هينًا في عالم إخباري تحتكر مجالَه مؤسسات وشبكات عالمية وتتحكم فيه اتجاهات ومصالح تديرها قوى الهيمنة في العالم. والجزيرة إذ راهنت، منذ نشأتها، على أن تكون مصدرًا للمعلومة، وليست قناة وسيطة بين المصدر والمتلقي على ما جرت عليه تقاليد الإعلام العربي، هدفت إلى اختراق حواجز احتكار الخبر وتحرير المتلقي العالمي من عبودية العلامة الواحدة؛ فكانت بذلك منافسًا من أجل حرية طالب الخدمة الخبرية. وما كان مشروع تحرير المتلقي مُمكنًا من دون النجاح في افتكاك سوق المعلومة من كبار الإمبراطوريات الإعلامية.

ثانيًا: من تحرير السوق إلى تعريب الخبر

تُعدّ منافسة الإمبراطوريات الإعلامية العالمية تحديًا كبيرًا؛ إذ تمتلك تقاليد عريقة في تسويق المنتوج الصحفي ولها خبرة طويلة في كيفيات توجيه الرأي العام، ولها مصادر تمويل ضخمة وقدرات لوجستية هائلة وطواقم صحفية متخصصة مبثوثة في جميع زوايا العالم ومتأهبة باستمرار لخطف المعلومة أو الحدث أو الصورة وتمريرها في زمنها الحقيقي أو القياسي، ولها صلات ثابتة بمصادر صنع القرار في مراكز السياسات الدولية. وليس بِدْعًا أن الذي يحتكر السوق يفرض شروطه فيوزع لمن يشاء، ومتى يشاء، وكيف يشاء، وبالمقدار

3 Ezzeddine Abdelmoula, *Al Jazeera and Democratization: The Rise of the Arab Public Sphere* (London and New York: Routledge, 2015), p. 81.

4 ظهرت مقالات كثيرة تطعن في بواعث إطلاق قناة الجزيرة. انظر مثلًا: يحيى أبو زكريا، "الهدف الصهيوني من تأسيس قناة الجزيرة"، النيل نت، 2017/4/23، شوهد في 2017/6/6، في:

http://bit.ly/2wjSqpd

وانظر: كتاب محمد أحمد أبو الرب، **قَطَر والجزيرة: خطابات السياسة وسياسات الخطاب** (الدار البيضاء: إفريقيا للنشر، 2013)، الذي يذهب إلى أنه لو لم تُوقَف بي بي سي العربية ما كانت الجزيرة لترى النور. ومما ذهب إليه أيضًا أن الحقد والكراهية اللذيْن يميزان خطاب الجزيرة سببهما أن إغلاق بي بي سي كانت وراءه السعودية التي تعرضت لانتقادات حادة في القناة، ونتج من الإغلاق فقدان العاملين في القناة وظائفهم، فحقدوا على السعودية. وكانت الجزيرة فرصة بالنسبة إليهم للتعبير عما يكنونه من كراهية لها: "إيقافها وخسارة العاملين فيها مصدر رزقهم يمكن فهم نتائجه سيكولوجيا على أنه أنتج حالةً من الحقد والكراهية على السعودية، تعززت وتم التعبير عنها مجددًا في القناة القطرية الناشئة، سيما وأن العلاقات السعودية- القطرية متوترة، ومن خلال الجزيرة أُتيحَت الفرصة مجددًا لنقد السعودية بشكل أكثر تأثيرًا".

وانظر كذلك:

"Les secrets qui entourent la chaine Al Jazeera," *Reflexion*, 27/9/2011, accessed on 11/7/2017, at :http://bit.ly/2vb78ib

5 فيليب سيب، **تأثير الجزيرة: كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية**، ترجمة عز الدين عبد المولى (الدوحة/ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص 12.

6 عبر جمال عبد الله عن هذا تعبيرًا جيدًا في أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه في اختصاص العلاقات الدولية فقال: "لم تترك قناة الجزيرة الفضائية الناطقة بالعربية منذ بعثها في 1996 شخصًا غير مُبال برامجها. يستوي في ذلك كبار الشخصيات في الممالك الخليجية، والرؤساء العرب، والمعارضون في الداخل أو في المهجر، والصحفيون، والمثقفون، ومناضلو حقوق الإنسان، أو النساء والرجال العاديون"، انظر:

Jamal Abdullah, "La politique étrangère de l'Etat du Qatar (1995- 2010): contribution à la compréhension de la politique étrangère contemporaine d'un Etat du Golfe," Thèse de doctorat, Université d'Avignon, Avignon-France, 2011, p. 100, accessed on 22/7/2017, at: http://bit.ly/2vDYxaL

الذي يشاء، وبالنوعية التي يشاء. وليس ثمة ما هو أخطر من احتكار سوق المعلومة لأنه يتعلق بالإنسان في بعده الوجودي من حيث هو ذائقة وقيمة ومصير. ولذلك، لا نبالغ إن قلنا إن احتكار إمبراطوريات الإعلام المعلومة ليس هدفًا أصيلًا ونهائيًا أو مطلبًا مكتفيًا بذاته؛ فمن وراء السيطرة على سوق المعلومة سيطرة على الإنسان الذي يُعدّ في بُعد من أبعاده التعريفية، كائنًا لا يحيا من دون معلومة. وكم من معلومة زلزلت الأرض تحت أقدام ساكنيها فتفجرت بسببها الصراعات والحروب والعداوات. ولا تتعدى المعلومة في هذا الإطار أن تكون مادةً لبناء رأي عام أو تغيير سياسة متبعة لا يشترط فيها الصدقية الحدثية والأخلاقية بقدر ما يشترط فيها الفاعلية في الإقناع والتأثير. وبذلك، يمثل الغرض من المعلومة شرعنة السياسات المعدة سابقًا، وليس صياغة سياسات ناتجة من المعلومة في حد ذاتها. وفي هذا السياق يأتي التساؤل: أليس الحصار الجائر المفروض على قطر اليوم سببُه معلومة، بل معلومة ثبت أنها مُصنعَة تحت الطلب عن طريق اختراق موقع وكالة الأنباء الرسمية للدولة؟

> شاءت الأقدار الجيوسياسية أن تُلقي بالجزيرة، وهي في طور النمو، في اختبارات قاسية ومرعبة: حرب العراق وحرب غزة وحرب أفغانستان

كان مبلغ 140 مليون دولار ضخمًا حقًا سنة 1996، وهو المبلغ الذي قِيلَ إن أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني رصده لتحويل فكرة قناة تلفزية فضائية إلى مُنجَز على أرض الواقع، ولكنه لم يكن قطعًا في حجم الكتل المالية التي تحيا بها الشبكات الإعلامية الدولية. وكان لزامًا لتوفير مقتضيات نجاح هذه "المغامرة" استقدامُ مجموعة من ألمع الصحافيين والخبراء والباحثين والتقنيين العرب الذين ستُخاض بهم معركة تعريب المشهد الاتصالي العالمي. وليس المقصود بالتعريب صياغة المادة الإخبارية بلسان عربي. وعلى الرغم من أن لسان الجزيرة كان دومًا صقيلًا ثَبْتًا أنيقًا في جميع منتجاتها، فإن جوهر التعريب في الفلسفة التي أعطتها معقولية الوجود هو بناء مشهد اتصالي عالمي بروح عربية والتزام قضايا العرب والمسلمين. ويُعدّ أول الطريق إلى التعريب استهداف المتلقي العربي بصدقية وحرفية من حيث المطلب الأخلاقي والمهني، وبغطاء مالي قادر على "زرع" الصحافيين والمحللين زرعًا شبَكيًا، وخصوصًا في مساحات التوتر والحرب من حيث التمويل والإسناد.

وشاءت الأقدار الجيوسياسية أن تُلقي بالجزيرة، وهي في طور النمو، في اختبارات قاسية ومرعبة: حرب العراق وحرب غزة وحرب أفغانستان. وقد جرت العادة أن يكون إعلام المنتصر هو المصدر الوحيد للخبر والصورة. وليس يسيرًا أن "يتطفل" من يأتي من خارج إعلام المؤسسة العسكرية على أرض المعركة، وينقل لحسابه الخاص مجريات الأحداث.

ولكن الجزيرة فعلت، وكان فعلها بالنسبة إلى توقعات عموم الناس أشبه بـ "السقوط الحر". فقد مثّلت، من جهة، خروجًا غير آمن على المعهود من النشاط الإخباري والمرئي، ومن جهة أخرى، مجاراةً غير متكافئة لنسق اللاعبين الدوليين الكبار في المشهد الاتصالي العالمي. ومع ذلك، بدا أن ضمانات النجاح الموضوعة تحت تصرف هذه القناة كانت على درجة عالية من الوفرة لتتحول عملية "السقوط الحر" هذه إلى تفوق في مجال المعلومة الحرة. ولا ريب في أن الجزيرة نجحت في الاختبار نجاحًا كبيرًا بالنسبة إلى القاعدة الجماهيرية العربية والمسلمة، ولا ريب أيضًا في أنها تمكنت من أن تفتك لنفسها مساحة من السوق الاتصالية العالمية، وأن تخرق قواعد الاحتكار السارية. فصارت الأخبار لا تأتي كما كانت من قبل؛ نقلًا عن هذه الوكالة أو تلك. فقد أصبح الخبر يأتي مِن وراء شاشة الجزيرة، وأصبحت الصورة تتحرك بعقول وأياد أصيلة وبعَبَق عربي وإسلامي؛ فأضحى مصدر الخبر هو ناقله في الوقت نفسه. وهذا يحدث أول مرة في تاريخ الصناعة الاتصالية العربية. ولا شك في أن المكسب كبير عربيًا وإسلاميًا ودوليًا؛ ولو لم يكن للجزيرة إلا هذا، لكفاها. فتعريب المعلومة يساهم إلى حد كبير في تعرية مخابئ تصنيع الخبر أو تحريفه لخدمة أجندات الجهات المتحكمة في سيولة العملية الاتصالية، ويوفر للمتَلقي أرضية ملائمة لميلاد أجواء متبادلة من الثقة والحميمية بين منتج الخبر الجديد بوصفه عربيًا ومتلقيه بصفته المُستَهدَف الأساس من كل العمليات الاتصالية المعقدة والمركبة[7].

لم يكن فيليب سيب مبالغًا وهو يقول: "في غضون سنوات قليلة تمكنت الجزيرة من احتلال موقعها باعتبارها الصوت التلفزيوني الرئيس لوجهة النظر العربية حول الأحداث الكبرى، ونجحت تغطيتها في شد انتباه المؤسسات الإخبارية في مناطق أخرى من العالم"[8]. وحين تنهض الجزيرة بتأمين وجهة النظر العربية خصوصًا

---

7 عبر محمد الوافي عن هذا المكسب تعبيرًا دقيقًا بقوله: "كان بعث الجزيرة المتزامن مع إلغاء وزارة الإعلام القطرية قد نظر إليه على أنه هبة مُنحت للمشاهد العربي حتى يستطيع الدخول إلى معلومة حرة ومتعددة حررها بالعربية عرب ولفائدة العرب بعد عقود من الهيمنة الأجنبية على المعلومة وخصوصًا مع وجود الـ "بي بي سي" وأخيرًا مع الـ "سي. إن. إن"". انظر:

Mohammed El Oifi, "L'effet Al-Jazeera," *Politique étrangère*, vol. 69, no. 3 (2004), pp. 650 - 651.

8 سيب، ص 169.

في الأحداث الكبرى، فذاك دليل على أنها كسبت رهان التعريب وجعلت للحقيقة إمكانًا آخر جديدًا تتجلى من خلاله.

تجد عبارة السيناتور الأميركي هيرام وارن جونسون Hiram Warren Johnson الشهيرة: "الحقيقة هي الضحية الأولى للحروب" تطبيقاتها الفعليةَ في احتكار المشهد الاتصالي من لدن الأقوياء. ولولا مركزية المعلومة في كل عملية اتصالية ما كانت مستهدَفَة "بالقتل"[9]. وترمز كلمة القتل، بلا شك، إلى أن إخفاء الحقيقة في القضايا الكبرى تدبير يُقصد منه توجيه الرأي العام إلى حيث يرغب المتحكم فيه. ولا تتسلط تلك الرغبة، في الغالب، على طالب الخدمة الإخبارية فحسب، وإنما تتعداه إلى صناعة رأي غير مشاغب، تابع أو مساند أو مستقيل أو محايد. وبهذا، قد لا يتم تغيير الواقع في الميدان العملياتي وعلى الأرض. وربما يدرك ذلك قلة قليلة من الناس الذين تعوزهم الحيلة لنقل الحقيقة الفعلية. ووظيفة المعلومة المُرتهَنة لدى الكبار هي تغيير الواقع بقوة الافتراض عبر صناعة رأي عام واسع لمصلحته. وقتل الحقيقة في هذا السياق عمل لا أخلاقي بكل تأكيد، غير أنه عمل ضروري لإنتاج مسار واحد للفهم وردة الفعل. وحين تقتحم الجزيرة عالم المعلومة فتعربها، تكون قد باشرت مهمة تحرير الرأي العام والتقليص من أعمال القتل الرمزي للخبر. ولا نجد في هذا الصدد عبارة تبلور علاقة التلفزيون بالقتل أفضل من عبارة المخرج السينمائي الصربي أمير كوستاريكا Emir Kusturica: "إن التلفزيون أسرع من الرصاص في القتل". فالتلفزيون هو الوسيط النوعي بين "الحقيقة المغتالة" والمتلقي الذي هو في الغالب بعيد عن مواقع الأحداث، وليس من سبيل له إلى سماع هذه الحقيقة إلا التلفزيون. ولكن التلفزيون يُؤدى الخبر، ولا يؤدي الحقيقة بالضرورة لأن العلاقةَ بين الخبر والحقيقة ليست علاقةً عِليةً، وكثيرًا ما يكون الخبر صناعةً تلفزيونيةً لا صلة له مطلقًا بالحقيقة. ولذلك يُعدّ إغناء المشهد الاتصالي بالقنوات التلفزيونية ذات المرجعيات المختلفة مكسبًا مهما لتقريب المسافات بين الخبر والحقيقة.

أكملت الجزيرة في سنة 2016 عامها العشرين، ولا تكشف عملية تدقيق موضوعية في سيرتها عن قدرتها فقط على الصمود في محيط إقليمي متقلب سياسيًا وفي أجواء تنافسية محتدمة بين إمبراطوريات الإعلام للسيطرة على الخبر صناعة وترويجًا، بل وعلى فرض نفسها طرفًا رئيسًا في المشهد الاتصالي العالمي. وتقول الباحثة اليابانية مي شيغينوبو Shigenobu Mei في هذا الصدد: "انقضى عقدان على إطلاق الجزيرة، وقد تحولت خلالهما من مجرد استثمار في مشروع إقليمي رائد إلى مصدر بديل للمعلومات والأخبار، ثم ارتقت إلى أن تحولت إلى لاعب مؤثر في المشهد الإعلامي العالمي. فقد باتت منافسًا قويًا على كسب الجمهور إلى جانب كل من "سي ان ان" و"بي بي سي""[10]. يؤكد هذا الاعتراف الذي يأتي من أكاديمية متخصصة في الإعلام أن اتساع تأثير الجزيرة واستقطابها لجمهور واسع ما كانا ليكونا لولا أنها مثلت معادلًا نوعيًا للشبكات الكبرى، ومصدرًا ذا صدقية لاستقاء المعلومة.

ثالثًا: من تعريب الخبر إلى تحرير الوعي

اندرج إنشاء قناة الجزيرة، على المستوى المحلي، في سياق مجموعة من الإصلاحات التي دشنها الأمير حمد بن خليفة آل ثاني بوصوله إلى السلطة سنة 1995[11]. فاقتصاديًا، شرعت قطر مذاك في تبني نهج اقتصادي ليبرالي تحرري منفتح على السوق العالمية والمبادرة الحرة. وسياسيًا، شهدت قطر سنة 1999 انتخابات محلية (بلدية) بمشاركة واضحة للمرأة، وهو حدث فريد من نوعه في شبه الجزيرة العربية. وفي سنة 2003، تبنت قطر دستورًا وأنشأت مجلسًا شوريًا عدد المنتخبين انتخابًا حرًا مباشرًا من بين أعضائه الخمسة والأربعين ثلاثون عضوًا[12]. وثقافيًا، ركزت مؤسسات بحثية من طراز رفيع. وتعليميًا، استقطبت فروعًا لأشهر الجامعات العالمية مثل جامعة جورجتاون، وجامعة نورث ويسترن، وجامعة كارنجي ميلون. وإعلاميًا، يُعد قرار إلغاء وزارة الإعلام حدثًا غير

9 عن مركزية المعلومة في العملية التواصلية يقول فرنسوا برنارد هيوج François-Bernard Huyghe: "على الرغم من أن المعلومة غير مادية وقابلة للحفظ والتدوين وإعادة الإنتاج والنقل، فبإمكانها أيضًا أن تكون بضاعة قابلة للبيع والسرقة والإتلاف والتغيير والتحريف والاحتكار شأنها شأن أي ثروة". انظر:
François-Bernard Huyghe, *L'ennemi à l'ère numérique* (Paris: PUF, 2001), p. 117, accessed on 30/6/2017, at: http://bit.ly/2vDYxaL

10 مي شيغينوبو، "صعود الجزيرة كلاعب في الإعلام الدولي"، في: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي (محرران)، **الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 267.

11 حول الإصلاحات وإستراتيجيات التحول راجع دراسة مهمة لحسني عبيدي:
Hasni Abidi, "Qatar: une voie singulière," *Géométrie*, vol. 62, no. 3 (2012), pp. 15 - 30.
ويحسن كذلك العودة إلى كتاب مفيد الزيدي، **تاريخ قطر المعاصر 1913 - 2008** (عمان: دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2010)، فعلى الرغم من توجهه الإطرائي المبالغ فيه أحيانًا كثيرة فإن كثيرًا من المعطيات التاريخية فيه على غاية من الأهمية. انظر الفصل الثالث بالتحديد: "قطر في عهد سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني". وحول السياقات المحلية التي ظهرت فيها الجزيرة راجع مثلًا:
Kamel Kajja, "Al-Jazeera, Phénomène ou leurre ?" *Hérodote*, no. 133 (2ème trimestre 2009), pp. 152 - 165.

12 عن الدستور القَطَري راجع مثلًا مقالة فيصل بعطوط التحليلية: "دستور قطر يتوج مسيرة الإصلاح"، موقع سويس أنفو، 2003/4/28، شوهد في 2017/7/16، في:
http://bit.ly/2wwCDmd

عادي في فضاء عربي مُغلق ومستبد؛ فقد مثّلت وزارات الإعلام العربية باستمرار سلطة رقابية غشومًا وأداة للمنع والترهيب. وحين تقدم قطر على هذه الخطوة، تكون قد وضعت لبِنة في طريق تحرير الإعلام، وما كان للجزيرة أن تكون على النحو الذي نشأت عليه وفي قطر وزارة للإعلام.

وينبغي الإشارة في هذا المقام إلى أن مثل هذه الاختيارات لم تكن محل رضا الجوار القطري وخصوصًا السعودية بوصفها القوة الإقليمية المهيمنة على الدول الخليجية العربية. وكان السلوك القطري الجديد نوعًا من التمرد على "الأبوة" السعودية وضربًا من التهديد للسياسات المتبعة في إدارة البيت الخليجي.

لا يعني هذا أن الاختيارات القطرية حولت البلاد إلى واحة حقيقية للديمقراطية، وأن البنى التقليدية تفككت، وأن أنماط التفكير الجماعي أصبحت حداثيةً جدًّا[13]. وهذا لا يعني أيضًا أن الاختيارات القطرية في مجال السياسات الخارجية والإعلامية لم تكن مُؤطرَة برغبة في افتكاك المقود الإقليمي من السعودية؛ فالواضح أن قطر كانت تريد أن تكون لاعبًا إقليميًا ودوليًا يتصدر المشهد الجيوسياسي. وكانت الجزيرة، على نحو ما، الوسيلة ""السحرية" لإخراج الدولة من ضيق الجغرافيا إلى رحابة العالم، ومن التدبير المشيَخي المحلي إلى التدخل في كثير من قضايا الدول بعَقد التسويات وفض النزاعات والمساهمة في بناء العلاقات الدولية[14]. ولكن ذلك لا يعني أيضًا أن ما حدث ويحدث في قطر كان قشرة خارجية لتغطية الواقع؛ فقد حدثت تغييرات كبرى في أكثر من قطاع، ويكاد المتابع يشعر بأن هذا البلد الصغير انفلت نهائيًا من أغلال المحيط الثقافي والسياسي الذي يحيا فيه. ويدل وجود الجزيرة ببث فضائي متمدد بلا انقطاع ومضامين غير تقليدية على الرغم مما تحدثه من توترات وأزمات في العلاقات البينية خصوصًا، على أن خطط الانفصال عن أعراف المنطقة ماضية بلا تردد، ومن بين مستويات الانفصال العميقة استقلال شبكة الجزيرة عن السلطة السياسية[15].

بدا واضحًا أن فك الارتباط بين الإعلام والسلطة مخاطرة إقليمية حقيقية، لأن حرية الكلمة كانت باستمرار باهظة الثمن. وعلى الرغم من أن السياسة القطرية تهيأت داخليًا لحدث ضخم كهذا من خلال الإصلاحات التي قررت الدولة أن تقوم بها، فإن طموح قطر إلى الدخول في زمن سياسي وثقافي وإعلامي جديد وسط محيط إقليمي شديد المحافظة لم يكن أمرًا سهلًا نظرًا إلى التناقض الحاد بين الاختيارات القطرية التحديثية واختيارات الجوار التقليدية. لذلك كانت سياسة التضييق عليها وسد المنافذ أمامها متوقعة، وتشتد كلما اقتربت من المحظور العربي[16].

كان تعريب المعلومة إذًا مشروعًا ضخمًا، ولكن معركة الجزيرة لم تكن من أجل تعريب المعلومة فقط. ولا يخالط من يتابع الزمن المخصص للبرامج الحوارية ونوعيتها والقائمين عليها والضيوف الذين يتم استدعاؤهم والتكاليف الباهظة لتغطية الحلقة النقاشية الواحدة، أدنى شك في أن قصة الجزيرة أبعد من أن تكون قصة قناة فضائية ناطقة بالعربية أريد لها أن تنافس الإمبراطوريات الإعلامية المسيطرة على المشهد الاتصالي العالمي لإشباع رغبة حاكم عربي؛ وهو الذي إن أحب أن يشبع رغباته، فلن تكون الحرية أبدًا من بينها؛ إذ لا يسمح المعقول السياسي العربي مطلقًا بأن يكون وجود الجزيرة نابعًا من رغبة في الإشباع، لأن الجزيرة ضد هذه الرغبة نظرًا إلى نوع السياقات التي جاءت بها، والمضامين التي تؤمنها، والرهانات التي تسعى إلى كسبها.

ثمة أمر ما إذًا يحدث في قطر ويتجاوز الرغبة الفردية في الظهور، والتي لا ننفي إمكان وجودها. فلماذا لا تُحمَل الوقائع الكبرى التي غيرت وجه قطر على أنها جزء من وعي سياسي غير تقليدي؟ ولماذا يميل بعض الباحثين والمحللين والسياسيين إلى تفسير هذا الأمر تفسيرًا مسبوقًا بالإدانة أو الريبة؟

---

13 أشار الباحث الفلسطيني منذر أحمد زكي شراب إلى الفرق بين مضامين القناة التلفزيونية القَطرية وقناة الجزيرة. وعلى الرغم مما في ملاحظته من مبالغات وأحكام يُمكن دحض كثير منها بيسر، فإنها تصلح جزئيًا لبيان حدود التحولات الهيكلية في الثقافة والمجتمع القَطَريَيْن. قال: "لو رصدنا الفارق بين الإعلام القَطَري المحلي والخارجي نجد هناك اختلافًا واضحًا في التغطية بين قناة قطر المحلية والجزيرة بالعربية والجزيرة بالإنجليزية. نجد مثلًا أن قناة قَطَر المحلية بثها الموجه لسكان قَطر يُحظر عليها مناقشة قضايا المجتمع القطري بنوع من النقد، أي نسخة كربونية كباقي القنوات الحكومية العربية، بينما بث الجزيرة العربية الموجه بالمقام الأول للمواطن العربي تغلب عليه العاطفة. وتستخدم القناة العاطفة أو ما يُطلق عليه الاستعارة لتجنيد الرأي العام العربي وِفق أجندة سياسية بحتة، في حين تستخدم الجزيرة الإنجليزية والتي هي بالأساس موجهة للرأي العام الغربي المعلومة والتنوع في أخبارها دون التركيز على حدث بعينه"، انظر: منذر أحمد زكي شراب، "السياسة الخارجية القطَرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2014، ص 99 - 100، في:

http://bit.ly/2hzMlBO

14 عن علاقة الجزيرة بالدولة القطرية راجع على سبيل المثال: محمد أحمد أبو الرب، انظر: الفصل الثاني بالتحديد: "خطاب الجزيرة وديبلوماسية قَطَر". ويجب الانتباه إلى أن هذا الكتاب محكوم بنزعة نقدية أيديولوجية صارخة، وأن كثيرًا من الاستخلاصات كانت مبنية على أوهام.

15 لا شك في أن الاستقلال نسبي. فلا يوجد في المطلق استقلال كامل. والمهم أن مساحة الاستقلال كانت على درجة كبيرة من الاتساع. ولذلك كانت الكلمة حرةً إلى حد كبير، وكانت المضامين في العموم مما هو مسكوت عنه أو ممنوع التفكير فيه في التلفزات العربية.

16 يقول الكاتب الفلسطيني عبد الستار قاسم: "أصبح إغلاق الجزيرة وملاحقة مكاتبها ومراسليها سيرةً يوميةً وظاهرةً إعلاميةً وسياسيةً في الوطن العربي، وهي سيرةٌ لن تتوقف ما دامت الجزيرة وما دامت هذه الأنظمة العربية متربعة على صدور الأمة"، انظر: "الحرب على الجزيرة"، الجزيرة نت، 2010/12/15، شوهد في 2017/7/6، في:

http://bit.ly/2fjhUPJ

لقد كان مشروع التعريب مقدمة لمشروع التحرير الذي يتضمن طبقتين؛ تحرير الخبر وتحرير الوعي. فأما تحرير الخبر فيقتضي الانتصار على نوعين من الاستبداد: استبداد الدولة الوطنية العربية، واستبداد المؤسسات الإعلامية العالمية المحتكرة للسوق. ويبدو أن إحداث اختراقات كبرى في سياج إمبراطوريات الإعلام كان أيسر من إحداثها في بُنى دولة الاستبداد العربية. وهذا يؤكد أن الاستبداد "الوطني" الذي يصادر الحق في المعلومة هو الأشد تصلبًا وتطرفًا في معارضة مشروع تحرير الحقيقة؛ وهذا السلوك قابل للفهم، فلا شيء يهدد الاستبداد كالحرية. ولا عجب حينئذ أن تعمد مراكز الاستبداد "الوطني" إلى القيام بخطوات كثيرة ومتنوعة ضد نشاط مكاتب الجزيرة ومراسليها وبرامجها. فقد سُجن أكثر من صحافي، وأُغلق أكثر من مكتب، وصودرت تجهيزات، وسُحبت بطاقات اعتماد[17].

وأما تحرير الوعي فلا ريب في أن الجزيرة ساهمت بأقدار مُهمة في جذب جمهور عربي متنوع وكبير، ومثّلت له فضاءً اتصاليًّا جذابًا ومفيدًا ومشاكسًا في الوقت نفسه. وكانت مهاراتها في الصورة والإخراج والتواصل عنصرًا مُساهمًا في استقطاب المتلقي من خلال إشراكه، وعلى نحو وظيفي، في النقاش والسماح له بأن يكون صاحب رأي. وهو الأمر الذي أخرج الجمهور من الوضعية السلبية التي سجنته داخلها التقاليد التلفزيونية العربية. ويُشار إلى أن فكرة التفاعل قائمة أساسًا على إيقاظ بذرة الحرية داخل المتلقي وتنميتها في ضوء أن التعبير عن الرأي هو ممارسة للحرية. وبذلك، تساعد خطوط الاتصال الحية والمباشرة التي تتيحها الجزيرة في أغلب برامجها الحوارية لمتابعيها، على تدريب المشاهد العربي على ممارسة حريته.

وأما المضامين، فهي التي شذّت بها الجزيرة فعلًا عن القاعدة الإعلامية العربية، وهي مضامين مستوحاة من الواقع العربي ومنغرسة في أشواق العرب إلى الديمقراطية والعدل والحرية والسلام والتقدم والرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي. وعلى الرغم مما يرافق إنجاز كثير من هذه البرامج من صخب الضيوف وانفلات الأعصاب، والخروج أحيانًا عن آداب الحوار، والغرق في استدعاء الجزئيات والتفاصيل، فإن ذلك كله إن قُورب مقاربةً نفسية سياسية خفت كثافة النقد الموجه إليها. فتراث كامل وثقيل من الكبت السياسي والاجتماعي والحرمان من التعبير عن الرأي إن وجد منفذًا وتشجيعًا، تفجر وصارت القناة كفوهة بركان تنفث بطاقة كبرى كل ما تكدس في أعماق النفس المقموعة. ويكون ذلك جليًّا مع الشخصيات السياسية المعارضة والمُهجَّرة خصوصًا؛ فالشخصية العربية المقموعة حينَ تتاح لها فرصة التعبير عن نفسها تعجز عن القيام بذلك بطريقة إيجابية ومريحة، فلا تكشف إلا عن جانبها العُصابي. وعلى هذا الأساس يمكن القول، بلا تردد، إن للبرامج الحوارية وظيفة نفسية علاجية، وإن لم تقصد إلى ذلك، ووظيفة تدريبية على الحوار والتعايش والاختلاف، ووظيفة سياسية قِيَمِية، وهي ترقية الإحساس بأن الحرية حق ينبغي التمتع به، وواجب ينبغي الوفاء بمقتضياته.

خاتمة

لا يُثير الاستغراب وجود اسم قناة الجزيرة وملحقاتها في القائمة "العجيبة" التي نضدتها دول الحصار وطالبت دولة قطر بتنفيذها حتى تنال الرضى. كما لا يستغرب العارفون بملابسات العلاقات الخليجية -الخليجية وتعقيداتها، وخصوصًا بعد سنة 1995، لو كان في القائمة مطلب واحد فقط، وهو إغلاق شبكة الجزيرة. فلا يمكن لشبكة اختلط مداد العاملين فيها، والكلمة التي يبثونها، والصورة التي يوزعونها، بكثير من المحن والدماء، إلا أن تكون في قلب الاستهداف. فإذا كان الأميركيون قد قاموا بـ"استهداف مقرّ قناة الجزيرة الإخباريّة في أفغانستان عام 2002 وفي بغداد أثناء عمليّة غزو العراق 2003 والتي أدّت إلى مقتل مراسل الجزيرة في بغداد طارق أيّوب، وساعد في تأكيد ذلك نشر صحيفة الديلي ميرور البريطانيّة في نوفمبر 2005 وثائق سرّيّة اشتهرت باسم وثيقة قصف الجزيرة مفادها أنّ الرئيس الأمريكيّ جورج و. بوش كان يرغب بقصف المركز الرئيسيّ بقناة الجزيرة في قطر"[18]، وهم، أي الأميركيون الذين ما فتئوا يكررون أنهم يسوقون للشرق الأوسط الحرية والديمقراطية، ويضخون التمويلات الطائلة للجماعات والجمعيات والأفراد المؤهلين لنشر هذه القيم، فكيف لا يشقى بالجزيرة الحكام العرب؟ وكيف نستغرب ورود طلبات لإغلاق الجزيرة؟

17 من ذلك على سبيل المثال قضية الصحافيين الذين سجنوا في مصر في القضية المعروفة بـ"خلية الماريوت" وما رافقها من "غرائب". فقد أطلقت السلطات المصرية سراح صحفيي الجزيرة الأجانب تحت ضغوط دولهم، وأبقت على الصحفي المصري باهر محمد في السجن مما اضطر زوجته إلى البحث عن جهة تمنحها هي وزوجها جنسيةً أجنبيةً حتى يحصل الزوج على حريته. انظر المعطيات في: خيري حسين، "مصر: 12 فبراير أولى جلسات إعادة محاكمة مراسلي الجزيرة"، بوابة الشرق الإلكترونية، 2015/2/8، شوهد في 2017/7/6، في:
http://bit.ly/2uwf3EU
ويؤكد عز الدين عبد المولى سياسة استهداف الجزيرة فيقول: "أما في العالم العربي، فقد تعددت محاولات الحكومات عرقلة عمل القناة وسعت إلى التقليص من تأثيرها بمختلف الأساليب. وقد وصل الحد بالسلطة في الجزائر إلى قطع التيار الكهربائي عن العاصمة لمنع المشاهدين من متابعة أحد البرامج الحوارية". انظر: **العرب والديمقراطيّة والفضاء العام في عصر الشاشات المتعدّدة: بحث في دور الجزيرة** (الدوحة/ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربيّة للعلوم ناشرون، 2015)، ص 114.

18 عزام محمد علي الجويلي، **القواعد الدولية للإعلام** (عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2014)، ص 59.

قَطْعاً، لم تكن الجزيرة خيرًا محضًا حتى ندافع عنها بأعين مغمضة. فثمة أخطاء كبيرة أو صغيرة ارتكبتها، وثمة اختيارات كثيرة أو قليلة لم تنل رضا أطياف من الناس، ومن المؤكد أن استقلاليتها لم تكن دومًا شفافة، ولكنها ليست شرًا في كل الأحوال. فقد كانت الجزيرة مُتحولاً نوعيًا في الأداء الإعلامي العربي، وكانت الصوت الأقرب إلى أشواق الجماهير العربية الحالمة بالحرية، فضلًا عن كونها تجربة اتصالية تفاعلية رائدة عاش من خلالها المتلقي الإحساس بأنه جزء من العالم الحي، وليس مادة إخبارية أو إناء تُلقى فيه المعلومة مشوهة أو مصنوعة.

وتُعدّ الجزيرة، في ضوء ذلك، قطعة من الزمن المعلوماتي الراهن، وجزءًا لا يتجزأ من فلسفة الإعلام المعاصر. وشأن التجربة حين يمتد بها الزمن أن تتعلم من أخطائها، ومن النقد الذي يُوجه لها. ويُفترض في بيئة عربية مُتهَمة دومًا بالتخلف والرجعية والاستبداد أن تحرص على حماية هذه التجربة، وإسنادها، وتطويرها، والنسج على منوالها حتى تتسع السماء العربية لفضائيات تحمل الهم العربي وتستوعب قضايا الأمة.

وعلى الرغم من أن الدعوة إلى إغلاق شبكة الجزيرة دعوة غير مستغربة، كما سبق التوضيح، فإنها تظل دعوة خارج معقول الزمن العالمي المتحضر، وبعيدة كل البعد عن مقتضيات بناء فضاء اتصالي عربي ديمقراطي وحرّ.

المراجع

العربية

أبو الرب، محمد أحمد. **قطر والجزيرة: خطابات السياسة وسياسات الخطاب**. الدار البيضاء: إفريقيا للنشر، 2013.

الجويلي، عزام محمد علي. **القواعد الدولية للإعلام**. عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2014.

الزيدي، مفيد. **تاريخ قطر المعاصر 1913 - 2008**. عمان: دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2010.

سيب، فيليب. **تأثير الجزيرة: كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية**. ترجمة عز الدين عبد المولى. الدوحة/ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

شراب، منذر أحمد زكي. "السياسة الخارجية القَطَرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012". رسالة ماجستير. جامعة الأزهر. غزة، فلسطين، 2014.

عبد الخالق، انتصار إبراهيم وآخـرون. **الإعـلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**. بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2011.

عبد المولى، عز الدين (إشراف). **دليل البحوث الأكاديمية حول الجزيرة 1996 - 2011**. الدوحة/ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

عبد المولى، عز الدين. **العرب والديمقراطيّة والفضاء العام في عصر الشاشات المتعدّدة: بحث في دور الجزيرة**. الدوحة/ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربيّة للعلوم ناشرون، 2015.

عبد المولى، عز الدين ونور الدين الميلادي (محرران). **الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.

الأجنبية

Abdelmoula, Ezzeddine. *Al Jazeera and Democratization*: *The Rise of the Arab Public Sphere*. London and New York: Routledge, 2015.

Abdullah, Jamal. "La politique étrangère de l'Etat du Qatar (1995- 2010): contribution à la compréhension de la politique étrangère contemporaine d'un Etat du Golfe." Thèse de doctorat, Université d'Avignon-Avignon, France, 2011.

Abidi, Hasni. "Qatar: une voie singulière." *Géométrie*. vol. 62. no. 3 (2012).

El Oifi, Mohammed. "L'effet Al-Jazeera." *Politique étrangère*. vol. 69. no. 3 (2004).

Huyghe, François-Bernard. *L'ennemi à l'ère numérique*. Paris: PUF, 2001,

Kajja, Kamel. "Al-Jazeera, Phénomène ou leurre?" *Hérodote*. no. 133 (2ème trimestre 2009).



صـدر حديـثًا

الأنثربولوجيا: حقل علمي واحد وأربع مدارس

يؤرخ كتاب "الأنثروبولوجيا: حقل علمي واحد وأربع مدارس"، الصادر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (608 صفحات من القطع المتوسط، موثقًا ومفهرسًا)، لأربع مدارس أنثروبولوجية، بريطانية وألمانية وفرنسية وأميركية، مقدمًا محاضرات ألقاها الأنثروبولوجيون فريديريك بارث وأندريه غينغريتش وروبرت باركن وسيدل سيلفرمان، مقتفيًا أثر كل مدرسة في المدارس الأخرى، ومقوّمًا إمكاناتها المستقبلية. وهذا الكتاب ترجمة عربية للكتاب (One Discipline, Four Ways: British, German, French, and American Anthropology) صاغها أبو بكر أحمد باقادر وإيمان الوكيلي.



دراسات

Articles





خليل العناني | Khalil al-Anani*

المقاومة تحت حكم العسكر: أنماط التعبئة السياسية في مصر منذ انقلاب تموز/ يوليو 2013

Resistance under Military Rule: The Forms of Political Mobilization in Egypt since the June, 2013 Coup

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف أنماط التعبئة السياسية في مصر منذ انقلاب الثالث من تموز/ يوليو 2013. وتختبر ردة فعل القوى السياسية على القمع الشديد الذي يمارسه النظام المصري تجاهها، وتجادل بأنّه على الرغم من حالة التضييق والقمع التي يمارسها النظام تجاه القوى والحركات السياسية والاجتماعية، فإن ثمة أشكالًا وأنماطًا متنوعة للتعبئة والاحتجاج ظهرت خلال السنوات الماضية ردة فعل على السياسات القمعية. وقد راوحت هذه الأنماط والأشكال بين تعبئة سلمية وأخرى عنيفة، كما اختلفت طبيعة القضايا التي تركز عليها هذه التعبئة بين قضايا سياسية واجتماعية وحقوقية. لذا تحاول الدراسة اختبار العلاقة الجدلية بين القمع وأشكال الاحتجاج ودرجاته، وما إذا كان القمع يؤدي إلى تقليل الاحتجاج أم زيادته وتصعيده، بطرق وأساليب مختلفة.

كلمات مفتاحية: انقلاب 2013، التعبئة السياسية، المقاومة، مصر.

This study explores political mobilization in Egypt after the coup of July 3, 2013, and the way in which regime oppression shaped the responses of political forces within the country. The author argues that novel and varied forms of political mobilization have emerged in Egypt in the past few years in spite of regime oppression. The nature of the response was also dictated on the relevant group's focus. This paper shall attempt to unravel the dialectical relationship between state repression and political dissent in Egypt, seeking to determine the ways in which state repression shapes the form and intensity of political dissent

Keywords: The Coup of July 3, 2013, Political Mobilization, Resistance, Egypt.

* أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد الدوحة للدراسات العليا.

* Professor of Political Science and International Relations, Doha Institute for Graduate Studies.

مقدمة

يقول ميشيل فوكو: "أينما وُجدت السلطة، وُجدت معها المقاومة"[1]. كانت ثورة 25 يناير نقطة تحوّل في ثقافة قطاعات واسعة من الفاعلين والناشطين السياسيين في مصر، ووعيهم ونشاطات الاحتجاج والتعبئة السياسية. وفي حين كانت الحالة السياسية شبه راكدة أثناء العقدين الأولين من حكم مبارك، شهد العقد الأخير من حكمه نموًا متزايدًا لأنماط التعبئة والحشد على مستويات مختلفة، شاركت فيها قوى ورموز وشخصيات سياسية تنتمي إلى خلفيات فكرية وأيديولوجية متباينة. وخلال تلك الفترة تعددت أنماط التعبئة والاحتجاجات بين تظاهرات صغيرة يتم حصارها بالآلاف من قوات الشرطة والأمن، وأخرى كبيرة كان يجري التعامل معها أحيانًا بالتفاوض وأحيانًا أخرى بالقوة والفضّ، واعتصامات وإضرابات كما كان يحدث لدى فئات العمال والشرائح المهنية من الطبقتين؛ الوسطى والدنيا، والتي كان أبرزها إضراب عمال غزل المحلة في نيسان/ أبريل 2008 الذي ظهرت على إثره حركة "6 أبريل"[2].

تطورت أدوات التعبئة والحشد وأنماطهما حتى جاءت لحظة الانفجار الكبير للشارع التي تجسدت في ثورة 25 يناير، بعدما اقتحمت الجماهير المجال العام على خلفية عملية تعبئة واسعة جرت على مدار نحو ثلاثة أسابيع، اتسمت فيها التعبئة بقدر ملحوظ من العفوية والتلقائية، مع قدر من التنظيم والتنسيق الذي تطور على مدار أيام الثورة جزءًا من تفاعلاتها وديناميتها.

وفي مرحلة ما بعد الثورة أصبحت التعبئة والحشد، أو "سياسات الشارع" كما يسميها آصف بيات[3]، ملمحًا أساسيًا في المشهد السياسي المصري، خاصة تحت حكم المجلس العسكري الذي استمر في السلطة منذ إزاحة مبارك في 11 شباط/ فبراير 2011 إلى منتصف عام 2012. وذلك إلى الدرجة التي رأى فيها البعض أنّ المجتمع المصري قد كسر حاجز الخوف وأصبح مسيّسًا على نحو مبالغ فيه[4].

كما استمرت الاحتجاجات والتعبئة تحت حكم جماعة "الإخوان المسلمين". وبلغت هذه الاحتجاجات ذروتها في 30 حزيران/ يونيو 2013، قبل أن يتدخل الجيش ويطيح الجماعة من السلطة في انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013. واستمرت عملية الاحتجاج والتعبئة بعد ذلك، وخاصة في مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين التي وصلت ذروتها في الاعتصامين اللذين نظمتهما الجماعة في ميدانَيْ "رابعة العدوية" و"النهضة"، قبل أن يتم فضّهما بالقوة في 14 آب/ أغسطس 2013؛ ما أدى إلى وقوع ما يزيد على 800 قتيل، بحسب البيانات الرسمية، وذلك في "أسوأ مذبحة في تاريخ مصر الحديث"، بحسب تعبير منظمة هيومان رايتس ووتش[5]. وبعد انقلاب تموز/ يوليو 2013 تم تقنين مسألة الاحتجاج والتظاهر في مصر وتقييدها، وذلك من خلال إصدار قانون التظاهر رقم 107 لسنة 2013 والذي فرض قيودًا صارمة على مسألة التظاهر، كما أنه لا يزال محل جدل قانوني وسياسي ودستوري في مصر حتى كتابة هذه الورقة البحثية.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال رئيس هو: ما أهم أنماط الحشد والتعبئة في مصر منذ انقلاب 3 تموز/ يوليو؟ وهو سؤال يمكن تفكيكه إلى عدة أسئلة فرعية قد تساهم في الإجابة عنه، منها: ما أبرز أشكال التعبئة السياسية في مصر بعد انقلاب تموز/ يوليو، خاصة بعد تولي الجنرال عبد الفتاح السيسي السلطة فعليًا في حزيران/ يونيو 2014؟ وكيف تعاملت القوى السياسية والاجتماعية في مصر مع حالة القمع والتضييق التي فُرضت على البيئة الحركية والسياسية منذ ذاك الوقت؟ بعبارة أخرى: ما أهم آثار السياسات القمعية والإكراهية للنظام المصري وتداعياتها على حالة التعبئة والحشد السياسي في مصر منذ انقلاب تموز/ يوليو؟ والأكثر من ذلك: كيف نفسر اختلاف ردّات أفعال القوى والحركات السياسية والاجتماعية على حالة القمع السائدة في مصر؟ وكيف تقوم هذه القوى بعملية تأطير سياسي وأيديولوجي لمؤيديها وأنصارها وتعبئتهم ضد النظام؟

يجادل هذا البحث بأنّه على الرغم من حالة التضييق والقمع التي يمارسها النظام المصري تجاه القوى والحركات السياسية والاجتماعية، ثمة أشكال وأنماط متنوعة للتعبئة والاحتجاج قد ظهرت خلال السنوات الماضية ردة فعل على السياسات القمعية. وقد راوحت هذه الأنماط والأشكال بين تعبئة سلمية وأخرى عنيفة، كما اختلفت طبيعة القضايا التي تركز عليها هذه التعبئة بين قضايا سياسية، واجتماعية، وحقوقية. لذا تحاول الورقة اختبار العلاقة الجدلية بين القمع وأشكال الاحتجاج ودرجاته، وما إذا كان القمع يؤدي إلى تقليل الاحتجاج أم زيادته وتصعيده، بطرق وأساليب مختلفة.

ظلت عملية التعبئة السياسية والاجتماعية طوال المرحلة الانتقالية للثورة المصرية إحدى وسائل الضغط الرئيسة على السلطة، وذلك في ظل ضعف دور الوسائط السياسية، كالأحزاب ومنظمات المجتمع

1 Michel Foucault, *the History of Sexuality*, vol. 1, An Introduction (New York: Random House, 1978).

2 للمزيد حول أنماط التعبئة والاحتجاج خلال العقد الأخير من عهد مبارك، راجع: دينا شحاتة، **عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010)؛ وكذلك:

Killian Clarke, "Saying 'Enough': Authoritarianism and Egypt's Kefaya Movement," *Mobilization: An International Quarterly*, vol. 16, no. 4 (December 2011), pp. 397 - 416.

3 Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* (Stanford: Stanford University Press, 2013), p 15.

4 Andrea Teti, "The Politics of Fearlessness: Egypt's Second January Uprising," The London School of Economics and Political Science, February 7, 2011, accessed on 11/6/2017, at: http://ow.ly/uumB30egY5J

5 "All According to Plan: The Rab'a Massacre and Mass Killings of Protesters in Egypt," Human Rights Watch, August 12, 2014, accessed on 8/5/2017, at: http://ow.ly/woH030egYcB

المدني في بلورة المطالب الشعبية. وفشلت محاولات احتواء الكتل الاحتجاجية، سواء أكانت بالقمع أم بالتجاهل، حتى وقع انقلاب 3 تموز/ يوليو الذي أطاح أول رئيس مدني منتخب لمصر، وذلك من خلال عملية حشد وتعبئة دعت إليها بعض القوى السياسية والحركات الاجتماعية وبعض رموز النظام القديم، وهو ما سمح للعسكر بالعودة والقفز على السلطة بعد فترة انقطاع قصيرة.

ومنذ وقوع الانقلاب وسيطرة نظام شبه عسكري على السلطة بقيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي، كانت مهمته الأولى العمل على حصار كل أشكال التعبئة السياسية والحشد الجماهيري وطرقها ومنعها، ولو باستخدام القوة العنيف واستباحة الخصوم، مثلما حدث مع أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي الذين قُتِل المئات منهم خلال اعتصامَي رابعة العدوية والنهضة في 14 آب/ أغسطس 2013، فضلًا عن عمليات القمع الأخرى التي راح ضحيتها العشرات كما هي الحال في حادثة "عربة الترحيلات" التي راح ضحيتها 37 شخصًا، أو حالات القتل والتعذيب داخل أقسام الشرطة المصرية.

وأكثر من ذلك ما جرى من مأسسة لعملية منع أشكال التعبئة والاحتجاج وتقييدها، وذلك من خلال إصدار قانون لمنع التظاهر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، فرض قيودًا عديدة على عمليات الحشد والتعبئة والتظاهر وخنق المجال العام بصورة غير مسبوقة. وقد تعاملت السلطات بعنف شديد مع المعترضين على القانون الذين تم اعتقالهم وتحويلهم إلى المحاكمة وسجنهم، منهم الناشطون السياسيون علاء عبد الفتاح وأحمد ماهر ومحمد عادل، وغيرهم.

إلا أنّ مقاومة النظام السلطوي في مصر لم تتوقف بعد الانقلاب، على الرغم ممّا حدث، وإنما أخذت أشكالًا وأنواعًا متعددة راوحت بين المقاومة العنيفة، وذلـك من خلال لجوء بعض الحركات والجماعات والشبكات إلى العنف، سواء أكان بدافع سياسي أم بدافع ديني وأيديولوجي، والمقاومة السلمية من خلال تنظيم الوقفات الاحتجاجية في بعض المناسبات المهمة، كما حدث في مسألة التنازل عن جزيرتَيْ "تيران وصنافير"، أو المقاومة الحقوقية من خلال فضح انتهاكات النظام الحالي لحقوق الإنسان.

في العلاقة بين القمع والاحتجاج: خلفية نظرية

تشير أدبيات الحركات الاجتماعية إلى أنّ العلاقة بين القمع والاحتجاج ليست علاقة مطّردة أو ثابتة وإنما هي علاقة جدلية، تتغير بحسب السياقات وحسابات الفاعلين السياسية نظامًا ومعارضةً. كما أنّ درجة القمع، سواء أكانت منخفضة أم مرتفعة، تقوم بدور مهم في تحديد ردة فعل الحركات الاحتجاجية. وإن كانت العلاقة بين المتغيرين ليست خطية، وإنما تخضع لعوامل أخرى كثيرة. فعلى سبيل المثال، يشير الباحث السوسيولوجي مارك ليشباش في دراسته الشهيرة "تصعيد أم ردع: معضلة دراسة العلاقة بين القمع والاحتجاج" إلى أنه لا توجد علاقة واحدة ثابتة بين كلا المتغيرين "القمع والاحتجاج"، وإنما تخضع هذه العلاقة لعوامل كثيرة؛ ففي بعض الأحيان يؤدي القمع الشديد إلى ردة فعل عنيفة من القوى الاحتجاجية وربما سقوط النظام إذا ما اتسعت رقعة الاحتجاج، ولكن في أحيان أخرى قد يؤدي القمع إلى تراجع الاحتجاجات وربما اختفائها بسبب الخوف من التكلفة العالية للقمع التي تصل أحيانًا إلى حد الموت[6].

لذا بدأ بعض الباحثين في التركيز على التكتيكات التي تقوم بها الحركات الاحتجاجية من أجل التكيف مع حالات القمع والتضييق التي تتعرض لها. وهنا يشير السوسيولوجي الأميركي المعروف دوغ ماكآدم إلى ما يسميه "الإبداع التكتيكي" الذي تلجأ إليه الحركات الاحتجاجية؛ من أجل التمرد على القمع والتهميش الذي تعانيه في ظل علاقتها المتوترة بالسلطة[7]. ومن أشكال هذا الإبداع التكتيكي تنويع وسائل الاحتجاج وأدواته وتوسيع قاعدة المحتجين من خلال إدخال فئات جديدة إلى المجال العام. في حين ركّز آخرون على مسألة "إدراك" الفاعلين الاحتجاجيين القمع وذلك كما فعل كارل أوب وولفغانغ روهيل اللذان ربطا بين مستوى القمع السلطوي وفهم القوى الاحتجاجية له وإدراكه؛ فعلى سبيل المثال إذا أدركت هذه القوى أنّ القمع وصل إلى مستوى غير مسبوق، فإنّ ذلك ينزع الشرعية عن السلطة؛ ما يجعل مسألة إسقاطها هدفًا أصيلًا للقوى المحتجة، وهو ما يغذي عملية الاحتجاج ويرفع سقفها[8].

لقد أثارت مسألة العلاقة الميكانيكية أو الخطية بين القمع ونشاطات الاحتجاج والتعبئة العديد من التساؤلات حول جدواها ودقتها، لذا طرح بعض الباحثين مسألة العلاقة الجدلية التي لا تركز على نهاية أو مخرج واحد لهذه العلاقة، وذلك من خلال تفكيك متغيرات هذه العلاقة ودراسة ما يحدث في السياق الأوسع لعمليات القمع والاحتجاج. بعبارة أخرى، ليس التركيز على نتائج هذه العلاقة مهمًا بقدر ما يرتبط بتفاعلاتها وحساباتها المعقدة سواء على مستوى الدولة أم الحركات الاحتجاجية[9]. بل ذهب البعض أبعد من ذلك

---

6 Mark Irving Lichbach, "Deterrence or Escalation? The Puzzle of Aggregate Studies of Repression and Dissent," *Journal of Conflict Resolution,* vol. 31, no. 2 (June 1987), pp. 266 - 297.

7 Doug McAdam, "Tactical Innovation and the Pace of Insurgency," *American Sociological Review,* vol. 48, no. 6 (1983), pp. 735 - 754.

8 Karl-Dieter Opp & Wolfgang Roehl, "Repression, Micromobilization, and Political Protest," *Social Forces,* vol. 69, no. 2 (1990), pp. 521 - 547.

9 Christian Davenport, "Multi-Dimensional Threat Perception and State Repression: An Inquiry into Why States Apply Negative Sanctions," *American Journal of Political Science,* vol. 39, no. 3 (1995), pp. 683 - 713.

من خلال التركيز على كيفية استخدام الحركات الاحتجاجية القمع بوصفه مخزونًا Repertoire للفعل الاحتجاجي[10].

وعلى الرغم من المساهمة المهمة للدراسات السابقة في شرح العلاقة بين قمع الدولة/ النظام وردة فعل الحركات الاحتجاجية عليه، وعلاقة ذلك بالنشاطية السياسية والتعبئة الاجتماعية وتفسيرها، فثمة جوانب في هذه العلاقة لا تزال في حاجة إلى بحث وتفسير؛ منها على سبيل المثال: لماذا تختلف ردّات فعل الحركات الاحتجاجية على قمع الدولة/ النظام؟ وما الذي يفسر هذا الاختلاف؟ ولماذا يلجأ بعض الحركات إلى العنف، بينما تتمسك أخرى بالتعبئة والنشاطية السلمية؟ وهل الأمر متعلق بالأيديولوجيا؟ أم هل يتعلق بدرجة القمع؟ أم بالتجربة الشخصية لأعضاء هذه الحركات؟ والأكثر من ذلك، لماذا تختلف ردة فعل هذه الحركات على قمع الدولة بين فترة زمنية وأخرى؟ ففي بعض الأحيان، خاصة في حالة الحركات الإسلامية، تتسم ردة فعلها على قمع النظام أحيانًا، بدرجة من الاحتواء والمرونة، وفي أحيان أخرى بالتشدد واللجوء للعنف؟ والأهم، كيف تقوم هذه الحركات بتبرير ردة فعلها على قمع النظام لأنصارها ومؤيديها وتأطيرها؟ وإلى أي مدى تقوم القاعدة الاجتماعية لهذه الحركات بدور في تحديد ردة فعلها على قمع النظام؟

تقع هذه الأسئلة في قلب هذه الدراسة التي تجادل بأنّ ردة فعل الحركات الاحتجاجية على قمع الدولة والنظام تتوقف، على الأقل في جزء منه، على ثلاثة أمور رئيسة: أولها أهداف هذه الحركات وما إذا كانت تستهدف الضغط على النظام فقط أم تسعى لإسقاطه وتغييره؛ ثانيها: طبيعة القضايا التي تدافع عنها هذه الحركات وما إذا كانت سياسية أم اجتماعية أم حقوقية/ قانونية. وثالثها، الحاضنة الاجتماعية للحركة وما إذا كانت مقتصرة على فئات وقطاعات معينة أم أنها تستهدف المجتمع بأكمله.

عمليات التعبئة والاحتجاج بعد انقلاب 3 تموز/ يوليو

مثّلت دورات الاحتجاج في مرحلة ما بعد انقلاب 3 تموز/ يوليو امتدادًا لحالة الفوران الشعبي التعبوي التي رافقت الثورة المصرية منذ كانون الثاني/ يناير 2011، وإن مثّل الإسلاميون عصبها الرئيس، وخاصة من أنصار جماعة الإخوان المسلمين ومؤيديها الذين عملوا تحت مظلة ما يُطلق عليه "التحالف الوطني لدعم الشرعية"، الذي أُنشئ عقب الانقلاب من مجموعة من الأحزاب والحركات الإسلامية، مثل حزب الوسط وحزب الوطن وحزب البناء والتنمية وحزب الفضيلة، وغيرها، في محاولة لإسقاطه وإعادة الرئيس المعزول محمد مرسي إلى السلطة.

ويمكن تقسيم عمليات التعبئة والحشد بعد الانقلاب إلى ثلاث مراحل أساسية: الأولى منذ الانقلاب إلى صدور قانون التظاهر أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، والثانية منذ صدور هذا القانون إلى تولّي الجنرال عبد الفتاح السيسي السلطة في حزيران/ يونيو 2014، والثالثة منذ وصول السيسي إلى السلطة حتى تاريخ كتابة هذه الورقة (حزيران/ يونيو 2017).

المرحلة الأولى: التعبئة الخشنة على وقع الانقسام

مثّلت إطاحة جماعة الإخوان المسلمين من السلطة في 3 تموز/ يوليو نقطة تحوّل فاصلة، ليس في الصراع السياسي في مصر، وإنما في خريطة الاحتجاجات التي شهدتها الساحة المصرية بعد ذلك وطبيعتها؛ فقد اتسمت عمليات التعبئة بالخشونة والتوتر في ظل أجواء حادة من الاستقطاب والانقسام بين أنصار الرئيس مرسي ومؤيدي الانقلاب. فقد تزايدت تعبئة الإسلاميين قواعدهم تزايدًا غير مسبوق، وصلت إلى ذروتها في تنظيم اعتصامين كبيرين في ميدان رابعة العدوية القريب نسبيًا من القصر الجمهوري، وميدان النهضة المقابل للباب الرئيس لجامعة القاهرة. ونجحت الماكينة التنظيمية للإخوان في حشد عشرات الآلاف من المؤيدين والأنصار؛ من أجل الانضمام للاعتصام الذي استمر نحو 48 يومًا، ونظمت خلاله العديد من التظاهرات التي انتهت بصدامات دموية مع قوات الجيش والشرطة، كان أهمها ما حدث أمام مبنى "القصر الجمهوري" في القاهرة، حيث قتلت قوات الأمن والشرطة العسكرية نحو 61 شخصًا، وأصابت نحو 400 في ما بات يُعرف بأحداث الحرس الجمهوري التي وقعت في 8 تموز/ يوليو 2013[11]. وتلت هذه الحادثة مذابح أخرى راح ضحيتها العشرات من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي؛ من أهمها ما حدث في 27 تموز/ يوليو 2013، وذلك عقب يومين فقط من دعوة الجنرال عبد الفتاح السيسي الذي كان وزيرًا للدفاع وقتها، أنصاره لمواجهة ما سمّاه "الإرهاب المحتمل"، فوقعت مواجهات بين أنصار جماعة الإخوان المسلمين وقوات الأمن، أدّت إلى مقتل نحو 75 شخصًا بحسب إحصاءات وزارة الصحة المصرية، ونحو 4500 مصاب[12]. وتراكمت هذه الحوادث حتى وصلت إلى مرحلة غير مسبوقة من التحريض على العنف في أوساط النظام، ووصل العنف

10 Charles Tilly, *Regimes and Repertoires* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2006), p. 35.

11 "مصر: تقارير عن عشرات القتلى والجرحى أمام الحرس الجمهوري"، بي بي سي عربي، 2013/7/8، شوهد في 2017/4/16، في:
http://ow.ly/CIZO30egZeF

12 "ارتفاع حصيلة الاشتباكات بمصر إلى 75 قتيلًا وألف جريح"، سي إن إن بالعربية، 2013/7/26، شوهد في 2017/3/8، في:
http://ow.ly/lYL330egZuW

ذروته مع فض اعتصامَيْ رابعة العدوية والنهضة في 14 آب/ أغسطس 2013، وما تلاه من مواجهات بين أنصار الإخوان وقوات الأمن في مناطق متفرقة من البلاد. واستمرت هذه الحال حتى أواخر عام 2013، حين أعلن النظامُ جماعة الإخوان المسلمين جماعةً إرهابيةً في 25 كانون الأول/ ديسمبر 2013[13].

غير أنّ التظاهر خلال مرحلة ما بعد الانقلاب لم يكن مقصورًا على جماعة الإخوان المسلمين، وإنما قام بعض الحركات والقوى السياسية والاجتماعية بالتظاهر، وإن كان على نطاق محدود، بحيث نظمت الحركات الطلابية في الجامعات المصرية عددًا من التظاهرات ضد السلطة، شاركت فيها أحزاب وحركات سياسية مختلفة مثل حزب مصر القوية وحركة الاشتراكيين الثوريين وحركة 6 أبريل. كما حاول بعض الرموز والشخصيات السياسية من الناشطين، التصدي لقانون التظاهر الذي وضع قيودًا كبيرة على التظاهر، ولكن تم اعتقالهم مثلما حدث مع الناشط السياسي علاء عبد الفتاح، وأحمد ماهر مؤسس حركة 6 أبريل، ومحمد عادل عضو الحركة وغيرهم[14].

المرحلة الثانية: من التعبئة السلمية إلى العنف

تمتد هذه المرحلة من صدور قانون التظاهر وإعلان جماعة الإخوان جماعة إرهابية أواخر عام 2013 إلى تولي عبد الفتاح السيسي السلطة في حزيران/ يونيو 2014. وخلال تلك الفترة زادت وتيرة العنف والاحتكاك بين الحركات الاحتجاجية، وخاصة من المحسوبين على التيار الإسلامي والنظام الذي أصبح يستخدم الرصاص الحي في تفريق أيّ تظاهرة تحت غطاء قانون التظاهر؛ فقد شهدت الذكرى السنوية الثالثة للثورة المصرية التي شارك فيها بعض القوى الاحتجاجية والسياسية، مثل حركة 6 أبريل وجماعة الإخوان المسلمين، أحداثًا دموية وعنفًا بين مؤيدي السيسي ومعارضيه؛ ما أدى إلى وقوع نحو 103 قتلى و277 جريحًا، في حين تم اعتقال نحو 1341 شخصًا لا يزال بعضهم يواجه المحاكمة[15]. وبدأ بعض الحركات والشبكات الراديكالية في الظهور، مثل حركة أجناد مصر، وحركة إعدام، وحركة ولّع، وحركة مولوتوف، التي نجحت في تكوين بعض الفروع في عدد من المحافظات المصرية. وقد تبنّت هذه الحركات خطابًا راديكاليًا يرفض النظام القائم، ويسعى لتعجيزه وربما إسقاطه. وقد انتهجت العنف أداة في مواجهة النظام وإن كان يغلب عليه الطابع الانتقامي من النظام وأجهزته وأهمها الشرطة والجيش[16]. لذا، حظيت بعض العمليات التي قامت بهذه الحركات بقدر من التأييد في أوساط شباب الإسلاميين الذين يرفضون الاعتراف بالنظام الحالي.

> **أغلقت السلطة في مصر المجال العام إغلاقًا شبه كامل، واستخدمت الغطاء القانوني الذي أتاحه لها قانون التظاهر من أجل قمع أي محاولات للتظاهر**

خلال تلك المرحلة أغلقت السلطة في مصر المجال العام إغلاقًا شبه كامل، واستخدمت الغطاء القانوني الذي أتاحه لها قانون التظاهر من أجل قمع أي محاولات للتظاهر، واستُخدِمت القوةُ المفرطة في التعامل مع المتظاهرين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والأيديولوجية. وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف محاولات التظاهر خلال تلك المرحلة، ليس فقط من جانب الإسلاميين، وإنما كذلك، من جانب فئات أخرى كالطلاب والاشتراكيين الثوريين وحركة 6 أبريل. وشهدت الساحة العمالية تظاهرات عديدة. وبحسب بعض التقارير استمرت التظاهرات منذ بداية عام 2014 حتى تولي السيسي السلطة، بل تجاوزت أضعاف ما كان موجودًا أواخر عهد مبارك[17].

المرحلة الثالثة: القمع الممنهج للتظاهرات

تمتد هذه المرحلة منذ أن تولى الجنرال السيسي السلطة في حزيران/ يونيو 2014 حتى الآن. وهي المرحلة التي ارتفع فيها مستوى القمع والتدخل العنيف للسلطة في المجال العام، بحيث قُمِعت محاولات الحشد والتعبئة وتصفيتها، سواء أكانت من جانب الإسلاميين أم من غيرهم من القوى السياسية. وهو ما دفع بعض القوى والحركات الاحتجاجية إلى تصعيد خطابها وسلوكها تجاه النظام، بوصف ذلك نوعًا من ردة الفعل على قمع النظام وعنفه. ظهرت خلال الأعوام الأخيرة مجموعة من الشبكات

---

13 "بوابة الأهرام تنشر النص الكامل لقرار مجلس الوزراء بإعلان الإخوان جماعة إرهابية"، جريدة **الأهرام**، 2013/12/25، شوهد في 2017/2/24، في: https://goo.gl/V1cmnV

14 "Egypt Jails Ahmed Maher and Other Secular Activists," *BBC*, 22/12/2013, accessed on 30/1/2017, at: http://ow.ly/bKVM30egZHz

15 "التقرير النهائي: حصر وقائع وضحايا أحداث الذكري الثالثة لثورة 25 يناير"، موقع ويكي ثورة، 2014/1/26، شوهد في 2017/6/1، في: http://ow.ly/ZpKf30egZMi

16 للمزيد حول هذه الحركات يمكن مراجعة: ""الردع السلمي' و'ولّع' و'مولوتوف'، حركات مناهضة للانقلاب في مصر"، نون بوست، 2014/1/31، شوهد في 2017/2/19، في: http://ow.ly/ezE230eh5wJ

17 Emmy Austin Holmes & Hussein Baoumi, "Egypt's Protests by the Numbers," Carnegie Endowment for International Peace, 29/1/2016, accessed on 8/1/2017, at: http://carnegie-mec.org/sada/62627

والخلايا الراديكالية سياسيًا وأيديولوجيًا التي استخدمت التعبئة العنيفة ضد النظام ومؤسساته وأهمها قوات الأمن. كما ازداد قمع النظام لجماعة الإخوان المسلمين باستخدام الرصاص الحي مع أنصارها ومؤيديها الذين دأبوا على التظاهر في المحافظات الريفية كالفيوم وبني سويف والشرقية، وبمطاردة أعضائها وقادتها وتصفيتهم بطريقة ممنهجة.

شهدت هذه المرحلة دخول قوى وحركات اجتماعية وسياسية أخرى مجال التعبئة والحشد، وذلك انطلاقًا من أجندة مغايرة لأجندة الإسلاميين، مثل التركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية ومنها حركة ضنك التي ظهرت في أيلول/ سبتمبر 2014 والتي تعرف نفسها بوصفها "حركة اجتماعية وطنية غاضبة، تحمل مطالب الملايين من الجوعى والفقراء والمظلومين والمطحونين والمرضى من أبناء هذا الشعب، وتعمل على رفع المعاناة من على كاهل هذا الشعب بالنضال من أجل تحقيق الحد الأدنى من حقوق أبناء هذا الوطن، وهو الحق في العيش الكريم"، بحسب ما جاء في بيانها التأسيسي[18].

وظهرت أيضًا حركات تهتم بقضايا حقوق الإنسان خاصة في ظل الانتهاكات التي مارسها النظام المصري، والتي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة وثّقتها منظمات محلية[19] ودولية[20] عديدة. من هذه الحركات؛ التنسيقية المصرية للحقوق والحريات التي تأسست في آب/ أغسطس من عام 2014، والتي تقوم بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مصر من خلال التعاون مع المؤسسات والناشطين والجهات المسؤولة.

أنماط التعبئة السياسية تحت حكم السيسي

تنوعت أشكال الحشد والتعبئة السياسية طوال السنوات الأربع الماضية. وحاولت الحركات والقوى الاحتجاجية التكيف مع حالة التضييق والقمع الشديدة التي يفرضها النظام المصري قانونيًا وسياسيًا. ومن الواضح أنّ ثمة ارتباطًا بين أنماط التعبئة والحشد وأهداف هذه الحركات، وما إذا كانت تستهدف الضغط على النظام فقط أم تسعى لإسقاطه وتغييره. كذلك هناك علاقة بين طبيعة القضايا التي تدافع عنها هذه الحركات وما إذا كانت سياسية أم اجتماعية أم حقوقية/ قانونية وأشكال التعبئة والحشد. وأخيرًا، ساهمت البنية الداخلية لهذه الحركات وطبيعة توازن القوى داخلها في تحديد أشكال التعبئة والحشد ضد النظام طوال الفترة الماضية. ويمكن تقسيم الحركات والشبكات الاحتجاجية التي ظهرت منذ انقلاب 3 تموز/ يوليو إلى عدة أشكال:

1. الحركات الراديكالية العنيفة

كان تولي الجنرال عبد الفتاح السيسي السلطة في حزيران/ يونيو 2014 أحد الحوافز التي شجعت على ظهور مجموعة من الحركات والشبكات والخلايا الراديكالية التي تنتهج العنف. ويتبنى معظم هذه الحركات أجندة سياسية وأيديولوجية تستهدف إسقاط النظام من خلال استهداف قوات الجيش والشرطة. ولعل أهم هذه الحركات ما يلي:

- **حركة المقاومة الشعبية:** تأسست هذه الحركة في 14 آب/ أغسطس 2014. وهو تاريخ يوافق الذكرى الأولى لمذبحة رابعة العدوية. ظهرت الحركة من خلال بيان لها على الفيسبوك، حيث نشرت بيانها الأول الذي جاء فيه "إن هذا الكيان الذي نعلن تدشينه اليوم رسميًا (حركة المقاومة الشعبية – مصر)، لهو تزيين لجهود أشهر مضت – قبل أي ذكرى – بدأ فيها عملنا المقاوم لاستبداد عسكر مصر، منذ أن علمنا أن ثورتين لا تكفيان للتغيير، إحداهما أربكت وأخراهما أجهضت ورُكبت بثورة مضادة، وأن علينا بذل المزيد من الدماء لننال العيش، وامتطاء المزيد من الأشواك لننعم بالحرية، ودفع الكثير من الثمن لنغنم العدالة الاجتماعية، وإن إعلان انطلاق هذا الكيان المقاوم الجديد لهو رغبة مصرية خالصة في توحيد جهود المقاومين المصريين في أنحاء المحروسة تحت مسمى واحد وهدف مشترك ووسائل متشابهة وكيانات لامركزية متعددة"[21]. يمتد نشاطها إلى محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والفيوم وبني سويف والمنيا وكفر الشيخ والبحيرة والإسماعيلية وأسوان وأسيوط والقليوبية والغربية والسويس والدقهلية والشرقية. وتتبع الحركة تكتيكات مختلفة للتعبئة والنشاط، منها استهداف عناصر الشرطة وإطلاق النار على عناصر الأمن، وإشعال النيران في عدد من السيارات والآليات التابعة لقوات الأمن. واعتمدت الحركة أيضًا على أسلوب قطع الطرق في مختلف الأماكن لتعطيل الحياة العامة. وقد نفذت الحركة مجموعة من العمليات ضد قوات الأمن والشرطة، أهمها اختطاف أمين شرطة بقنا في أيار/ مايو 2015، كما تبنت حادث الانفجار في محيط مطار القاهرة في شباط/ فبراير 2015 وتبنّت حادث اقتحام كمين شرطة بالمنصورة في آذار/ مارس 2015، وتبنّت

18 للاطلاع على البيان التأسيسي لحركة "ضنك"، انظر: "ميثاق حركة ضنك"، فيسبوك، 2014/9/3، شوهد في 2017/4/20، في:
http://ow.ly/x7Dl30eh07A

19 للمزيد انظر: "كشف حساب: عامان من حكم عبد الفتاح السيسي"، مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، 2016/6/8، شوهد في: 2017/2/16، في:
http://ow.ly/3cY030eh0g5

20 للمزيد، انظر:
"Egypt: 'Officially, You Do Not Exist' – Disappeared and Tortured In The Name Of Counter-Terrorism," Amnesty International, 13/7/2016, accessed on 8/1/2017, at: http://ow.ly/shRn30eh0sy

21 "بيان حركة المقاومة الشعبية، فيسبوك، 2014/8/14، شوهد في 2017/6/9، في:
http://ow.ly/QHfg30eh0wM

أيضًا اغتيال النائب العام هشام بركات بتفجير استهدف موكبه بعد خروجه من منزله في مصر الجديدة. كما أعلنت الحركة مسؤوليتها عن تفجير قنبلتي صوت داخل مركز شرطة كفر صقر في الشرقية في 19 كانون الثاني/ يناير 2015[22].

وتتهم السلطات المصرية هذه الحركة بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين، في حين نفى أحد أعضاء الحركة، وهو محمود السيد، في حوار لموقع الجزيرة نت أيّ علاقة لهم بجماعة الإخوان قائلًا إنّهم "مجموعة من الشباب لا نتبع أي فصيل سياسي، ولا نهتم بالسياسة، وبياناتنا الصحفية هي العمليات التي ننفذها على الأرض، وكل ما نسعى إليه هو تحقيق العدالة والقصاص لدماء الشهداء"، مشددًا على تمسكهم بسلمية الحراك الرافض الانقلاب العسكري. كما نفى سعي الحركة لعسكرة الثورة ضد نظام ما بعد 30 حزيران/ يونيو، أو نشر الإرهاب والفزع في الشارع المصري. وأكد أنّ الحركة تؤمن بالسلمية، لكنها "تسعى لإرباك قوات الأمن ومعاقبتها على جرائمها بحق المتظاهرين السلميين، في ظل انهيار منظومة العدالة وتبرئة جميع المتهمين في قضايا قتل ثوار يناير وأولتراس أهلاوي ومجازر أبو زعبل ورابعة والنهضة والحرس الجمهوري"، بحسب قوله[23].

• **حركة العقاب الثوري:** نشأت هذه الحركة في عام 2015، في الذكرى الرابعة لثورة 25 يناير. وأعلنت الحركة في بيان تأسيسها على شبكة الإنترنت أنّها نشأت نتيجة لـ"انحراف المسار السياسي في مصر عن المسار الثوري وتمكين القتلة من حكم مصر لقتل المزيد والمزيد من الأبرياء، وهو ما يلزمه وضع حد فاصل لتلك المجزرة الجماعية التي بدأت منذ يوم 25 يناير 2011 ولم تتوقف حتى الآن"، بحسب البيان[24]. ومن اللافت أنّ بيان الحركة حاول أن يميز نفسه عن الحركات الاحتجاجية الراديكالية ذات الخلفية الدينية، بحيث لم يستخدم آيات قرآنية أو أناشيد أو موسيقى دينية أو حتى شعارات جهادية. كما أضاف البيان أنه "لا سبيل للتخلص من النظم الديكتاتورية التي توجّه بنادقها في صدور الثوار إلا بتجريدها من أدوات قوتها وامتلاك القوة المضادة التي تمكن الثورة من الانتصار والثأر. سئمنا من دعاوى السلمية"[25]. وأعلنت الحركة مسؤوليتها حتى الآن عن تفجير 56 عبوة ناسفة، ونصب 12 كمينًا لقوات الأمن، والاشتباك مع تلك القوات بالأسلحة الرشاشة في محافظات عدة في الذكرى الرابعة لثورة 25 يناير. كما تبنّت الحركة إحراق مبانٍ حكومية وتفجير قطارات وخطوط سكك حديدية، ومحطات توليد كهرباء وأبراج هواتف محمولة، ومحطات مياه، وكذلك قطع عشرات الطرق الرئيسة في مختلف المحافظات. كما وضعت على صفحتها على الفيسبوك أسماء 38 ضابطًا من الجيش والشرطة بأماكن عملهم، وعناوين منازلهم تستهدف الحركة تصفيتهم. كما اعتمدت الحركة أساسًا على استهداف أبراج الكهرباء والضغط العالي، وهو ما انعكس في قيامها بتفجير أبراج الكهرباء والضغط العالي المغذية لمدينة الإنتاج الإعلامي وأطلقوا على هذه العملية اسم عملية "قطع الألسنة"[26]. فضلًا عن تبنيها العديد من عمليات العنف في وجه قوات الأمن وأعلنت الحركة القيام بعملية إعدام لأحد المواطنين اتهمته بالتعاون مع الجهات الأمنية للإرشاد إلى أعضاء الحركة. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة حول عدد العناصر المنضمة إليها، فأعدادها لا تتجاوز بضع مئات وهي تعدّ ملاذًا آمنًا لمعارضي النظام السياسي، وتتمركز في المناطق العشوائية، وبخاصة في مناطق في الجيزة وحلوان. وذلك بحسب عديد من التقارير الإعلامية.

• **حركة سواعد مصر-حسم:** تعدّ هذه الحركة هي الأحدث بين الحركات الراديكالية العنيفة. وظهرت منتصف عام 2016. وهي حركة تنتهج العنف الصريح سبيلًا لتغيير النظام في مصر التي تعدّها الآن واقعة تحت "الاحتلال العسكري". وعلى الرغم من أنّ البيان الأول للحركة قد ظهر أواخر عام 2014[27]، لم تبدأ عملياتها فعليًا إلا بعد ذلك بعامين، وثمة شكوك في العلاقة بين هذا البيان والحركة التي ظهرت بعد ذلك. وبوجه عام، فإنّ الحركة تستهدف "إسقاط الانقلاب" وترفع شعارات ترتبط بالنهج العنيف مثل "نحن قدر الله النافذ إليكم" و"بسواعدنا نحمي ثورتنا"، فضلًا عن استخدام مكتبها الإعلامي البيانات العسكرية التي تشير إلى أنهم يعاهدون الله والشعب المصري على عدم ترك السلاح إلا وقد تحرر الشعب من ظلم ما وصفوه بـ "الآلهة العسكرية الغاشمة وميليشياتها" حتى آخر فرد من أفراد الحركة وأنهم لن يغادروا أرض المعركة إلا وهم شهداء أو منتصرون[28].

قامت الحركة بعمليات نوعية منها على سبيل المثال محاولة اغتيال الشيخ علي جمعة، مفتي الجمهورية السابق، في آب/ أغسطس

---

22 "حركة المقاومة الشعبية – مصر"، موقع السكينة، 2016/6/13، شوهد في 2017/4/8، في:
http://ow.ly/9AVE30eh0T7

23 ""المقاومة الشعبية' و'العقاب الثوري'.. يتحديان الانقلاب بمصر"، الجزيرة نت، 2015/1/26، شوهد في 2017/5/27، في:
http://ow.ly/4iWk30eh0LV

24 للمزيد راجع: "بيان حركة العقاب الثوري"، يوتيوب، 2015/1/24، شوهد في 2017/3/11، في:
http://ow.ly/IZeH30eh0Wp

25 مي شمس الدين، "جماعات العقاب الثوري... بين الدولة والجماعة"، موقع مدى مصر، 2015/6/21، شوهد في 2017/6/8، في:
http://ow.ly/lMTv30eh0Zq

26 راجع: "حركة العقاب الثوري - عملية قطع الألسنة -الإنتاج الإعلامي – مصر"، يوتيوب، 2015/4/15، شوهد في 2017/1/2، في:
http://ow.ly/oW8s30eh14U

27 "البيان (1) التأسيسي لحركة حسم"، يوتيوب، 2014/10/23، شوهد في 2017/5/3، في:
http://ow.ly/C36Y30eh6Rx

28 مصطفى مراد، "ما هي حركة "حسم"؟، جريدة **المصريون**، 2016/8/5، شوهد في 2017/2/8، في:
http://ow.ly/ne5Q30eh1Hb

الماضي[29]، وكذلك محاولة اغتيال النائب العام المساعد المستشار زكريا عبد العزيز عثمان أواخر أيلول/ سبتمبر 2016[30]. كما قامت الحركة بعدد من العمليات النوعية منها استهداف سيارة رئيس مباحث في مركز طامية في محافظة الفيوم غرب مصر، كما أعلنت الحركة في بيان لها، منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2016، مسؤوليتها عن استهداف كمين لقوات الشرطة بالقرب من قرية الميمون بمركز الواسطي في محافظة بني سويف. وبحسب البيان فقد "تم الاستهداف باستخدام عبوات ناسفة شديدة الانفجار مما أدى إلى إصابة أفراد التشكيل الأمني وإعطاب إحدى مدرعاته وإصابة من في داخلها بإصابات بالغة"[31].

ومن اللافت أنّ هذه الحركة لديها قدرات احترافية عالية من حيث اختيار الرموز التي يتم استهدافها ومن خلال نوعية العمليات التي تقوم بها. ويعتقد البعض أنّ العصب الرئيس لهذه الحركة يتكون من أهالي المعتقلين الذين تضرروا من عمليات القمع والعنف التي يمارسها النظام الحالي في مصر. لذا، فهي تتركز، في الأساس، في الريف المصري، وخاصة في محافظات شمال الصعيد، مثل الفيوم وبني سويف. وتتهم السلطات المصرية هذه الحركة بأنّها الذراع العسكرية لجماعة الإخوان المسلمين وهو ما تنفيه الحركة. في حين يرى البعض أنّ الحركة نموذج لفكرة الشباب الغاضب الذي يرفع شعارات الثأر في وجه الدولة المصرية بنظامها السياسي الحالي، وأنّ الحركة امتداد لحركات عنف مبتدئة، مثل كتائب حلوان أو العقاب الثوري أو المقاومة الشعبية؛ ما يوضح أنّها ليست على علاقة بتنظيمات كبرى، لا فكريًا ولا تنظيميًا ولا تدريبيًا، وهذا يعزز أطروحة "الذئاب المنفردة" التي يصعب على الجهات الأمنية متابعتها أو حتى الإفشال المبكر لعملياتها[32].

2. الحركات والمنظمات الحقوقية

وهي الحركات التي تركز، في الأساس، على الملف الحقوقي والقانوني، وتسعى لمواجهة النظام الحالي من خلال فضح انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها السلطات المصرية. ولعل أبرز هذه المنظمات "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات". وهي منظمة حقوقية مصرية مقرها القاهرة أسست في آب/ أغسطس 2014. وبحسب الموقع الإلكتروني للمنظمة فإنها "منظمة مستقلة حيادية غير ربحية، غير حكومية، وتهدف إلى توثيق الانتهاكات التي تحدث في مصر، وإصدار التقارير والدراسات والأبحاث عنها بشكل منهجي موضوعي حرفي، بهدف ضمان حقوق الضحايا وتوثيق التاريخ حتى لا يزيّف، والضغط لوقف الانتهاكات والتجاوزات في حق المواطنين المصريين وكل المقيمين على الأراضي المصرية طبقًا للدستور والقانون"[33]. ونشأت التنسيقية المصرية للحقوق والحريات في مصر مؤسسةً حقوقيةً مستقلةً ومنظمةً من منظمات المجتمع المدني؛ وذلك "للتعبير عن كافة آلام وهموم المواطن المصري، وذلك بعد أن رأى القائمون على المؤسسة المنهجية الواضحة في انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، وحاجة المجتمع إلى أيادٍ تساعد الضحايا بلا أية مآرب مادية" كما يشير موقع الحركة[34]. وقد عُقد المؤتمر التأسيسي الأول للتنسيقية في 1 آب/ أغسطس عام 2014، في نقابة الصحفيين المصرية، بمشاركة واسعة من كثير من حركات المجتمع المدني ومنظماته في مصر والناشطين الحقوقيين، إضافةً إلى تغطية إعلامية واسعة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2015 تم إدراج التنسيقية المصرية في سجل منظمات المجتمع المدني في المجلس الاجتماعي والاقتصادي بالأمم المتحدة. وتعتمد التنسيقية في ما تصدره من تقارير ودراسات على فريق متخصص من الحقوقيين، وذلك عبر الرصد الواقعي والزيارات الميدانية واللقاءات مع الضحايا أو أسرهم، وتم الاعتماد أيضًا على ما صدر من تقارير وبيانات عن الجهات الحكومية والرسمية، مع تدقيق الرواية الحكومية مع ما تم توثيقه فعليًا من أسر الضحايا أو شهود العيان إضافةً إلى المحاضر الرسمية.

3. الحركات العابرة للأيديولوجيا

ظهرت هذه الحركات خلال العامين الأخيرين، بعضها ردة فعل على أحداث بعينها، والبعض الآخر بوصفه جزءًا من إستراتيجية مقاومة السلطة في مصر. ولعل أهم هذه الحركات ما يلي:

- **الحملة الشعبية للدفاع عن الأرض (مصر مش للبيع):** ظهرت هذه الحملة ردة فعل على قيام النظام المصري بقيادة الجنرال السيسي بالتنازل عن جزيرتي "تيران وصنافير" للسعودية، وهو ما أثار غضب كثيرين، ودفع عددًا من الناشطين السياسيين إلى تدشين هذه الحملة من أجل الدفاع عن الجزيرتين بوصفهما مصريتين. وقامت الحملة بصياغة بيان وطرحه للتوقيع الإلكتروني، وفُتِح باب التضامن أمام الحركات الطلابية والحركات النقابية والرموز الوطنية. ويشارك في الحملة عدد كبير من الأحـزاب والرموز والحركات السياسية

29 "بلاغ عسكري رقم (2): استهداف شيخ النفاق ومفتى الاعدامات علي جمعة"، موقع حسم، 2016/8/5، شوهد في 2017/4/11، في:
http://ow.ly/P5qH30eh1R5

30 "بلاغ عسكري رقم (5): استهداف موكب النائب العام المساعد"، موقع حسم، 2016/9/29، شوهد في 2017/3/22، في:
http://ow.ly/shO230eh21s

31 "بلاغ عسكري (9): استهداف تشكيل أمني في محافظة بني سويف بعبوات ناسفة"، موقع حسم، 2016/6/18، شوهد في 2017/5/31، في:
http://ow.ly/lyl430eh27x

32 "من يقف وراء حركة حسم؟"، برنامج "صناعة الموت"، العربية، 2016/8/12، شوهد في 2017/1/8، في:
http://ow.ly/YVt430eh2n6

33 انظر: "من نحن"، التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، د.ت، شوهد في 2017/7/1، في:
http://ow.ly/MJJ630eh2wL

34 المرجع نفسه.

والاحتجاجية التي وقّعت بيان تدشين الحركة، منها الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وحزب الكرامة، وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وحزب العيش والحرية (قيد التأسيس) وحزب مصر القوية، وحركة 6 أبريل-الجبهة الديمقراطية، وحركة شباب الحرية والعدالة وتيار الشراكة الوطنية، وغيرها.

وجاء في بيان تأسيس الحركة ما يلي:

- "أولًا: رفض اتفاقية ترسيم الحدود والتنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية، وتصريحات رئيس الجمهورية التي تؤكد المعنى نفسه، فالتنازل عن الجزر المصرية والمساس بسيادة البلاد وحدودها يعدّ تفريطًا في ما لا يجوز التفريط فيه وتجاوزًا لخط أحمر لا يمكن تجاوزه، بما في ذلك حقوق كامل الشعب والأجيال المقبلة في هذه الأرض.

- ثانيًا: إدانة منطق التعتيم الذي أحاط بأمر يتعلق بجغرافيا البلاد وحدود الإقليم، ومباغتة الشعب المصري بالقرار المنعدم، بعد إبلاغه للكيان الصهيوني وأميركا، وبعد قرار إعادة ترسيم الحدود بالفعل، إنما هو تنازل ممن لا يملك عن الحقوق التاريخية لمصر لمن لا يستحق، ويؤكد موقعو النداء رفضهم نهج تجاهل الشعب المصري واستبعاده المستمر من عملية اتخاذ القرار ورسم المستقبل الذي يتبناه النظام الحاكم ولا يتردد رئيسه في الإعلان عنه في الخطابات الرسمية.

- ثالثًا: رفض امتداد منطق بيع الأصول العامة وإهدار الموارد إلى بيع أراضي الوطن، وامتداد منطق التقييد على حرية تداول الآراء والمعلومات إلى التقييد على معرفة تغيير خرائط البلاد وحدودها.

- رابعًا: على الرغم من إعلان السلطة نيتها عرض الأمر على مجلس النواب قام بعض الوزارات والأجهزة بالفعل بتغيير الخرائط التي كانت تشير إلى ملكية مصر الجزر قبل عرض الأمر على الشعب وعلى البرلمان، بل وصل الأمر إلى إبلاغه الكيان الصهيوني وأميركا قبل علم المصريين به، بحيث اتضح أنّ الأمر يرتبط بترتيبات إقليمية نراها لمصلحة تأمين العدو الصهيوني وإدخال الدول الرئيسة في المنطقة في إطار كامب ديفيد ولخدمة المشروع الأميركي في الوطن العربي.

- خامسًا: عدّ هذه الاتفاقية كالعدم؛ إذ لا يجوز لرئيس أو حكومة التنازل عن الأرض، ومحاولة الهروب من مسؤولية هذا الاعتداء على الدستور وحقوق الوطن والشعب بادعاء أنّ الأرض التي خضبتها دماء المصريين وتفاوضت عليها الدبلوماسية المصرية بعد الاحتلال الصهيوني، والتي تشرف من مضيق تيران على خليج العقبة، بكل أهميته الإستراتيجية للأمن القومي المصري كانت وديعة من السعودية"[35].

35 "الحملة الشعبية للدفاع عن الأرض تنشر بيانها التأسيسي"، جريدة **الشعب الجديد**، 2016/4/22، شوهد في 2016/12/8، في:
http://ow.ly/YNhL30eh2G3

وظهرت حملة مشابهة لهذه الحملة، وربما منبثقة منها اسمها حملة "أرضي" التي دشنها مجموعة من الناشطين السياسيين والحقوقيين، منهم المحامي المعروف والمرشح الرئاسي السابق خالد علي الذي قاد حملة قانونية وحقوقية لإثبات عدم أحقية السعودية بجزيرتي تيران وصنافير ونجحت الحملة في استصدار أحكام قضائية من المحكمة الإدارية العليا[36] بذلك؛ ما مثّل ضربة للنظام وأثّر سلبيًا في علاقته بالسعودية.

ودعت هذه الحملات إلى تنظيم تظاهرات من أجل دعم مطالبها والتنديد بتسليم الجزيرتين للسعودية. ونجحت في تعبئة الشارع نجاحًا كبيرًا. وتجسد ذلك في تظاهرة حاشدة دعت إليها القوى القائمة على الحملة، منتصف نيسان/ أبريل 2016، وشارك فيها عشرات الآلاف من المصريين[37]. وهو ما دفع قوات الأمن إلى التدخل في التظاهرات اللاحقة من أجل عدم إكسابها زخمًا شعبيًا قد يؤدي في النهاية إلى إطاحة النظام.

نتائج وخلاصات

أوضحت هذه الدراسة أنّه على الرغم من حالة القمع التي يمارسها النظام الحالي في مصر تجاه القوى والحركات الاحتجاجية؛ لم يمنع من ظهور أشكال مختلفة للتعبئة السياسية طوال السنوات الأربع الماضية. وقد تنوعت أشكال التعبئة استنادًا إلى طبيعة الأهداف التي تسعى هذه الحركات والقوى لتحقيقها، وطبيعة القضايا التي تتبناها هذه القوى وتدافع عنها. فالحركات التي تستهدف إسقاط النظام من خلال استخدام القوة فشلت في تحقيق ذلك؛ نتيجة للتفاوت الكبير بينها وبين النظام من حيث الاستعداد والتسليح. صحيح أنّ بعض عملياتها كان له تأثير سلبي في صورة النظام، كما أنّ لها تداعيات غير مباشرة على الاقتصاد، إلا أن النظام لا يزال متماسكًا ومتحكمًا في الأوضاع.

ويبدو أنّه كلما ابتعدت هذه القوى عن مسألة العنف والتمرد المسلح، كانت فرص نجاحها في تحقيق أهدافها أكبر. وكذلك الحال في المقارنة بين نتائج أفعال الحركات الراديكالية والحركات العابرة للأيديولوجيا والمنخرطة في قضايا ترتبط بالشأن العام المصري وتهمّ قطاعًا كبيرًا من المجتمع، وهو ما أتاح لها قدرًا من الدعم الشعبي في ظل مناخ استقطابي غير مسبوق.

36 "الإدارية العليا: تيران وصنافير مصرية"، جريدة **المصري اليوم**، 2017/1/16، شوهد في 2017/2/3، في:
http://ow.ly/qn5R30eh2Mx

37 "أكبر مظاهرات ترفض التنازل عن تيران وصنافير"، يوتيوب، 2016/4/16، شوهد في 2017/1/12، في: http://ow.ly/GgaK30eh2U9
"رفض شعبي في مصر ضد التنازل عن تيران وصنافير"، يوتيوب، 16/4/2016، شوهد في 12/1/2017،في:
http://ow.ly/gu7w30eh30D

وإن كان تعامل النظام المصري مع هذه الحركات الاحتجاجية قد اتسم بقدر من عدم التمييز، فإنّ استخدام القوة والإكراه كان أوضح في التعامل مع الجماعات والشبكات والاحتجاجات الراديكالية التي كان يتم التعامل معها في أغلب الأحوال من خلال منطق المواجهة والتصفية. في حين لم يستطع النظام القيام بذلك مع الحركات الأخرى، وكان أكثر ما يفعله هو اعتقالهم ثم الإفراج عنهم بكفالات مالية.

> إن كان تعامل النظام المصري مع هذه الحركات الاحتجاجية قد اتسم بقدر من عدم التمييز، فإنّ استخدام القوة والإكراه كان أوضح في التعامل مع الجماعات والشبكات والاحتجاجات الراديكالية

وبوجه عام، يمكن القول إنّ الفترة المقبلة سوف تشهد مزيدًا من الاحتجاجات والرفض لسياسات النظام المصري؛ وذلك لأسباب مختلفة سياسية واجتماعية واقتصادية، وسيظهر مزيد من الحركات الاحتجاجية على الرغم من ممارسات النظام القمعية والإكراهية.

المراجع

"All According to Plan: The Rab'a Massacre and Mass Killings of Protesters in Egypt." Human Rights Watch. August 12, 2014. at: http://ow.ly/woH030egYcB

"Egypt: 'Officially, You Do Not Exist' – Disappeared and Tortured In The Name Of Counter-Terrorism." Amnesty International. 13/7/2016. at: http://ow.ly/shRn30eh0sy

Bayat, Asef. *Life as Politics*: *How Ordinary People Change the Middle East*. Stanford: Stanford University Press, 2013.

Davenport, Christian. "Multi-Dimensional Threat Perception and State Repression: An Inquiry into Why States Apply Negative Sanctions." *American Journal of Political Science*. vol. 39. no. 3 (1995).

Foucault, Michel. *The History of Sexuality*. vol. 1. New York: Random House, 1978.

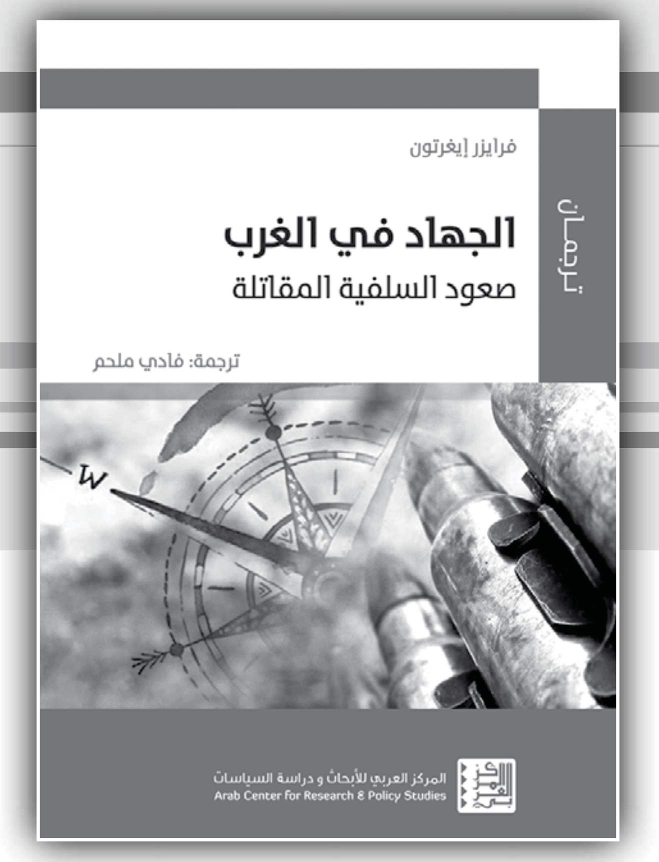
Holmes, Emmy Austin & Hussein Baoumi. "Egypt's Protests by the Numbers." Carnegie Endowment for International Peace. 29/1/2016. at: http://carnegie-mec.org/sada/62627

Lichbach, Mark Irving. "Deterrence or Escalation? The Puzzle of Aggregate Studies of Repression and Dissent." *Journal of Conflict Resolution*. vol. 31. no. 2 (June 1987).

McAdam, Doug. "Tactical Innovation and the Pace of Insurgency." *American Sociological Review*. vol. 48. no. 6 (1983).

Opp, Karl-Dieter & Wolfgang Roehl. "Repression, Micromobilization, and Political Protest." *Social Forces*. vol. 69. no. 2 (1990).

Tilly, Charles. *Regimes and Repertoires*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2006.



صدر حديثًا

الجهاد في الغرب: صعود السلفية المقاتلة

حين ألّف فرايزر إيغرتون كتاب "الجهاد في الغرب: صعود السلفية المقاتلة"، أراد تحصيل فهم أعمق للسلفية المقاتلة التي تعدّ واحدة من الحركات السياسية الأهم اليوم، تداركًا لنقص معرفي ناتج من أنها لم تنل الفهم الذي تستحقه، وذلك من خلال النظر في العوامل التي مكّنت وسهلت ما يسميه إيغرتون "المخيال السياسي" الذي يسمح للأفراد بتصوّر أنفسهم جزءًا لا يتجزأ من معركة عالمية بين قوى الإسلام والغرب. يبيّن إيغرتون في هذا الكتاب الذي ترجمه فادي الملحم وأصدره حديثًا المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (288 صفحة، موثقًا ومفهرسًا) كيف أدّى انتشار وسائل الإعلام الحديثة وشيوع التنقل والهجرات إلى إحداث تحوّل في معتقدات المسلمين الغربيين نحو تبنّيهم أيديولوجية تدعم سلفية مقاتلة ضد الغرب.

زولتان براني | Zoltan Barani*

جنود الجزيرة العربية: لماذا فرضت ثلاث دول خليجية التجنيد الإلزامي؟

Soldiers of Arabia: Why Have Three Gulf States Introduced Conscription?

تبحث هذه الدراسة في فرض الخدمة العسكرية الإلزامية وخطوات تنفيذها في ثلاث دول في مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ قطر، والإمارات، والكويت، والتي أعادت تطبيقه بعد توقف دام خمسة عشر عامًا. وتفسر الدراسة هذه السياسة الجديدة، بما يعمل عليه التجنيد الإلزامي من تعزيز الهوية الوطنية والتفاعل الاجتماعي السياسي للشباب، وبما يتيحه لقوات الاحتياط في هذه البلدان التي باتت مؤخرًا أكثر نشاطًا خارج حدودها، فضلًا عن أن التجنيد الإلزامي يستقطب ويدرب شبانًا غالبًا ما يفتقرون إلى التعليم، ويكونون عاطلين عن العمل ومعتلي الصحة.

كلمات مفتاحية: قطر، الإمارات، الكويت، التجنيد الإلزامي.

This article explores the introduction and implementation of mandatory military service, in three of the six Gulf monarchies that constitute the membership of the Gulf Cooperation Council. Two of these states, Qatar and the UAE, have never before imposed conscription while the third, Kuwait, decided to reintroduce it after a fifteen-year hiatus. The new policy, the essay argues, has been motivated by several reasons. First, conscription will build up the reserve forces of these states that have recently become more active in projecting military power beyond their borders. Second, it will strengthen national identity and the political socialization of young men and, to a lesser extent, women. Third, it will engage and train often poorly educated, unemployed, and unhealthy youths. Finally, the article contends, there is little chance of compulsory military service being introduced in the other three GCC states.

Keywords: Qatar, UAE, Kuwait, Mandatory Military Service.

* أستاذ الحكومة، جامعة تكساس.

* Professor of Goverment, University of Texas – Austin.

مقدمة

يُعد شكل التجنيد (إلزاميًا أو تطوعيًا) من أهمّ القضايا في القوات المسلحة، ويمكن الإتيان بحججٍ وجيهة لدعم كلا الخيارين. فعادةً ما يكون التجنيد الإلزامي الشامل هو الخيار المفضل في دولٍ تواجه تهديداتٍ خارجية خطرة، وفي بلدانٍ تَعدّ تدريب معظم مواطنيها عسكريًا أمرًا مرغوبًا فيه اجتماعيًا، وضروريًا من الناحية الإستراتيجية، وحيث لا يلاقي التجنيد فيها معارضةً شعبية كبيرة. لكن يتعين على الدول الديمقراطية ضمان تطبيق التجنيد بعدلٍ، ومَنح من لديه اقتناع شخصي أو ديني يحرم حمل السلاح أو أداء الخدمة العسكرية؛ خيارَ أداء خدمةٍ غير مسلحةٍ في صفوف الجيش أو في مجالاتٍ مفيدة اجتماعيًا، كالرعاية الصحية أو رعاية المسنين أو التعليم.

يتصف الجيش الذي يستند إلى التجنيد الإلزامي بفاعليةٍ أقل، وبالحاجة إلى موارد أكبر لبناء القدرات العسكرية للجند. وغالبًا ما يكون في الواقع بمنزلة مؤسسةٍ تدريبية تعمل لحساب التحديث العسكري. ومع ذلك، ثمة ميزةٌ كبيرة للخدمة الإلزامية؛ وهي أنها عاملٌ قوي للتفاعل الاجتماعي. فهي تجمع شبابًا من خلفياتٍ اقتصادية واجتماعية وقومية ودينية وإقليمية متباينة، وتُساهم في تشكيلهم كمجتمعٍ حقيقي عبر التدريب والخبرات المشتركة. ويستقطب هذا النمط من الجيوش عادةً اهتمامًا مجتمعيًا أكبر؛ لأن عددًا هائلًا من المواطنين يخدم إلزاميًا أو لديهم أقارب خدموا إلزاميًا في القوات المسلحة.

وعلاوةً على ذلك، ثمة أدلةٌ تبرهن على أن الخدمة العسكرية الإلزامية، وخصوصًا في المجتمعات المتحاربة، تحسّن مستويات المشاركة السياسية للمواطنين، على عكس الجيش التطوعي الذي يخفضها[1]. وفي حال تساوي جميع العوامل الأخرى، فإن جيوش التجنيد الإلزامي التي يتحمل جنودها العبء العسكري بالتساوي تقريبًا هو الخيار الأكثر ديمقراطية.

ويرى بعض الباحثين، مثل هانز مورغنثاو، أن الجيش الإلزامي أفضل؛ لأنه لا يمكن أن يغدو "أداةً للقيام بانقلابٍ أو بثورةٍ معاكسة؛ لأنه، أيًا كانت نواقصه، انعكاسٌ للشعب بوجهٍ عام"[2]. ومع أن استنتاج مورغنثاو منطقي، فإنه جانَبَ الصواب. فقد استخدم القادةُ الجيوشَ الإلزامية مرارًا وتكرارًا ضد أنظمةٍ غير شعبية. ويكفي أن نذكر هنا مثال الجيش الروماني عام 1989 أو نظيره التونسي عام 2011. وثمة مسألةٌ حاسمة أهملها مورغنثاو، هي شرعية الحكم؛ فالمجندون هم أصلًا من المجتمع، وإذا كان هذا المجتمع يَعدّ النخبة السياسية غير شرعية، فيُستبعد أن يعرّض المجندون حياتهم للخطر من أجلها.

يختار الجنود التطوع والاحتراف بأنفسهم، ولا يشكلون بأي حالٍ عينةً تمثل جماعتهم. وهم يعتنقون الروح العسكرية والترتيب الهرمي والانضباط والحياة الصارمة والقيم المحافظة. لذلك، يرجَّح أن تطابق مواقفهم مواقف قادتهم. وليس مفاجئًا تفضيل القادة عمومًا التدريب والعمل والقتال مع جنودٍ متطوعين؛ لأنهم اختاروا الحياة العسكرية ولم يُجبَروا على مكابدتها كالمجندين. كذلك، يُرجح في الدول الاستبدادية امتثال المتطوعين أكثر من المجندين لأوامر القيام بأعمال عنفٍ ضد المدنيين والسكان المحليين. ويجري النقيض من ذلك في البلدان الديمقراطية؛ حيث تحكم سلوك الجنود لوائح وضعها مدنيون، فلا يكون الجنود المتطوعون أشدّ امتثالًا من المجندين لقائدٍ يصدر أمرًا غير شرعي أو غير دستوري.

> ثمة أدلةٌ تبرهن على أن الخدمة العسكرية الإلزامية، وخصوصًا في المجتمعات المتحاربة، تحسّن مستويات المشاركة السياسية للمواطنين

ازداد في العقود القليلة الماضية عدد الدول الديمقراطية والاستبدادية التي اتجهت نحو التخلي عن التجنيد الإلزامي لمصلحة التطوع. بيد أن هذه النزعة توقفت أو انعكست في عدة بلدانٍ غنية في السنوات الأخيرة. ففي عام 2013، قرر المواطنون في النمسا وسويسرا الإبقاء على الخدمة العسكرية الإلزامية[3]، بل ما يلفت النظر أكثر هو ما حدث في ألمانيا عام 2016، حين ارتأت الحكومة إعادة تطبيق التجنيد الإلزامي بعد 5 سنواتٍ فقط من إلغائه[4].

ومنذ عام 2014، خالفت أيضًا ثلاث دولٍ خليجية الاتجاه السائد عندها منذ أمدٍ طويل في تفضيل الجيش التطوعي؛ إذ فرضت

1 Deborah Avant, "War, Recruitment Systems, and Democracy," in: Elizabeth Kier & Ronald Krebs (eds.), *In War's Wake: International Conflict and the Fate of Liberal Democracy* (New York: Cambridge University Press, 2010), pp. 235 - 252.

2 Anthony Lang (ed.), *Political Theory and International Affairs: Hans J Morgenthau on Aristotle's The Politics* (Westport, CT: Praeger, 2004), p. 76.

3 "Austria Vote to Keep Army Draft," *Daily Telegraph*, 132013/1/; John Letzing, "Swiss Voters Reject Initiative to End Mandatory Military Service," *Wall Street Journal*, 23/9/2013.

4 Alan Cowell, "The Draft Ends in Germany but Questions of Identity Endure," *The New York Times*, 30/6/2011; Alison Smale, "A Dwindling Army Tempts New Recruits with a Charm Offensive," *The New York Times*, 27/7/2014; Alexandra Sims, "Germany Considers Reintroducing Conscription as Part of New Civil Defence Strategy," *Independent*, 23/8/2016.

الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعادت فرضها في حالة الكويت. ويُعد تطبيق التجنيد الإلزامي في الكويت وقطر والإمارات حدثًا مهمًا؛ فقد عارضت دول مجلس التعاون الست (مجددًا باستثناء الكويت) التجنيدَ الإلزاميَّ منذ الاستقلال، وبدت مقتنعةً بالجيش الدائم المتشكل من ضباطٍ معظمهم محليون، وبسلك صف الضباط والمتطوعين الذي يعتمد اعتمادًا كبيرًا على جنودٍ أجانب من بلدانٍ إسلامية ذات أغلبيةٍ سنية، وخاصةً الأردن وباكستان واليمن.

يضعنا فرض التجنيد الإلزامي في الدول الخليجية عقب عقودٍ من قيام دولٍ ذات سيادة، أمام لغزٍ محيِّر: ما أسباب فرض التجنيد الإلزامي مؤخرًا؟ ولِمَ فرضته الإمارات وقطر؟ ولماذا أعادت الكويت فرضه على الرغم من تجربتها العسيرة السابقة معه؟ وما الآثار الأوسع لهذه الظاهرة في منطقة الخليج؟

تهدف هذه الدراسة إلى تمحيص هذه الأسئلة؛ فهي تسترسل في قسمين رئيسين؛ يناقش أولهما فرض التجنيد الإلزامي، ويحلل تنفيذه، ويبحث في تجربة قطر والإمارات؛ حيث نُفِّذت بالفعل عدة دوراتٍ منه، ويتناول القسم الآخر الأسباب الكامنة وراء قرار الانتقال نحو نظام تجنيدٍ إلزامي جزئي، ليشرح لِمَ يُستبعد انتقال عدوى هذه المبادرة إلى الدول الخليجية الأخرى (البحرين وعُمان والسعودية).

التجنيد الإلزامي: فرضه وتنفيذه

لم تكن الخدمة العسكرية الإلزامية، تقليديًا، قضيةً مهمة في التجنيد في الجيوش الخليجية لعدة أسباب؛ فقد كانت هذه الجيوش، وقد تلقى كلٌّ منها منذ نشأته مبادئ توجيهية أساسية بريطانية، قادرةً على استقطاب متطوعين من نخبة القبائل ومن أفراد الأسر الملكية. وقد رأى المخططون العسكريون في بعض هذه البلدان، خاصةً في البحرين والسعودية، أن وجود مجتمعاتٍ شيعية كبيرة تعاني مظالم عميقة الجذور يقودها إلى عدم التفكير في فرض التجنيد الإلزامي الشامل. وفضلًا عن هذا، كان لمعظم دول الخليج من الثراء ما يكفي لاستئجار جنودٍ على درجةٍ عالية من الاحتراف من الخارج، ويتمتعون بولاءٍ مطلق للأسر الملكية؛ أرباب عملهم الجدد.

كانت الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي عملت بالتجنيد الإلزامي قبل عام 2014؛ إذ طبقته عند الاستقلال عام 1961. وقد أبقى دستور البلاد على التجنيد الإلزامي ووصف الخدمة العسكرية الوطنية بأنها "شرف للمواطنين" (المادة 47، وتُنظَر المادة 158) وهو ما تكرر في قانون الخدمة الإلزامية رقم 102 لسنة 1980.

يرى نزيه الأيوبي أن فرض الكويت التجنيد الإلزامي هو محاولة "كان دافعها الرئيس تجاوز الثقل العددي لجنودها من البدو والشيعة/ العراقيين"[5]. والواقع أن عددًا كبيرًا من الجنود ورجال الشرطة الكويتيين هم من البدون الذين ليس لديهم جنسية؛ حيث لا يزال وضعهم القانوني يمثّل مسألةً خلافية حتى يومنا هذا. ومع ذلك، كانت نسبة مواطني البلاد في القوات الكويتية قبل حرب الخليج في عام 1991 تبلغ من 20 إلى 30 في المئة قبل أن ترتفع بعد ذلك، عقب طرد عددٍ كبير من غير الكويتيين، وخاصةً الفلسطينيين والبدو، من الجيش لتواطئهم المزعوم مع العراق[6]. وعدّت الحكومة حينها برنامج الخدمة العسكرية الإجبارية فاشلًا؛ لأنه لم يحظ بشعبيةٍ، وصادف مشكلات خطرة ومستعصية في تنفيذه، وقد توقف عام 2001. ومع ذلك، تكرر دوريًا منذئذٍ النقاش حول إعادة فرض الخدمة العسكرية الإلزامية[7]. وفي عام 2013، اعترض محامون كويتيون على مشروعٍ للتجنيد الإلزامي؛ لأنه لم يحدد جنس الجند، قائلين إن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساس للتشريع، وأنها لا تفرض على المرأة الخدمة في القوات المسلحة[8].

قوانين التجنيد الإلزامي في قطر والإمارات والكويت

وافقت حكومة قطر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، بعد نقاشٍ مستفيض، على قانون التجنيد الإلزامي للرجال. ووقّع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في آذار/ مارس 2014، على القانون رقم 5 للعام 2014؛ القانون الخاص بالخدمة العسكرية الإلزامية للرجال، باسم "قانون الخدمة الوطنية" الذي يفرض على القطريين، ممن أتم 18عامًا ولم يبلغ سن الـ 35، الخدمة في القوات المسلحة مدة 3 أشهرٍ

---

5 Nazih N. Ayubi, *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London: I.B. Tauris, 1995), pp. 281, 286.

[والنص في الترجمة العربية للكتاب، انظر: نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية الحديثة: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 558.]

6 "Country Report and Updates: Kuwait," War Resisters International, 31/3/1998, accessed on 28/5/2017, at: https://goo.gl/LdAT4t

7 انظر:

"Kuwait to Suspend and Review Military Conscription," *Gulf News*, 202001/6/; Hussain Al-Qatari, "Mixed Views on Mandatory Military Service in Kuwait," *Kuwait Times*, 15/7/2010; "Another Attempt to Reintroduce Conscription?" *Kuwait Times*, 5/9/2011.

8 Nawara Fattahova, "Lawyers Challenge New Law – Compulsory Conscription in Kuwait Military?" *Kuwait Times*, 9/5/2013;

انظر أيضًا:

"Conscription Law to be Enforced in Qatar," Just Here, 14/11/2013.

لمن حصل على شهادة جامعية أو شهادة من معهد، و4 أشهرٍ لمن هم دون ذلك. وتلي "الخدمة العاملة" خدمة احتياط؛ إذ يُنقَل المجندون إلى خدمة احتياط تستمر 10 سنوات، أو حتى يبلغ المجنَّد سن الـ 40. ويُستدعى المجند للتدريب مدة لا تتجاوز 15 يومًا في السنة. هذا فضلًا عن الاستدعاء عند الطلب، في حالات التعبئة العامة، والحرب، والأحكام العرفية. ونظرًا إلى الأعداد الصغيرة نسبيًا من المجندين المحتملين وإلى فترة التدريب القصيرة، وخاصةً إذا ما قورنت بالإمارات والكويت؛ تستوعب القوات المسلحة القطرية دفعاتٍ متعددة من المجندين كل عام. وبحلول نيسان/ أبريل 2014، بلغت الدفعة الأولى من المجندين لتأدية الخدمة الوطنية 2000 قطري. ويبدو أن هذا العدد كان مفاجئًا حتى للمسؤولين القطريين[9]. وبحسب كل الروايات المنشورة، لاقت فكرة التجنيد الإلزامي التي كان الأمير أول من اقترحها تأييدًا كبيرًا في قطر[10].

وبعد قطر، أكمل الأعضاء الـ 40 للمجلس الوطني الاتحادي في الإمـارات في آذار/ مارس 2014 مراجعتهم لمشروع قانون الخدمة العسكرية الإلزامية وطرحوه للنقاش العام. ويفرض هذا القانون المُقَرُّ في أيار/ مايو 2014 باسم "قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية" ويتكون من 44 مادةً، الخدمةَ العسكريةَ الإلزاميةَ على المواطنين الذكور، ممن بلغ 18عامًا ولم يتجاوز سن الـ30، مدة 9 أشهرٍ للحاصلين على الشهادة الثانوية، وعامين لمن لم يتم تعليمه الثانوي. ويصبح من ينهي خدمته العسكرية ضمن ملاك القوات الاحتياطية حتى بلوغه سن الـ 58 للأفراد، وسن الـ 60 للضباط. وقد بقي قانون الخدمة الوطنية قيد المراجعة عدة سنواتٍ، بدءًا من عهد زايد بن سلطان آل نهيان أمير أبوظبي والقائد الأعلى لقواتها المسلحة وأول رئيسٍ لدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي توفي عام 2004. واشتملت تلك العملية على مناقشاتٍ عديدة بين مسؤولين مدنيين وقادة عسكريين أبرزهم العميد سالم الكعبي. وقد درس سبعة خبراء إماراتيين تجارب التجنيد الإلزامي في تركيا وألمانيا والأردن. لكن القانون الأخير كان مشابهًا لقانون سنغافورة؛ حيث فرض على كل المواطنين الذكور، ومنهم المقيمون من الجيل الثاني، الخدمة العسكرية. ونتيجةً للنقاش العام ولتدقيق المجلس الوطني الاتحادي، تغير زهاء 10 في المئة من محتوى القانون[11].

أما في الكويت، فقد أقر مجلس الأمة في نيسان/ أبريل 2015 قانون إعادة تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية، بدءًا من عام 2017 بموافقة 41 عضوًا ومعارضة 8 أعضاء[12]. ويفرض القانون على جميع الرجال تأدية خدمةٍ عسكرية مدتها عام واحد عند بلوغهم سن الـ 18 والبقاء ضمن ملاك القوات الاحتياطية حتى بلوغهم سن الـ 45. كما يفرض على جميع من أتم خدمته العسكرية الالتحاق بها مدة 30 يومًا في السنة حتى سن الـ 45 عامًا. ويُعفى من بلغ سن الـ 35 قبل أن يصبح القانون ساري المفعول. ويمكن أيضًا تأجيل الخدمة لأسبابٍ دراسية وللشاب الوحيد أو لمن يعول معاقين. وكما تبين من تصويت مجلس الأمة لم يُتخذ هذا القرار بالإجماع، بل كانت هناك معارضةٌ شديدة له في أوساط الشركات الكويتية بسبب الانقطاع المتوقع لموظفيها عن العمل[13].

ويمكن المرأةَ التطوعُ في القوات المسلحة في البلدان الخليجية الثلاثة. ولكن من بين تلك البلدان، يفخر جيش الإمارات بوجود المرأة المميز فيه بمختلف الرتب، والذي بدأ منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي[14]. وبالفعل، شاركت الرائد مريم المنصوري، وهي قائدة طائرةٍ مقاتلة إماراتية، في قصف قوات التحالف لتنظيم داعش في سورية عام 2014[15]. ووفقًا لجميع التقارير، حظيت الخدمة الوطنية الاختيارية للمرأة في الإمـارات مدة 9 أشهر بشعبيةٍ كبيرة جـدًا؛ إذ تُدرَّب المتطوعاتَ وتشرف عليهن ضابطاتُ صف "تماشيًا مع تقاليد وأعراف المجتمع الإماراتي بوصفها جزءًا من برامج مصممة خصيصًا لهن"[16].

يجري التدريب في مدرسة خولة بنت الأزور العسكرية، وهي أول منشأةٍ عسكرية نسائية في منطقة الخليج. وقد ذكرت قائدة المدرسة المقدم عفراء الفلاسي أن قادة الإمارات ينظرون إلى البرنامج بوصفه وسيلةً لتمكين المرأة الإماراتية؛ كي تصبح على قدم المساواة مع بني جلدتها الرجال في خدمة الوطن[17]. وتُدرَّب المتطوعات في مجموعاتٍ موزعة بحسب الأعمار على المهارات العسكرية والقيادة والتنمية

9 "Hundreds Register for National Service," *Gulf Times*, 20/2/2014.

10 Interviews with Qatari citizens and military officials, Doha, September-October, 2016.

11 Ola Salem, "Unemployed to Receive Income While on Military Service, FNC Says," *The National*, 16/3/2014.

12 Nada Badawi, "Qatari Men Report for First Day of Mandatory National Service," *Doha News*, 12014/4/; "UAE Introduces Compulsory Military Service," Aljazeera.net, 82014/6/; Mary Sophia, "Kuwait Reintroduces Compulsory Military Service For Citizens," *Gulf Business*, 92017/4/, accessed on 82017/6/, at: http://ow.ly/KWNr30ehcnx

13 Confidential interviews, Kuwait, 12 December 2015.

14 Roger Hardy, *Arabia After the Storm: Internal Stability of the Gulf Arab States* (London: Royal Institute of International Affairs, 1992), pp. 28 - 29.

15 Heather Saul, "One of the First Female UAE Fighter Pilots Leads Attacks against ISIS in Syria," *Independent*, 25/9/2014; "UAE Fighter Pilot Awarded at the UN," *The National*, 15/10/2015.

16 "Women's Military College Prepares for First Batch of UAE National Service Recruits," *The National*, 17/8/2014.

17 Naser Al Wasmi, "Female Emiratis Keen to Sign Up for UAE National Service," *The National*, 18/8/2014.

الذاتية، ويتلقين دروسًا في الوطنية والدين. ويُسمح للمرأة في سنّ (18 - 30) بالتطوع عقب موافقة والديها.

ليس لدى قطر هذا النوع من التقاليد العريقة في مشاركة المرأة في القوات المسلحة. وعلى الرغم من وجود اقتراحاتٍ عامة فرضَ الخدمة العسكرية الإلزامية على المرأة، فإنها لم تلق قبولًا إلى الآن. وحتى لو طُبِّقت، فمن المتوقع أن المرأة لن تُكلَّف بغير أدوارٍ تقليدية اجتماعية وثقافية وطبية[18]. وفي كل الأحوال، سُمح، أخيرًا، للمرأة القطرية في عام 2015 بالالتحاق بخدمةٍ تطوعية بدأت في السنة التالية.

وفرضت قوانين التجنيد الإلزامي في الدول الثلاث عقوباتٍ شديدة على كل من يمانع التجنيد الإلزامي أو يتهرب منه. فالقانون الكويتي يعاقب بالسجن مدة سنتين على هذه المخالفة. أما القطريون الذين يتخلفون عن الالتحاق بالخدمة العسكرية أو لا يلبون الاستدعاء إليها؛ فيواجهون عقوبة الحبس مدة شهرٍ وغرامة قدرها 50 ألف ريالٍ قطري. كما يواجه من يتخلف عن الالتحاق بالخدمة العسكرية في الإمارات غرامةً تراوح بين 10 و50 ألف درهمٍ إماراتي أو عقوبة حبسٍ بين شهرٍ واحد وسنة واحدة، أو كلا العقوبتين (أي الغرامة والحبس معًا). ومن يحاول تفادي الخدمة باختلاق ظروفٍ صحية كاذبة أو جرح نفسه عمدًا فيواجه حكمًا حده الأدنى عام واحد في السجن، وغرامة تصل إلى 100 ألف درهم[19]. ولا يجوز توظيف أحدٍ قبل إتمام خدمته العسكرية، وهو أمر أثّر بالفعل في عددٍ من الشباب وفق تقارير صحافية[20]. ولا تُطبق الخدمة الوطنية على أعضاء التنظيمات غير الشرعية، كتنظيم الإخوان المسلمين المحظور في بعض دول الخليج كالبحرين والسعودية والإمارات، إذ تَعدّه منظمةً إرهابيةً.

وفي الوقت نفسه، تُقدم قوانين التجنيد في الدول الثلاث العديد من الحوافز لمن يؤدي واجبه الوطني؛ منها التوظيف والترقية، وقروض لمن ينوي الزواج ويرغب في شراء أرض[21]. ولكن الأهم هو ما صرح به رئيس الوزراء ونائب رئيس الإمارات وحاكم دبي؛ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، بأن "حماية الوطن والحفاظ على استقلاله وسيادته واجبٌ وطني مقدس" وأن الخدمة الوطنية "شرف، والتخرج فيها بطولة"[22].

18 Victoria Scott, "Qatar's National Service Program Puts New Emphasis on Military Training," *Doha News*, 9/8/2015

19 Haneen Dajani, "Benefits of National Service Outlined to Mothers of Emirati Recruits," *The National*, 11/8/2014.

20 "National Service Must for Emiratis to Get Job," *Khaleej Times*, 13/4/2016.

21 Salem, "Unemployed to Receive."

22 Ola Salem, "UAE Cabinet Introduces Mandatory Military Service," *The National*, 19/1/2014

التطبيق والتجارب الأولى

تبين وفقًا لتقارير إعلامية، وسياسيين ومسؤولين عسكريين؛ أن معدل المشاركة حتى الآن، بل تجارب الخدمة الوطنية على نطاق أوسع، كان أفضل مما هو متوقع[23]. ولما كان تعداد مواطني الإمارات يبلغ تقريبًا أربعة أضعاف تعداد مواطني قطر؛ فإن الأعداد في الأولى، والتي طبقت القانون أيضًا على نطاقٍ أوسع منذ البداية، أعلى منها في الثانية.

يبذل أفراد الصفوة الحاكمة في قطر والإمارات، خصوصًا الذكور، قصارى جهدهم في ترويج الخدمة الوطنية. فكثيرًا ما يزورون مراكز التدريب، ويشاركون في حفلات التخرج، ويمجدون في وسائل الإعلام فضائل التدريب العسكري[24]، حتى إن القوات المسلحة في الإمارات أنتجت فيلمًا وثائقيًا من أربع حلقاتٍ عن الخدمة الوطنية بعنوان "أبناء الإمارات في الخدمة الوطنية"، يركز على تدريب المجندين وحياتهم اليومية، كي يدرك الداخلون الجدد ما سيواجهونه[25]. وتتزايد أعداد الأفلام القصيرة التي تتحدث عن الخدمة الوطنية في الدول الخليجية الأخرى، على موقع يوتيوب وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي؛ إذ تهدف إلى تعريف السكان بالقضايا العسكرية، والإشادة بمن يخدم في القوات المسلحة. ويبدو أن هذه الأشرطة المصورة نالت شعبيةً كبيرة، بالنظر إلى عدد مرات مشاهدتها.

كان عدد المجندين في الإمارات أعلى مما هو متوقع، إذ بلغ 8 آلاف في الدورة الأولى و6 آلاف في الدورة الثانية التي بدأت في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2014. ويبدو أن المسؤولين العسكريين في دول الخليج يتشاطرون الرأي في أن أفضل عُمرٍ للتجنيد هو سن الـ 18 تقريبًا، بعد الانتهاء من الدراسة الثانوية مباشرةً، وقبل الالتحاق بالجامعة أو بالعمل. ومع ذلك، كان معظم مجندي الدفعات الأولى في منتصف العشرينيات من العمر، كما كان أغلبهم، وفقًا لتقارير إعلامية، في حالةٍ بدنية يرثى لها عندما بدأوا خدمتهم. وقال اللواء الشيخ أحمد بن طحنون رئيس هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية: إنه يمكن الأكبرَ سنًا التطوعُ، شريطة إبراز "عدم ممانعة" من أرباب عملهم لإتمام برنامج تدريبٍ يستغرق 15 أسبوعًا[26].

23 Interviews with Qatari and UAE military officials, Doha, 30 September 2016.

24 انظر على سبيل المثال:
"Second Batch of National Service Conscripts Graduates," *Qatar News Agency*, 12015/1/; "Saif bin Zayed Visits Land Forces Training Center in Abu Dhabi," *The National*, 132016/10/.

25 انظر: "أبناء الإمـارات في الخدمة الوطنية"، يوتيوب، 2015/6/29، شوهد في 2017/5/8، في:
https://goo.gl/SS4Hib

26 "UAE Says to Start Taking Older Armed Forces Volunteers," *Arabian Business*, 15/3/2016.

يدرَّب المجندون الجدد في الإمارات في 5 معسكراتٍ للخدمة الوطنية. وهم، كما في كل مكان، يستغرقون وقتًا للتكيف مع بيئتهم الجديدة (24 جنديًا في المهجع الواحد، ونـداءات الاستيقاظ في الساعة 4 صباحًا، وصلاة الفجر، وتدريب وتمارين قاسية، وطعام في قاعات جماعية، وغير ذلك). ولا يمكن تفادي وقوع بعض الإصابات، وخاصةً لمن يفتقر إلى اللياقة. ففي أيلول/ سبتمبر 2014، توفي جنديٌ بنوبةٍ قلبية أثناء التدريب[27].

وعلى الرغم من أن كثيرًا من العلماء المسلمين يعدّون الوشم حرامًا، فليس مستغربًا بالنسبة إلى الإماراتيين، رجالًا كانوا أو نساءً، وضع وشمٍ، خاصةً إذا أمضوا بعض الوقت خارج البلاد. ويطالب الجيش والشرطة وبعض خطوط الطيران وغيرها من أصحاب العمل من لديه وشمٌ مرئي بإزالته قبل الالتحاق بالخدمة[28].

يشارك الجند بعد التدريب الأساسي وبحسب الوحدة التي فُرزوا إليها، في مناوراتٍ في وحداتٍ صغيرة ومتوسطة، لتطبيق ما تدربوا عليه على أرض الواقع، وتعلم تقدير قيمة التمارين والتدريبات الكثيرة التي بدت لهم، سابقًا، بلا جدوى.

في أواخر آب/ أغسطس 2015، أي بعد نحو عام ونصف العام من بداية التجنيد الإلزامي، وعقب تخريج عدة دفعاتٍ من المجندين، قرر قادةٌ عسكريون قطريون، في ضوء التجربة السابقة، إجراء بعض التغييرات. فأعلن العميد ناصر عبد الرحمن الجابر، مساعد رئيس هيئة الخدمة الوطنية، أن التركيز في الخدمة الوطنية سيتحول باتجاه تشديد التدريب وتخصيصه، مع تخفيض درجة التركيز على الجوانب المدنية. وهكذا، بات يتعين على المجندين الجدد، ابتداءً من الشهر التالي، قضاء شهرين في معسكر الشمال التدريبي، وشهر واحد في إحدى وحدات الجيش. كما غدا قسمٌ كبير من فترة الخدمة التي تستغرق 4 أشهر داخل قطعاتٍ عسكرية نظامية[29].

عقب الخبرة الناجمة عن الدفعات القليلة الأولى، اتضحت ضرورة إجراء تعديلاتٍ في قانون التجنيد؛ بغية تحسين أداء الشباب في النظام المدرسي وفي سوق العمل. ففي الإمـارات مثلًا، بات في إمكان من يحصل على الشهادة الثانوية بمعدلٍ يفوق 90 في المئة، تأجيل خدمته العسكرية حتى انتهاء دراسته الجامعية، أما من يحصل على درجاتٍ أقل فعليه بدء خدمته مباشرةً[30]، ولا يمكنه التسجيل في الجامعة قبل إتمامها. واستجابةً لمطالب عامة، صدرت في عام 2015 لوائح سمحت للرجال والنساء من أمهاتٍ إماراتيات وآباءٍ غير إماراتيين، وكذلك للذكر الوحيد في العائلة، بالالتحاق بالخدمة الوطنية. ومع أن الأحكام المتعلقة بالإعفاءات في قطر كانت في البداية صارمة ومتشددة جدًا، صدر قانونٌ في آب/ أغسطس 2016 يسمح لمن يدرس في الخارج، أو يتلقى تدريبًا على عملٍ، أو يرافق مسؤولًا حكوميًا، "بإجازةٍ خاصة من الخدمة"[31]. كما صدرت إجراءاتٌ في الكويت تسمح بتأجيل الخدمة العسكرية عدة سنوات؛ ما يتيح للطالب إكمال دراسته، لكنها جعلت الوظائف الحكومية حكرًا على من أتم الخدمة العسكرية.

ظهرت فكرة الخدمة العسكرية بوصفها مسألةً جديةً حقًا لدى القطريين والإماراتيين، إثر نشر قواتهما في الصراع اليمني عام 2015. ومع أن قطر أرسلت زهاء 1000 جنديٍ إلى اليمن للمشاركة في عملية "عاصفة الحزم"، التي نفذها التحالف العربي بقيادة السعودية؛ لم يكن من بين هؤلاء جنودٌ يؤدون خدمتهم الوطنية، في حين صُدمت الأسر الإماراتية، على نحو ما أفادت التقارير، التي عرفت أن أبناءها المجندين قد أُرسلوا إلى اليمن، إلى جانب القوات العسكرية المحترفة؛ ليتولوا مهمات، منها حماية عدن وميناءها ودعم الجيش اليمني[32]. وقد لقي عشرات الجنود الخليجيين حتفهم في اليمن، ومعظمهم من الإماراتيين، إلا أن التقارير لم تحدد أهم مجندون أم متطوعون؟ وأجمع، في الوقت نفسه، ضباطٌ إماراتيون وقطريون ومجندون مسرَّحون، على إيجابية تجربتهم التي جعلتهم يقدرون قيمة بلدهم أكثر وقربتهم أكثر من جماعتهم[33].

مبررات التجنيد الإلزامي: لماذا في بلدانٍ بعينها دون أخرى؟

عمومًا، ثمة أسبابٌ رئيسة ثلاثة لفرض الخدمة العسكرية الإلزامية في الدول الخليجية الثلاث، وهي أسبابٌ اجتماعية - اقتصادية، وعسكرية - إستراتيجية، وسياسية. ولا شك في أن هناك بعض التداخل بين هذه الفئات، ولكنني سأناقش كلًا منها على حدة.

27 Andy Sambidge, "UAE Says National Service Recruit Has Died during Training," *Arabian Business*, 14/9/2014.

28 Isaac Oomen, "An Army of the Entitled," Mashallah News, 12/5/2015, accessed on 8/6/2017, at: http://ow.ly/zwnr30ehens

29 "Army Training Now Part of Mandatory National Service," *The Peninsula*, 6/8/2015.

30 "National Service Must For Emiratis to Get Job," *The National*, 13/4/2016.

31 Lesley Walker, "Qatar's Emir Grants Special Leave for National Service," *Doha News*, 25/8/2016.

32 Rori Donaghy, "Emirati Families Shocked as UAE Sends Conscripts to Yemen Battle," Middle East Eye, 8/10/2015.

33 Interviews with GCC military officers and former conscripts, Doha, September-October 2016.

أسبابٌ اجتماعية - اقتصادية

غالبًا ما يُقال لمن تُتاح له فرصة مناقشة مواطنين خليجيين كبار في السن بشأن حياة الشباب المحليين وسلوكهم وظروفهم، وخاصة في الدول الثلاث الأكثر ازدهارًا، التي تركز عليها هذه الورقه؛ إن الشبان باتوا "ناعمين". فقبل جيلين أو أكثر، كان الرجال في المنطقة مضطرين إلى العمل الشاق في حرفٍ ومهن تقليدية كصيد اللؤلؤ والأسماك والرعي وحياكة السجاد وغيرها؛ للبقاء على قيد الحياة. أما الشبان الخليجيون المعاصرون فنادرًا ما تربطهم أي صلةٍ بتلك الحقبة، بل صاروا يترقبون الحصول على كل شيءٍ من دولة الرفاهية، ومنها الوظائف في القطاع العام، من دون الحاجة إلى تقديم مقابل. وقد شكا إليّ جنرالٌ قطري أن "الشبان غالبًا ما ينامون حتى الظهيرة، ثم يقضون بقية يومهم في المقاهي وفي التجوال بسياراتهم الفارهة في الدوحة"[34]. وبحسب مصادر أخرى، يحدو الكويتيين الأملُ في أن يغرس التجنيد الإلزامي "نوعًا من الانضباط" في جيلهم الشاب الذي صار كسولًا بعد أن عاش حياةً رغيدة كهذه[35]. وقد قال أمير قطر في مطلع تشرين الأول/ نوفمبر 2016: "حين أرى لافتات معلقة في الشوارع كتب عليها 'قطر تستحق الأفضل' أقول: إن الأصح أن يكتب: 'قطر تستحق الأفضل من أبنائها'"، ملمحًا إلى أن مواطني الدولة المحظوظة ملزمون بفعل شيءٍ ما في سبيل بلدهم، وهو ما كان الرئيس الأميركي جون كيندي نفسه قد عبر عنه في خطاب تنصيبه[36].

تُدعى الخدمة العسكرية في الإمـارات بـ "الخدمة الوطنية والاحتياطية"؛ بغية الإشارة إلى أن المقصود منها هو اشتراك جميع فئات المجتمع الإماراتي في خدمة وطنها. وغالبًا ما تدور نقاشاتٌ حول جانبٍ آخر للتجنيد الإلزامي، هو ازدياد إدراك الحكومات الخليجية تدهور صحة سكانها (وخصوصًا الشباب)؛ بسبب ضعف لياقتهم البدنية وأنماط حياتهم التي تتسم بقلة الحركة[37]. فقد ارتفعت معدلات السمنة بحدةٍ في العقود الماضية، وزادت بسرعةٍ تكاليف علاج الأمراض المتعلقة بها كالسكري. ويشجع قادة الجيش على الخدمة العسكرية، بوصفها برنامجًا "يغير نفسية الناس ونمط حياتهم وطريقة تعاملهم مع الآخرين". وهم يأملون أيضًا في أن يواجه التجنيد ما يعدّه كثيرون في هذه المجتمعات المحافظة بشدة ظواهر غير مرغوبٍ فيها، فعلى سبيل المثال، تتوقع مقالاتٌ في الصحافة الكويتية أن تكافح الخدمة العسكرية الإلزامية نزعة الميوعة المتنامية لدى عدد غير قليل من فئة الشباب[38].

> تحتل قطر والكويت والإمارات المراتب الأولى والخامسة والسابعة، بوصفها من أغنى البلدان في العالم، على صعيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تحتل قطر والكويت والإمارات المراتب الأولى والخامسة والسابعة، بوصفها من أغنى البلدان في العالم، على صعيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو تعادل القوة الشرائية[39]. ومن الواضح أن الأسباب الاقتصادية ليست الباعث على فرض الخدمة العسكرية الإلزامية. لكن تشهد جميع هذه البلدان تضاؤلًا في عائداتها من تصدير النفط والغاز، وتفكر حكوماتها مليًا في إجراء بعض التخفيضات في موازنات الخدمات العامة، ومنها التوظيف غير الضروري للشباب في القطاع العام، وفي مخصصات الرعاية الاجتماعية السخية[40]. والواقع أن فكرة التجنيد استقطبت اهتمامًا جديًا في المنتدى الاقتصادي العالمي عن الشرق الأوسط الذي عُقد في الأردن عام 2013، حيث أشار خبراء كثيرون إلى أن الخدمة العسكرية الإلزامية قد تغير عقلية الشبان غير المستعدين حتى للتفكير في تنكب أي عملٍ، عبر غرس خصالٍ تحظى بتقديرٍ كبير في سوق العمل، مثل العمل الجماعي وإدارة الوقت[41].

نتيجةً لمداولاتٍ عامة، أُضيف بندٌ إلى القانون الإماراتي يمنح المجندين العاطلين عن العمل دخلًا بسيطًا أثناء تأديتهم خدمتهم العسكرية.

34 Confidential interview, Doha, 3 October 2016.

35 "Kuwaitis Trying to Reestablish Links to the Past," The Gulf Blog, 15/8/2010, accessed on 8/6/2016, at: http://ow.ly/LvGy30ehfEh

36 Nada Badawi & Shabina Khatri, "Emir: Time to Move Qatar's People Off of Social Welfare and into Action," *Doha News*, 1/11/2016.

37 كشفت دراسة سعودية نُشرت سنة 2013 أن 40.9 في المئة من العسكريين السعوديين كانوا يعانون زيادة الوزن في أثناء الخدمة، و29 في المئة منهم يعانون السمنة المفرطة، انظر: Ghalib Bin Horaib et al, "Prevalence of Obesity among Military Personnel in Saudi Arabia and Associated Risk Factors," *Saudi Medical Journal*, vol. 34, no. 4 (2013), pp. 401-407; Ng SW et al, "The Prevalence and Trends of Overweight, Obesity and Nutrition-related Non-communicable Diseases in the Arabian Gulf States," *Obesity Reviews*, vol. 12, no. 1 (January 2011), pp. 1 - 13.

38 انظر على سبيل المثال:
Hussain Al-Qatari, ;2010/9/Homosexuality in the Gulf," thegulfblogcom, 22" "Mixed Views on Mandatory Military Service in Kuwait," *Kuwait Times*, 15 July 2010

39 "World Economic Outlook," *International Monetary Fund* (April 2015), accessed on 8/6/2016, at: https://goo.gl/Z7QDcr

40 Nada Badawi & Shabina Khatri, "Emir: Time to Move Qatar's People Off of Social Welfare and into Action," *Doha News*, 1/11/2016.

41 "Military Service for Emirati Men Offers Benefits and Challenges," *The National*, 20/1/2014.

كما يهدف التجنيد إلى معالجة قضايا بطالة الشباب على المدى الطويل، عبر تعليم الشباب المهارات المطلوبة في سوق العمل. وثمة فائدةٌ جانبية أخرى تتمثل في أن الفترة الأقصر للتجنيد الإلزامي للحاصلين على شهادة الثانوية العامة، تمثّل دافعًا لمن يفكر في عدم إكمال تعليمه الثانوي بإكماله. فحاليًا، يتسرب ما لا يقل عن 15 في المئة من الإماراتيين الذكور من المدرسة الثانوية (مقابل 2 في المئة من الإنـاث)[42]. ولا يعفى من الخدمة العسكرية في الإمارات من يعمل في القطاع الخاص أو العام، بل يستمر في تقاضي راتبه أو مستحقاته التقاعدية أثناء أداء واجبه العسكري. لكن في الكويت التي تحرص حكومتها على تشجيع الشباب على شغل وظائف في القطاع العام، جرى التفكير في "تحفيزٍ عكسي"، بحيث أقر المشرعون توصيةً غير ملزمة بإعفاء المواطنين العاملين في القطاع الخاص من الخدمة العسكرية الإلزامية[43].

أسباب عسكرية – إستراتيجية

اتبعت بلدان الخليج، لا سيما قطر والإمارات، في العقد المنصرم، خصوصًا منذ عام 2011 سياسةً خارجية أنشط. وأظهرت استعدادها وقدرتها على إبراز قواها العسكرية. ولا شك في أن من أسباب التجنيد الإلزامي، والحضور المتزايد للقوات المسلحة في حياة المواطنين القطريين والإماراتيين والكويتيين؛ هذا الموقف الدينامي الجديد والاستباقي للسياسة الخارجية[44]. وثمة سببٌ آخر، هو ردة فعل الدول الخليجية على تدهور أمنها الخارجي منذ عام 2011؛ نتيجةً لظهور تنظيم داعش والصراعات المتواصلة في العراق وليبيا وسورية واليمن، والتي تخطت حدودها الوطنية[45].

حاول المسؤولون في الإمارات، في ندواتٍ عامة، طمأنة السكان إلى أن الخدمة الوطنية لا تعني أن "البلد تحت التهديد"، غير أنهم وزملاءهم القطريين أوضحوا ضرورة بناء قوةٍ احتياطية (وهي من المبررات العسكرية لقوانين الخدمة الوطنية الجديدة) تتيح لمجلس التعاون تأدية دورٍ أقوى في الدفاع عن المنطقة وعن أمنها[46]. ومع ذلك، بدا التبرير المعلن للشيخ محمد بن راشد آل مكتوم متناقضًا إلى حدٍّ ما حين قال إن "رسالة الإمارات إلى العالم هي رسالة سلام، وكلما كنا أقوى كانت رسالتنا أقوى"[47].

بقيت الإمـارات، حتى وقتٍ قريب، تؤكد احتفاظها بقوةٍ صغيرة لكنها عالية التجهيز والاحترافية. ودأبًا على العادة القديمة لجيوش دول الخليج، جندت الحكومة جنودًا متعاقدين من الخارج؛ لشغل مناصب في الجيش، لا يمكن مواطنين إماراتيين توليها. وكانت أصول معظم هؤلاء الجند من بلدانٍ مسلمة سنية، ولكن غالبًا ما يتم التعاقد مع صفوة المدربين وكبار القادة من أستراليا أو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة[48]. ومع ذلك، أبدى القائمون على التجنيد في الإمارات، في الآونة الأخيرة، حماسةً لتجنيد أفضل جنود كولومبيا الذين راكموا عقودًا من الخبرة في محاربة مقاتلي حرب العصابات. وبالفعل، تعاقدت القوات الإماراتية مع المئات منهم وبلغت رواتبهم أضعاف ما ينالونه في وطنهم[49].

يشير فرض الخدمة الإلزامية في الإمارات، وازدياد عدد الجنود المدرَّبين إلى أنها تتجه نحو امتلاك قوة احتياطٍ أكبر، مكونة من مجندين أتموا خدمتهم الوطنية، وأفراد عسكريين محترفين سابقين. غير أن الإمارات، مثلها في ذلك مثل الكويت وقطر، وعلى عكس السعودية مثلًا، تتميز بعدد سكانٍ أقل نسبيًا من أن يشكل جيشًا. فليس هناك إلا نحو مليون مواطن إماراتي أو أكثر قليلًا، لا يمثّلون إلا 13 في المئة من إجمالي عدد سكانها الذي يتجاوز 9 ملايين (بحسب الأرقام الرسمية لأواخر عام 2016). والأرقام المقابلة بالنسبة إلى الكويت هي نحو مليون و300 ألف مواطن، وعدد سكان يتجاوز 4 ملايين (بحسب الأرقام الرسمية لأواسط 2016)، أي بنسبة 30 في المئة، وبالنسبة إلى قطر، نحو ربع مليون مواطن، وعدد سكان يقدّر بأكثر من المليونين ونصف المليون (بحسب الأرقام الرسمية لسنة 2017)، أي بنسبة نحو 10 في المئة[50].

---

42 Natasha Ridge, "Teacher Quality, Gender, and Nationality in the United Arab Emirates: A Crisis for Boys," Dubai School of Government, Working Paper 10 - 06 (May 2010); Melanie Swan, "School Dropout Problem Keeps Emiratisation from Fully Succeeding," *The National*, 6/4/2014.

43 B. Izzak, "Assembly Passes Military Service Law," *Kuwait Times*, 42015/8/.

44 Matteo Legrenzi, *The GCC and the International Relations of Gulf* (London: I.B. Tauris, 2015); the series of recent papers on this subject published by the *Middle East Centre*, accessed on 28/5/2017, at: https://goo.gl/6JCndZ

45 The White House, "Implementation of the US-Gulf Cooperation Council Strategic Partnership," 21/4/2016.

46 Sophia; Dajani.

47 "UAE Introduces Compulsory Military Service for Men," *Gulf Business*, 19/2/2014.

48 Rori Donaghy, "The Mercenaries Commanding UAE Forces in Yemen," Middle East Eye, 23/12/2015; "UAE Presidential Guard Commander Mike Hindmarsh," *ABC News*, 4/2/2016.

49 "Colombia Worries as Troops Join Arab Mercenary Force," *UPI*, 7/6/2013, accessed on 8/6/2016, at: http://ow.ly/dl8030ehkv4; Rori Donaghy, "Hundreds of Colombian Mercenaries to Fight for Saudi-led Coalition in Yemen," Middle East Eye, 27/10/2015.

50 "Gulf Labour Markets and Migration, 2010-2015," Gulf Research Center, 2016, accessed on 8/6/2016, at: https://goo.gl/bv6ivE

وإلى جانب عضوية الإمارات في التحالف الذي تقوده السعودية للقتال في اليمن، فإنها تخوض نزاعًا إقليميًا حاليًا حول ثلاث جزرٍ تسيطر عليها إيران.

وقد صرح العميد محمد مسفر العيادي، مطلع 2014، وقد كان قائد مركز تدريب الطلبة آنئذ، وهو رئيس هيئة الخدمة الوطنية حاليًا، بأن المجندين سيدرَّبون، مثلهم مثل أفراد الجيش المحترفين أو مثل طلاب الكليات العسكرية، وبأن أحد أهداف مشروع التجنيد الإلزامي هو تزويد الشباب "بتدريب كافٍ لتنفيذ المهمات في القوات المسلحة في حالات الطوارئ والأزمات"[51]. ولم يحدد القانون الإماراتي أن القوات المسلحة في حاجةٍ إلى مزيد من الجنود، بل أشار إلى ضرورة أن يعي المواطنون مسؤولياتهم.

> أضعفت الانتفاضات العربية الأمن الإقليمي بدرجةٍ كبيرة؛ الأمر الذي عالجته الدول المزدهرة في الخليج، بتعزيز دفاعاتها، من خلال الزيادة السريعة في إنفاقها الكبير أصلًا على الأسلحة والمعدات الدفاعية

ويمكن أيضًا النظر إلى فرض الخدمة العسكرية الإلزامية في الدول الخليجية الثلاث في الإطار الأوسع لنفقاتها العسكرية المتزايدة بشدة، وخاصةً منذ عام 2011. فقد أضعفت الانتفاضات العربية في ذلك العام الأمن الإقليمي بدرجةٍ كبيرة؛ الأمر الذي عالجته الدول المزدهرة في الخليج، خاصةً قطر والإمارات، بتعزيز دفاعاتها، من خلال الزيادة السريعة في إنفاقها الكبير أصلًا على الأسلحة والمعدات الدفاعية[52].

أسباب سياسية

تنص تشريعات الخدمة العسكرية الإلزامية في الدول الثلاث على أن من الغايات المهمة لها؛ حماية الوطن وحدوده. وكما قال الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في حسابه على تويتر إثر إقرار قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية: "إن حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسيادتها واجب وطني مقدس، والقانون الجديد سيطبق على الجميع"[53]. لكنْ ثمة سببٌ سياسي آخر مهم لتحقيق الاستقرار والازدهار لدول مجلس التعاون على المدى الطويل؛ إذ تمنح الخدمة العسكرية الإلزامية الدولة فرصةً استثنائية لإعادة تشكيل مواطنيها. ففي النهاية، وإلى جانب مهارات التدريب والتعلم العسكري، يمثّل المجندون في الواقع "جمهورًا أسيرًا" لرسائل النظام الإعلامية، وليس أفضل من فترة الخدمة العسكرية لتلقين المواطنين.

ويزعم قادةٌ خليجيون أن الفكرة الرئيسة تتمثل في تعزيز شعور الشباب بالانتماء للوطن وإذكاء مشاعر الوطنية في مواطنيها. ولكن تشجيع المشاعر الوطنية National التي عبر عنها آل مكتوم وحكامٌ آخرون في شبه الجزيرة العربية غير مألوفٍ حتى الآن؛ إذ طالما حبَّذ الملوك والأمراء الخليجيون ذوو السلطات المطلقة أن تكون ولاءات رعاياهم وإخلاصهم منصبة عليهم، وعلى ما تقدمه دولة الرفاه لهم، عوضًا عن التركيز على "الوطن" ذي التعريف الأصعب، لخشيتهم أن تضعف الوطنيةُ الولاءَ للنظام الملِكي. وكما كتبت كريستين سميث ديوان، يتضمن التجنيد الإلزامي "مفهومًا أقوى للوطن [...] ويفرض مطالب أعمّ على الرعايا". وتتابع سميث ديوان بعبارةٍ أخرى: "إن فرض الخدمة الوطنية يحدث مباشرةً عند تقاطع الطموح الإقليمي مع الاندماج الوطني"[54].

ليس في السعودية أو عمان أو البحرين

تجدر الإشارة إلى أن أيًا من البلدان الثلاثة التي طبقت التجنيد؛ لا يواجه أي نوعٍ من الانقسام الطائفي الذي أغلق عمليًا آفاق التجنيد الإلزامي الشامل في البحرين والسعودية. فلا تزال البحرين بلدًا ذا أكثرية شيعية، حتى بعد أن دعمت النخبة السياسية سكانها السُّنّة بمنح أفضلية المواطنة لسنَّةٍ من الخارج [55]. كما تضم المنطقة الشرقية الغنية بالنفط في السعودية أقليةً شيعيةً

---

51 "Hundreds Register for National Service," *Gulf Times*, 20/2/2014.

52 Anthony Cordesman, "Military Spending and Arms Sales in the Gulf," CSIS, 28/4/2015; Jarosław Jarzabek, "GCC Military Spending in an Era of Low Oil Prices," Middle East Institute, Policy Focus Series, August 2016.

53 "UAE Introduces Compulsory Military Service," Aljazeera.net, 8/6/2014, accessed on 8/6/2016, at: http://ow.ly/JzNQ30ehkUq

54 Kristin Smith Diwan, "Soldiers and the Nation," Arab Gulf States Institute in Washington, 18/9/2015, accessed on 28/5/2017, at: https://goo.gl/4Iq8RT; Gwenn Okruhlik, "Empowering Civility through Nationalism," in: Robert W Hefner (ed.), *Remaking Muslim Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004), pp. 189-212; Neil Patrick, "Nationalism in the Gulf States," in: David Held & Kristian Ulrichsen, *The Transformation of the Gulf: Politics, Economics, and the Global Order* (New York: Routledge, 2011), pp. 47 - 65.

55 Justin Gengler, *Group Conflict and Political Mobilization in Bahrain and the Arab Gulf* (Bloomington: Indiana University Press, 2015), p. 96.

ضخمةً (2-3 ملايين تقريبًا)[56]. والشيعة في كلا البلدين مهمشون على نحوٍ شامل سياسيًا واقتصاديًا، وأيضًا دينيًا. ومن الواضح، إذًا، خصوصًا إذا سلمنا بالتوتر عميق الغور بين السنة والشيعة في هذين البلدين، أن التجنيد الذي يشمل الشباب الشيعة غير مرغوبٍ فيه من النخب السعودية والبحرينية. والأهم من ذلك أن السعودية ليست في حاجةٍ إلى مزيدٍ من الجند، إضافةً إلى كون الجيش السعودي الكبير هو الضامن الأخير للسلالة الحاكمة في البحرين، كما اتضح عبر نشر الرياض ألفَ جنديٍ في مملكة البحرين في ربيع عام 2011.

ومع ذلك، ثمة نوعٌ من التأييد الشعبي لتطبيق التجنيد في السعودية، من دون وجود بياناتٍ موثقة عن حجمه[57]؛ إذ غالبًا ما يشير السعوديون المؤيدون للتجنيد، في وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية، إلى همومٍ تماثل الهموم التي تشغل بال نظرائهم القطريين والإماراتيين. فهم يعدّون الشبان السعوديين "ليّني العريكة وضعفاء" و"يفتقرون إلى الانضباط" و"احترام كبار السن" و"غير مهتمين بالعمل الجاد أيًا كان نوعه". وهم يأخذون على الشبان السعوديين "اتكالهم على المهاجرين لفعل كل الأمور بينما هم جلوس"، ويرون أن الجيش يجعلهم "مواطنين يتحملون المسؤولية". ولكن لا يوافق آخرون على ذلك، ويشيرون إلى أن حاجات الدفاع عن البلد محققة بالفعل، من دون إجبار الشباب على الخدمة العسكرية، وأن عدد السكان ونسبة المواطنين في البلدان التي تعتمد قوانين التجنيد الإلزامي أدنى بكثيرٍ منهما في السعودية[58].

وكان المفتي العام الشيخ عبد العزيز بن عبدالله آل الشيخ، قد دعا بنفسه في نيسان/ أبريل 2015 إلى فرض الخدمة العسكرية الإلزامية؛ إذ طرح القضية في خطبته يوم الجمعة في أحد مساجد الرياض، عقب عدة أسابيع فقط من بدء عمليات التحالف بقيادة السعودية، ضد مليشيا الحوثيين في اليمن. ورأى المفتي العام أن التجنيد الإلزامي هو الوسيلة الوحيدة لضمان مشاركة الشبان السعوديين في الدفاع عن بلدهم وأمنه[59]. غير أن العائلة الحاكمة السعودية لا توافقه الرأي؛ ففي عام 2014، نفى الأمير متعب بن عبد الله بن عبد العزيز، رئيس الحرس الوطني السعودي (وابن الملك آنذاك) وجود خططٍ لتطبيق التجنيد الإلزامي في المملكة، مشيرًا إلى أن عدد السعوديين الراغبين في الانضمام إلى الجيش تجاوز كثيرًا الحاجات الفعلية.

كتب ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في كتابه **الضوء الأول** (1986) أنه أثناء مراحل التخطيط لقوة دفاع البحرين في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، كانت مسألة بناء القوة المسلحة الجديدة من مجندين أو متطوعين موضوع نقاشٍ حامي الوطيس. وقد تقرَّر في نهاية المطاف الاعتماد على المتطوعين لأسبابٍ؛ أهمها أن المتطوع يملك الحافز، وأن مهنيته تدفعه إلى مواصلة الخدمة في مهنته واكتساب الخبرة فيها[60]. ونظرًا إلى أنه يذكر ذلك في كتابٍ عام، فليس مفاجئًا أنه لم يذكر السبب الأوضح لتبرير وجود جيشٍ ومستشارين من المتطوعين وليس من المجندين، وهو تفادي تجنيد الشيعة، ومن ثم تسليحهم؛ ما قد يقلب الطاولة على الدولة، في حال توافرت ظروف سانحة.

أما القوات المسلحة العُمانية، المتفوقة تقليديًا، والمتصفة بدرجةٍ عالية من الاحتراف؛ فليست في حاجةٍ إلى التجنيد الإلزامي لتلبية متطلباتها من الجنود، نظرًا إلى توافر عددٍ أكبر مما هو مطلوب من المتطوعين المؤهلين. ومع ذلك، وفي إجراءٍ استثنائي، أطلقت القوى الجوية للسلطنة حملة تجنيدٍ إلزامي محدودة النطاق؛ كي تقلل من عدد الشباب العاطل عن العمل، والمتبرّم في أعقاب تظاهرات الربيع العربي في آذار/ مارس 2011. ووفقًا للتقارير، توافد عددٌ كبير من الشبان على مقرات القوى الجوية ونُقل من وُجد منهم لائقًا للخدمة إلى القاعدتين الجويتين في صلالة وثمريت[61]. لكن رجل الأعمال العُماني البارز عيسى بن محمد الزدجالي ردّد مؤخرًا هموم كثيرين في منطقة الخليج. ففي مقالٍ طويل نشرته مجلة **تايمز أوف عمان**، ذهب الزدجالي إلى أن أحد الأهداف الرئيسة للتجنيد هو "تعزيز قوة الشخصية عند الشباب، والخصال القيادية، والضمير الجماعي للأمة"[62]. وأضاف أن عُمان في حاجةٍ إلى "عمليةٍ تُحوّل شبابها إلى قوة ألمعية ومنضبطة وماهرة"، وليس هنالك من وسيلة تدريبٍ لتحقيق هذا الهدف خيرٌ من إمضاء عامين في الخدمة العسكرية. كما أعرب عن أمله في أن يدرج مجلس الشورى قضية التجنيد على جدول أعماله للمناقشة. لكن يبدو أن المجلس لم يتعامل جديًا مع فكرة تطبيق التجنيد الإلزامي في السلطنة.

56 David Graham, "Sheikh Nimr al-Nimr and the Forgotten Shiites of Saudi Arabia," *Atlantic Monthly*, 5/1/2016, accessed on 28/5/2017, at: https://goo.gl/jPDHBv

57 Khaled Batarfi, "Conscription – Why Not?" *Saudi Gazette*, 25/10/2016.

58 Tariq A. Al Maeena, "A Debate on Compulsory Military Service," *Gulf News*, 25/1/2014.

59 "Saudi Cleric Calls for Military Conscription," *Al Araby*, 11/4/2015.

60 Hamad bin Isa Al Khalifa, *First Light: Modern Bahrain and Its Heritage* (London: Kegan Paul, 1994), p. 77.

61 "Oman Air Force in Conscription Drive," Emirates 24/7, 16/4/2011, accessed on 8/6/2017, at: http://ow.ly/zwGY30ehlJf

62 Essa bin Mohammed Al Zedjali, "It Is Time for Conscription – 'Compulsory Recruitment'," *Times of Oman*, 9/2/2012.

خاتمة

يُعد تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية في أغنى ثلاث دولٍ خليجية خبرًا مهمًا؛ لكونه خروجًا كبيرًا على سياساتها المتبعة منذ الاستقلال. ومع أن هذا الإجـراء الجديد فاجأ الكثيرين في منطقة الخليج وخارجها، فإن مبرراته منطقيةٌ؛ إذ تستدعي السياسة الخارجية الخليجية متزايدة النشاط، وجودَ مؤسساتٍ عسكرية ذات قواتٍ احتياطية كبيرة، وهو ما يمكن أن يضيفه التجنيد الإلزامي. ويشهد الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج العربي، جيشانًا سياسيًا وأمنيًا؛ ما يبرر توقع أن يفضي تعزيز الروح الوطنية وحس الانتماء، من خلال الخدمة الوطنية، إلى تمتين ولاءات الشباب والتماسك العام للمجتمعات الخليجية.

وأخـيرًا، ثمة منطقٌ اجتماعي اقتصادي سليم وراء فرض التجنيد الإلزامي، يراوح بين إشراك الشبان الذين ليس لديهم أي شيءٍ آخر يقومون به وتحسين صحتهم.

وهكذا، سار تنفيذ التجنيد الإلزامي حتى الآن من دون مَواطن خللٍ كبيرة، وأصاب نجاحًا بكل المقاييس، ليس وفق وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية فحسب، بل وفق مواقع التواصل الاجتماعي أيضًا.

وعلى وجه العموم، حقق التجنيد نجاحًا منقطع النظير حتى الآن في الإمارات وقطر، وربما يفعل الشيء نفسه في الكويت أيضًا، عندما يبدأ تطبيقه في منتصف 2017. وتشهد منطقة الخليج تغيرًا سريع الخطى في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية - الإستراتيجية. ولا يعني فشلُ التجربة السابقة للكويت مع نظام التجنيد الذي كان مختلفًا عما هو عليه الآن، فشلَ التجربة الراهنة.

ومع ذلك، وبصرف النظر عن مدى نجاح تجارب التجنيد في هذه البلدان الثلاثة على المدى الطويل؛ لا يصح أن نتوقع تكرارها في الدول الخليجية الأخرى. وتعود الأسباب الرئيسة في البحرين والسعودية إلى الانقسام الطائفي، وفي السعودية وعُمان إلى وجود عددٍ كبير من المتطوعين المتأهبين، خصوصًا ذوي الكفاءة العالية.

المراجع

Al Khalifa, Hamad bin Isa. *First Light: Modern Bahrain and Its Heritage*. London: Kegan Paul, 1994.

Ayubi, Nazih N. *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London: I.B. Tauris, 1995.

Bin Horaib, Ghalib et al. "Prevalence of Obesity among Military Personnel in Saudi Arabia and Associated Risk Factors." *Saudi Medical Journal*. vol. 34. no. 4 (2013).

Gengler, Justin. *Group Conflict and Political Mobilization in Bahrain and the Arab Gulf*. Bloomington: Indiana University Press, 2015.

Hardy, Roger. *Arabia After the Storm: Internal Stability of the Gulf Arab States*. London: Royal Institute of International Affairs, 1992.

Hefner, Robert W. (ed.). *Remaking Muslim Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004.

Held, David & Kristian Ulrichsen. *The Transformation of the Gulf: Politics, Economics, and the Global Order*. New York: Routledge, 2011.

Kier, Elizabeth & Ronald Krebs (eds.). *In War's Wake: International Conflict and the Fate of Liberal Democracy*. New York: Cambridge University Press, 2010.

Lang, Anthony (ed.). *Political Theory and International Affairs: Hans J Morgenthau on Aristotle's The Politics*. Westport, CT: Praeger, 2004.

Legrenzi, Matteo. *The GCC and the International Relations of Gulf*. London: I.B. Tauris, 2015.

SW, Ng et al. "The Prevalence and Trends of Overweight, Obesity and Nutrition-related Non-communicable Diseases in the Arabian Gulf States." *Obesity Reviews*. vol. 12. no. 1 (January 2011).

The White House. "Implementation of the US-Gulf Cooperation Council Strategic Partnership." 21/4/2016.

دراسة مترجمة

Translation



فلورنس غاوب | Florence Gaub*
ترجمة: أحمد المرابطي | Trans. by: Ahmed EL Morabety**

الجيوش العربية وسؤال الإصلاح بعد الربيع العربي

After the Spring: Reforming Arab Armies

تتناول هذه الدراسة البُعد العسكري في الربيع العربي، من خلال تسليط الضوء على الأدوار التي اضطلعت بها القوات المسلحة في الدول التي اجتاحتها رياح الثورات؛ إذ نلحَظ أن الجماهير الشعبية المحتجة التي اصطفت إلى جانبها هذه القوات نجحت في بلوغ مرادها، بينما لم تستطع الشعوب التي لم تدعمها الجيوش الصمود في وجه قمع القوات النظامية.

إن الأدوار السياسية التي أخذت الجيوش العربية تؤديها اليوم لا تؤكد فاعلية هذه الجيوش وأهميتها وحسْب، ولكنها تحث أيضًا على إصلاح المؤسسة العسكرية في هذه البلدان. وقد أخذ سؤال إصلاح قطاع الأمن والدفاع يبرز بقوة في مرحلة ما بعد الربيع العربي، تجاوبًا مع ما تقتضيه المرحلة الانتقالية. وفي هذا الإطار، تركز هذه الدراسة على الجوانب البنيوية لإصلاح القطاع الأمني والعسكري في دول الربيع العربي.

كلمات مفتاحية: الجيوش العربية، إصلاح قطاع الأمن، الربيع العربي.

This paper explores the military aspect of the Arab Spring, and specifically the role played by formal armies in the Arab Spring states. Specifically, this paper focuses on the fact that popular revolutions during the Arab Spring were successful in those countries in which the military sided with the protestors, whereas revolutionary momentum could not face down the regimes in those countries where the armies did not side with the revolution. The political functions which Arab armies carry out serve to highlight not only their significance and effectiveness as institutions, but also the need for military reform. The question of military and security sector reform has become increasingly pressing in the post-Arab Spring transitional phase, driving the author to probe the structural aspects of reform to the military and security sectors of the Arab Spring states.



Keywords: The Arab Armies, Reforming the Security Sector, Arab Spring.

* باحثة مختصة بشؤون الأمن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، باريس.

* Researcher Who Specializes in Security Affairs in the Middle East and North Africa, European Union Institute for Security Studies (EUISS), Paris.

** أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مختبَر الدراسات السياسية والعلاقات الدولية المعاصرة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.

** Professor of Political Science and International Relations, Department of Contemporary Political Studies and International Relations, Sidi Mohammed Bin Abdullah University, Fez, Morocc.

*** هذا النص ترجمة لدراسة:

Florence Gaub, *After the Spring: Reforming Arab Armies*, Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, September 2014.

مقدمة

قامت ثورات الربيع العربي ضد الديكتاتوريات العربية، واحتجاجًا على الأنظمة القائمة التي ظلت المؤسسة العسكرية توجِّه سياساتها؛ فمعلوم أن جُلَّ الأنظمة العربية يحكمها عسكريون، وإن كانت تقودها في الظاهر حكومات ومؤسسات مدنية. ففي تونس، كان الرئيس زين العابدين بن علي ضابطًا سابقًا في صفوف القوات الجوية، وقد استولى على الحكم في عام 1987 بمساعدة ضباط محسوبين على أكاديمية سان سير العسكرية الفرنسية. وفي مصر كان الرئيس السابق حسني مبارك قائدًا للقوات الجوية ومقاتلًا مدرَّبًا، تولى السلطة في عام 1981 بعد اغتيال أنور السادات الذي كان هو أيضًا ضابطًا في الجيش المصري. وفي الجماهيرية الليبية، أيضًا، جاء الرئيس معمر القذافي إلى السلطة من خلال انقلاب عسكري، كما أن بشار الأسد ورث السلطة من أبيه حافظ الذي سبق أن صعد إليها بالتدرج في الرتب العسكرية. ولأن الأنظمة السياسية في المنطقة قامت وتَقَوَّت بفضل وسائل عسكرية؛ فإن القوات المسلحة أصبحت جزءًا لا يتجزَّأ من هذه الأنظمة القمعية التي تربطها علاقة ولاء تام بها وبحكامها. وفي حمأة الحراك الثوري الذي قامت معاركه على أكتاف الجماهير الشعبية، اختلفت ردة فعل الجيوش إزاءه. في مصر وتونس، انضمَّت القوات المسلحة إلى المتظاهرين؛ بينما تفكَّكت هذه القوات في ليبيا واليمن أمام تنامي مد الحراك الشعبي الاحتجاجي. وفي حالة سورية وحدها، اصطف الجيش كليًّا وبمختلف مكوناته إلى جانب النظام السوري. وقد تم تفسير سلوك الجيش في مختلف هذه الدول أساسًا بالنظر إلى الوضع الداخلي لهذه الجيوش وقدراتها العسكرية[1].

تحاول هذه الدراسة تقويم التحديات التي تواجهها القوات المسلحة عند إصلاحها على المدى القريب والمتوسط والبعيد. وتركز على خمس دول من دول الربيع العربي (تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسورية إلى حد ما). غير أن الدروس التي يمكن أن تُستَفاد من هذا التقويم يمكن أن تنسحب أيضًا على باقي الدول العربية. وعلى الرغم من المساعدات التي ظلت تُقدَّم في إطار إصلاح قطاع الأمن من طرف الولايات المتحدة الأميركية، والدول الأوروبية، وكذا بعض المؤسسات الدولية طوال العقود الأخيرة، فإن إصلاح الأمن يبقى أشمل وأوسع نطاقًا من أن يظل حبيس المقاربات التقليدية. وبكلمة؛ إن سؤال إصلاح القطاع الأمني يزداد إلحاحًا، خصوصًا بالنسبة إلى الدول التي تأثرت بأحداث الربيع العربي، وليس ذلك لأن الإصلاح ضروري في حد ذاته فحسب، ولكن، أيضًا، لأن وضع الأجهزة الأمنية والعسكرية هو الذي ساهم مساهمة كبيرة في اندلاع هذه الأحداث.

1 Florence Gaub, "Arab Armies: Agents of Change?" *Chaillot Paper*, no. 131 (Paris: European Union Institute for Security Studies, March 2014).

أولًا: ماذا يعني إصلاح قطاع الأمن؟

ظهر اصطلاح "إصلاح قطاع الأمن" في عام 1998، بوصفه إجراءً معياريًّا لقياس مدى فعَّالية الأمن ونجاعته في الدولة. وينبني هذا الإجراء، من حيث الأساس، على معايير الحكامة المهنية، والرقابة المدنية، والمحاسبة، ولا يقتصر على تأسيس حماية حقوق الإنسان في هذا القطاع، ولكنه يركز، أيضًا، على مهنية القوات المسلحة من أجل تحسين أدائها الأمني في أفق تطبيع العلاقة بين المواطن والمؤسسة الأمنية. وجدير بالإشارة أن المؤسسة الأمنية والعسكرية في الدول المتقدمة تتميز بقدر عالٍ من الشفافية على مستوى القوانين والرؤية الفلسفية التي تُوجِّه سلوكها، وتؤطر كيفية عملها وممارسة مهماتها، وذلك في إطار احترامٍ تامٍّ لمقتضيات المهنية. وإذا كانت المؤسسة الأمنية في العالم المتقدم تخضع لرقابة المؤسسات المدنية المختصة التي تمثِّل الشعب ومساءلتها ومحاسبتها، فإن هذه القوانين والتقاليد الديمقراطية لا تقوم لها قائمة في العالم العربي؛ فالجيش لا يخضع للشعب، والدولة تدير الصراعات التي تنشب في المجتمع بالوسائل العنيفة. كما أن الدول العربية لا تثق بجيوشها، ولذا تتعمَّد أن لا تجهزها تجهيزًا كافيًا، حتى لا تتحول إلى قوة سياسية معارضة تهدِّدها.

ثانيًا: الجوانب البنيوية لإصلاح قطاع الأمن

1.غموض أدوار الجيش

إن إدراك التحديات الأمنية القائمة أو المحتمَلة وتصوُّر الخيارات الممكنة لمواجهتها هما أمران يتم تضمينهما عادة في إستراتيجية الأمن القومي، أو ما يُسمَّى بالكتاب الأبيض للدفاع والأمن للدولة، وهي وثيقة تصوغ معالمها المؤسسة التنفيذية دوريًّا لتبسيط السياسات والقرارات المتعلقة بتدريب القوات المسلحة، واقتناء الأسلحة، وتطوير كل ما يخص الإستراتيجية الدفاعية للدولة. وعلى الرغم من أن الكتاب الأبيض ليس شرطًا لا غنى عنه، فإن له أهمية قصوى. والمثير للانتباه أن معظم الدول العربية لا تملك إستراتيجية وطنية للدفاع الوطني، ويشمل هذا الحكم تونس، ومصر، والجزائر، واليمن. ومؤخرًا فقط، تمكَّنت بالكاد، وبعد صراع كبير، بلدان مثل لبنان والعراق وليبيا من إرساء إستراتيجياتها الدفاعية. وفي بعض هذه الدول، نجد نوعًا من الخلط بين الإستراتيجية والعقيدة. فالعقيدة هي مجموعة التمارين والمناورات، وأنواع الجنود

والأسلحة الموظفة في صد الهجومات المتوقعة. أما الإستراتيجية فهي خطة شاملة لتحقيق هدف أو أهداف في ظروف انعدام اليقين.

> **معظم الدول العربية لا تملك إستراتيجية وطنية للدفاع الوطني وفي بعض هذه الدول، نجد نوعًا من الخلط بين الإستراتيجية والعقيدة**

والواقع أن ثمة أسبابًا عدَّة لغياب مثل هذه الوثائق المهمة؛ لعل أهمها أن التعتيم الذي يُحاط به قطاع الدفاع في هذه الدول يجعل النقاش الوطني حول قضاياه صعبًا ومحدودًا، كما أن قطاع الدفاع يستأثر به رئيس الدولة فقط مع إمكان استشارة الشخصيات التي تتبوأ مناصب عسكرية عليا في البلاد. وهذا الأمر يجعل صياغة الكتاب الأبيض للأمن مسألة غير ضرورية (أو تبدو غير ضرورية). وأخيرًا، لا بد من التذكير بأن بؤرة اهتمام الدفاع لدى أغلب الدول العربية ظلت حينًا من الدهر مركزة على إسرائيل فقط، على الرغم من التطورات الإستراتيجية الجارية لاحقًا، وعلى الرغم من أن هذا التصور لم يؤت أُكُله، ولم يبلغ الأهداف المنشودة في الحروب التي خاضها الطرفان في الأربعينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. ولعل هذا الموقف الجامد الذي طبع السياسة الدفاعية للدول العربية هو الذي يقف، إلى حد بعيد، وراء الإخفاق في تطوير نقاش مثمر وبنَّاء، حول الرؤى والتصورات الأمنية والدفاعية في هذه الدول، على النحو الذي يتلاءم والتحولات العميقة التي طرأت على البيئة الإستراتيجية، الإقليمية والدولية.

والواقع أن غياب وثيقة رسمية واضحة المعالم للأمن والدفاع له ما له من نتائج؛ يتمثل أهمها بافتقار القيادة العسكرية إلى تصور دقيق، وافتقاد الفاعلية في الإنفاق العسكري، وتنافر تدريبات القوات المسلحة، وانفصال العقائد عن الأهداف الإستراتيجية، وغياب تحديد الأولويات، ومن ثم العجز عن ترشيد الموارد المادية والبشرية المتاحة. كما أن غياب إستراتيجية وطنية في هذا المجال يحول دون مواكبة المستجدات الطارئة التي يتعين على أساسها تجديد الفكر العسكري، وتطوير آليات العمل داخليًا وخارجيًا على نحو دوري. ومن نافل القول هنا إن تحوُّل مصر من المذهب السوفياتي إلى المذهب الأميركي في أواخر السبعينيات، مثلًا، لم يكن ناجمًا عن التجديد في التفكير الإستراتيجي (على الرغم من أن عودة سيناء إلى مصر كانت في الواقع نتيجة للتقويم الإستراتيجي المهم الذي أجراه السادات آنذاك)[2]. غير أن هذا كله لا يعني أن مصر أو غيرها من الدول العربية لا تملك إستراتيجية بالمطلق، بل يعني، فقط، الافتقار إلى وثيقة وطنية رسمية تصلح أن تكون دليلًا مرجعيًا للدولة في مسائل الدفاع الوطني.

جدير بالإشارة أن تبعات غموض الأدوار المنوطة بالجيوش في البلدان العربية لا تنحصر في قضايا الدفاع انحصارًا ضيقًا، ولكنها تمتد لتلقي بظلالها على قطاع الأمن بمفهومه الواسع؛ إذ يُسجَّل أن القوات المسلحة في هذه الدول تأخذ على عاتقها حتى مهمات الأمن الداخلي، بدءًا بالسهر على تأمين الانتخابات، وصولًا إلى مكافحة أعمال الشغب، وذلك بفعل غموض المسؤوليات، وغياب التمييز بين نطاق تدخُّل هذه القوات وتلك، وكذا التداخل بين مهمات الأجهزة الساهرة على الأمن في الدولة، الخارجية منها والداخلية.

إن الطبيعة الفضفاضة وغير المحددة للأدوار والمسؤوليات التي تقوم بها المؤسسات الأمنية المختلفة لها تأثير سلبي لا ينحصر في القوات المسلحة، ولكنه ينال من جميع الفاعلين في قطاع الأمن، وهذا مما يثير أهمية الإصلاح بوصفه مدخلًا لتصحيح هذا الغموض وتدارك هذه الاختلالات. ولعل من بين ما يجب القيام به في هذا الإطار إصدار الكتاب الأبيض للأمن والدفاع، الكفيل برسم الخطوط العريضة التي تنبني عليها إستراتيجية الأمن القومي للدولة.

2.التسييس المفرط للجيش

تضطلع القوات المسلحة العربية منذ بدايات الاستقلال بأدوار سياسية؛ فالانقلابات التي يقودها الضباط والاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة (باستثناء الثورات، وانتصارات القوى المعارضة في الحروب الأهلية، والانتفاضات الشعبية) تمثّل ظاهرة سياسية متكررة في الوطن العربي. ومنذ الانقلاب العسكري الأول الذي حدث في عام 1936 في العراق، شهدت الساحة العربية نحو 60 محاولة عسكرية أخرى من هذا القبيل، نجح نصفها بالفعل في تحقيق غاياتها وأهدافها السياسية. وتُعَد سورية والعراق من أبرز البلدان التي تعرضت للانقلابات العسكرية (17 محاولة في البلد الأول و11 محاولة في البلد الثاني)، خلافًا للاعتقاد الشائع أن الانقلابات أقل تواترًا في المجتمعات التعددية[3].

---

2 Risa A. Brooks, "Civil-Military Relations and Military Effectiveness: Egypt in the 1967 and 1973 Wars," in: Risa A. Brooks & Elizabeth A. Stanley (eds.), *Creating Military Power: The Sources of Military Effectiveness* (Redwood City, CA: Stanford University Press, 2007).

3 Eliezer Be'eri, "The Waning of the Military Coup in Arab Politics," *Middle Eastern Studies*, vol. 18, no. 1 (January 1982), pp. 69 - 81.

وعلى الرغم من تراجع هذه الظاهرة منذ ثمانينيات القرن الماضي، فإنها لم تختف. وتؤكد لنا الانقلابات الحديثة الناجحة في السودان (1989)، والجزائر (1992)، وموريتانيا (2008)، ومصر (2013) – من دون ذكر المحاولات الفاشلة في العراق والسودان وموريتانيا بين عامي 1990 و2008 - أن القوات المسلحة ما زالت تؤدي دورًا سياسيًّا في الساحة العربية. غير أن تواتر الانقلابات لا ينهض بالضرورة دليلًا على تدخل الجيش في الحياة السياسية؛ فغياب محاولات الانقلاب العسكري في سورية منذ عام 1982، مثلًا، لا يعني سوى أن النظام السوري استطاع أن يقوي نفسه من خلال ضم قواته وجعلها جزءًا لا يتجزأ منه. وجدير بالذكر أن هذه الانقلابات أكثر حدوثًا في البلدان ذات الأنظمة الجمهورية، وخصوصًا التي تكون قد حدثت فيها من قبل غير مرة. كما تعرضت الأنظمة الملكية أيضًا لمثل هذه الانقلابات، وإذا كانت المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية استطاعتا احتواء التهديدات التي تعرضتا لها، فقد أخفقت ليبيا (1969) والعراق (1958) في التصدي لهذه التهديدات. أما الدول الخليجية فلم تعرف، عمومًا، تدخل العسكريين في الشؤون السياسية العامة.

> **أثبتت أحداث عام 2011 اســتمرار تورط الجيوش في الحياة السياسية الوطنية في الدول العربية**

أثبتت أحداث عام 2011 استمرار تورط الجيوش في الحياة السياسية الوطنية في الدول العربية. فقد ساهمت القوات المسلحة في اليمن وتونس في تغيير النظام السياسي بانضمامها إلى جانب الشعب، وساعدت القوات المسلحة المصرية على إطاحة الرئيس المستبد حسني مبارك ثم الرئيس المنتخب محمد مرسي، أما القوات النظامية السورية فاختارت الاصطفاف إلى جانب النظام ضد شعبه، وفي لبنان، غادر ضابط سابق القصر الرئاسي فقط من أجل أن يحل محله ضابط آخر. وعمومًا، توظف القوات المسلحة هيبتها وقوتها للضغط على الحكومات المدنية، ويكون هذا أسهل عندما تكون الدول والحكومات ضعيفة بفعل هشاشة سيادتها وشح مواردها[4].

إن تورط القوات المسلحة في السياسة يبقى مصدر قلق عندما يتعلق الأمر بإصلاح قطاع الأمن، حيث يكون لهذا التورط تأثير كبير في البناء الديمقراطي في البلدان العربية، بل تأثير ضارٌّ أيضًا في قدرات القوات المسلحة نفسها. وهي، بذلك، تستقيل من القيام بأهم وظائفها المتمثلة بالدفاع عن الأمة، وهذا ما يعوق التماسك والسيطرة وأداء القيادة، ويفسح المجال بقدر أكبر أمام الفساد في المؤسسة العسكرية. ولعل الهزيمة التي لحقت بمصر في حرب عام 1967 ضد إسرائيل تنهض مثالًا على أن عدم الإبقاء على مسافة معينة بين الجيش والسياسة كان له بالفعل أثر سلبي في التقويم العميق والتقدير الموضوعي الدقيق للظرفية الإستراتيجية آنذاك[5].

ولكون النظام يرى في الجيش مصدر تهديد محتمل، فإنه يتخذ إجراءات يراها مساعدة له لمنع ارتفاع مهنية الجيش واحترافيته، وكذا قدراته الانقلابية. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك الجيش الليبي الذي أضعفه العقيد القذافي حتى أصبح عاجزًا عن خوض أي معركة طوال الحرب التي شهدتها ليبيا خلال عام 2011 [6].

إن تحييد الجيش عن معترك السياسة يخدم في الواقع مصلحته هو بالأساس، ما دام إبعاده من الصراعات السياسية يسمح ببناء جيش احترافي قائم على أسس مهنية. غير أن بلوغ هذا الهدف ليس بالأمر الهين؛ فبحسب دراسة للبنك الدولي، إن أسرع 20 بلدًا في هذا المجال استغرقت 17 سنة لبلوغ هذا المراد[7]. وعمومًا، تتضمن الإجراءات والتدابير الناجحة لتحييد الجيش سياسيًّا، من بين ما يجب أن تتضمنه، احترام معايير المهنية والكفاءة في التكوين والتوظيف والترقية، وكذا خضوع القوات المسلحة للرقابة المدنية، والتمييز الدقيق بين مهمات الأمن الداخلية والخارجية، وضرورة إصدار إستراتيجية للأمن القومي تُعرِّف وتحدِّد بوضوح مهمات هذه القوات، وتموضعها في الإطار السياسي والاجتماعي للدولة.

3.غياب الرقابة المدنية

لا تقوم للرقابة المدنية على قطاع الأمن قائمة في البلدان العربية. وفي بعض الأحيان، تكون هناك رقابة شكلية فقط، وغير فعالة، وتهدف عبر استخدامها تقنيات معينة إلى إضعاف القوات المسلحة والحيلولة بينها وبين أي انقلاب ضد النظام، بدلًا من العمل على تعزيز كفاءتها المهنية والدفع بها إلى حدودها القصوى. وتشمل الرقابة المدنية الفعالة: الرقابة البرلمانية، والشفافية في تخصيص الاعتمادات المالية،

4 William R. Thompson, "Toward Explaining Arab Military Coups," *Journal of Political and Military Sociology*, vol. 2 (Fall 1974), pp. 237 - 250.

5 Brooks, pp. 106 - 134.

6 Florence Gaub, "The Libyan Armed Forces between Coup-proofing and Repression," *Journal of Strategic Studies*, vol. 36, no. 2 (April 2013).

7 *World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development* (Washington, DC: The International Bank for Reconstruction and Development, 2011), p. 11.

والتدبير الجيد لقطاع الدفاع، مع ضرورة وضع أطر قانونية ومؤسسية واضحة. ولا يحتاج الأمر عناءً كبيرًا لنلحظ أن مثل هذه الركائز التي تدعم الرقابة المدنية على القوات العسكرية غائبة في البلدان العربية؛ فبعض البرلمانات العربية (مثل برلمانات المغرب والأردن وعمان وقطر) لا تملك لجان دفاع مستقلة، ومسألة الدفاع الوطني في تونس تتولاها لجنة الشؤون الخارجية التي لا تمتد صلاحيتها إلى مراقبة الصناعة الوطنية للأسلحة، كما لا يحق لها أن تقول شيئًا في ما يتعلق بإرسال القوات إلى الخارج. وتقتصر وظيفة هذه اللجنة المفروض أنها تمارس رقابة مدنية على القوات المسلحة على تقديم المشورة بشأن السياسات الدفاعية الوطنية. وحتى إذا افترضنا وجود لجنة من هذا القبيل، فإن فعالية رقابتها تبقى دومًا محدودة، وهذا ما يعكس محدودية دور البرلمانات العربية في المراقبة، ليس فقط في ما يتعلق بشؤون الدفاع، ولكن في جميع المسائل والقطاعات العامة الأخرى.

أما في مصر التي ما فتئت تعيش على إيقاع تحولات عديدة منذ سقوط حسني مبارك، فالأمور أشدّ تعقيدًا نوعًا ما، وثمة غموض في آليات الرقابة على القوات المسلحة. ففي دستور عام 2012، نجد أن مسألة الدفاع تتولاها لجنة فرعية تابعة للَّجنة المعنية بنظام الحكومة. أما دستور عام 2014 فلم يبين اللجان البرلمانية، ولكنه يحدد أن الرقابة على السلطة التنفيذية من مهمات البرلمان. وفي موضع آخر، يبدو أن الجيش هو الذي يهيمن على المدنيين ويراقبهم، وليس العكس؛ فلا بد من موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تعيين وزير الدفاع الذي لا بد أن يكون ضابطًا بحكم القانون، ومن الممكن أن يخضع المدنيون للمحاكمات العسكرية[8]. وبينما يتمتع البرلمان من الناحية التقنية بإمكان ممارسة الرقابة على ميزانية الدولة، فإن هذا لا يمتد إلى ميزانية الدفاع التي تشرف عليها أو تراقبها هيئة جديدة تُدْعى مجلس الدفاع الوطني، ويرأسها رئيس الجمهورية، وتتكون من رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ووزير الدفاع، ووزير الخارجية، ووزير المالية، ووزير الداخلية، ورئيس جهاز الاستخبارات العامة، وقائد أركان القوات المسلحة، وقادة القوات البحرية والجوية، وقائد عمليات القوات المسلحة، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الدفاع الوطني لا يشمل إلا ستة أعضاء مدنيين فقط من أصل 14 عضوًا. ويختص هذا المجلس، بحسب دستور عام 2014، بـ"مناقشة ميزانية القوات المسلحة التي تندرج ضمن بند من بنود الميزانية العامة للدولة"[9]. ويعني هذا أن البرلمان ينظر في مجموع ميزانية القوات المسلحة، ولا ينظر في التفاصيل. كما يحتاج الرئيس إلى أغلبية ثلثي مجلس النواب لإعلان الحرب وإرسال القوات إلى الخارج.

الملاحَظ في هذا الصدد أن الهياكل والبنيات التي تشتغل من داخلها القوات المصرية هي نفسها التي تؤطر القوات المسلحة في الدول العربية الأخرى عمومًا، وذلك على أساس ما بينها من قواسم مشتركة تتقاطع على مستوى منع تدخل الهيئات المدنية في الشؤون الخاصة بالمؤسسة العسكرية؛ فعندما تكون مؤسسات الدولة بيروقراطية وضعيفة، وثقافة المحسوبية متغلغلة في أوساط الأجهزة الأمنية والعسكرية، وكذا على مستوى صفقات التسلح وما تنطوي عليه من استغلال النفوذ ومخاطر الفساد، فإن هذه الأجهزة تكون أكثر تعرضًا للصراعات السياسية. بناء عليه؛ أمست هذه المؤسسات الدفاعية البيروقراطية في أمس الحاجة إلى الإصلاح، مع ما يستلزمه ذلك من ضرورة إبعاد القوات المسلحة من تأدية أي دور في السياسة.

يجدر بنا أن نذكر أن الهيئات البرلمانية المنتخَبة ديمقراطيًّا غالبًا ما تجابهها مشكلات بسبب قلة خبرتها في ممارسة الوظيفة الرقابية، ولا تملك حتى الأطقم الكافية المؤهلة لأداء هذه المهمة. ومثال ذلك الأعضاء الليبيون في المؤتمر الوطني العام الذين يفتقرون إلى الوضوح بشأن هوية القائد العام للقوات المسلحة، ودور وزير الدفاع، وخصوصًا علاقته مع رئيس الأركان، وكذلك دورهم في الرقابة، والوسائل المتاحة لهم[10]. ولا شك أن فقدان الاتساق في البناء القانوني والمؤسسي الليبي في الوضع الراهن يعيق إعادة إعمار ليبيا على نحو خطِر، كما يؤدي إلى مستوى عالٍ من التذبذب في تعيين القائمين على إدارة شؤون الدفاع في البلاد وإعفائهم[11]. ولذلك، تبقى مسألة التدريب ضرورية لتوضيح دور البرلمانيين ومختلف الفاعلين الأمنيين، والأدوات المتاحة لممارسة الفعل الرقابي، وتحديد الأطر القانونية القائمة. وإذا كانت القوات المسلحة ترى أن النزاعات وما تفرضه من استعجال، والحروب وما تستلزمه من سرية؛ تقتضي الحد من تدخل المدنيين في شؤونها لكون مهمات هذه القوات ذات طبيعة فريدة، وتستلزم ظروفًا فريدة للعمل والاشتغال؛ فإن هذا كله لا يبرر استثناء هذه القوات من الرقابة المدنية.

4.تحديات الوضع الأمني القائم

تواجه غالبية البلدان العربية تحديات وأوضاعًا أمنية مضطربة تقف عائقًا في وجه أي محاولة للإصلاح، بدءًا من الاضطرابات الداخلية

8 "Military Retain 8-Year Veto over Defense Minister in Egypt's Constitution," *Alahram Online*, 20/11/2013, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/V6q3bB

9 State Information Service, "The Constitution of the Arab Republic of Egypt 2014," Article 203, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/7EtPzh

10 "GNC Empowers Abu Sahmain with 'Commander-in-Chief' Duties," *Libya Herald*, 23/11/2014, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/r9KyYD

11 "Libyan Rebel Leader Sacks Executive Branch of Transitional Council," Al-Arabiya, 8/8/2011, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/DjpoRm

ومختلف أشكال التمرد، مرورًا بتنامي الأنشطة الإرهابية، والحرب الأهلية في سورية، وغير ذلك من مظاهر انعدام الأمن في مراحل ما بعد النزاع. فتونس ومصر، مثلًا، تعيشان على إيقاع فوضى عارمة يتزايد نطاقها منذ عام 2011، وتشهدان خلالها تظاهرات جماهيرية، وأعمال شغب وحرق متعمَّدة. وغالبًا ما تلجأ قوات الأمن المصرية غير المجهزة بما يكفي، وغير المدربة على كيفية احتواء الانفلاتات الأمنية، إلى أسلوب القمع الوحشي في تعاملها مع هذه الأعمال. فخلال البدايات الأولى لانطلاق التظاهرات في عام 2011، قُتل نحو 840 شخصًا وجُرح 6467[12]. واعتُقل نحو 12 ألف مدني وحوكموا في المحاكم العسكرية[13]. وقد لوحظ بعد اندلاع هذه الأحداث حدوث صدامات متكررة بين المتظاهرين وقوات الأمن، خلَّفت قتلى وجرحى. وما بين انقلابيْ صيف 2013 وربيع 2014، قُتل أكثر من 2500 مصري، وجُرح أكثر من 17 ألف شخص، بينما اعتُقل ما يزيد على 16 ألف شخص خلال التظاهرات الشعبية[14]. وأمام وضع أمني معقد كهذا يصعب القيام بأي إصلاح، وهذا ما أكده ذات يوم وزير الداخلية المصري السابق اللواء محمد إبراهيم[15].

ومع الانتشار المكثف لقوات الأمن، ارتفعت معدلات الجرائم كما تضاعفت معدلات القتل ثلاث مرات منذ بداية الربيع العربي، وتنامى كذلك حجم الاختطافات وسرقة السيارات، وكذا أحداث السطو المسلح التي تضاعفت 16 مرة[16]. وفي ظل هذه الظروف، دخلت الشرطة المصرية في إضراب احتجاجًا في المقام الأول على شروط عملها وغلبة الطابع السياسي عليه[17].

وإضافة إلى ذلك، ساهم تنامي المد الإرهابي في انهيار قوات الأمن في كثير من الدول العربية؛ فالهجمات الإرهابية في مصر التي اتسع نطاقها عبر ربوع البلاد أدت إلى هلاك 281 ضحية مصرية بين تموز/ يوليو 2013 وكانون الثاني/ يناير 2014؛ إذ تضاعف عدد الضحايا 10 مرات مقارنة بما كان عليه الأمر خلال حكم الرئيس محمد مرسي بين تموز/ يوليو 2012 وحزيران/ يونيو 2013. كما تنامى النشاط الإرهابي أيضًا في تونس وليبيا والجزائر؛ فقد خلّف هجوم تنظيم القاعدة الإرهابي على مشروع الغاز في أميناس في بداية عام 2013، 39 ضحية من الرهائن الأجانب.

وتواجه ليبيا، خصوصًا، تحديات أمنية خطرة في مرحلة ما بعد النزاع، حيث تغص شوارعها بأكثر من 150 ألفًا من أفراد المليشيات المدججة بمختلف أنواع الذخائر والأسلحة، وليس ثمة أي رقابة مدنية تُذكر على قطاع الأمن. وفي المقابل، تفككت الشرطة والقوات المسلحة منذ بداية النزاع، وصارت في حاجة إلى إعادة البناء في ظل بيئة متقلبة وغير آمنة[18]. وفي ظل الفراغ القانوني والمؤسسي الذي يطبع الحياة العامة في ليبيا، تعمل هيئاتها التنفيذية والتشريعية جاهدة على إعادة بناء قطاع الأمن؛ فبعد ثلاث سنوات من سقوط القذافي، ما زالت ليبيا تفتقر إلى كتاب أبيض للأمن والدفاع، وليس هناك وضوح قانوني بشأن منصب رئيس الأركان العامة، ولا توجد جدولة زمنية بشأن إصلاح الأمن وإدماج المليشيات في القوات النظامية. ولا شك في أن التغييرات الدائمة لوزراء الدفاع والداخلية ورؤساء الأركان، وكذلك الأوضاع السياسية المعقدة الجارية، تحرم الدولة من كفاءات وخبرات عديدة كان من المفترض أن يُستفاد منها في إطار تدبير ناجع للمرحلة، وتطبيق فعال للتدابير والإجراءات اللازمة. وفي غياب الشروط المواتية، تظل ليبيا عاجزة عن التفاعل الإيجابي مع عروض المساعدة التي تُقدّمها إليها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

وعلى خلاف مصر وتونس، لا تغطي مؤسسات الأمن في ليبيا كامل التراب الوطني؛ لأنها، ببساطة، عاجزة عن أداء مهماتها بفعل افتقارها إلى التدريبات الضرورية وإلى النخب والكفاءات المؤهلة تأهيلًا كافيًا. وإلى اليوم، لا تملك ليبيا أكثر من 5000 ضابط من رتبة عقيد، ولم تبدأ في تخريج دفعات من صغار الضباط إلا مؤخرًا. ولعل ما يزيد الأمور تعقيدًا ما تتعرض له مؤسسات الأمن من هجمات عدة يشنّها الإرهابيون والمدنيون على السواء[19]. كما تشهد الهجمات الانتقامية تناميًا ملحوظًا في مصر، ونشير هنا، على سبيل المثال، إلى تفجير مقرات للشرطة في بدايات عام 2014[20]. وفي آذار/ مارس من العام نفسه، أصدر القضاء المصري أحكامًا بالإعدام على 529 متهمًا

12 "840 Killed in Egypt's Revolution, Health Ministry Official Says," *Al-Masry Al-Youm*, 42011/4/, accessed on 82017/6/, at: https://goo.gl/fYvchi

13 Human Rights Watch, "Egypt: Retry or Free 12,000 after Unfair Military Trials," 10/9/2011, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/EHgdKU

14 Michele Dunne, "Egypt's Unprecedented Instability by the Numbers," Carnegie Endowment for International Peace, 24/3/2014, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/SZg147

15 Abo Elnnaga, Press Conference of the Egyptian Minister of the Interior, 19/2/2013.

16 "Egyptians Become Victims of Soaring Crime Rate," *Financial Times*, 1/5/2013, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/5ydoyx

17 "Egyptian Police Go on Strike," *The Guardian*, 10/3/2013, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/cfuENR

18 Florence Gaub, "A Libyan Recipe for Disaster," *Survival*, vol. 56, no. 1 (February-March 2014), pp. 101 - 120.

19 "Assassination Campaign Blights Eastern Libya," *Financial Times*, 12/12/2013, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/2V6iaE

20 "Jihadist Group Claims Egypt Police General Killing," Antaranews, 29/1/2014, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/qBspz4

على خلفية الهجوم على أحد أقسام الشرطة[21]. وفي السياق نفسه، ثمة تقديرات تشير إلى أن ما بين 20 و40 في المئة من ضباط الشرطة يتعرضون للمضايقات يوميًا من المدنيين في الشوارع[22].

باختصار، يمكن القول إن إصلاح قطاع الأمن أو إعادة بنائه تواجهه عقبات عدة؛ من قبيل ضيق الوقت، وندرة المـوارد، وقلة الأطر المؤهلة. وإذا كانت التجارب الناجحة في هذا المجال، وخصوصًا في أوروبا الغربية والبلقان، ساندتها ظروف أمنية مستقرة بما فيه الكفاية، أو ضمانات وتعزيزات أمنية من جهة قوة خارجية، فإن هذه الشروط غير متاحة اليوم في البلدان العربية، على الرغم من كونها من أشدّ البلدان حاجة إلى إصلاح قطاعها الأمني.

5.محدودية الموارد المالية

تُعَد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر المناطق إنفاقًا على قواتها المسلحة؛ إذ توجد فيها ست دول من الدول العشر الأكثر إنفاقًا على التسلح في العالم: عمان (8.61 في المئة)، والسعودية (8 في المئة)، وإسرائيل (5.7 في المئة)، والأردن (4.6 في المئة)، والجزائر (4.5 في المئة)، ولبنان (4.1 في المئة)، أي مثل ما تخصصه روسيا والولايات المتحدة الأميركية للتسلح من ناتجها القومي الإجمالي أو أكثر. وعمومًا، فإن دول المنطقة ترصد للإنفاق العسكري أكثر مما تنفقه على القطاعات الاجتماعية، كالتعليم والصحة.

> **"تُعَد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر المناطق إنفاقًا على قواتها المسلحة؛ إذ توجد فيها ست دول من الدول العشر الأكثر إنفاقًا على التسلح في العالم"**

وعلى الرغم من أن هذه النفقات المرصودة للأمن والدفاع تبدو مرتفعة للوهلة الأولى، فإن قطاع الأمن في الدول العربية يعاني محدودية الإمكانات المادية. ففي عام 2012، أنفقت تونس 709 ملايين دولار فقط، واليمن 11439 مليون دولار، والأردن 1448 مليون دولار، ولبنان 1735 مليون دولار، وليبيا 2987 مليون دولار. وعلى الرغم من أن الجزائر تُعد من أكثر البلدان إنفاقًا على التسلح في شمال أفريقيا، فهي لم تنفق سوى جزء فقط مما تنفقه دول مثل ألمانيا (45785 مليون دولار)، والمملكة المتحدة (60840 مليون دولار)، والولايات المتحدة الأميركية (682478 مليون دولار). ويصعب تقدير ميزانية الدفاع المصرية البالغة 4376 مليون دولار بالنظر إلى ارتباط القوات المسلحة الواسع بالنشاط الاقتصادي، من دون أن تكون مجبرة على الكشف عن تفاصيل ذلك[23].

وتبقى الأرقام أدنى من ذلك عمومًا في ما يخص الأمن الداخلي، على الرغم من أن أحداث عام 2011 قد أدت إلى ارتفاع الإنفاق في هذا المجال. فقد ارتفعت ميزانية وزارة الداخلية في تونس إلى 86 مليون دولار في عام 2014، وإلى 3.3 مليارات دولار في مصر، وإلى 7.2 مليارات دولار في الجزائر[24]، ويوجَّه معظم هذه النفقات إلى إحداث وظائف جديدة (تم إحداث 8700 وظيفة في تونس)، أو إحداث زيادات في رواتب العاملين في القطاع ومكافآتهم. ويعكس الإنفاق على الأمن الداخلي والخارجي، عمومًا، الاهتمام بالموظفين أكثر من التركيز على اقتناء الأسلحة ومعدات الشرطة (باستثناء دول الخليج التي تحرص على الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة). لكن على الرغم من الاهتمام بالموظفين، فإن الصعوبات المالية تبقى ماثلة في وجه القطاع؛ فمثلًا، نجد في تونس أن راتب ضابط الشرطة العادي الذي يعادل 250 دولارًا يعادل أجر سائق حافلة محلية، أو أدنى مستخدَم في مؤسسة بنكية. ويُمنح صغار الضباط المصريين نحو 800 جنيه مصري، أي ما يعادل 115 دولارًا تقريبًا في الشهر[25]. وعلاوة على ذلك، فإن قوات الأمن الداخلي تبذل مجهودًا فوق الحد المعتاد، وتعمل عادةً 12 ساعة على الأقل يوميًا؛ إذ تتعدَّد مهماتها؛ من مراقبة أعمال الشغب، إلى التحقيق في الأعمال الجنائية، إلى مراقبة الاتِّجار في المخدرات، وتتبّع أنشطة المعارضة السياسية. كما تجدر الإشارة إلى أن الشرطة القضائية غير مجهزة تجهيزًا كافيًا، وأن المحاكمات التي تباشرها تستند إلى شهادات الشهود والاعترافات أكثر منها إلى أدلة تقوم على تحليل بصمات الأصابع أو اختبار الحمض النووي، التي لا

21 "One Dead, 529 Convicted: A Story of Judicial Revenge in Egypt," *The Christian Science Monitor*, 28/3/2014, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/cDxdNp

22 "In Libya, Militias Rule," Al-Monitor, 18/6/2013, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/BmExER

23 Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Military Expenditure Database 1988-2012*, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/x57zEJ

24 "Tunisia Increases Defence Budget," Magharebia, 6/11/2013, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/g5SHSD; "Interior Ministry's Budget Increases," *Daily News Egypt*, 25/5/2013, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/F7EmBy

25 "Egypt Boosts Police Salaries as Forces Join Mounting Strikes by Doctors, Textile Workers," Foxnews, 19/2/2014, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/wSqpo3

تتوافر في بعض الحالات، كما هو الحال في مصر. هذا علاوة على أن الوحدات المتخصصة في مباشرة التحريات الجنائية لا تزال محدودة من حيث سلطتها التنفيذية، ومواردها المادية.

تكمن أسباب هذا الوضع في الضائقة المالية التي تعانيها غالبية الدول العربية، باستثناء بلدان الخليج. وعلى الرغم من تحسن اقتصاد شمال أفريقيا خلال العقود الأخيرة، فإنه يبقى مع ذلك متدنيًا؛ فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، مثلًا، 3112 دولارًا مقابل 49922 دولارًا في الولايات المتحدة الأميركية. أضف إلى هذا أن المؤسسات الضعيفة الأداء، ومنها المؤسسات الأمنية، ساهمت في ارتفاع معدلات البطالة، والفساد، وتدني الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والأسوأ أن اختلال عمل المؤسسات وفقدان الأمن يعيقان التنمية الاقتصادية بقدر كبير؛ فوفقًا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، صُنِّفت مصر في الرتبة 117 من أصل 148 دولة على مستوى مؤشر المنافسة واستقلالية القضاء والأمن وسيادة القانون. ولعل ذلك يعكس، من حيث الأساس، تكاليف الإرهاب في البلد (148 من أصل 148)، والجريمة والعنف (143 من أصل 148)، والجريمة المنظمة (138 من أصل 148)، وصدقية الخدمات الشرطية (132 من أصل 148).

وإذا كانت تونس قد احتلت الرتبة 73 من أصل 148 دولة، فإنها تحتل، شأنها في ذلك شأن مصر، رتبًا دنيا على مستوى انتشار الإرهاب والعنف والجريمة المنظمة. كما تُسجَّل الإحصاءات نفسها في الجزائر ولبنان واليمن وليبيا. ويلاحظ، في حالة لبنان خصوصًا، أن تدهور الوضع الأمني كان له تأثير مباشر في الاقتصاد؛ إذ تقلص نموه إلى 0.9 في المئة في عام 2013، كما بدأ ينخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الأزمة في عام 2011، وتوقف الآن عند 9.7 مليارات دولار[26]. أما الأردن فيحتل الرتبة 28 من أصل 148 دولة في ما يتعلق بصدقية القوات الأمنية، والرتبة 13 في ما يخص الجريمة المنظمة، والرتبة 16 في ما يتعلق بانتشار العنف.

وعمومًا، إن ضعف أداء المؤسسات الأمنية يبقى ناجمًا، جزئيًّا، عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي هي بدورها نتاج ضعف أداء هذه المؤسسات. ولهذا؛ ليست شروط التحول الاقتصادي على المدى القريب ناضجة، ما دمنا نجد أن دولًا مثل مصر والجزائر واليمن وليبيا لا تزال تأتي في مؤشر التنافسية بعدَ دول مثل غانا أو جامايكا[27].

غير أن هذا لا ينطبق على دول الخليج التي تمكنت من الاستفادة من عائدات النفط في بناء المؤسسات؛ إذ إن جل هذه الدول، وخصوصًا دولة قطر، تحتل رُتبًا مهمة في ما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بأداء المؤسسات وفاعليتها.

غير أن الأردن، الذي يحتل رتبًا تفوق حتى دولًا أوروبية، مثل فرنسا وإيطاليا والبرتغال، على مستوى صدقية قوات الشرطة ومتانتها، يدل، مع ذلك، على أن محدودية الموارد المالية لا تمثّل بالضرورة عائقًا كبيرًا يحول دون توفير شروط الأمن التي تسمح بالتنمية الاقتصادية. فالناتج المحلي الإجمالي للأردن أقل من نظيره في دول أسوأ منه، من حيث الالتزام بالمعايير الأمنية والمؤسساتية المعمول بها دوليًّا[28]، غير أن هذا لا يعني أن الشرطة الأردنية تخضع للمحاسبة والشفافية واحترام حقوق الإنسان وتتوافر فيها الشروط المطلوبة[29]، بقدر ما يعني أنها تعمل، على الأقل، على توفير البيئة المواتية للنهوض بالتنمية الاقتصادية. ولهذا، فإن إصلاح قطاع الأمن لا تعوقه وتحدُّه قلة الموارد المادية فحسب، ولكنه يتأثر أيضًا بالآثار الجانبية لتدني التنمية الاقتصادية، والمشكلات الأخرى؛ مثل الفساد والإرهاب والجريمة المنظمة.

6.انتشار الجيوب شبه العسكرية

تواجه دول عربية كثيرة مشكلات عدة على مستوى احتكار العنف فوق ترابها الوطني، ويؤثر هذا سلبيًا في سيرورة إصلاح قطاع الأمن فيها. ويمكن القول إن نشاط الجيوب شبه العسكرية لا يعوق تعزيز الرقابة المدنية وسيادة القانون - على أساس أنها تشتغل خارج منظومة الدولة – وحسب، ولكنه يعمل أيضًا على تعطيل كل الجهود الأخرى المتصلة بإصلاح قطاع الأمن. فالعنف الذي تمارسه أطراف غير الدولة يضر بالتنمية الاقتصادية أكثر من العنف الذي تمارسه الدولة، خصوصًا أنه لا يمكن توقع حدوثه بسهولة. كما أنه لا يضعف فقط صدقية الدولة، ولكنه يشير إلى ضعفها وتضعضعها.

توجد أهم الجيوب شبه العسكرية المنظمة في المنطقة العربية في ليبيا والعراق. ففي ليبيا، انبثقت من الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد، في عام 2011، مليشيات منظمة، مكوَّنة من نحو 250 ألف فرد، وأخذت تنتشر مباشرة بعد نهاية النزاع، وخصوصًا في ظل غياب مؤسسات الدولة؛ إذ أصبح ما يزيد على 300 تنظيم من هذه

26 *Lebanon: Improved Security Key to Growth Revival*, Institute of International Finance, 22/1/2014, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/WzqSVT

27 *The Arab World Competitiveness Report 2013*, World Economic Forum and the European Bank for Reconstruction and Development (EBRD), accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/CtLW56

28 *Global Competitiveness Report 2013-2014*, World Economic Forum, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/AivvGw

29 "Heavy Hand of the Secret Police Impeding Reform in Arab World," *The New York Times*, 14/11/2005, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/bzUXU7

التنظيمات يضطلع بمراقبة الأمن في مناطق مختلفة، مثل منصات النفط والأحياء المدنية. وعادة ما تبوء محاولات نزع سلاح تلك التنظيمات وتسريح أعضائها بالفشل؛ بسبب الحصانة الفعلية التي أصبحت تتمتع بها بعد سقوط نظام القذافي، وبفعل تردد الإرادة السياسية أيضًا.

> تواجه دول عربية كثيرة مشكلات عدة على مستوى احتكار العنف فوق ترابها الوطني، ويؤثر هذا سلبيًا في سيرورة إصلاح قطاع الأمن فيها

يستفيد مقاتلو المليشيات من رواتبهم (3140 دولارًا للمقاتل المتزوج، و1884 دولارًا للمقاتل غير المتزوج) من دون إلزامهم بتقديم الأدلة المادية على مشاركتهم في القتال، ولا بإرجاع الأسلحة. وفي أيار/ مايو 2012، منحهم القانون رقم 38 حصانة على أساس ما يقومون به من "أفعال أمنية وعسكرية ومدنية في إطار ضمان نجاح الثورة وأهدافها"[30]، على الرغم مما تشمله هذه الأعمال من قتل، وتشريد قسري، ومصادرة ممتلكات، واعتقال خارج إطار القانون. هكذا أصبحت هذه المليشيات تزداد قوةً خارج نظم الرقابة والسيطرة. ويشار إلى أن مقاتلي المليشيات حاصروا البرلمان الانتقالي في ربيع عام 2013، وأجبروا أعضاءه على التصويت لتأييد قانون مثير للجدل يتعلق بحظر تولي أي شخص تربطه علاقة بنظام القذافي البائد منصبًا عامًا. كما كان لاشتداد عود هذه المليشيات آثار سلبية أخرى؛ أبرزها تراجع إنتاج ليبيا من النفط تراجعًا ملحوظًا من 1.4 مليون برميل في اليوم في بداية عام 2012 إلى 230 ألف برميل، متسببًا في خسارة قدرها 10 مليارات دولار[31].

وفي العراق، تراجع نوعًا ما شكل المليشيات التي برزت في البلاد في بداية ما بعد عام 2003، لكنها لم تُحَل نهائيًا بعد؛ فما زالت تنتشر في العراق عشرات المليشيات، إضافة إلى كثير من التنظيمات الجهادية. لكن على خلاف هذه الأخيرة، فإن المليشيات تشتغل في إطار أفق سياسي يرتبط بمستقبل العراق، كما أنها لا توظف الأساليب غير المتماثلة. وبهذا، هي تمثّل تحديًا لقوات الدولة النظامية، وخصوصًا أنها تطرح نفسها بديلًا منها. وهناك على الأقل ست مليشيات سنية مختلفة الأحجام والأهداف (من دون ذكر التنظيمات الجهادية الثلاثة: "تنظيم القاعدة في العراق"، و"أنصار الإسلام"، و"أنصار الشريعة"). وهذه المليشيات هي: "أبناء العراق" (أو ما يعرف أيضًا بمجلس الصحوة أو الصحوة، وهي التي كسبتها الحكومة العراقية في إطار مواجهتها تنظيم القاعدة)، و"جيش رجال الطريقة النقشبندية"، و"كتائب ثورة العشرين"، و"الجيش الإسلامي في العراق"، و"حماس في العراق"، و"جيش المجاهدين".

أما المليشيات الشيعية في العراق فتندرج أيضًا في ستة تنظيمات، وهي: "جيش المهدي" الذي هو تنظيم مسلح يقوده مقتدى الصدر، وتم حله رسميًا في عام 2008، والتعويض عنه بـ "كتائب اليوم الموعود" التي يقدر عدد أفرادها بـ 5000 فرد حتى كتابة هذه الأسطر (أيلول/ سبتمبر 2014). ومن بين حلفاء هذا التنظيم نجد "عصائب أهل الحق" التي أُسِّست مباشرة بعد انشقاقها عن "جيش المهدي" في عام 2006، وتـراوح عدد أعضائها بين 2000 و3000. ومن هذه المليشيات أيضًا "كتائب حزب الله" التي تتكون من 400 فرد، وتستفيد من دعم إيراني مهم، وأيضًا "شبكة الشيباني" المعروفة باسم "كتائب سيد الشهداء"، ويبلغ عدد أعضائها نحو 200 فرد، وهي مختصة بالتهريب. وإذا كانت "منظمة بدر" ذات الصلة بـ "المجلس الأعلى الإسلامي" في العراق قد اندمجت في الجيش العراقي، فإن بقايا هذه المنظمة ما زالت مستمرة في التحرك والاشتغال خارج الأطر القانونية. ويشاع أن كل هذه التنظيمات تنشط حاليًا في الحرب الأهلية في سورية إلى جانب النظام السوري[32].

إن نزع سلاح هذه المجموعات المسلحة وتسريح أعضائها وإعادة إدماجهم ليست بعملية تقنية صرف، ولكن يتعين التعامل مع المسألة في إطار تصور سياسي واسع وجامع. ففي لبنان، يستلزم نزع سلاح "حزب الله" إجماعًا مجتمعيًا واسعًا؛ وفي العراق، تعكس كثرة المليشيات قصور مؤسسات الدولة العراقية واستياء السنة من مرحلة ما بعد نظام صدام حسين؛ وفي ليبيا، تفتقر الحكومة المركزية إلى الشرعية والقدرة اللازمتين للقيام بنزع السلاح. وعمومًا، فإن مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقتضي حلًا سياسيًا ومقاربة شمولية.

30 "Libya Grants Immunity to 'Revolutionaries'," Al-Arabia, 3/5/2012, accessed on 8/9/2017, at: https://goo.gl/4zzxde

31 "Libya Oil Output Dives after Key Field Shut," Aljazeera, 23/2/2014, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/LDXwwi

32 Michael Knights, "Iran's Foreign Legion: The Role of Iraqi Shiite Militias in Syria," The Washington Institute, 27/6/2013, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/ftKbyj; "Mapping Militant Organizations, Iraq," Stanford University, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/LbgD2Q

7.الافتقار إلى إدراك الحاجة إلى الإصلاح

إن افتقار الدول العربية إلى إدراك حاجتها إلى إصلاح قطاع الأمن يُعَد من أهم المشكلات التي تحول دون بلوغ هذا المقصد. ولا شك في أن الجهات التي تقاوم الإصلاح لا تجعل محاولات الدولة في هذا الصدد صعبة وحسب، ولكنها تعطِّل هذه العملية نهائيًا. ولهذا، صار من الأهمية بمكان الكشف عن أسباب المقاوَمة التي تبديها هذه الجهات حتى يساعد ذلك في وضع الإستراتيجيات الممكنة لمواجهتها.

نجد من خلفيات معارضة الإصلاح أن خدمات الأمن في البلدان المعنية تحظى بنوع من الرضا، أو أنها، على الأقل، كانت تحظى بذلك. فقبل الربيع العربي، كانت معدلات القتل في مصر، مثلًا، تمثل فقط خُمس نظيرتها في أميركا. ولهذا، فإن أي منطق للتغيير لم يكن دائمًا بدهيًّا ومبرَّرًا ما دامت الخدمات الأمنية تبدو كافية. وحتى بعدما تغيَّر الأمر منذ عام 2011 – إذ تضاعفت معدلات القتل في مصر من774 حالة في عام 2010 إلى 2144 حالة في عام 2012 [33]- فإن المواطنين العرب مرتاحون وراضون عن الخدمات الأمنية التي توفرها دولهم (انظر الجدول). وبحسب دراسة أجريت في 12 بلدًا عربيًا[34]، كان 67 في المئة من المستجوَبين راضين كثيرًا أو قليلًا عن أداء أجهزة الأمن في بلدانهم الأصلية، مع وجود تفاوتات كبيرة طبعًا بين مختلف هذه البلدان. وسُجِّلت أعلى نسبة من الارتياح في دول مثل الأردن والسعودية وموريتانيا (90 في المئة)، بينما بلغت نسبة الارتياح ما بين 60 في المئة و75 في المئة في السودان ولبنان ومصر وتونس وفلسطين. وإجمالًا، يشعر المواطن بارتياح أقل تجاه خدمات الأمن في الدول التي تشهد اضطرابات سياسية دورية، مثل المواطن العراقي الذي لا يرتاح إلا بنسبة 57 في المئة فقط في ما يتعلق بأداء المؤسسات الأمنية.

ما يثير الانتباه في هذا الشأن هو أن القوات المسلحة في البلدان العربية هي أعلى المؤسسات القائمة في الدولة تمتعًا بثقة المواطنين؛ إذ إن 77 في المئة من المواطنين العرب يثقون قليلًا أو كثيرًا بهذه القوات. كما أن 55 في المئة من المستجوَبين يثقون بقوات الشرطة في بلدانهم. وفي مقابل ذلك، نجد 47 في المئة فقط من المستجوَبين يثقون بالحكومة، و36 في المئة يثقون بالمؤسسة التشريعية، و23 في المئة يثقون بالأحزاب السياسية القائمة في هذه البلدان[35].

وعلى الرغم من أن الربيع العربي قد مثّل تحديًا لقوات الأمن الداخلي، حتى في أوج النفور من الشرطة في مصر كان موقف 39 في المئة من المستجوَبين من قوات الشرطة إيجابيًا[36]. كما أن الدستور المصري الجديد استحدث مؤسسة جديدة، وهي المجلس الأعلى للأمن، أُوكِلت إليها مهمة الاستشارة بصدد كل القوانين المتعلقة بالشرطة. وأصبح جهاز الشرطة، بحكم النص، أوفى للشعب مما مضى (انظر المادتين 206 و207). ومع ذلك يواجه إعمالُ مبدأ المحاسبة مقاومةً وضغطًا كبيرين. فحينما حاول وزير الداخلية إقالة قائد قوات التدخل الذي اتُّهم بإطلاق النار على متظاهرين، انسحب الآلاف من ضباط الأمن من مقرات عملهم، ودخلوا في إضراب، مؤكدين أنهم "لا يمكن أن يقدِّموا أنفسهم أكباش فداء لعائلات الضحايا". وقد تمكنوا بالفعل من رد قرار الإقالة. وعمومًا، إن أفراد الشرطة والعسكريين في جميع الدول العربية يحاكَمون أمام المحاكم العسكرية، ولا يستفيدون من إجراءات العدالة المدنية. بيد أن هذا لا يعني أن ضباط الشرطة يمكثون أحرارًا طلقاء؛ ففي مصر مثلًا، حُكم على الملازم أول محمود صبحي الشناوي بالسجن ثلاث سنوات بعد إطلاق النار على متظاهرين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، بينما حوكم محمود صلاح محمود وعواد سليمان - ضابطا الشرطة المسؤولان عن موت خالد سعيد في عام 2010 - بالسجن 10 سنوات. لكن في المقابل، لم يحاكَم أحد من الضباط التسعة المتهمين، في عام 2012، عقب أعمال الشغب التي دارت في أحد ملاعب كرة القدم، وأودت بحياة ما لا يقل عن 74 شخصًا[37]. كما بُرّئ الضباط الستة الذين كانوا وراء موت 83 متظاهرًا في الإسكندرية في عام 2011، من التهم المنسوبة إليهم[38].

إن الحصانة التي يتمتع بها أفراد الأجهزة الأمنية والعسكرية تحول دون توفير الأجواء المواتية لمأسسة عملية الإصلاح وتقعيد مبدأ المحاسبة. لكن تبعات أحداث عام 2011 سمحت بخلق وضع جديد، عدّ فيه المجتمع أفرادَ الأمن مجرمين وجناةً، فأصبح يُنظَر إلى مقرات الشرطة في تونس وليبيا ومصر على أنها رموز للنظام السابق. ولذلك، فإن محاولات الإصلاح في بيئة عدّت أجزاءً كبيرةً من البنيان الأمني القائم معادية؛ لقيت مقاومة شديدة. ولا يمكن التغلب على المعارضة المؤسسية للتغيير في قطاع الأمن إلا بإشراك هذا القطاع في عملية الإصلاح.

33 "Egyptians Become Victims of Soaring Crime Rate."

34 هذه البلدان هي: الجزائر، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وفلسطين، والسعودية، والسودان، وتونس، واليمن.

35 *The Arab Opinion Project: The Arab Opinion Index* (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, March 2012), p. 46.

36 "Egyptians Embrace Revolt Leaders, Religious Parties and Military, As Well," Pew Research Center Global Attitudes Project, 25/4/2011), accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/P5Jkcy

37 "75 Charged in Deaths at Soccer Riot in Egypt," *The New York Times*, 152012/3/, accessed on 82017/6/, at: https://goo.gl/WbEo17

38 "Verdict in Police Brutality Case in Egypt May Be Exception," Al-Monitor, 4/3/2014, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/eTevUu

جدول

معدل القتل العمد لكل مئة ألف نسمة (1995-2011)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	0.6	0.9	0.8	1.0	0.8	0.7	0.8
البحرين	0.6	0.9	0.4	0.6	1.1	0.9	0.5
مصر	0.7	0.7	0.9	1.2	1.1	2.3	3.3
المغرب	1.5	1.6	1.7	1.4	1.4	1.4	غير متاح
لبنان	3.8	2.1	2.6	6.0	1.9	2.2	غير متاح
الأردن	1.3	1.8	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
تونس	غير متاح	غير متاح	غير متاح	1.1	غير متاح	غير متاح	غير متاح
الكويت	2.9	1.8	3.1	2.2	2.2	غير متاح	غير متاح
قطر	0.7	0.2	2.5	0.9	غير متاح	غير متاح	غير متاح
السعودية	1.2	1.0	1.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
اليمن	4.6	4.2	4.1	3.9	4.2	غير متاح	غير متاح
الولايات المتحدة	5.6	5.8	5.7	5.4	5.0	4.7	4.7
البرازيل	22.0	21.0	20.4	22.8	21.7	22.4	21.8

المصدر:

"UNODC Homicide Statistics 2013," United Nations Office on Drugs and Crime, accessed on 8/6/2017, at: https://www.unodc.org/gsh/en/data.html

خاتمة

تعدّ القطاعات الأمنية والعسكرية من أهم ركائز الدولة العربية. ونظرًا إلى العلاقة الجدلية القائمة بين الأمن والتنمية، فإنه يستحيل النهوض بالتنمية الاقتصادية في غياب الأمن، كما أن تدهور الوضع الاقتصادي هو الذي قاد بالدرجة الأولى إلى الانتفاضات التي عرفتها المنطقة في عام 2011، وهي الأحداث التي أكدت أن إصلاح قطاع الأمن أصبح ضرورة ملحة. وإذا كان الفاعلون المدنيون يؤدون دورًا رئيسًا في سيرورة الفترة الانتقالية التي تعيشها دول المنطقة، فلا شك في أن إدراكهم لحاجاتهم الأمنية سيساهم بقدر أكبر في تقوية فرص التعاون في ما بينهم، في إطار عملية الإصلاح التي يرنو إليها المواطنون والجهات الدولية الداعمة.

المراجع

Be'eri, Eliezer. "The Waning of the Military Coup in Arab Politics." *Middle Eastern Studies*. vol. 18, no. 1 (January 1982).

Brooks, Risa A. & Elizabeth A. Stanley (eds.). *Creating Military Power*: *The Sources of Military Effectiveness*. Redwood City, CA: Stanford University Press, 2007.

Gaub, Florence. "A Libyan Recipe for Disaster." *Survival*. vol. 56. no. 1 (February-March 2014).

________. "Arab Armies: Agents of Change?" *Chaillot Paper*. no. 131. Paris: European Union Institute for Security Studies, March 2014.

________. "The Libyan Armed Forces between Coup-proofing and Repression." *Journal of Strategic Studies*. vol. 36. no. 2 (April 2013).

Global Competitiveness Report 2013 - 2014. World Economic Forum. at: https://goo.gl/AivvGw

Lebanon: *Improved Security Key to Growth Revival*. Institute of international Finance. 22/1/2014. at: https://goo.gl/WzqSVT

The Arab Opinion Project: *The Arab Opinion Index*. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, March 2012.

The Arab World Competitiveness Report 2013. World Economic Forum and the European Bank for Reconstruction and Development (EBRD). at: https://goo.gl/CtLW56

Thompson, William R. "Toward Explaining Arab Military Coups." *Journal of Political and Military Sociology*. vol. 2 (Fall 1974).

World Development Report 2011: *Conflict, Security, and Development*. Washington, DC: The International Bank for Reconstruction and Development, 2011.


المؤشر العربي
Arab Opinion Index



*Mohammed al-Masri | محمد المصري

من يؤيد داعش؟ ولماذا؟: محاولة في فهم دوافع التعاطف مع داعش

Who Supports ISIL?: Understanding the Roots of Sympathy with the Islamic State

مثّل تنظيم الدولة الإسلامية ظاهرةً مهمّةً وتطورًا غريبًا في المنطقة العربية، وأصبحت هذه الظاهرة تحتل حيزًا كبيرًا من النقاش العام. ومنذ منتصف عام 2014، اهتم برنامج المؤشر العربي في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالتعرّف إلى آراء مواطني المنطقة العربية على نحوٍ مباشر في التنظيم. تهدف الورقة إلى العوامل والدوافع التي تجعل المستجيبين يحملون وجهات نظر إيجابية نحو داعش وفق ما تظهره نتائج عام 2016، ومقارنتها بنتائج السنوات السابقة. وتخلص الورقة إلى أنه حتى هؤلاء القلة المؤيدين للتنظيم لا ينطلقون من موقف مرتبط بأفكار هذا التنظيم وقيمه؛ فالتدين أو الموقف من دور الدين في الحياة العامة غير مؤثر في تشكيل نظرة إيجابية أو سلبية نحو داعش، وإنما مواقف مرتبطة باتجاهات الرأي العام نحو قضايا سياسية تعصف بالمنطقة العربية.

كلمات مفتاحية: الرأي العام العربي، داعش، سورية، العراق.

The rise of the Islamic State of Iraq and the Levant (ISIL) offered a significant and puzzling turning point in the Arab region, casting a large shadow over public debate. Since 2014, the Arab Opinion Index has sought to better understand Arab public attitudes towards ISIL. This paper explores findings from the 2016 survey to understand the drivers of positive views of ISIL among a small group of respondents, and to compare those findings with results from earlier surveys. The main conclusion is that, the miniscule subset of respondents who have positive views of ISIL are not inspired by shared values or religiosity. No statistically significant correlation could be found between respondents' self-identified religiosity or their attitudes towards the role of religion in the public sphere and their views of ISIL. In contrast, attitudes towards ISIL could be attributed to respondents' views on a number of political issues affecting the Arab region.

Keywords: Arab Public Opinion, ISIL, Syria , Iraq .

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

* Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies

منذ منتصف عام 2014، مثّل تنظيم الدولة الإسلامية المعروف بـ "داعش" ظاهرةً مهمّةً وتطورًا غريبًا في المنطقة العربية، وأصبحت هذه الظاهرة تحتل حيزًا كبيرًا من النقاش العام منذ بسط التنظيم سيطرته على مساحات شاسعة من الأراضي العراقية والسورية، إضافةً إلى سيطرته على مدينة الموصل. وفضلًا عن ذلك، تثير جميع أطروحاته وممارساته العنيفة والدموية في المنطقة العربية وخارجها كثيرًا من الجدل والنقاش.

بناء عليه، نفّذ المركز العربي عدة استطلاعات للوقوف على اتجاهات الرأي العامّ نحو داعش؛ كان أولها استطلاع عام 2014[1]. وتضمّن المؤشر العربي، في قسم القضايا الراهنة، مجموعةً من الأسئلة التي تتناول هذا الموضوع؛ لمحاولة معرفة اتجاهات الرأي العامّ نحوها. وتتضمن هذه الأسئلة الوقوف على آراء المواطنين في المنطقة العربية في تنظيم داعش، وعلى آرائهم في قوة تأييد التنظيم بين أنصاره، إضافةً إلى التعرف إلى آرائهم في العوامل التي ساهمت في نشوئه، وأفضل العوامل التي تساهم في القضاء على الإرهاب وعلى هذا التنظيم في المنطقة العربية. ومثلت نتائج هذه الاستطلاعات معلومات قيمة حول آراء المواطنين في هذه الظاهرة وتطورها والموقف منها. تهدف هذه الورقة إلى محاولة التعرف إلى العوامل والدوافع التي تجعل المستجيبين يحملون وجهات نظر إيجابية تجاه داعش على قلة نسبة هؤلاء المستجيبين.

- **نظرة مواطني المنطقة العربية تجاه تنظيم "داعش"**

في إطار التعرّف إلى آراء مواطني المنطقة العربية على نحوٍ مباشر في تنظيم "داعش"، سُئل المستجيبون إنْ كانت نظرتهم إيجابيةً أو سلبيةً تجاه هذا التنظيم. وقد أفاد 2% من المستجيبين أنّ نظرتهم إيجابية جدًا، وقال 3% إنّ نظرتهم إيجابية إلى حدٍّ ما، في حين عبّر 89% عن أنّ نظرتهم تجاه هذا التنظيم هي نظرة سلبية جدًا وسلبية إلى حدٍّ ما. وفي المقابل أفاد 5% من المستجيبين بـ "لا أعرف" أو رفضوا الإجابة. ومن المهم تأكيد أنّ نسبة الذين أفادوا أن لديهم نظرة إيجابية كبيرة نحو داعش كانت 2% من المستجيبين، وهي نسبة منخفضة جدًا وتقع ضمن حدود هامش الخطأ، في كل مجتمع من المجتمعات المستطلعة.

ثمّة شبه توافق بين أغلبية المستجيبين في كلّ بلد من البلدان المستطلعة على موقف سلبي. وكانت أعلى هذه النسب في العراق، والسعودية، ولبنان؛ إذ عبّر ما نسبته 99% من تلك المجتمعات عن ذلك، مقابل 1% قالوا إنّ نظرتهم إيجابية جدًا أو إيجابية إلى حدّ ما، وكانت نسبة الذين أفادوا أن نظرتهم سلبية تجاه داعش في الأردن 98%، وتونس 94%، وفلسطين 93%، والكويت 91%، والجزائر 90%. أما أعلى النسب التي سجلت نظرة إيجابية فكانت في السودان 7%، ومصر 6%، وموريتانيا 5%؛ إذ أفاد ما نسبته 5% من الموريتانيين أن لديهم نظرة إيجابية جدًا. وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أنّ 62% من الموريتانيين أفادوا أنهم لا يتابعون على الإطلاق الأخبار المتعلقة بداعش. ونسب المتابعة للأخبار المتعلقة بداعش في هذه البلدان متدنية مقارنة ببلدان مستطلعة أخرى؛ بحيث عبر 44% من المصريين بأنهم لا يتابعون أخبارًا عن داعش، و28% نادرًا ما يتابعونها، وبنسب متقاربة عند السودانيين عن عدم متابعتهم داعش وأخباره.

عند مقارنة آراء المستجيبين في استطلاع 2016 بنتائج استطلاعَي 2014 و2015 بشأن نظرة المستجيبين تجاه داعش، تظهر النتائج على نحوٍ جليّ ارتفاعًا في نسبة الذين أفادوا أنّ نظرتهم سلبية تجاهه من 72% إلى 80% في استطلاعَيْ 2015 و2016، وانخفاضًا موازيًا بالنسبة إلى الذين أفادوا أنّ لديهم نظرةً إيجابيةً أو إيجابيةً إلى حدٍّ ما؛ فقد سجلت نسبة 11% في استطلاع 2014 (4% إيجابية جدًا، و7% إيجابية إلى حدٍ ما)، وانخفضت إلى 7% في عام 2015 (3% إيجابية جدًا، و4% إيجابية إلى حدٍ ما)، وصولًا، في عام 2016، إلى نسبة 2% إيجابية جدًا و3% إيجابية إلى حدٍ ما.

إنّ مقارنة نتائج استطلاع 2016 بالاستطلاعات السابقة في المجتمعات المدروسة، تُظهر على نحوٍ جليّ، ارتفاع نسبة من قالوا إنّ نظرتهم تجاه داعش هي نظرة سلبية في استطلاع 2016، في كل مجتمع من المجتمعات، وهي أعلى من التي سجلت في استطلاعَيْ 2014 و2015. ويتّضح هذا الأمر، على نحوٍ جليّ، في جميع البلدان المستطلعة.

وإنّ هذه التغيرات في نظرة المستجيبين تجاه داعش يمكن أن تُفسر بأنّ مواقف المواطنين الإيجابية تجاه داعش في استطلاع تشرين الأول/ أكتوبر 2014، لم تكن ناتجةً من اقتناع أو موقف يتقاطع مع مواقف داعش أو ما يدعو إليه، وإنما كانت ناتجةً، على الأرجح، من موقف سياسي متعلّق بتطورات الأحداث في العراق وسورية آنذاك، وسرعان ما تغير هذا الموقف بتغير التطورات في المنطقة، إضافةً إلى مزيد من المعرفة بهذا التنظيم وآرائه.

عكست النتائج السابقة أن الرأي العام في المنطقة العربية يكاد يكون مجمعًا على موقف سلبي تجاه داعش، وأن الذين لديهم وجهات نظر تتضمن موقفًا يمكن فهمه على أساس أنه متعاطف أو يقبل أو إيجابي تجاه داعش، يمثلون نسبة محدودة جدًا. ومع ذلك فإن هدف هذه الورقة محاولة تحليل هذه النتائج لفهم من هؤلاء الذين لديهم نظرة إيجابية أو تميل إلى الإيجابية.

1 نفذ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات استطلاعًا للرأي العام شمل المجتمعات التالية: الأردن، والسعودية، وتونس، والعراق، وفلسطين، وكان حجم العينة الكلية 5100 مستجيب ومستجيبة.

الشّكل (1)

بوجه عامّ، ألديك نظرة إيجابية أم سلبية تجاه تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"؟

(٪ من المستجيبين الذين سمعوا عن التنظيم)

	إيجابية	إيجابية إلى حدٍ ما	سلبية إلى حدٍ ما	سلبية	لا أعرف / رفض الإجابة
الأردن	1	0	3	95	1
العراق	1	0	5	94	0
لبنان	0	0	7	92	0
تونس	1	1	3	92	4
السعودية	0	0	8	91	1
الكويت	4	5	7	84	1
الجزائر	2	3	6	84	5
فلسطين	2	3	15	77	3
المغرب	1	1	10	76	12
مصر	6	9	15	67	3
السودان	7	5	21	61	6
موريتانيا	5	3	11	53	28
المعدل	2	3	9	80	5

الشّكل (2)

بوجهٍ عامّ، ألديك نظرة إيجابية أم سلبية تجاه تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"؟

(٪ من المستجيبين الذين سمعوا عن تنظيم داعش مقارنةً باستطلاعي 2014 و2015)

	إيجابية جدًا	إيجابية إلى حدٍ ما	لا إيجابية ولا سلبية	سلبية إلى حدٍ ما	سلبية	لا أعرف / رفض الإجابة
استطلاع المؤشر 2016	2	3		9	80	5
استطلاع المؤشر 2015	3	4	4	9	80	1
استطلاع تشرين الثاني/أكتوبر 2014	4	7		13	72	4

- **التدين والتعاطف مع تنظيم "داعش"**

انطلقت عملية التحليل هذه ابتداءً من فكرة أن المتعاطفين مع داعش هم بالضرورة يتفقون مع أفكار هذا التنظيم، وخاصة فيما يتعلق بالموقف الديني والتدين. وفي هذا السياق، تم تحليل اتجاهات الرأي العام نحو التنظيم بالتقاطع مع أربعة متغيرات، يعكس كل منها موقفًا يتباين فيه المستجيبون في مستويات تدينهم أو مواقفهم من قضايا عامة على أساس ديني: الأول، مستوى تدين المستجيبين؛ والثاني، مواقف المستجيبين نحو عبارة "أن الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب فصلها عن الحياة العامة"؛ والثالث، مواقف المستجيبين نحو عبارة "لمتطلبات الاقتصاد الحديث يسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية"؛ والرابع، مواقف المستجيبين نحو فصل الدين عن السياسة. وانطلاقًا من افتراض أن المستجيبين الذين يدعمون تنظيم داعش يجب أن يكونوا على تقاطع عقائدي وفكري مع ما يطرحه هذا التنظيم، فإن نسبة النظرة الإيجابية يجب أن تتركز بين المتدينين جدًا وتنخفض بين غير المتدينين، ويجب أن يتركز الذين يحملون وجهات نظر إيجابية نحو هذا التنظيم بين الذين عرفوا أنفسهم متدينين جدًا أو إلى حدٍ ما وبين الذين يعارضون فصل الممارسات الدينية عن الحياة العامة والذين يعارضون أن يسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية والذين يعارضون بشدة فصل الدين عن السياسة.

تظهر النتائج بأن نسبة الذين يحملون وجهة نظر إيجابية أو إيجابية إلى حدٍ ما بين المتدينين جدًا كانت 4%، بينما كانت 3% بين غير المتدينين. وكانت النسبة نفسها ما بين الذين يحملون نظرة إيجابية إلى حدٍ ما بين المتدينين جدًا والمتدينين إلى حدٍ ما، بل إن أقل نسبة تحمل وجهة نظر إيجابية جدًا كانت بين المتدينين إلى حدٍ ما (2%)، بينما كانت نسبة الذين يحملون نظرة سلبية بين المتدينين جدًا 81% مقابل 83% بين غير المتدينين، وكانت النسبة 87% بين المتدينين إلى حد ما؛ ما يعني أنّ عامل التدين غير مهم في تحديد من يحملون نظرة إيجابية أو سلبية نحو تنظيم داعش. ولمّا كانت نسبة الذين يحملون نظرة إيجابية بين غير المتدينين شبه متطابقة مع المتدينين جدًا، وأقل من تلك عند المتدينين إلى حدٍ ما، إضافة إلى أن الاختبارات الإحصائية (ANOVA Test) تشير إلى عدم وجود علاقة ترابطية بين مستوى التدين والتأييد لداعش، فإن النظرة الإيجابية نحو داعش ليست بالضرورة مرتبطة بمدى التقاطع بين حامل هذه النظرة واقتناعه بأفكار هذا التنظيم؛ أي إنّ حامل النظرة الإيجابية قد يكون شخصًا يتناقض مع ما يطرحه داعش من أفكار ومبادئ وعقيدة. ويتكرس هذا عندما يظهر تحليل البيانات أنّ 5% من الذين يعدّون الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب فصلها عن الحياة العامة يحملون نظرة إيجابية تجاه داعش، وهي 6% لدى الذين يعارضون هذه العبارة، كما أنّ نسبة الذين يحملون نظرة إيجابية لداعش بين الموافقين على السماح للبنوك باستخدام الفائدة هي 6% مقابل 5% من المعارضين لها. كما أن 5% من الذين يؤيدون فصل الدين عن السياسة هم ممن يحملون وجهة نظر إيجابية نحو داعش وهي شبه متطابقة مع تلك عند الذين يعارضون الفصل (6%).

وفي الإطار ذاته، عند التعرف إلى اتجاهات الرأي العامّ نحو أسباب قوة تنظيم "داعش" وشعبيته ونفوذه بين مؤيديه، أظهرت النتائج أن 17% من المستجيبين يرون أنّ **الإنجازات العسكرية التي حققها التنظيم** هي السبب الرئيس لقوته بين مؤيديه. وأفاد 15% من المستجيبين أنّ **إعلان الخلافة الإسلامية** يُعدّ أهمّ عنصر من عناصر قوة تنظيم داعش بين مؤيديه. في حين أفاد 14% أنّ **التزام المبادئ الإسلامية** هو أهمّ عناصر قوة التنظيم بين مؤيديه. وقال 12% من المستجيبين إنّ أهمّ عنصر من عناصر قوة تنظيم الدولة (داعش) هو **استعداده لمواجهة الغرب**، في حين أفاد 11% أنّ قوله إنه **يدافع عن أهل السنة** هو أهمّ أسباب قوته، وركّز 5% من المستجيبين على **استعداد التنظيم لمواجهة إيران** بوصف ذلك أهم سبب لقوته ونفوذه بين مؤيديه، في حين ركّز 4% على **معاداته مليشيات وجماعات مسلحة أخرى وقتالها**. وفي المقابل ركز 3% من المستجيبين على **معاداته للنظام السوري و/أو العراقي**، ولم يستطع 17% تقديم رأيٍ لأهم عناصر قوة داعش؛ أي إنّ نحو ثلث الرأي العامّ ركّز على عوامل دينية أو مرتبطة بالدين بوصفها أسبابًا لأهم عناصر قوته بين مؤيديه، في حين ركّز أكثر من نصف المستجيبين على عناصر سياسية مرتبطة بالأوضاع القائمة في منطقة المشرق العربي والإقليم.

وعند تحليل اتجاهات المستجيبين الذين عبّروا عن موقف إيجابي تجاه داعش بالتقاطع مع اتجاهاتهم نحو أهم عناصر قوة داعش بين مؤيديه، تشير النتائج إلى ارتفاع النظرة الإيجابية نحو داعش، كلما كان تفسير المستجيب لعوامل قوة داعش بأنها الاستعداد لمواجهة الغرب أو الاستعداد لمواجهة إيران أو التزام مبادئ الإسلام أو الإنجازات العسكرية؛ مقارنة بانخفاضها كان رأي المستجيب أن عناصر قوة داعش هي إعلان الخلافة الإسلامية وادعاؤه الدفاع عن أهل السنة وقتاله مليشيات أخرى. بل أظهرت النتائج أن 34% من الذين يحملون نظرة إيجابية أفادوا أن عوامل دينية هي التي تساهم في قوة التنظيم ونفوذه بين مؤيديه، مقارنة بـ 35% بين الذين يحملون نظرة سلبية. وأفاد 55% ممن يحملون نظرة إيجابية أن عوامل سياسية هي التي تساهم في قوة التنظيم

بين مؤيديه مقارنة بـ 44% ممن يحملون نظرة سلبية. وقال 8% من الذين يحملون نظرة إيجابية إن أهم عناصر قوة داعش ادعاؤه الدفاع عن أهل السنة، مقابل 13% بين الذين يحملون نظرة سلبية. ويشير تحليل التقاطعات السابقة بين من يحملون نظرة إيجابية أو نظرة سلبية تجاه داعش، إلى التأكيد، مرة أخرى، أن النظرة الإيجابية ليست مدفوعة بتقاطع فكري أو عقائدي أو أيديولوجي معه، وإنما أقرب إلى موقف سياسي نابع من عوامل متعددة مرتبطة بحالة الصراع والفوضى التي تشهدها المنطقة العربية وسورية والعراق على وجه الخصوص.

عند مقارنة اتجاهات الرأي العام في استطلاع 2016 باتجاهات استطلاع 2015، تظهر النتائج أن نسبة الذين أفادوا أن أهم أسباب قوة داعش بين مؤيديه هي أسباب دينية (إعلان الخلافة الإسلامية، أو التزام المبادئ الإسلامية) قد انخفض في استطلاع 2016 مقارنة بالنسب التي سجلت في استطلاع 2015. كذلك انخفضت نسبة الذين عزوا ذلك إلى الإنجازات العسكرية، أو استعداده لمواجهة الغرب، مقابل ارتفاع نسبة الذين أفادوا أن أهم سبب لقوته هو استعداده لمواجهة إيران أو قتاله مليشيات وجماعات مسلحة أخرى في استطلاع 2016 مقارنة بما سجل في استطلاع 2015.

الجدول (1)

اتجاهات الرأي العام نحو تنظيم الدولة "داعش" بالتقاطع مع بعض المتغيرات القيمية

اتجاهات الرأي العامّ نحو تنظيم الدولة	تعريف المستجيبين الذاتي لدرجة تدينهم		
	متدين جدًا	متدين إلى حدٍ ما	غير متدين
إيجابية جدًا	4	2	3
إيجابية إلى حدٍ ما	4	2	3
سلبية إلى حدٍ ما	11	9	11
سلبية	81	87	83
المجموع	100	100	100
اتجاهات الرأي العامّ نحو تنظيم الدولة	اتجاهات الرأي العام نحو عبارة "الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب فصلها عن الحياة العامة (الاجتماعية والسياسية....إلخ)"		
	الموافقون	المعارضون	
إيجابية	5	6	
سلبية	95	94	
المجموع	100	100	
اتجاهات الرأي العامّ نحو تنظيم الدولة	اتجاهات الرأي العام نحو عبارة "لمتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية"		
	الموافقون	المعارضون	
إيجابية	6	5	
سلبية	94	95	
المجموع	100	100	
اتجاهات الرأي العامّ نحو تنظيم الدولة	اتجاهات الرأي العام نحو عبارة "من الأفضل (لبلد الدراسة) أن يفصل الدين عن السياسة"		
	الموافقون	المعارضون	
إيجابية	5	6	
سلبية	95	94	
المجموع	100	100	

الجدول (2)

اتجاهات الرأي العام نحو تنظيم الدولة "داعش" بالتقاطع مع أهم عنصر لقوة داعش بين مؤيديه

أهم عنصر لقوة "داعش" بين مؤيديه		اتجاهات الرأي العامّ نحو تنظيم الدولة		
		إيجابية	سلبية	المجموع
أسباب دينية	الالتزام بالمبادئ الإسلامية	7	93	100
	إعلان الخلافة الإسلامية	4	96	100
	أسباب دينية	**6**	**94**	**100**
أسباب سياسية	الإنجازات العسكرية	7	93	100
	استعداده لمواجهة الغرب	8	92	100
	استعداده لمواجهة إيران	6	94	100
	القول بدفاعه عن أتباع مذهب أهل السنة	4	96	100
	معاداته للنظام السوري و/أو العراقي	3	97	100
	قتاله مليشيات وجماعات مسلحة أخرى	3	97	100
	أسباب سياسية	**5**	**95**	**100**
	أخرى	1	99	100

من الذين يحملون نظرة إيجابية نحو داعش؟

التحليل السابق يظهر بجلاءٍ أن العوامل المرتبطة بالتدين هي عوامل غير مؤثرة في تكوين وجهة نظر إيجابية نحو داعش؛ إذ إن نسب الذين يحملون وجهات نظر إيجابية نحو داعش بين المتدينين جدًا شبه متطابقة مع غير المتدينيين. وهذا ينطبق على الذين يحملون وجهات نظر تجاه دور الدين في الحياة العامة قد يكون قريبًا أو متطابقًا مع أفكار داعش ومبادئه، وأولئك الذين لا يحملون هذه النظرة.

في هذا السياق، من أجل الإجابة عن سؤال: من هم الذين يحملون وجهات نظرة إيجابية نحو داعش؟ قمنا بإجراء تحليلاتٍ متقدمة للمستجيبين بحسب نظرتهم لداعش، مع مجموعة من المتغيرات لأولئك المستجيبين. وقد حددنا مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تمثل عوامل في التأثير في نظرة المستجيبين تجاه داعش، وهي:

- تقييم الرأي العام للدولة ومؤسساتها.
- تقييم المستجيبين لمستوى الديمقراطية في البلدان العربية.
- تقييم المستجيبين لسياسات قوى إقليمية ودولية.

في سياق تحليل كل متغير من المتغيرات السابقة، بحسب تقاطعاتها مع آراء المستجيبين كافة في جميع البلدان المستطلعة آراؤها نحو داعش، تبين أن هذا التحليل في بعض الأحيان غير مجدٍ؛ إذ إن اتجاهات الرأي العام في بلدٍ ما قد يكون متأثرًا بواحد من هذه المتغيرات، في حين أن آراء المستجيبين في بلدٍ آخر يكون متأثرًا بهذا المتغير على نحو معاكس لبلد آخر؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم إمكان دراسة أثر المتغير في المعدل العام للرأي العام العربي. بناء عليه، تم دراسة أثر المتغيرات في المستجيبين في كل بلد من البلدان المستطلعة على حدة، عندما يكون أثر المتغير يعكس نمطًا متناقضًا أو بين بلد وآخر. وقد اختيرت البلدان التي تتضمن وجود كتلة كبيرة نسبيًا؛ أي يمكن تحليلها بالتقاطع مع متغيرات أخرى (65 مستجيبًا فأكثر) عبرت عن رأي أو نظرة إيجابية في داعش. بناء عليه؛ جرى تحليل اتجاهات الرأي العام في الجزائر والسودان والكويت وفلسطين ومصر وموريتانيا والمغرب في استطلاعَيْ 2015 و2016، بحسب المتغيرات الآنفة الذكر بالتقاطع مع آرائهم نحو داعش.

- **هل من علاقة بين تقييم المستجيبين لأداء مؤسسات دولهم والموقف من داعش؟**

في سياق البحث، وتحليل الأسباب التي يمكن أن تدفع بعض المستجيبين، على قلة نسبتهم، إلى حمل وجهة نظر إيجابية أو تميل إلى الإيجابية نحو داعش، افترضت الورقة أنها قد تكون مرتبطة بمواقفهم من دولهم ومؤسساتها. ومن أجل اختبار هذه الفرضية؛ اعتمدت هذه الورقة على مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تعكس آراء المستجيبين تجاه مؤسسة الدولة في بلدانهم. وهذه المتغيرات هي:

- آراء المواطنين في مدى تطبيق مبدأ الحصول على محاكمة عادلة. ومدى تطبيق الدولة للقانون بين الناس.
- ومدى انتشار الفساد المالي والإداري في البلد المستطلعة آراؤه.
- أما المتغير الرابع فهو متغير تركيبي من عدة أسئلة: مدى ثقة المواطنين بالحكومة، ومدى ثقتهم بالبرلمان، ومدى تعبير السياسات الاقتصادية والخارجية عن آراء المواطنين، ومدى تطبيق القانون بالتساوي.

وجرى تحليل اتجاهات الرأي العام في مجموعة من البلدان في استطلاعي 2015 و2015، بحسب المتغيرات الآنفة الذكر بالتقاطع مع آرائهم نحو داعش. تظهر النتائج أن الرأي العام في كل من الجزائر والكويت ومصر نحو داعش يتأثر بمتغير مبدأ الحصول على محاكمة عادلة؛ إذ ارتفعت نسبة الذين لديهم نظرة إيجابية نحو داعش في استطلاعي 2015 و2016، كلما كان تقييم هؤلاء المستجيبين يتجه نحو مبدأ الحصول على محاكمة عادلة غير مطبق في بلدانهم. إن نسبة الذين قالوا إن نظرتهم تجاه داعش سلبية عند الذين قالوا إن مبدأ المحاكمة العادلة غير مطبق في بلدانهم هي أقل من نظيرتها التي يتبناها الذين قالوا إنه مطبق. كما إن هذا النمط أيضًا موجود لدى الرأي العام السوداني في استطلاع المؤشر لعام 2016 (مع عدم وجوده في استطلاع عام 2015)، وكذلك في المغرب بحسب نتائج استطلاع المؤشر لعام 2015. في حين أن هذه العلاقة غير موجودة لدى الرأيين العامين الموريتاني والفلسطيني في استطلاعي 2015 و2016. كما هو الحال بالنسبة إلى المتغير الأول، فإن المستجيبين في كل من الجزائر والكويت ومصر ممن يقولون إن الدولة لا تطبق القانون بالتساوي بين الناس هم الأكثر إيجابية في آرائهم نحو داعش والأقل سلبية نحوه. وكذلك كان الرأي العام السوداني في استطلاع المؤشر لعام 2016. وفي المقابل فإن هذا الترابط غير موجود لدى الرأيين العامين الفلسطيني والموريتاني.

أما على صعيد الارتباط بين آراء المواطنين في مدى انتشار الفساد المالي والإداري ونظرتهم نحو داعش، فتظهر النتائج أنه لا علاقة بين هذين المتغيرين.

عند تحليل المتغير الجمعي المركب المبني على مدى الثقة بالحكومة والبرلمان والرضا عن السياسة الاقتصادية والخارجية ومدى سيادة القانون في البلدان، يظهر بعض الارتباط بين هذا المتغير الجمعي للثقة بمؤسسات الدولة ونظرة المستجيبين إلى داعش؛ إذ إن المستجيبين الجزائريين والسودانيين والفلسطينيين والموريتانيين الذين لا يثقون بحكومات بلدانهم أو غير راضين عن سياساتها هم أقل سلبية تجاه داعش من الذين يثقون بها، في حين لم تتأثر مدى النظرة الإيجابية بمتغير الثقة الجمعي. أما الرأي العام المصري، فهو مختلف تمامًا في هذا المجال؛ ذلك أن الذين يثقون بالحكومة والبرلمان ويعبّرون عن قبول لسياساتها الاقتصادية والخارجية هم الأكثر إيجابية تجاه داعش والأقل سلبية، وهو نمط من المهم ملاحظته.

في الحصيلة النهائية، يمكن القول إن تقييم الدولة ومؤسساتها في بعض البلدان المستطلعة آراؤها يمكن أن يكون عاملًا مؤثرًا في تكوين وجهة نظر نحو داعش، سواء أكانت هذه النظرة إيجابية أم سلبية.

هل من علاقة بين تقييم مستوى الديمقراطية والموقف من داعش؟

نحاول هنا استكشاف إن كان ثمة علاقة ترابطية بين تقييم الرأي العام لمستوى الديمقراطية والموقف من تنظيم داعش؛ وقد اعتمدنا في ذلك على ثلاثة متغيرات يعكس كل منها تقييم مستوى الديمقراطية من زاوية مختلفة. أما المتغير الأول، فهو آراء المستجيبين في قدرتهم على انتقاد الحكومة بلا خوف من عواقب؛ إذ أنه كلما أفادوا أنهم يستطيعون انتقاد الحكومة في بلدهم بلا خوف عكَس هذا جانبًا من جوانب الانفتاح السياسي وحرية التعبير والرأي. أما المتغير الثاني، فهو تقييم مستوى الديمقراطية في البلد المستطلع ما بين مستوى متدنٍ أو متوسط أو متقدم أو تام من الديمقراطية. والمتغير الثالث هو متغير جمعي مركب من عدة مؤشرات، وهي تتعلق بمدى ضمان مجموعة من الحريات والمبادئ الديمقراطية: حرية الاشتراك في تظاهرات، واحترام مبدأ تداول السلطة، واحترام مبدأ مقاضاة الحكومة، واحترام مبدأ إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة، وحرية التعبير عن الرأي.

أما على صعيد المتغير الذي يقيس وجود ارتباط بين تقييم المستجيبين للديمقراطية – وهو مبدأ قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة بلا خوف – والنظرة نحو داعش، فتظهر النتائج أن نمطًا عامًا في المنطقة العربية يشير إلى أنه كلما كان اعتقاد المستجيبين أنه لا يمكن انتقاد الحكومة من دون خوف، كانوا يميلون إلى نظرة أقل سلبية تجاه داعش وإيجابية إلى حدٍ ما نحوه. في حين أن نسب الذين لديهم نظرة إيجابية جدًا نحو داعش متقاربة جدًا بين الذين يرون أنه بالإمكان انتقاد الحكومة وأولئك الذين يرون أنه لا يمكنهم انتقاد الحكومة بلا خوف. يظهر هذا النمط جليًا في مصر بحسب نتائج استطلاعها عام 2015 وبأقل ارتباطًا في استطلاع عام 2016، وكذلك في موريتانيا في استطلاعي 2015 و2016.

أما على صعيد المتغير الثاني، وهو تصنيف مستوى الديمقراطية في البلدان المستطلعة آراؤها، فإن الرأي العام في كل من فلسطين والسودان وموريتانيا ومصر لا يظهر نمطًا ارتباطيًا بين الذين وصفوا مستوى الديمقراطية في بلدانهم في موضع ما والنظرة تجاه داعش؛ فالرأي العام السوداني في استطلاع المؤشر لعام 2015 يكشف أن الذين قيّموا مستوى الديمقراطية بالمتدني هم أكثر سلبية تجاه داعش من الذين قيّموا مستوى الديمقراطية بالمتقدمة أو أن تقييمهم بأن السودان تام الديمقراطية. كما أن الفلسطينيين الذين قيّموا الديمقراطية بالمتدنية في عام 2016 كانوا أكثر سلبية تجاه داعش من الذين قيّموا مستوى الديمقراطية بالمتقدم أو التام.

أما في مصر، فإن الذين قالوا إن الديمقراطية متدنية أكثر سلبية تجاه داعش، وينطبق الأمر ذاته على الذين قيّموا الديمقراطية بأنها في مستوى متقدم.

وعلى صعيد تأثير المتغير المركب الجمعي، والذي يتكون من مدى ضمان مجموعة من الحريات والمبادئ الأساسية في الديمقراطية (حرية الاشتراك في تظاهرات، واحترام مبدأ تداول السلطة، واحترام مبدأ مقاضاة الحكومة، واحترام مبدأ إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة، وحرية التعبير عن الرأي)، فيظهر نمطًا جليًا عندما يكون التحليل منصبًا على الذين لديهم نظرة سلبية تجاه داعش؛ ذلك أنه كلما أفاد المستجيب أن هذه الحريات مضمونة، انعكس في نظرة أشد سلبية إلى داعش ممن أفادوا أن هذه الحريات مجتمعة غير مضمونة. ويظهر هذا واضحًا في مصر وموريتانيا وجزئيًا في فلسطين والجزائر.

إن العلاقة بين المتغيرات المتعلقة بتقييم مستوى الديمقراطية في البلدان المستطلعة بالتقاطع مع النظرة إلى داعش، تظهر وجود علاقة نمطية، تفيد أن من يعتقدون أنهم لا يستطيعون انتقاد حكوماتهم بلا خوف يميلون إلى نظرة أقل سلبية تجاه داعش من الذين يعتقدون أن انتقاد الحكومة مضمون. كما أن المتغير الذي يعكس مدى ضمان مبادئ أساسية في الديمقراطية مؤثر في الموقف من داعش، لا سيما في مصر وموريتانيا؛ إذ أنه كلما توافر ضمان لهذه الحريات كان الموقف من داعش أكثر سلبية، في حين تنخفض نسبة الذين يقيّمون داعش بسلبية مع انخفاض ضمان حريات ومبادئ أساسية في الديمقراطية.

تقييم سياسات قوى دولية وإقليمية نحو المنطقة العربية بالتقاطع مع النظرة إلى داعش

ينصبّ التحليل في هذا الجزء على إمكان وجود علاقة بين تقييم سياسات قوى إقليمية ودولية (الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، وتركيا، وإيران) في المنطقة العربية ومواقف المستجيبين من داعش على وجه الخصوص. إن أكثرية الرأي العام في المنطقة العربية تعدّ داعش صناعة خارجية، وأن من أسباب وجوده وعناصر قوته هي مواجهته لقوى خارجية. عند تحليل تقييم المستجيبين للسياسات الأميركية في المنطقة بالتقاطع مع آرائهم نحو داعش، يظهر جليًا أن الذين يقيمون السياسات الأميركية بالسلبية هم الأكثر سلبية في نظرتهم نحو داعش؛ فيما يظهر أن الذين يقيموا هذه السياسات بالإيجابية يمكن أن يكونوا أشد ميلًا إلى تقييم داعش بإيجابية من أولئك الذين يقيمون السياسات الأميركية بالسلبية. وعند تحليل النتائج بحسب البلدان، نجد أن هذا النمط يتكرر في السودان والكويت وفلسطين ومصر. ففي مصر على سبيل المثال، عبّر 36% من الذين قيّموا السياسة الأميركية بالإيجابية عن موقفٍ سلبي تجاه داعش، في حين كانت النسبة 75% بين الذين قيّموا السياسة الأميركية بالسلبية. وينطبق الأمر ذاته على تقييم السياسات الروسية في المنطقة، سواء كان تحليل النتائج على صعيد المعدلات العامة لمجمل الرأي العام في المنطقة العربية أو على مستوى البلدان المستطلعة آراؤها. كما أن الذين يتبنون موقفًا إيجابيًا نحو السياسات الإيرانية في المنطقة لديهم نظرة إيجابية بنسبة أعلى من نظيرتها المسجلة بين الذين قيّموا هذه السياسات بالسلبية، ويظهر الأمر أوضح عند ملاحظة أن نسبة الذين يحملون نظرة سلبية نحو داعش كانت أعلى بين الذين قيّموا السياسات الإيرانية بالسلبية مقارنة بأقرانهم من الرأي نفسه نحو داعش ولديهم نظرة إيجابية نحو السياسات الإيرانية. وهذا النمط ينطبق عند تحليل اتجاهات الرأي العام في

كل بلد من البلدان المستطلعة آراؤها. فعلى سبيل المثال فإن 53% من السودانيين الذين قيّموا السياسات الإيرانية في المنطقة بالإيجابية أفادوا أن نظرتهم نحو داعش سلبية، مقارنة بـ 68% بين الذين قيّموا السياسة الإيرانية بالسلبية. أما على صعيد تقييم السياسات التركية بالتقاطع مع النظرة نحو داعش، فإن النمط يتكرر أيضًا، ولكن بحدة أقل مما سُجّل في تقييم السياسات الأميركية والإيرانية والروسية.

خلاصة

إن نسبة الذين لديهم نظرة إيجابية أو موقف متفهم أو متعاطف مع داعش هي نسبة محدودة، وتكاد تكون هامشية في بعض البلدان المستطلعة. ولكن يبقى من المهم دراسة العوامل التي تساهم في دفع هؤلاء إلى اتخاذ مثل هذا الموقف. وفي سياق محاولة فهم هذه العوامل، جرى تحليل اتجاهات الذين لديهم نظرة إيجابية نحو داعش مع مجموعة مختلفة من المتغيرات. وتظهر النتائج أن حتى هؤلاء الذين لديهم موقف متعاطف مع داعش أو متفهم له لا ينطلقون من موقف مرتبط بأفكار هذا التنظيم وقيمه؛ فالتدين أو الموقف من دور الدين في الحياة العامة غير مؤثر في تشكيل نظرة إيجابية أو سلبية نحو داعش، وهذا يعكس ارتباط المواقف نحو داعش باتجاهات الرأي العام نحو قضايا سياسية تعصف بالمنطقة العربية. ولعل هذا قد ظهر جليًّا في أن أكثرية الرأي العام ترى أن عناصر قوة داعش بين مؤيديه هي عناصر سياسية أو عسكرية أو نتيجة لتدخلات خارجية أو أوضاع سياسية داخلية. كما أن أغلبية الرأي العام ترى أن عوامل سياسية واقتصادية ودعائية هي التي تؤثر في شباب بلدانهم ليلتحقوا بصفوف هذا التنظيم.

انطلاقًا من هذه النتائج، جرى اختبار بعض المتغيرات؛ أي متغيرات مرتبطة بثقة المواطنين بدولهم ومؤسساتها ومدى قيامها بواجبات أساسية، وكذلك متغيرات مرتبطة بمستوى الديمقراطية في بلدانهم وضمان الحريات، ومتغيرات مرتبطة بتقييم سياسات قوى دولية وإقليمية في المنطقة. أظهرت النتائج وجود علاقة ترابطية بين الثقة بمؤسسات الدولة والانخفاض النسبي في النظرة السلبية نحو داعش.

على الرغم من هذا التحليل، يوجد في بعض البلدان مثل مصر والكويت والجزائر ولا يوجد في فلسطين والسودان وموريتانيا. لكن يمكن القول إن اتجاهات الرأي العام في بعض المجتمعات العربية السلبية نحو الدولة تساهم في نظرة أقل سلبية نحو داعش. وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يعني التقاطع مع أفكار داعش، وإنما هو أقرب إلى تعبير عن رأي يتردد بين النقدية والغضب تجاه الدولة ومؤسساتها.

إن هذا التحليل الذي لا يمكن تعميمه على جميع البلدان يجد صداه في تحليل العلاقة الترابطية بين عدم ضمان مبادئ أساسية للديمقراطية وحريات التجمع والتعبير، وانخفاض النظرة السلبية نحو داعش. مقابل هذه الأنماط التي ظهرت في بعض المجتمعات، والتي لا يمكن تعميمها على كامل المنطقة العربية، فإنه ثمة ارتباط وثيق بين سلبية تقييم سياسات قوى إقليمية ودولية في المنطقة العربية وارتفاع في سلبية النظرة نحو داعش؛ أي إن الموقف السلبي من داعش لا يترجم في قبول سياسات قوى دولية وإقليمية في المنطقة. لعله من الصعب استنتاج عامل محدد يمكن أن يفسر تعاطف فئة – لا سيما أنها محدودة – مع داعش؛ وهي ظاهرة غريبة على المجتمعات، ووليدة صراعات في المنطقة، ولجوء أنظمة إلى سياسات عنف غير مسبوقة واستئصالية على أسس سياسية أو طائفية أو فكرية. وفي ظل عدم وجود أسس فكرية أو دينية لتفسير الذين يتبنون موقفًا إيجابيًا تجاه داعش، فمن المقبول الادعاء أن عناصر متعددة تساهم في تشكيل مثل هذا الموقف. فبعضهم يتخذ موقفًا إيجابيًّا أو أقل سلبية تجاه داعش نتيجة لفقدان الثقة بالدولة وعدم قيامها بمهماتها الأساسية تجاه المواطن، وبعضهم الآخر ينطلق من غياب مبادئ الديمقراطية والحريات الأساسية، في حين ينطلق آخرون من موقف سلبي تجاه سياسات قوى إقليمية ودولية ارتفعت وتيرة تدخلها في المنطقة العربية. ويمكن أن تكون أسباب أخرى قد ساهمت في مثل هذا التعاطف. فعلى سبيل المثال لم يأخذ التحليل العوامل الاقتصادية في الحسبان في هذه الورقة، مع أنه من الضروري الإشارة إلى أن المستجيبين الذين أفادوا أن أسرهم تعيش في حالة عوز كانوا أقل سلبية في نظرتهم تجاه داعش (نسبيًّا) من أولئك الذين أفادوا أن عائلاتهم تعيش في حال وفر.

اتجاهات الرأي العام نحو مدى تطبيق مبدأ الحصول على محاكمة عادلة في بلدانهم بالتقاطع مع نظرتهم نحو داعش بحسب نتائج المؤشر لعامي 2015 و2016

النظرة نحو داعش		استطلاع المؤشر لعام 2016				استطلاع المؤشر لعام 2015			
		مطبق جدًا	مطبق إلى حدٍ ما	غير مطبق إلى حدٍ ما	غير مطبق على الإطلاق	مطبق جدًا	مطبق إلى حدٍ ما	غير مطبق إلى حدٍ ما	غير مطبق على الإطلاق
الجزائر	إيجابية جدًا	3	2	1	1	5	5	4	8
	إيجابية إلى حدٍ ما	2	3	3	2	7	5	3	5
	سلبية إلى حدٍ ما	4	6	8	11	12	17	14	19
	سلبية	91	89	88	87	77	73	79	68
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
السودان	إيجابية جدًا	8	4	7	10	8	7	3	3
	إيجابية إلى حدٍ ما	2	5	5	6	7	6	6	6
	سلبية إلى حدٍ ما	22	22	25	22	16	12	13	11
	سلبية	68	69	63	61	69	74	78	80
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الكويت	إيجابية جدًا	1	5	3	--	1	1	3	--
	إيجابية إلى حدٍ ما	1	6	6	--	5	4	6	--
	سلبية إلى حدٍ ما	5	7	9	12	11	10	11	25
	سلبية	93	81	83	88	83	84	80	75
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
مصر	إيجابية جدًا	5	6	8	8	5	2	2	8
	إيجابية إلى حدٍ ما	4	8	14	11	7	4	7	16
	سلبية إلى حدٍ ما	11	13	20	16	13	11	10	15
	سلبية	79	73	59	65	75	83	80	61
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

اتجاهات الرأي العام في المتغير المركب حول الثقة في الدولة (مدى ثقتهم بالبرلمان والحكومة في بلدانهم ومدى تعبير السياسات الداخلية والخارجية لبلدانهم عن رأي المواطنين ومدى تطبيق القانون بالتساوي) بالتقاطع مع نظرتهم نحو داعش بحسب نتائج المؤشر لعامي 2015 و2016

المعدل العام

	النظرة نحو داعش	يثقون بالدولة (متغير مركب)	لا يثقون بالدولة (متغير مركب)
استطلاع المؤشر لعام 2016	إيجابية جدًا	3	2
	إيجابية إلى حدٍ ما	3	2
	سلبية إلى حدٍ ما	11	8
	سلبية جدًا	84	88
	المجموع	100	100
استطلاع المؤشر لعام 2015	إيجابية جدًا	2	2
	إيجابية إلى حدٍ ما	4	3
	سلبية إلى حدٍ ما	10	8
	سلبية جدًا	84	86
	المجموع	100	100

اتجاهات الرأي العام في مصر في المتغير المركب حول الثقة بالدولة (مدى ثقتهم بالبرلمان والحكومة في بلدانهم ومدى تعبير السياسات الداخلية والخارجية لبلدانهم عن رأي المواطنين ومدى تطبيق القانون بالتساوي) بالتقاطع مع نظرتهم نحو داعش بحسب نتائج المؤشر لعامي 2015 و2016

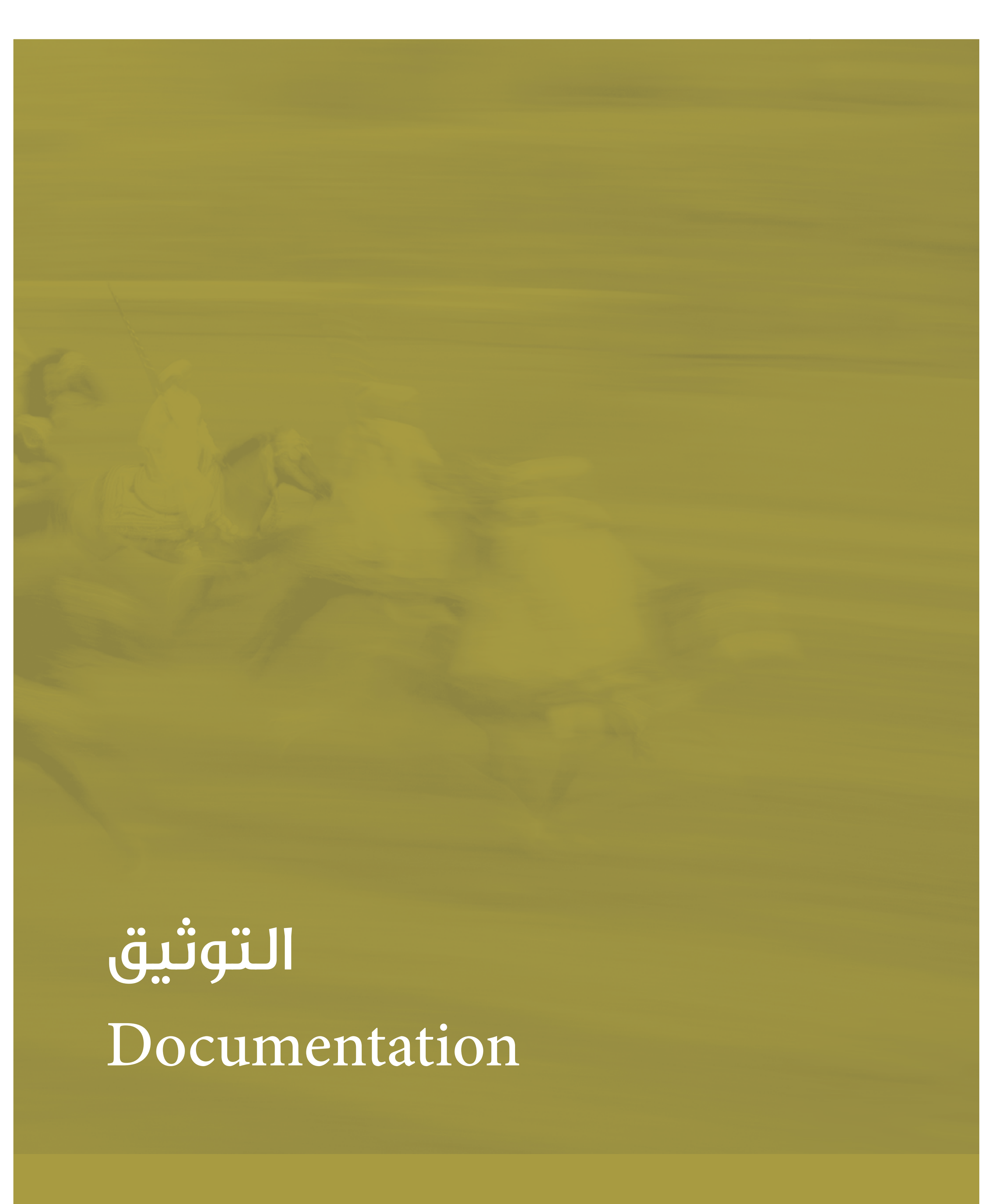
النظرة نحو داعش		2016		2015	
		يثقون بالدولة (متغير مركب)	لا يثقون بالدولة (متغير مركب)	يثقون بالدولة (متغير مركب)	لا يثقون بالدولة (متغير مركب)
مصر	إيجابية جدًا	5	3	1	8
	إيجابية إلى حدٍ ما	5	10	4	23
	سلبية إلى حدٍ ما	16	17	10	18
	سلبية	74	70	84	51
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ضمان مجموعة من الحريات والمبادئ الديمقراطية في بلدانهم بالتقاطع مع نظرتهم نحو داعش بحسب نتائج المؤشر لعامي 2015 و2016

		مضمونة	غير مضمونة
استطلاع المؤشر لعام 2016	إيجابية جدًا	3	2
	إيجابية إلى حدٍ ما	3	2
	سلبية إلى حد ما	9	14
	سلبية جدًا	85	82
	المجموع	100	100
استطلاع المؤشر لعام 2015	إيجابية جدًا	2	3
	إيجابية إلى حدٍ ما	4	4
	سلبية إلى حدٍ ما	7	10
	سلبية جدًا	87	83
	المجموع	100	100

اتجاهات الرأي العام نحو السياسات الخارجية الأمريكية والإيرانية في المنطقة بالتقاطع مع نظرتهم نحو داعش بحسب نتائج المؤشر لعامي 2015 و2016

النظرة نحو داعش		تقييم السياسات الخارجية الأمريكية في المنطقة		تقييم السياسات الخارجية الإيرانية في المنطقة	
		إيجابي	سلبي	إيجابي	سلبي
استطلاع المؤشر لعام 2016	إيجابية جدًا	7	2	6	2
	إيجابية إلى حدٍ ما	6	2	5	2
	سلبية إلى حدٍ ما	11	10	11	10
	سلبية جدًا	76	86	78	86
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**
استطلاع المؤشر لعام 2015	إيجابية جدًا	4	2	4	2
	إيجابية إلى حدٍ ما	5	3	5	3
	سلبية إلى حدٍ ما	11	9	11	9
	سلبية جدًا	80	86	80	86
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**



التوثيق

Documentation



محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Milestones in Democratic Transition in the Arab World

يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأبرز محطات التحول الديمقراطي في المدة 1 أيار/ مايو 2017 – 30 حزيران/ يونيو 2017.

كلمات مفتاحية: تونس، مصر، اليمن، سورية، ليبيا.

The latest report in this series covers the milestones in the democratic transition across various Arab countries from the period between May 1 and June 30, 2017.

Keywords: Tunisia, Egypt, yamen, Syria, Libya.

2017/5/1 بدأ عدد من الأحزاب في تونس تكوين ائتلاف سياسي مدني لمعارضة قانون المصالحة، على أن يتم الإعلان عن خطة عمل الائتلاف والتحرّكات التي سيقوم بها في مراحل لاحقة للتصدّي لهذا القانون القاضي بالعفو عن آلافٍ من موظفي الدولة ورجال الأعمال الذين نهبوا أموالًا عامة طوال حكم زين العابدين بن علي، مقابل إرجاع هذه الأموال مع فوائد. من بين الأحزاب المكوّنة للائتلاف؛ "الحزب الجمهوري"، و"حركة الشعب"، وحزب "التيار الديمقراطي"، وحزب "التكتل"، وحزب "التحالف الديمقراطي"، فضلًا عن ذلك، هناك إمكان انضمام حزبَي "المسار" و"الجبهة الشعبية"، ومنظمات من المجتمع المدني ومكوناته إلى الائتلاف.

(**العربي الجديد**، 2017/5/1)

2017/5/1 وصفت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حملات القمع الأمني العنيفة التي تشهدها مصر تحت حكم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بأنها تغذي التطرف وتدفع إليه، ووصف المفوض السامي الأمير زيد بن رعد تلك الإجراءات الأمنية في مصر بأنها عنيفة وتغذي التطرف الذي تسعى الدولة لمحاربته، مشددًا على وجوب أن لا يكون الحفاظ على الأمن على حساب حقوق الإنسان.

(**رويترز**، 2017/5/1)

2017/5/1 وجّه سليمان العمراني، نائب الأمين العام لحزب "العدالة والتنمية"، وقائد الائتلاف الحكومي في المغرب، نداءً إلى أعضاء الحزب، طالبهم فيه بعدم "الخوض في تداعيات تشكيل الحكومة" التي يترأسها سعد الدين العثماني، رئيس المجلس الوطني للحزب. ويأتي هذا التوجيه بُعَيْد انتقاد عدد من قياديي "العدالة والتنمية"، مثل عبد العلي حامي الدين وآمنة ماء العينين وبلال التليدي، طريقة تأليف حكومة سعد الدين العثماني، وخصوصًا مشاركة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية فيها.

(**العربي الجديد**، 2017/5/1)

2017/5/2 بادرت الجهات القضائية المصرية إلى تطبيق القانون الأخير الذي أصدره الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والذي يسمح له باختيار رؤساء الهيئات القضائية الأربع (غير المحكمة الدستورية)؛ إذ تلقت رئاسة الجمهورية رسميًّا، قوائم المرشحين الثلاثة من المجالس العليا لكل من مجلس القضاء الأعلى والنيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة. وجدير بالذكر أن القانون الذي أُقرَّ في 26 نيسان/ أبريل 2017 أثار اعتراضات حقوقية وقانونية، ووصفته منظمة العفو الدولية بأنه سيؤدي إلى مزيد من تقويض استقلال القضاء في مصر؛ كونه يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات لتعيين معظم المناصب القيادية في جهاز القضاء.

(**العربي الجديد**، 2017/5/2؛ منظمة العفو الدولية، 2017/4/27)

2017/5/2 في خطوة وضعت في إطار التمهيد لعملية التمديد للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بعد انتهاء المدة الدستورية التي يسمح بها الدستور بالبقاء في منصب رئيس الجمهورية، قال رئيس مجلس النواب المصري، علي عبد العال: إن "نصوص الدستور الحالي لا تلبي طموحات المصريين؛ إذ تضمنت صياغات رضائية، وضعت بواسطة لجنة الخمسين (إعداد الدستور)، لتخرج بصورة غير مُرْضية للشعب المصري".

(مصر العربية، 2017/5/2)

2017/5/2 التقى رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية فايز السراج في العاصمة الإماراتية أبوظبي اللواء المتقاعد خليفة حفتر بهدف إنهاء أزمة قائمة منذ 16 شهرًا، قوَّضت الجهود الدبلوماسية لإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية. وجدير بالذكر أنّ هذا اللقاء هو الثاني بينهما؛ فقد عُقِد اللقاء الأول بينهما في كانون الثاني/ يناير 2016 بعد تعيين السراج رئيسًا لحكومة الوفاق الوطني حينها.

(الجزيرة نت، 2017/5/2)

2017/5/3 دخل وقف جديد لإطلاق النار في السودان بين حركتَيِ "العدل والمساواة" و"تحرير السودان"، بقيادة مني أركو مناوي، حيز التنفيذ، في مناطق النزاع في دارفور، ولمدة ستة أشهر، تزامنًا مع التئام اجتماعاتٍ للحركتين في باريس، بحضور رئيس البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور "يوناميد"، جيريمايا مامابولو، لبحث عملية السلام في دارفور، والوقوف على رؤية الطرفين بخصوص إحياء منبر الدوحة للسلام بدارفور.

(**العربي الجديد**، 2017/5/3)

2017/5/3 كشفت الرئاسة اليمنية عن تأليف لجنة عليا برئاسة اليمن وعضوية السعودية والإمارات، تتولى التنسيق المشترك لكل طارئ، وذلك عقب أزمة القرارات الأخيرة للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، والتباينات داخل التحالف العربي، في حين تم توقيع اتفاق بعدن يتضمن ترتيبات أمنية تتعلق بتأمين المهرجان الجماهيري المقرر أن تشهده المدينة على خلفية إقالة محافظ عدن، عيدروس الزبيدي.

(عدن برس، 2017/5/3)

2017/5/4 أصدر المنظمون للمهرجان الجماهيري، الذي شهدته مدينة عدن، جنوب اليمن، ما سُمِّي بـ "إعلان عدن التاريخي"، الذي جرى خلاله تفويض محافظ عدن المُقال، عيدروس الزبيدي، بإعلان قيادة سياسية لجنوب اليمن، برئاسته، وأعلنوا رفض القرارات التي أصدرها الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي أخيرًا؛ الأمر الذي بدا إعلانًا للانفصال. وإذا كان الجزء الأول لديباجة نص الإعلان قد ركّزت في الالتزام بعاصفة الحزم وعدالة ما سمّاه " قضية الشعب الجنوبي"، فإن الجزء الثاني منها قد ركّز على مجموعة من الخطوات والإجراءات وفق النص الآتي:

"أولًا: يُسمّى هذا القرار (إعلان عدن التاريخي) ويحمل القوة القانونيّة للنفاذ المستمدة من الإرادة الشعبية الجنوبية.

ثانيًا: تفويض القائد عيدروس قاسم الزُبيدي بإعلان قيادة سياسية وطنية (برئاسته) لإدارة وتمثيل الجنوب، وتتولى هذه القيادة تمثيل وقيادة الجنوب لتحقيق أهدافه وتطلعاته. ويخول القائد عيدروس قاسم الزبيدي بكامل الصلاحيات لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتنفيذ بنود هذا الإعلان.

ثالثًا: يجدد الحشد المليوني التأكيد إن الجنوب كوطن وهوية في حاضره ومستقبله لكل أبنائه، وبكل أبنائه، وإن جنوب ما بعد 4 مايو 2017 ليس كجنوب ما قبل هذا التاريخ على قاعدة التوافق والشراكة الوطنية الجنوبية.

رابعًا: إن الحقائق الواقعة على الأرض أثبتت عمق متانة الشراكة بين المقاومة الجنوبية والحراك الجنوبي وقوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ممهورة بالدم المشترك والتضحيات المستمرة، وصولًا للارتقاء بهذه الشراكة الإستراتيجية لإنجاز الأهداف المشتركة للتحالف العربي لصد خطر المد الإيراني التوسعي، ومكافحة الإرهاب وضمان أمن واستقرار المنطقة، واستعادة شعب الجنوب لسيادته على أرضه كعامل حاسم لأمن المنطقة، وكذا فإن هذا الحشد المليوني يؤكد مجددًا للمجتمع الدولي والعربي والعالمي وكل المنظمات الحقوقية والإنسانية التزامه التام بالقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه، يجدد مناشدته إلى المجتمع الدولي إلى مساعدة شعب الجنوب وتخفيف معاناته بتحقيق تطلعاته القانونية المشروعة".

(عدن الغد، 2017/5/4)

2017/5/5 أعلن حزبا "الكرامة" و"التيار الشعبي" (تحت التأسيس) المصريان اندماجهما في حزب واحد، باسم "تيار الكرامة". جاء ذلك في مؤتمر صحافيّ، في أحد فنادق القاهرة، بحضور عدد من قيادات الحزبين، والمرشح الرئاسي السابق، حمدين صباحي، والرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات، المستشار هشام جنينة، والبرلماني خالد يوسف، وقال صباحي: إنَّ "الاندماج خطوة لتنظيم الحركة الوطنية، بعدما عانت التفرقة والتشرذم طيلة الفترة الماضية، بهدف تحقيق فريضة التنظيم الغائبة، وإقامة جبهة قادرة على استكمال أهداف ثورة 25 يناير 2011"، مشدِّدًا على أن استكمال أهداف الثورة لن يتحقَّق إلا من خلال إعادة تنظيم القوى والأحزاب السياسية.

(موقع مصراوي، 2017/5/5)

2017/5/6 نشرت وزارة الخارجية الروسية نص اتفاق "خفض التصعيد" الذي يقضي بإقامة أربع مناطق آمنة في سورية لمدة ستة أشهر على الأقل. وتشمل أكبر منطقة لخفض التصعيد، وفق مذكرة الاتفاق التي نشرتها وزارة الخارجية الروسية، محافظة إدلب وأحياء مجاورة في محافظات حماة وحلب واللاذقية. وتقع المناطق الثلاث الأخرى شمال محافظة حمص والغوطة الشرقية شرقي العاصمة دمشق، وفي جنوب سورية على الحدود مع الأردن. ويطالب الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في هذا التاريخ، قوات الحكومة السورية ومقاتلي المعارضة، بوقف الاشتباكات كلِّها داخل تلك المناطق، وإتاحة المناخ المناسب لوصول المساعدات الإنسانية والطبية، وعودة النازحين إلى منازلهم وإصلاح البنية التحتية.

(الجزيرة نت، 2017/5/6)

2017/5/6 رفضت المحكمة الدستورية في مصر، الدعوى المقدمة من المحامي أكرم الداهش، التي تطالب بعدم دستورية مواد قانون التظاهر جميعها، ويختصم رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير العدل، بخصوص عدم دستورية قرار إصدار القانون رقم 107 لسنة 2013، الخاص بتنظيم الحق في التظاهر، وما يترتب عليه من آثار، واستند الداهش، في دعواه، إلى أن قانون التظاهر، الصادر من الرئيس المؤقت السابق، عدلي منصور، يتناقض مع الحق الأصيل الذي كفله الدستور للمواطن بالتظاهر السلمي.

(شبكة رصد، 2017/5/6)

2017/5/11 شجع البيان الختامي المشترك للاجتماع الوزاري الحادي عشر لدول جوار ليبيا في الجزائر، المحادثات بين رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فائز السراج، واللواء خليفة حفتر، في حين حمل البيان 26 توصية. وفيما يتعلق باتفاق الصخيرات، فقد أُعلِنَ توصُّل مختلِف الأطراف الليبية إلى تحديد التعديلات المراد إدخالها على الاتفاق السياسي لحل الأزمة.

(بوابة الوسط، 2017/5/11)

2017/5/12 رفضت الرئاسة اليمنية رفضًا قاطعًا، إعلان تأليف ما سُمي بـ "المجلس الانتقالي الجنوبي"، ودعا المسؤولين كلّهم وغيرهم ممن وردت أسماؤهم في المجلس إلى "إعلان موقف واضح وجلي منه" جاء ذلك، في بيان لعبد ربه منصور هادي، بعد اجتماع حضره نائبه علي محسن الأحمر، ورئيس الحكومة، أحمد عبيد بن دغر، في العاصمة السعودية الرياض. وكان محافظ عدن السابق عيدروس الزبيدي قد أعلن أسماء ما وصفها بـ "هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي الأعلى" وفق الأسماء الآتية؛ عيدروس الزبيدي (رئيسًا)، هاني بن بريك (نائب الرئيس)، أحمد بن سعيد بن بريك (محافظ حضرموت)، لطفي باشريف، مراد الحالمي (وزير النقل)، ناصر الخبجي (محافظ لحج)، أحمد حامد لملس (محافظ شبوة)، سالم عبد السقطري (محافظ سقطرى)، فضل الجعدي (محافظ الضالع)، صالح بن فريد العولقي، أحمد عبد الرب نقيب، عبد الهادي علي شائف، عبد الله آل عفرار، عدنان الكاف، أحمد محمد بامعلم، علي الشيبة، لطفي شطارة، عبد الرحمن شيخ عبد الرحمن، عقيل العطاس، أمين صالح محمد، علي عبد الله الكثير، ناصر السعدي، سالم ثابت العولقي، منى باشراحيل، سهير علي أحمد، نيران سوقي.

(الجزيرة نت، 2017/5/12)

2017/5/15 أصدر المجلس الرئاسي لحكومة "الوفاق الوطني" الليبية، قرارًا يقضي بتأليف لجنة تحضيرية؛ وذلك لوضع "آلية عمل شاملة لمشروع المصالحة الوطنية (بين كافة الأطراف)". وكشف عن تأليف اللجنة، وقال إنّها ستتولّى "إجراء مشاورات وحوار على الصعيد الوطني، بشأن المصالحة الوطنية، في كافة أنحاء الدولة".

(بوابة الوسط، 2017/5/15)

2017/5/16 أعلن رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات الأسبق، المستشار هشام جنينة، عن عدم عزمه الترشح للانتخابات الرئاسية المصرية، المقررة في عام 2018، قائلًا: إنه "يتمنى أن تحظى تلك الانتخابات برقابة قوية، وأن تكون هناك معايير تسمح بانتخابات حقيقية، وليست مُصطنعة"، مشددًا على أهمية المراقبة المحلية القوية لها، وتفعيل مواد الدستور والقانون.

(بي بي سي عربي، 2017/5/16)

2017/5/18 أكدت هيئة الحقيقة والكرامة في تونس "لا مصالحة إلا في إطار مسار العدالة الانتقالية"، داعية إلى "التقيد بالدستور الذي يضبط شروط وآليات العدالة"، مجددة رفضها لمشروع قانون المصالحة الذي قدمته رئاسة الجمهورية، بوصفه "مصالحة موازية ومغشوشة، كما أنه لن يساهم في كشف الحقائق والانتهاكات وجبر الضرر للضحايا".

(العربي الجديد، 2017/5/18)

2017/5/20 قضت المحكمة الإدارية العليا المصرية، بإحالة 3 مواد رئيسة من قانون الطوارئ إلى المحكمة الدستورية العليا، للفصل في دستوريتها. وتتعلّق المواد بحظر الطعن في الأحكام الصادرة من القضايا التي تنظر فيها محاكم أمن الدولة بوصفها طوارئ بمختلف درجاتها، واستمرار نظر القضايا المحالة إلى تلك المحاكم أمامها حتى بعد انقضاء حالة الطوارئ، وعدم اكتساب الأحكام الصادرة بعد انقضاء حالة الطوارئ صفة النهائية إلا بعد تصديق رئيس الجمهورية عليها.

(الخليج الجديد، 2017/5/20)

2017/5/21 أصدرت محكمة بحرينية حكمًا بالسجن عامًا واحدًا مع وقف التنفيذ، على المرجع الديني المعارض عيسى أحمد قاسم، كما فرضت غرامة مالية، ومصادرة أموال، على المرجع الديني، بعد اتهامه بجمع أموال من دون ترخيص. ويأتي الحكم اليوم بعد أشهر من تأجيل القضية، ولا يعدُّ قطعيًا قبل أن يُنظر فيه من محكمة الاستئناف ومحكمة التمييز.

(العربي الجديد، 2017/5/21)

2017/5/24 قدّم محافظ تطاوين، جنوب شرق تونس، محمد علي البرهومي، استقالته من المحافظة بصفة رسمية، إلى رئيس الحكومة يوسف الشاهد. وشهدت تطاوين على مدار أسابيع منذ مطلع أيار/ مايو 2017 احتجاجات تطالب بإصلاحات اجتماعية واقتصادية.

(بوابة أفريقيا الإخبارية، 2017/5/24)

2017/5/28 أعلن تنظيم "أنصار الشريعة" الإسلامي المتشدد في ليبيا، حل نفسه رسميًا. وقال التنظيم المرتبط بتنظيم "القاعدة" والمتهم بقتل السفير الأميركي في ليبيا عام 2012: "نعلن للأمة وللمجاهدين عامة، وأهلنا في ليبيا خاصة، عن حل جماعة أنصار الشريعة في ليبيا رسميًا".

(رويترز، 2017/5/28)

2017/5/29 أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قانون تنظيم الجمعيات الأهلية، بعد إقراره من طرف مجلس النواب بنصف عام تقريبًا؛ إذ وجب على السيسي، بموجب الدستور، أن يصدر القانون بعد الموافقة عليه في كانون الأول/ ديسمبر الماضي. وكان السيسي يتحاشى إصدار القانون خشية تعرضه لضغوط دولية وانتقادات لاذعة. وينص المشروع على "تشكيل جهاز للتحكم في المنظمات الأجنبية غير الحكومية، على غرار مجلس الأمن القومي الذي يترأسه رئيس الجمهورية"، كما يتضمن المشروع عقوبات سالبة للحرية، مناقضًا في ذلك توصيات الأمم المتحدة بخصوص التعامل مع المجتمع المدني؛ إذ تصل العقوبات للحبس خمس سنوات، وغرامات مالية تصل إلى مليون جنيه، حال أجرت الجمعية استطلاعات رأيٍ أو بحوثًا ميدانية، أو مارست العمل الأهلي من دون التسجيل وفقًا للقانون، أو تعاونت بأي نمط مع أي منظمة دولية، بما في ذلك أجهزة الأمم المتحدة، من دون الحصول على الموافقة اللازمة لذلك.

(العربي الجديد، 2017/5/29)

2017/5/29 اعتقلت الشرطة المغربية ناصر الزفزافي، زعيم الحراك الشعبي الذي يشهده الريف شمال المغرب، بحسب ما أعلن مصدر حكومي. وأوقف الزفزافي بتهمة مقاطعته لخطيب الجمعة في أحد مساجد مدينة الحسيمة وتعطيل الصلاة.

(بي بي سي عربي، 2017/5/29)

2017/5/30 أجرى الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، محادثات مع المنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات السورية، رياض حجاب مؤكدًا دعمه المعارضة. وجاء الاجتماع مع نزوع الرئيس ماكرون إلى مراجعة سياسة فرنسا تجاه الحرب في سورية منذ ست سنوات. وجاء اللقاء بعد تصريحاتٍ لماكرون عدَّ فيها مواجهة الجماعات المتطرفة وأنّ بشار الأسد عدو شعبه، لا عدوُّ فرنسا، أولويةً بالنسبة إلى فرنسا.

(العربي الجديد، 2017/5/30)

2017/5/30 أعلن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق عن رفضه دخول أي قوة عسكرية من خارج طرابلس بذريعة تأمين عودة المهجّرين. وحذر المجلس من أن قواته ستضرب بيد من حديد، محذرًا أي مجموعات من دخول العاصمة من دون تنسيق وإشراف من حكومة الوفاق. وجاء البيان الرئاسي بعد إعلان قوة عسكرية تابعة لقوات اللواء المتقاعد، خليفة حفتر - من مدينة الزنتان - عزمها على تأمين عودة المهجّرين من منازلهم في طرابلس.

(مرصد ليبيا، 2017/5/31)

2017/5/31 أصدرت المحكمة الإدارية الكبرى في البحرين حكمًا بحلّ جمعية العمل الوطني الديمقراطي المعارضة "وعد" (يسار) وتصفية أموالها، ومصادرتها، وذلك بعد نحو ثلاثة أشهر من الدعوى التي رفعتها وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف ضدّ الجمعية. واتهمت وزارة العدل البحرينية في آذار/ مارس 2017 جمعية "وعد" بارتكاب مخالفات عدّة "شكّلت في مجملها خروجًا كليًا عن مبادئ العمل السياسي المشروع في ظل مبدأ حرية تشكيل الجمعيات السياسية أو الانضمام لأي منها".

(**العربي الجديد**، 2017/5/31)

2017/6/6 أعلنت جماعة "أنصار الله" (الحوثيون) وحلفاؤهم، رفضهم مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، بوصفه مفاوض سلام واتهموه بالتحيز، مطالبين باستبداله.

(روسيا اليوم، 2017/6/6)

2017/6/10 أعلنت كتيبة أبو بكر الصديق الموالية لقوات خليفة حفتر، الإفراج عن سيف الإسلام القذافي المعتقل لديها بالزنتان منذ عام 2011. وقالت الكتيبة، في بيانٍ لها، إن الإفراج عن نجل معمر القذافي جاء تطبيقًا لقانون العفو العام الصادر من البرلمان (برلمان طبرق) القاضي بتبرئته من التهم الموجهة إليه. واعتقل سيف الإسلام القذافي عام 2011 على يد كتيبة أبو بكر الصديق، بأمر من العقيد العجمي العتيري، المنتمية للزنتان، ليقبع في سجونها منذ ذلك التاريخ، وقد رفضت تسليمه للقضاء في دوائره الرسمية في طرابلس، ما أسفر عن محاكمته غيابيًا ليصدر حكم بإعدامه في تموز/ يوليو 2015.

(**العربي الجديد**، 2017/6/10)

2017/6/14 أعلنت الرئاسة التونسية تمديد حالة الطوارئ، السارية منذ سنة ونصف السنة، إثر سلسلة اعتداءات، لمدة أربعة أشهر. وجاء في بيانٍ للرئاسة أنّه "بعد التشاور مع رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب، قرّر رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي، الأربعاء، تمديد حالة الطوارئ لمدة أربعة أشهر"، ابتداءً من 15 حزيران/ يونيو 2017.

(**رويترز**، 2017/6/14)

2017/6/14 أقرّ مجلس النواب المصري اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، والتنازل عن جزيرتي "تيران وصنافير" للرياض نهائيًّا وسط هتافات "مصرية" و"باطل" من النواب الرافضين للاتفاقية، والذين اتهموا رئيس البرلمان، علي عبد العال، بمخالفة اللائحة، خلال رفضه اعتماد الطلب المقدم من نحو 150 نائبًا بالتصويت خلال المناداة بالاسم، وأخذ التصويت برفع الأيدي، ودخل عدد من النواب في موجة بكاء حادة في القاعة، فور تمرير الأغلبية للاتفاقية، في حين احتشد آخرون أمام مكتب عبد العال، لتقديم طلبٍ بإعادة المداولة، بعدما سارع - فور التصويت - إلى اللجوء إلى مكتبه، خوفًا من غضبة النواب.

(مصر العربية، 2017/6/14)

2017/6/19 دعت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية الدولية السلطات المصرية إلى احترام حقوق محمد مرسي، أول رئيس مدني منتخب ديمقراطيًا في مصر الذي تم عزله عقب الانقلاب العسكري في تموز/ يوليو 2013.

(**العربي الجديد**، 2017/6/20)

2017/6/20 وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تعيين وزير الثقافة اللبناني السابق غسان سلامة، مبعوثًا جديدًا لدى ليبيا، خلفًا للألماني مارتن كوبلر.

(**المصري اليوم**، 2017/6/21)

2017/6/23 دعت منظمة العفو الدولية إلى فتح "تحقيق عاجل" بخصوص إدارة الإمارات وقوات يمنية متحالفة معها شبكة من السجون السرية في جنوب اليمن. وقالت المنظمة إن دعوتها هذه تأتي بعد التحقيق الذي قامت به وكالة أنباء "أسوشييتد برس" الذي أورد أن الإمارات وحلفاءها في اليمن يقومون بعمليات اعتقال عشوائية، ويعذبون المعتقلين، ومن تقوم الولايات المتحدة أيضًا باستجوابهم، في شبكة من السجون السرية التي أقيمت في أنحاء مختلفة من اليمن.

(**الشرق** القطرية، 2017/6/23)

2017/6/28 أقال الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، ثلاثة من أعضاء "المجلس الانتقالي الجنوبي"، من مناصبهم بوصفهم محافظين لثلاث محافظات يمنية، هي حضرموت وشبوة وسقطرى. ونص القرار الجمهوري، رقم 71 لسنة 2017، على تعيين اللواء فرج سالمين البحسني، محافظًا لمحافظة حضرموت بدلًا من اللواء أحمد بن بريك، الذي كان أحد أعضاء "المجلس الانتقالي" في الجنوب، مع الإبقاء على اللواء البحسني في قيادة المنطقة العسكرية الثانية. كما أقال الرئيس هادي، محافظ محافظة شبوة أحمد حامد لملس، ومحافظ سقطرى سالم عبد الله السقطري، من منصبيهما، وعين علي بن راشد الحارثي محافظًا لشبوة، وأحمد عبد الله علي السقطري محافظًا لسقطرى.

(إرم نيوز، 2017/6/28)

الوقائع الفلسطينيّة

Palestine Over Two Months

يتضمـن هذا التقرير توثيقًا لأهم الـوقائع الفلسـطينية والأحـداث المرتبطة بالـصراع العربي الإسرائيلي في الـفترة 1 أيار/ مايو – 30 حزيران/ يونيو 2017

كلمات مفتاحية: فلسطين، إسرائيل، الـصراع العربي – الإسرائيلي



The latest report in this series covers milestones in Palestinian affairs and developments in the broader Arab-Israeli conflict between May 1 and June 30, 2017.

Keywords: Palestine, Israel, Arab - Israeli conflict

2017/5/1 أعلنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الدوحة، وثيقتها السياسية الجديدة التي تنهي مفعول ميثاقها السابق الصادر عام 1988. وتحمل النسخة الجديدة تغييرات مهمة في أدبيات الحركة، من دون أن تكون انقلابًا عليها، وهو ما من شأنه أن ينعكس ربما في علاقات "حماس" العربية والدولية. فوفق الوثيقة المعلنة "لا تتنازل حماس عن أي جزء من أرض فلسطين (التاريخية) مهما كانت الظروف والأسباب والضغوط، وترفض أي بديل عن تحرير فلسطين تحريرًا كاملًا من نهرها إلى بحرها، ومع ذلك، وبما لا يعني إطلاقًا الاعتراف بالكيان الصهيوني، ولا التنازل عن أيٍّ من الحقوق الفلسطينية، فإن حماس تعتبر أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أخرجوا منها، هي صيغة توافقية وطنية مشتركة". كما تؤكد الوثيقة على نحو واضح أن حماس لا تعادي اليهود بسبب ديانتهم. وتشدد على أنه "لا تنازل عن أي جزء من أرض فلسطين من بحرها إلى نهرها مهما طال الاحتلال". كما تؤكد أن الدين الإسلامي ضدّ "جميع أشكال التطرّف والتعصب الديني والعرقي والطائفي"، وتقول إن حماس تفهم الإسلام بشموله جوانب الحياة كافة، وروحه الوسطية المعتدلة، وترفض "اضطهاد أيّ إنسان أو الانتقاص من حقوقه على أساس قومي أو ديني أو طائفي". وتعدّ حركة حماس منظمة التحرير الفلسطينية "إطارًا وطنيًا للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يجب المحافظة عليه، مع ضرورة العمل على تطويرها وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية". وعن موقف الفصائل من الوثيقة، أكد القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، نافذ عزام، أن حركته تختلف مع حركة حماس في موقفها الأخير الذي تضمّنته وثيقتها الجديدة بشأن القبول بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، في ظل الأوضاع الراهنة. في حين رأت حركة فتح أن حماس لم تأت بجديد، ولم تعبّر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن موقف واضح.

(**العربي الجديد**، 2017/5/1)

2017/5/2 تبنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" من جديد قرارًا يعدّ القدس مدينة محتلة، ويؤكد الطابع الفلسطيني للبلدة القديمة في القدس. وصوّتت 22 دولة لمصلحة القرار، مقابل معارضة 10 دول، في حين امتنعت 22 دولة عن التصويت، وتغيّب مندوبو 3 دول أخرى عن جلسة التصويت. وعارض القرار كل من: الولايات المتحدة الأميركية، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، وهولندا، وليتوانيا، واليونان، وباراغواي، وأوكرانيا، وتوغو، وألمانيا.

(فلسطين نت، 2017/5/2)

2017/5/6 انتخبت حركة حماس إسماعيل هنية رئيسًا جديدًا لمكتبها السياسي، خلفًا لخالد مشعل، وذلك بعد انتخابات جرت في غزة والدوحة، شملت أيضًا اختيار أعضاء المكتب السياسي البالغ عددهم 18 عضوًا. وجاء فوز هنية بعد تنافس شديد مع موسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، على هذا المنصب الذي يعد أعلى منصب في الحركة.

(بي بي سي عربي، 2017/5/6)

2017/5/7 صدّقت لجنة التشريع الوزارية، في الحكومة الإسرائيلية بالإجماع، على مقترح قانون الدولة القومية الذي يحدد أن إسرائيل هي دولة القومية اليهودية، وأنه ليس لأي كان حق تقرير المصير فيها غير الشعب اليهودي. وجاء التصديق على القانون بعد أربع سنوات من طرحه لأول مرة. ويدعو القانون المقترح - ويعني التصديق عليه في لجنة التشريع الوزاري إلزام كتل الائتلاف الحكومي كافة بدعمه عند التصويت عليه في الكنيست - إلى تعريف إسرائيل بأنها دولة يهودية وديمقراطية وأن القدس هي عاصمة إسرائيل، وأن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية، وخفض مكانة اللغة العربية التي هي إلى حد الآن بموجب القوانين الانتدابية لغة رسمية، والاستعاضة عن ذلك بالقول إن للغة العربية مكانة خاصة. ويعني البند الأخير مثلًا أنه لن يكون على الدولة ومؤسساتها بعد الآن نشر كل ما يصدر عنها باللغة العربية، ولا إلزام مؤسسات الجمهور ووزارة المواصلات وضع لافتات ومنشورات بالعربية.

(**العربي الجديد**، 2017/5/7)

2017/5/8 قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إنه "من الخطأ الكبير مجرد مناقشة مسألة نقل سفارة الولايات المتحدة الأميركية في إسرائيل إلى القدس"، كاشفًا عن أن أنقرة "حذّرت من ذلك على أعلى المستويات" معتبرًا أن "وثيقة حماس الجديدة خطوة هامة".

(**وكالة الأناضول للأنباء**، 2017/5/8)

2017/5/10 بعد انتخابات حازت اهتمام الشارع الفلسطيني، فازت "كتلة الوفاء الإسلامية"، الذراع الطلابية لحركة حماس في جامعة بيرزيت في انتخابات مجلس طلبة الجامعة، فقد حصلت على 25 مقعدًا، مقابل حصول "كتلة الشهيد ياسر عرفات"، الذراع الطلابية لحركة "فتح" على 22 مقعدًا، فيما حصل "القطب الطلابي"، الذراع الطلابية لـ "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" على 4 مقاعد، ولم تحصل "كتلة الوحدة الطلابية" و"الاتحاد التقدمي الطلابي" على أي مقعد.

(**فلسطين اليوم**، 2017/5/10)

2017/5/11 التقى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في منتجع سوتشي جنوب روسيا. وأعلن بوتين أن موسكو ستواصل دعمها لاستئناف الحوار المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، داعيًا إلى الامتناع عن القيام بخطوات أحادية الجانب في الشرق الأوسط.

(وكالة **وفا**، 2017/5/11)

2017/5/13 أعلنت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية أن العدد النهائي للمقترعين في الانتخابات للهيئات المحلية الفلسطينية (البلديات) في الضفة الغربية، بعد احتساب أصوات الذين كانوا داخل المراكز عند الساعة السابعة مساءً، قد بلغ 420682 ناخبًا وناخبة، ونسبتهم 53.4% من مجمل أصحاب حق الاقتراع، والبالغ عددهم 787386 ناخبًا وناخبة، مع العلم أن نسبة الاقتراع في الانتخابات المحلية في العام 2012 بلغت آنذاك 54.8%. وجرت الانتخابات المحلية في الضفة الغربية من دون قطاع غزة، بعدما رفضت حركة حماس إجراءها. وقد بلغت نسبة تصويت الناخبين في ضواحي القدس 40%، وفي جنين 56%، وطولكرم 56%، وطوباس 67%، ونابلس 28%، وقلقيلية 63%، وسلفيت 68%، ورام الله والبيرة 47%، وأريحا 57%، وبيت لحم 52%، والخليل 49%.

(**العربي الجديد**، 2017/5/13)

2017/5/13 استشهد المواطن الأردني محمد الكسجي، 57 عامًا، في منطقة باب السلسلة بالبلدة القديمة من القدس المحتلة، بعد أن أطلق عليه النار أحد أفراد شرطة الاحتلال الإسرائيلي الذي أصيب بجروح نتيجة تعرضه للطعن. وكان الكسجي دخل إلى الأراضي المحتلة بتأشيرة سياحية، لكنه تخلف عن العودة مع المجموعة السياحية.

(تلفزيون **رؤيا** الإخباري، 2017/5/13)

2017/5/14 وجه القائد الفلسطيني الأسير مروان البرغوثي رسالة إلى الشارع الفلسطيني والرأي العام العربي، تحدّث فيها عن معركة الأمعاء الخاوية التي كانت قد دخلت في هذا التاريخ يومها الثامن والعشرين وعن الذكرى التاسعة والستين للنكبة. وأثنى البرغوثي على بطولات الأسرى المضربين على الطعام ضمن ما وصفها بـ "ملحمة الصبر والثبات". ووجه القيادي المعتقل في السجون الإسرائيلية نداءً إلى الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها حركتا فتح وحماس، للمصالحة الوطنية وتجديد الحوار دعمًا لعقد مؤتمر وطني للحوار الشامل للوصول إلى وثيقة عهد وشراكة وللحفاظ على التمثيل الفلسطيني ومنع انهيار النظام السياسي الفلسطيني الذي يعيش حالة تأكّل وضعف، وإلى تشكيل حكومة وحدة وطنية على الفور.

(**سما** الإخبارية، 2017/5/14)

2017/5/15 وافقت لجنة القواعد والانضباط والامتيازات في البرلمان الأفريقي بالإجماع، على منح صفة مراقب لفلسطين في البرلمان الأفريقي. وتمّ ذلك عقب المبادرة التي تقدمت بها تونس لنصرة القضية الفلسطينية في البرلمان الأفريقي، وتتمثل في لائحة لدعم الأسرى الفلسطينيين الذين يخوضون معركة الأمعاء الخاوية في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

(**فلسطين اليوم**، 2017/5/15)

2017/5/16 قدم السفير الأمـيركي الجديد لدى إسرائيل، دافيد فريدمان، اليهودي الأصل والمناصر للمستوطنين، أوراق اعتماده للرئيس الإسرائيلي، رؤبين ريفلين. وأعلن فريدمان، في مراسم تقديم أوراقه الرسمية، أنه "حصل على تفويض من الرئيس ترامب لتأييد إسرائيل بكل الطرق الممكنة"، مضيفًا أن اختيار ترامب لإسرائيل من بين الدول التي يزورها في أول رحلة له في الخارج بعد تسلمه منصبه "دليل على متانة حبه لإسرائيل".

(عرب 48، 2017/5/16)

2017/5/18 صدّق برلمان الاتحاد الأوروبي على قرار أكد فيه "حل الدولتين كطريقة لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وعلى ضرورة أن تنهي إسرائيل بناء وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية". وأوضح القرار الذي تم التصديق عليه خلال جلسة عامة للبرلمان في ستراسبورغ، شرقي فرنسا، أن "حل الدولتين على أساس حدود عام 1967 والقدس عاصمة للدولتين، هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين".

(وكالة **وفا**، 2017/5/18)

2017/5/22 قال الرئيس الأمـيركي، دونالد ترامب، إن "الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع إسرائيل، لجعل المنطقة أكثر أمنًا وسلامًا، بتجديد الجهد لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين". وجاءت تصريحات ترامب خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الـوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، عقد في مقر رئاسة الـوزراء الإسرائيلية بمدينة القدس.

(**وكالة الأناضول للأنباء**، 2017/5/22)

2017/5/25 نقلت صحيفة **يسرائيل هيوم**، المقرّبة من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عن مصدر فلسطيني رفيع المستوى في رام الله، قوله، إنّ "الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أبلغ الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أنّه يعتزم إطلاق تحرّك سياسي، يستند إلى مبادرة السلام السعودية، من خلال التركيز أولًا على الدفع بخطة تسوية إقليمية شاملة". ووفق الصحيفة نفسها، أكد ترامب لعباس، أنّ التحرّك الذي يتمّ بلورته لجهة بدء عمليات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل، حتى قبل التوصّل إلى حلّ للقضية الفلسطينية، يلقى تأييدًا مبدئيًا في الرياض وفي دول الخليج، ولدى الأردنيين والمصريين أيضًا.

(**العربي الجديد**، 2017/5/25)

2017/5/25 قدمت مجموعة من أعضاء الكونغرس الأميركي مشروع قانون من أجل الإدانة وفرض عقوبات على كل جهة أو دولة تدعم ما سماه "الإرهاب الدولي الفلسطيني"، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي على وجه الخصوص. واستهدف مشروع القرار دولة قطر خاصة، ولا سيما أنه يأتي وسط حملة إعلامية شرسة تستهدفها، عقب قرصنة الوكالة القطرية للأنباء، وفبركة تصريحات نسبت إلى الأمير، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

(الجزيرة نت، 2017/5/25)

2017/5/27 أعلنت هيئة شؤون الأسرى الفلسطينيين تعليق إضراب المئات منهم عن الطعام المستمر الذي دام 41 يومًا، بعد مفاوضات حتى ساعات الفجر في سجن عسقلان الإسرائيلي. وقال الناطق باسم هيئة الأسرى، حسن عبد ربه، إنه جرى تعليق إضراب الأسرى بعد مفاوضات في سجن عسقلان مع قيادة الإضراب ومن بينهم مروان البرغوثي من دون أن تعلن بنود الاتفاق. والجدير بالذكر أن الإضراب الذي سماه الفلسطينيون والعرب "إضراب الكرامة" بدأ منذ 17 نيسان/ أبريل 2017، وشارك فيه نحو 1500 أسير فلسطيني معظمهم من حركة فتح، ونقل المئات منهم إلى عيادات السجون أو إلى مستشفيات مدنية إسرائيلية في الأسبوع الأخير بعد تدهور أوضاعهم الصحية ومن بينهم قادة الإضراب أنفسهم. وطالب الأسرى بتحسين ظروف اعتقالهم، وإعادة حقوق حرمتهم منها إدارة مصلحة سجون الاحتلال، وكانوا قد حققوها في إضرابات سابقة عن الطعام. وتمثلت أبرز مطالب الأسرى في وقف سياسة منع زيارات العائلات وانتظامها مرتين شهريًا، وإنهاء سياستي الاعتقال الإداري والعزل الانفرادي، ووضع حد للإهمال الطبي بحق الأسرى المرضى، والسماح بتركيب هاتف عمومي في كل سجن للتواصل الإنساني بين الأسرى وذويهم.

(الجزيرة نت، 20017/5/27)

2017/5/28 قالت صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية إن مدير الأوقاف في المسجد الأقصى، الشيخ عزام الخطيب التميمي، اقترح في مقالة في الصحيفة على حكومة الاحتلال إطلاق مفاوضات جديدة للعودة إلى ترتيبات الوضع القائم في المسجد الأقصى التي وضعها وفرضها عام 1967 وزير الأمن الإسرائيلي آنذاك، موشيه ديان، بعد أيام من احتلال القدس، والتي تتيح لغير المسلمين زيارة الحرم القدسي الشريف، والتجول في باحاته، وحتى دخول المساجد، في ساعات محدودة بصفة سياح، من دون السماح بإقامة شعائر توراتية. وظلت هذه التفاهمات سائدة حتى اقتحام رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، أرئيل شارون، للأقصى عام 2000 واندلاع الانتفاضة الثانية. وفي عام 2003 وتحت حكومة شارون، تغيرت هذه التفاهمات وتم فرض وضع جديد وفق تعليمات وزير الأمن الداخلي آنذاك، تساحي هنغبي. وبحسب **هآرتس**، فإن العودة إلى الوضع الذي ساد حتى 2003، يتيح، بموجب الشيخ الخطيب، للجميع دخول باحات المسجد الأقصى وساحاته، بما في ذلك دخول المصليات، ويشمل أعضاء كنيست يهود وناشطي حركات الهيكل ولكن تحت شروط الأوقاف الإسلامية، بمعنى "إقرار الجميع أنهم يدخلون إلى المسجد، وأنه لا حق لليهود الصلاة في المكان".

(**هآرتس** الإسرائيلية، 2017/5/28)

2017/5/29 أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي البدء في بناء "بلدة" للتدريبات العسكرية، تحاكي بناء القرى والبلدات اللبنانية، وذلك لاستخدامها للتدريب العسكري والقتال داخل المدن والبلدات المسكونة، على غرار "البلدة" القائمة في قاعدة تسآليم في النقب. ومن المقرر أن يبدأ استخدام "البلدة" في التدريبات العسكرية مع مطلع العام المقبل، وستتيح تدريبات ميدانية لفرق من سلاح الهندسة والمدرعات والمدفعية.

(**المدن** اللبنانية، 2017/5/30)

2017/6/2 بيّن استطلاع شامل، نشرت نتائجه في صحيفة **يديعوت أحرونوت**، أن 63% من الإسرائيليين يعتقدون أنه "لا فرصة للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين"، مقابل 33% فقط قالوا إن "هناك فرصة للتوصل إلى تسوية". وقال 55% من المشاركين في الاستطلاع إنهم يعارضون تفكيك المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وفي المقابل أيّد ذلك 28% فقط إذا كان يشمل اتفاق سلام مع الفلسطينيين. وذكر 19% من الإسرائيليين أن "الحل الأمثل هو ضم كامل الضفة الغربية لإسرائيل، ومنح الفلسطينيين حقوق الإقامة دون حق التصويت". وقال 25% إنهم "يؤيدون اتفاق سلام يضمن بقاء الكتل الاستيطانية: أريئيل وغوش عتصيون ومستوطنات غور الأردن، تحت السيادة الإسرائيلية، وإقامة دولة فلسطينية في الأراضي المتبقية، مع تبادل أراض، وتعويض الفلسطينيين بأراض من صحراء النقب". وبيّن الاستطلاع أن 15% من الإسرائيليين يؤيدون حلًا يقوم على "إقامة دولة فلسطينية في حدود 67". أما في ما يتعلق بمصير القدس المحتلة، فأعرب 46% من الإسرائيليين عن معارضتهم لأي انسحاب إسرائيلي من القدس، ووجوب بقائها "موحدة" تحت السيادة الإسرائيلية، في حين أيّد 32% منهم انسحابًا إسرائيليًا من الأحياء الفلسطينية في القدس، على أن تبقى البلدة القديمة والحرم القدسي تحت السيادة الإسرائيلية. وفي سياق القدس، قال 72% من المشاركين في الاستطلاع إنهم زاروا "حائط البراق". مع ذلك، ذكر 34% من الإسرائيليين أنه لو سنحت لهم الفرصة للعيش في القدس لفعلوا ذلك، بينما أشار 60% إلى أنهم لن يسكنوا في القدس حتى لو أتيح لهم ذلك. كما أعرب 35% من المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة عن استعدادهم لترك المستوطنات في حال إبرام اتفاق سلام، بينما قال 58% منهم إنهم سيعارضون عرضًا كهذا. إلى ذلك، عبّر 38% من الإسرائيليين عن اعتقادهم أن استمرار الاحتلال سيفضي إلى دولة ثنائية القومية، في حين أن 41% عارضوا ذلك. ورأى 67% من المشاركين في الاستطلاع أنه في حال إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، ستسيطر عليها "حماس" وتطلق الصواريخ على إسرائيل، ونفى ذلك 26% فقط.

(**العربي الجديد**، 2017/6/2)

2017/6/4 نفى الناطق باسم حركة حماس، حسام بدران، طلب قطر مغادرة عدد من قادة الحركة الأراضي القطرية. وثمّن بدران "الدور الإيجابي الثابت والمتواصل الذي تقوم به دولة قطر في دعم شعبنا الفلسطيني وإسناد قضيته العادلة، وخصوصًا إعمار غزة ودعم صمود أهلها".

(موقع رام الله الإخباري، 2017/6/4)

2017/6/5 تعليقًا على قرار أربع دول عربية، هي السعودية والإمارات والبحرين ومصر، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر، قال وزير الخارجية الإسرائيلية أفغيدور ليبرمان في كلمة له أمام الكنيست: "إنهم في الدول العربية يدركون أن الخطر الحقيقي للمنطقة هو ليس من إسرائيل وإنما من الإرهاب. لا شك بأن هذا يتيح فرصًا وإمكانات للتعاون في مكافحة الإرهاب، سوية مع الرئيس ترامب الذي يدفع نحو تشكيل ائتلاف ضد الإرهاب. إسرائيل مستعدة للتعاون والكرة في ملعب الطرف الآخر".

(**العربي الجديد**، 2017/6/5)

2017/6/12 كشف وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، نفتالي بينت، حقيقة المواقف الإسرائيلية في ما يتعلق بإمكانيات تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، معلنًا، خلال مؤتمر سنوي تعقده صحيفة **هآرتس** تحت اسم "مؤتمر إسرائيل للسلام"، أن "بقاء القدس موحدة (تحت الاحتلال) أفضل من تسوية سياسية".

(**سما** الإخبارية، 2017/6/12)

2017/6/15 ذكرت جامعة الدول العربية، في تقريرها الذي رصدت فيه الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية خلال أيار/ مايو 2017، أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي، وأذرعها التنفيذية، تواصل إجراءاتها القمعية وانتهاكاتها الجسيمة المخالفة للقانون الدولي الإنساني بحق الفلسطينيين؛ فقد عرف أيار/ مايو ارتفاعًا كبيرًا في وتيرة الاعتقالات، إذ اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 370 فلسطينيًا، من بينهم 50 طفلًا. وأوضحت الجامعة أن اعتقال الأطفال الفلسطينيين ارتفع بصفة خطيرة وغير مسبوقة خلال العامين (2015 - 2016)، ليصل في النصف الأول من العام 2017 إلى 80% مقارنة بالأعوام السابقة. كما أعلنت حكومة الاحتلال الإسرائيلي عن حزمة مشاريع استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة، فضلًا عن تجريف الأراضي لمصلحة البناء الاستيطاني؛ ففي سلفيت جرّفت بلدية الاحتلال قرابة 100 دونم واستولت بوضع اليد على 9858 دونمًا في محافظة جنين. وبحسب تقرير "حركة السلام الآن" الإسرائيلية المناهضة للاستيطان، فإن أعمال البناء خارج الكتل الاستيطانية وصلت في العام 2017 إلى 70%، مقارنة بالعام 2016 الذي سجل بناء 1263 وحدة استيطانية خارج الكتل الاستيطانية، أي ما يعادل زيادة بنسبة 34% مقارنة بالعام 2015.

(**العربي الجديد**، 2017/6/15)

2017/6/18 أرسلت وزارة الخارجية الأردنية مذكرة احتجاج دبلوماسية إلى السفارة الإسرائيلية في عمّان موجهة إلى الحكومة الإسرائيلية، عبرّت فيها عن إدانتها ورفضها المطلق للانتهاكات الإسرائيلية التي جرت صباح اليوم بالمسجد الأقصى وطالبت بوقفها فورًا. وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلية اقتحمت ساحات الأقصى برفقة مجموعات من المتطرفين، واعتدت على عدد من المصلين، واستخدمت غاز الفلفل ضدهم، وأغلقت أبواب المسجد القبلي.

(**الدستور** الأردنية، 2017/6/18)

2017/6/28 شنّت طائرة إسرائيلية غارة على موقع لقوات النظام السوري في أطراف بلدة الصمدانية الشرقية بريف القنيطرة، كما قصفت مدفعية الاحتلال الإسرائيلي الموقع المعروف بـ"سرية مجد حيمود" التابع لقوات النظام في منطقة الصمدانية.

(**العربي الجديد**، 2017/6/28)



مراجعات وعروض كتب

Book Reviews



غسان العزي | Ghassan Izzi*

كتاب جيل كيبيل الجديد "رعب في فرنسا: نشأة الجهاد الفرنسي"

Gilles Kepel's Latest Book "Terror in France: The Rise of French Jihad"

عنوان الكتاب في لغته: Terreur dans l'Hexagone: Genèse du Djihad Français

عنوان الكتاب: رعب في فرنسا: نشأة الجهاد الفرنسي.

المؤلف: Gilles Kepel & Antoine Jardin

سنة النشر: 2016

الناشر: Gallimard, Paris

عدد الصفحات: 330 صفحة.

* أستاذ العلوم السياسية، الجامعة اللبنانية.

* Professor of Political Science, the Lebanese University

بدأت شهرة جيل كيبيل في عام 1987 عندما نشر كتابه "ضواحي الإسلام: ولادة دين في فرنسا"[1]، ثم صدر له عدد كبير جدًا من الدراسات والكتب المتعلقة بالعالم العربي والإسلام المعاصر، منها على سبيل المثال لا الحصر: "من الجهاد إلى الفتنة"، و"جهاد"، و"إلى غرب الله"، و"انتقام الرب"، و"النبي وفرعون" وغيرها. وكيبيل أستاذ في معهد العلوم السياسية ودار المعلمين العليا في باريس، كما أنه يحاضر في جامعات أوروبية وأميركية. أما أنطوان جاردان الذي ساعد كيبيل في إنجاز كتابه الجديد، فهو عالم اجتماع متخصص في الأحياء الشعبية والضواحي.

يتبنّى الكتاب مقاربة كرونولوجية لتحليل المسار التاريخي بتفاصيله الدقيقة، عبر تقسيمه إلى حقب ومراحل، تساعد على تفكيك التعقد الكبير للظاهرة المدروسة، من خلال وصل الحوادث المختلفة بعضها ببعض، واكتشاف الخط الواصل بينها، بدلًا من تحليلها منفصلة. وهذا الخط عبارة عن مسار يميز فيه الكتاب بين مرحلتين أساسيتين يسميهما: الاحتضان والطفح؛ أي عملية تكون الظاهرة قبل بزوغها على السطح وانتشارها.

في رأي كيبيل، يمثّل عام 2005 المفصل الأساسي بالنسبة إلى الإسلام الفرنسي من جهة، حينما حدث تحول كبير فيه، وتلك الاضطرابات وأعمال الشغب الكبرى في الضواحي الباريسية من جهة أخرى. فقد اعتلى الجيل الثالث من المهاجرين المسلمين خشبة المسرح، وانتشر نص المفكر الرئيس للجهادية الجديدة أبي مصعب السوري "النداء من أجل مقاومة إسلامية عالمية"، لتشكل هذه المصادفة بين تحولات الضواحي الفرنسية وتغير جيل قادة الإسلام الفرنسي والتحولات الأيديولوجية للجهادية الدولية (مع "داعش" بعد القاعدة) لقاءً من نوع متفجر خاص.

دعا أبو مصعب السوري الشباب الفرنسي المسلم من أبناء المهاجرين الذين تأدلجوا وتدربوا عسكريًا إلى حرب أهلية في أوروبا؛ كي يتم عبرهم التدمير النهائي للغرب قبل الانتصار العالمي للإسلام. وهذه التعليمات التي اتّبعها بحرفيتها إرهابيو فرنسا وبلجيكا هي التي طبعت العقد الذي تلاها بطابعها المقيت. وفي نظر كيبيل، فإن البروباغاندا الجهادية عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ثم الربيع العربي الذي انتهى بحرب أهلية في سورية، والنداء إلى الجهاديين، سوف تسهّل كثيرًا استنفار الجهاديين الشباب في فرنسا؛ إذ منذ عام 2012 تنامى "الإرهاب الدموي" انطلاقًا من النداء المذكور لاستنفار "المؤمنين ضد الكفار".

يضع كتاب كيبيل الجديد الظاهرة الجهادية في سياق تطور عام للإسلام الراديكالي في فرنسا، وتحديدًا للسلفية الجهادية؛ إذ يقول المؤلف: "في الأحياء الشعبية، حيث يظهر الإسلاميون علنًا بلباسهم الأفغاني ولحاهم، بات صعبًا جدًا، بل مستحيلًا، بالنسبة إلى المسلمين حتى غير المتدينين، من الناحية الاجتماعية تناول الطعام علنًا خلال شهر رمضان". هذا الظهور للسلفية القليلة عدديًا والقوية بنفوذها أدخل قطيعة كاملة مع قيم المجتمع الفرنسي، وقدّم طريقة عيش بديلة من "الكفر" المنتشر في العالم الغربي.

> **يضع كتاب كيبيل الجديد الظاهرة الجهادية في سياق تطور عام للإسلام الراديكالي في فرنسا، وتحديدًا للسلفية الجهادية**

وفي تحليله لديناميات الإسلام الراديكالي الفرنسي، يحمّل الكتاب المسؤولية للسياسات العامة في غير مضمار، لا سيما تلك التي جعلت من السجون أفضل بيئة حاضنة لتكوين الإسلاميين، وعدم إيلاء أهمية كافية لتطور الجهاد الإلكتروني الذي يتم عبره نشر البروباغاندا المعادية للغرب، ومسؤولية بعض الإدارات الإقليمية في تمركز الجيوب السلفية، وإخفاقات المدرسة بمراحلها ثم الجامعة. وعلى نطاق أوسع، فقد ترك المجتمع الفرنسي الإسلاميين يتلاعبون بطريقة مشينة بمفهوم الإسلاموفوبيا بغية فرض وضعية "الضحية" على الفرنسيين من أصول مسلمة. وباختصار، لقد تمت الاستهانة بالنجاح، ولو الجزئي، للإسلاميين في منعهم اندماج الجيل المسلم الشاب. وهو نجاح لافت في الشريحة الأشد هشاشة ومعاناة للبطالة والتهميش، والأشد قابلية للجنوح والوقوع في الجريمة والتهريب والمخدرات وغيرها.

لقد عكس مسار الاندماج في المواطنة اتجاهه، بحيث انهارت المشاركة الانتخابية للمسلمين الشباب القوية جدًا عام 2012 في الانتخابات الأوروبية عام 2014، وأتاحت صعودًا مدوّيًا لحزب لوبان. ومن مرحلة إلى أخرى، يتابع القارئ مع كيبيل تطور "السرطان الراديكالي الإسلامي" في المجتمع الفرنسي ويفهم أسبابه المتنوعة. ولا يقف الكتاب عند تحليل المسار الذي قاد إلى مجازر عام 2015، بل يوسّع إطار تفكيره عبر التحليل الموازي لصعود القومية الشوفينية لليمين المتطرف.

ويرى كيبيل نمطين من الاستنفارات الاعتراضية - هما ناتج نهاية المجتمع الصناعي - جعلا "حزب العمال" باطلاً ملغيًا؛ فـ "الشبان العاطلون عن العمل، والذين يعيشون في الاقتصاد غير الرسمي ومن التهريب وغيره، والذين ينحدر عدد كبير منهم من جيل الهجرة كما

1 Gilles Kepel, *Les banlieues de l'islam: Naissance d'une religion en France* (Paris: Ed du Seuil, 1987).

في الطبقات الشعبية، لم يعودوا يجدون أنفسهم في هذا الاقتصاد". هذان النمطان الجديدان يحمل كلٌّ منهما، كما كان الحزب الشيوعي في السابق، شحنة طوباوية قوية تعيد تلميع حقيقة اجتماعية منكوبة، عبر إسقاطها على أسطورة يغدو فيها مهمشو اليوم منتصرين في الغد. ومن هنا هذا التعارض الصارخ بين نوعين من الانطواء الهوياتي "إسلاموفوبيا أو سلفية" كما يقول كيبيل، "وهما أعراض للأزمة الاجتماعية نفسها، وتجد الردود المتعارضة أحيانًا مؤيدين لها لدى شريحة من المجتمع تعيش تهميشًا لا يطاق".

نجح كيبيل في إجراء هذه المقارنة بين نمطي التقوقع الهوياتي، وإن لم يذهب إلى خواتيم هذه المقاربة؛ إذ يغذي هذان المساران المتوازيان أحدهما الآخر. ربما كان على كيبيل الذهاب أبعد في تحليل خصائصهما المشتركة؛ فهذه الظاهرة المزدوجة أوروبية حتى لا نقول غربية وتحمل مخاطر جدية على السلم الأهلي، ولكنّ هذه الفكرة لم تحتلّ ما تستحقه من حيز تحليلي معمّق في الكتاب.

يقع الكتاب في ستة فصول تنقسم بالتساوي إلى قسمين أو مرحلتين، هما: "مرحلة الحضانة: من كليشي إلى ساركوزي" (2005-2012)، و"مرحلة البزوغ والانتشار: من هولاند إلى باتاكلان" (2012-2015).

مرحلة الحضانة والتكون

حدث تحول كبير في الإسلام الفرنسي خلال الفترة 2005–2012؛ ذلك أنه تفصل سبع سنوات فقط بين الاضطرابات وأعمال الشغب في عام 2005 والمقتلة التي ارتكبها محمد مراح عام 2012، وتُعدّ هذه السنوات سنوات المخاطر الكبرى، ولكن في الوقت نفسه، سنوات الفرص الضائعة. ثم تزامنت العودة المثيرة للإرهاب الجهادي في فرنسا في آذار/ مارس 2012 بصفة غريبة مع بداية حملة انتخابية قادت إلى انتخاب فرانسوا هولاند رئيسًا للجمهورية، وذلك إلى حد كبير بفضل تصويت المسلمين له بكثافة. ثم تبعت الانتخابات الرئاسية أخرى تشريعية ترشّح فيها أول مرة في تاريخ الجمهورية الفرنسية أكثر من أربعمئة مرشح من أصول مهاجرة ومسلمة؛ إذ يعني تقدّم هؤلاء إلى الانتخابات تجسيدًا لسيادة الشعب الذي يعلنون بذلك أنهم جزء لا يتجزأ منه.

ويلاحظ كيبيل أنه بالتوازي مع مسار الاندماج السياسي، والذي تفاخرت به مجموعة كانت تشعر في السابق أنه تم تهميشها خارج اللعبة المؤسساتية، فإن حركة خفية بدأت تظهر في وضح النهار. فقد ظهر الجيل الثالث لإسلام فرنسا عمليًا في 2004 - 2005، بين لجنة ستازي وفورة الشغب الكبرى، ليطالب بمواطنة متحررة من العُقد تنتمي إلى دين يريد الحقوق نفسها التي يتمتع بها المسيحيون واليهود المتجذرون تاريخيًا في فرنسا.

فتحتْ الفجوةُ التي اقتربت من القطيعة بين هذه المواطنة السياسية الجديدة وقواعدها الاجتماعية الهشة، إضافة إلى تشتت الحقل الديني الإسلامي الفرنسي، المجالَ واسعًا أمام كل أنواع المزايدات التي خلقت الشروط الملائمة لكل مطالبة بـ "إسلام كامل". فهو يقدم متخيَّلًا لمآزق المجتمع، وهو حل يتمتع بجاذبية، خاصة كونه يعمل على تجميع الطوباويات الراديكالية الموجودة سلفًا في أرضية اليسار واليمين المتطرفين أو يحل محلها، كما تبرهن الأعداد المتزايدة للمعتنقين الجدد للدين الإسلامي في فرنسا.

تسارعت هذه الحركة بفعل التحولات التي عرفتها الجهادية الدولية؛ فقد شهد عام 2005 ارتفاع صوت "النداء من أجل مقاومة إسلامية عالمية"، والذي نظّر للإرهاب على الأرض الأوروبية محرّكًا أساسيًّا للكفاح ضد الغرب، ووجد في الشباب المنحدر من أصول مهاجرة ويعاني صعوبة الاندماج أداتَـه المفضلة. ويتقاطع هذا النص، النداء، مع منطق تنظيم القاعدة الذي كان يشرف قادته على إرهابيين قادمين من الشرق الأوسط لمهاجمة الولايات المتحدة.

ويتابع كيبيل بأن النضوج الهادئ لهذه الأفكار وعلى خلفية ذهاب الجهاديين الأوروبيين للتدرب في ساحات القتال العراقية والأفغانية، أنتج الأرضية التي ظهر فيها مـراح. ولكن في اللحظة نفسها التي ارتكب فيها مراح مجازر مونتوبان ثم تولوز باسم الجهاد في آذار/ مارس 2012، كانت تنتشر ظاهرة معاكسة تمامًا تمثلت في الاندماج السياسي لشباب فرنسي من أصول مهاجرة ومسلمة بالتحديد، عبر الترشح والمشاركة الكثيفة في التصويت في الانتخابات التشريعية. ويعتقد كيبيل جازمًا أن هذا الاندماج تحديدًا، مفتاح المواءمة والتوحيد لمجتمع فرنسي متعدد حول القيم المشتركة، قد تم تهديده في أعماقه بظهور الجهاد في حضنه.

مرحلة الظهور والطفح

تمتد هذه المرحلة منذ انتخاب فرانسوا هولاند عام 2012 إلى مجازر مجلة شارلي إيبدو ومرقص باتاكلان عـام 2015. يقول كيبيل إن انتخاب هولاند ثم الأكثرية الاشتراكية في البرلمان الفرنسي خلال الفترة أيار/ مايو – حزيران/ يونيو 2012، حصل إلى حد كبير بفضل تصويت المسلمين الفرنسيين الذي دشن كما يعتقد مصالحة هؤلاء الناخبين مع الدائرة العليا السياسية والمؤسساتية، وذلك بعد عهد ساركوزي الذي عمل طوال خمس سنوات على اللعب على وتر الانقسامات

وتعميقها. ومن ناحية أخرى، جرت الانتخابات غداة المجازر التي ارتكبها مراح. وهذه ظاهرة لم يتمكن أحد وقتها من قياس تشعباتها العميقة ومعانيها، ومن استباق نتائجها على السلفيين الجهاديين من الجيل الثالث من المهاجرين المسلمين.

ثم دارت بقية الحوادث في عهد هولاند في ظروف أشد تعقيدًا وخطورة، من جهة تمركز الإرهاب في قلب المجتمع الفرنسي، ثم قضية الإرهابي مهدي نموش، ليصل إلى ذروته مع مقتلة شارلي إيبدو والمتجر اليهودي في منطقة فانسان في كانون الثاني/ يناير 2015، ثم مذبحة باتاكلان وسان دينيس في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه وكانت لها أصداء عالمية. ثم تلتها الظروف المريبة التي تم فيها اعتقال سيد أحمد غلام في نيسان/ أبريل من العام نفسه، ثم قطع رأس مدير شركة فرنسي على يد أحد موظفيه؛ وهو ذو ماضٍ إسلامي راديكالي في حزيران/ يونيو، والتفجير الإرهابي الذي تم إحباطه في آب/ أغسطس في القطار بين أمستردام وباريس، والذي كان يحضّر له مغربي إسلامي مقيم في أوروبا. كل ذلك أظهر مدى التداخل الذي بات أقوى فأقوى بين الجهادية في سورية وفرنسا وبوتيرة متسارعة جدًا.

لقد تسارعت الحوادث منذ أعلن تنظيم "داعـش" الخلافة في 29 حزيران/ يونيو 2014 بداية شهر رمضان، وسبقت بوقت قصير هجومًا إسرائيليًا على غزة. وتسبب هذا الهجوم الإسرائيلي بتظاهرات عنيفة في فرنسا، ارتفعت فيها أصوات الجهاد والشعارات المعادية لليهود، وأحرجت المعادين التقليديين لسياسات بنيامين نتنياهو والمنتمين إلى اليسار التقدمي الفرنسي المعادي للإمبريالية.

جاءت هذه التظاهرات استمرارًا لتلك التي قامت بها أو اشتركت فيها جمعيات إسلامية ضد الزواج المثلي، أو من أجل أيام عطلة مدرسية خاصة بالتلاميذ المسلمين، أو احتجاجًا على تدريس "نظرية النوع" ... إلخ، ودقت إسفينًا بين المواطنين والناخبين المسلمين من جهة، والأغلبية الرئاسية الاشتراكية واليسارية من الجهة المقابلة.

حدثت هزيمة اليسار في الانتخابات البلدية في آذار/ مارس 2014 في رأي كيبيل، تحديدًا بسبب امتناع سكان الأحياء الشعبية وجلهم من المسلمين عن الانتقال إلى صناديق الاقتراع. وفي عدد من هذه الحالات، أدى إدراج مرشحين إسلاميين في لوائح يمين الوسط إلى فوزها في الانتخابات، تحديدًا في منطقة سين سان دوني (التي تسكنها أغلبية مسلمة). هذا التحالف الظرفي المحافظ بين توجهات دينية وسياسية، والمتمحور حول رفض مشترك للزواج المثلي، أفسد معادلة التناسب الذي كان قائمًا بين التصويت المسلم واليسار، بعد أقل من سنتين من قيامه في عام 2012.

جرت الانتخابات الأوروبية في 25 أيار/ مايو 2014، وقد وصلت فيها "الجبهة الوطنية" اليمينية المتطرفة إلى المركز الأول لأول مرة في تاريخ فرنسا، عبر خطاب مُعادٍ لـ "أسلمة فرنسا"، غداة حدث مهم وهو اعتقال نموش لدى عودته من الجهاد في سورية واتهامه بارتكاب مقتلة المتحف اليهودي، والعثور على ترسانة من الأسلحة والمتفجرات في منزله. وكما غداة الحملة الانتخابية في عام 2012، فإن تداخل الإرهـاب الجهادي مع المسار الانتخابي بلور وأعاد رسم فجوات إثنو-دينية تتخطى الخصومة الدهرية ما بين اليمين واليسار: من الآن فصاعدًا سوف يحصد حزب مارين لوبان اليميني المتطرف الثمرات.

وفي نهاية هذا المسار، وقعت مجزرة كانون الثاني/ يناير 2015، والتي ارتكبها الأخوان كواشي وأحمدي كوليبالي، وهي تقع في مسار الأعمال الإرهابية لمراح ونموش، وتستكمل التداخل ما بين الجهاديات الفرنسية والسورية والدولية.

وعلى غرار سابقيهم، فان إرهابيي السابع من كانون الثاني/ يناير 2015 قتلوا يهودًا تلبيةً لنداء "المقاومة الإسلامية العالمية"، وطبّقوا حرفيًا تعليمات أبي مصعب السوري، عبر استهداف صانعي الرأي "المعادين للإسلام" في مكاتب المجلة الساخرة شارلي إيبدو والآتية من صفوف "حركة ما بعد الثمانية والستين" (le mouvement post soixante-huitard) كما يسميها كيبيل، والتي نشرت رسومًا تهزأ برسول الإسلام، مع أنها كانت تدافع على الدوام عن قضايا المهاجرين المسلمين واندماجهم في المجتمع الفرنسي. لقد صرخ المهاجمون بعد ارتكابهم المجزرة: "لقد انتقمنا لرسول الله".

دفع هذا الحدث، والـذي مثّل نوعًا ثقافيًا من 11 سبتمبر، إلى ذروة الموجة الجهادية الثالثة، تمامًا كما فعلت "الغزوة" المزدوجة لنيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر بالموجة الجهادية الثانية الخاصة بتنظيم القاعدة.

لقد أضحت التظاهرات الكبرى التي جاءت ردة فعل للهجوم في 11 كانون الثاني/ يناير 2015، والتي جمعت عددًا كبيرًا من زعماء الدول والحكومات في باريس، ونزول حوالى أربعة ملايين متظاهر في شوارع فرنسا، هدفًا لتأويلات وتفسيرات كثيرة عقلانية أو عاطفية (نُشر حولها الكثير من الكتب والمقالات والدراسات لتفسيرها وتحليلها وانتقادها وأحيانًا التشكيك في دوافعها الحقيقية). وهذا النقاش الواسع، في أوساط السياسيين والمثقفين، والذي اشترك فيه كيبيل وضم كتابه عرضًا لأهم ما جاء فيه، سوف يوضع على محك المجازر العشوائية التي ارتكبت في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 في باريس وسان دينيس، كما يقول.

في المحصلة، يعتقد كيبيل أن المقاربة التي حكمت الفصول الستة التي يتكون منها الكتاب تمنع إعطاء معنًى مسبق لوجود جماعة اجتماعية فقط من خلال عاداتها وتقاليدها أو معتقداتها. ويستنتج أن الظاهرة الإسلامية في عدد من الأحياء الشعبية في الأراضي الفرنسية باتت اليوم

في هذا العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أوسع بكثير مما كانت عليه عندما درس كيبيل هذه الأحياء منذ ثلاثين عامًا، ونشر نتائج دراسته في كتابٍ جلب له شهرة واسعة وقتها وهو: "ضواحي الإسلام: ولادة دين في فرنسا". ولكن هذه الأعراض والمؤشرات، بمعزل عن تقدمها المستمر، لا يمكن لها أن تختصر تنوع الجماعات الفرنسية ذات الثقافة أو الأصول المسلمة، والأرجح أنها ناتجة من صراعٍ للهيمنة عليها من النزعات "الشمولية" للإخوان المسلمين والجهاديين مرورًا بالتبليغ والسلفيين. وتقدُّمُ هذه النزعات واضح لا لبس فيه، لكنّ الإذعان للقناعة القائلة بأن هذه النزعات انتصرت، وأن هؤلاء المتطرفين باتوا يمثلون الثقافة الإسلامية والشرائح المسلمة، هو جهل مطبق بالمواطنين المسلمين المنحدرين من الثقافة الإسلامية شديدة التنوع.

وفي تحليله لمسارات محاولات الهيمنة على التعبير الإسلامي، لا سيما المظاهر السياسية – الاجتماعية، والتي تلتقي مع "النداء من أجل مقاومة إسلامية عالمية" لأبي مصعب السوري مع بزوغ الجيل الثالث، أراد الكتاب أن يبرهن أنه في صفوف هذه الشرائح الاجتماعية نفسها تدور المعارك الضارية على الهيمنة. فالتخلص من "المرتدين"، أحياناً عبر تصفيتهم جسديًا على أيدي الجهاديين الذين يحاولون إرهاب أفراد طوائفهم الدينية لدفعهم إلى تبني أفكارهم بالإكراه والعنف، يشكّل ذروة هذا المسار.

وإذا كان إرهابيو عام 2015 ما يزالون بعيدين عن النصر النهائي، فمن المهم الاعتراف أن استخدام السياسيين قصيري النظر للمبادئ العلمانية الجمهورية تعويذةً أو معادلةً سحرية يُضعِف هذه المبادئ أمام التحدي الذي يفرضه الجهاد الفرنسي، والذي رسم الكتاب مساره التصاعدي منذ بداية العقد الفائت إلى اليوم. ويبقى الإرهاب في فرنسا في المحصلة مؤشرًا على الأزمة التي تعانيها الحضارة الغربية.

حاول الكتاب أن يبرهن أنه بلجوئهم إلى الدين، فإن الفاعلين الذين ينسبون أنفسهم إلى "الإسلام الكامل" بصوره المختلفة، من الإثارة الهوياتية إلى التحول نحو العنف، يحوّلون مستقبلهم الاجتماعي إلى إستراتيجية سياسية. وفي مثل هذه الظروف، فإن المسجد والكنيسة والكنيس اليهودي والمعبد البوذي، والماسوني أو البروتستانتي ... إلخ، لا يمكن لها أن تنصّب نفسها أبراجًا متقدمة أو بدائل لتدخّل الدولة، وإن كانت العلمانية الجمهورية تعترف بمكانة أماكن العبادة الشرعية في حضن المجتمع الإنساني. وإذا كان من مؤسسة في نهاية التحليل، يبدو للكتاب أن من الضرورة إعادة تأسيسها وبنائها لمعالجة هذا التحدي الهائل على المدى الطويل، فهي التعليم الرسمي منذ الحضانة إلى الجامعة، والتي وقعت اليوم في عوزٍ؛ سببه عجز الطبقة السياسية وافتقادها الكفاءة.

وفي جولته الخاطفة لضاحية لونيل الباريسية التي تحولت لوقت قصير إلى "عاصمة للجهادية الفرنسية" في عام 2014، احتفظ كيبيل كما يقول، بصورة مكان واحد، حيث تعيش كل تشكيلات المدينة في "صداقة" تتيح لها، عبر العمل والقيم المشتركة، تخطي التفكير الطائفي والمجموعتي الضيق، هذا المكان هو المدرسة. ويأمل الكتاب أن يكون قد نجح في تقديم البراهين، على أنه من الضروري في مضمار مكافحة التطرف والإرهاب أن توضع السياسات العامة، ويفتح النقاش الوطني العام بالاعتماد على المعارف التي لا تزال تنتجها الجامعات الفرنسية.

> "كان على الكاتب التعمق أكثر في دراسة التوازي ما بين الظاهرتين الإسلامية الجهادية واليمينية الشعبوية المتطرفة التي تجتاح في هذه الأيام أوروبا كلها"

كغيره من المثقفين والفلاسفة أمثال ألان فنكلكرو وجان كالافاني وأريك زمور وكارولين هوارست، وقع الكاتب في بعض المغالطات والأخطاء الشائعة، عندما يؤكد مثلًا أن مصطلح الإسلاموفوبيا ابتدعه الملالي الإيرانيون في عام 1979 ضد النساء المسلمات اللواتي يرفضن ارتداء الحجاب، قبل أن يعود إلى الانتشار مع قضية سلمان رشدي. لكن الحقيقة أن هذه المفردة ولدت في عام 1910 على يد ألان كيليان[2] في كتابه "السياسة المسلمة لفرنسا في أفريقيا الغربية". كذلك ربما كان على الكاتب التعمق أكثر في دراسة التوازي ما بين الظاهرتين الإسلامية الجهادية واليمينية الشعبوية المتطرفة التي تجتاح في هذه الأيام أوروبا كلها ولا تقف عند الحدود الفرنسية. ولكن على الرغم من بعض المآخذ يبقى الكتاب ضروريًا لمن يريد فهم مسار تطور الظاهرة الجهادية، وبتوسع الإسلام الراديكالي في فرنسا.

المراجع

Quellien, Alain. *La politique musulmane dans l'Afrique occidentale française*. Paris: Émile Larose, 1910.

Kepel, Gilles. *Les banlieues de l'islam*: *Naissance d'une religion en France*. Paris: Ed du Seuil, 1987.

2 Alain Quellien, *La politique musulmane dans l'Afrique occidentale française* (Paris: Émile Larose, 1910), p. 133.



صـدر حديـثًا

التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة

صدر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب "التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة" (1056 صفحة، موثقًا ومفهرسًا)، يضمّ اثنين وثلاثين بحثًا محَكّمًا قدّمها مشاركون في المؤتمر الثالث للدراسات التاريخية الذي أقامه المركز في بيروت في الفترة 22-24 نيسان/ أبريل 2016، إذ اجتمعوا ليعرفوا إنْ كان ثمة تاريخ للعرب وحدهم، أو تاريخ واحد للعرب، وليبحثوا في مسألة التحقيب التاريخي العربي.

مذكرات وشهادات

دلال البزري

دفاتر الحرب الأهلية اللبنانية

(١٩٧٥-١٩٩٠)



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies



دفاتر الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)

سوف تجد دائمًا سببًا للكتابة عن الحرب. إنها تقرر حيوات الناس. هكذا تقدّم دلال البزري لكتابها "دفاتر الحرب الأهلية اللبنانية"، الصادر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (216 صفحة بالقطع الصغير، مفهرسًا)، في سلسلة "مذكرات وشهادات". تؤكد البزري أن هذه الدفاتر ليست سعيدة كما كانت عليه السنوات التي سبقت الحرب، "لكن مأساويتها محدودة، كما كانت الحرب الأهلية اللبنانية محدودة بجغرافيتها، لم تتجاوز الحدود اللبنانية؛ عكس الحرب السورية، ذات القعر اللانهائي، التي أشعلت شظاياها نيرانًا كانت هامدة، قريبًا منها وبعيدًا عنها".



مجلة **سياسات عربية** مجلة محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2307-1583). وقد صدر عددها الأول في آذار/ مارس 2013. وهي مجلة محكّمة تصدر مرة واحدة كلّ شهرين، ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. وبعد ثلاث سنوات من الخبرة، والتفاعل مع المختصين والمهتمين، صدر خلالها من المجلة ثمانية عشر عددًا، أعادت المجلة هيكلة نفسها بما يتوافق مع المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

تُعنى المجلة بالمقالات والدراسات والبحوث وبالأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والسياسات المقارنة، والنظم المؤسسية الوطنية أو الإقليمية والدولية، بما في ذلك دراسات الحالات والسياسات، وعمل النظم السياسية والسلوك السياسي للحكومات والقوى السياسية والاجتماعية والحزبية وسائر الفاعلين الاجتماعيين - السياسيين، واتجاهات المجتمع المدني والمشاركة السياسية والاجتماعية. ويندرج في هذا السياق اهتمامها بالسياسات العمومية وبالدراسات الأمنية والإستراتيجية وقضايا الديبلوماسية والتعاون الدولي، ودراسات الرأي العام وقضايا الهجرة والتهجير والحروب والصراعات الأهلية وقضايا حقوق الإنسان. وتهتم بصورة خاصة بمرحلة الانتقال السياسي العامة الجارية في الوطن العربي، ولا سيما منها مراحل الانتقال الديمقراطي على المستويات السياسية كافة، وما يتعلق بها من جوانب قانونية دستورية ومؤسسية.

إضافةً إلى الهيئتين التحريرية والاستشارية، تستند المجلة في عملها إلى وحدتين نشطتين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هما "وحدة تحليل السياسات" ووحدة "المؤشر العربي" الذي يصدر تقريره كلّ عام. وتتكامل في عملها مع برنامج العلوم السياسية في معهد الدوحة للدراسات العليا، ومع برنامج "التحوّل الديمقراطي" في المركز.

تعتمد مجلة "**سياسات عربية**" المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا معدّا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًّا أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.
- الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو (100 - 125) كلمة لكل لغة، والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص، ويقدّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصّل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة بيبليوغرافية تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية(الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز(ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
- لا تنشر المجلة مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أقرّت إلّا بشكل استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وفي هذه الحالة على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألّا يتجاوز عدد كلماتها 2800 - 3000 كلمة. ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- تفرد المجلة بابًا خاصًا للمناقشات لفكرة أو نظرية أو قضية مثارة في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية لا يتجاوز عدد كلمات المناقشة (2800 - 3000) كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000 - 8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي اكسل(Excel) أو وورد(Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسَل صورًا.

– **رابعًا:** يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به محكّمان من المحكّمين المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين - القرّاء في المركز. وفي حال تبايُن تقارير المحكّمَين، يحال البحث إلى محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.

– **خامسًا:** تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخص آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (ملحق 2).

- تلتزم المجلة جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية التي تقدّمها للبحث... إلخ.
- يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

- لا تدفع المجلة مكافآت ماليّة عن الموادّ - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

ملحق 1:
أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.
- كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال:

- السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

- ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

- محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

- حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي". **إستراتيجيات**. المجلد 15. العدد 1 (2009).

مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، **الغارديان**، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير"، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: ......http://www

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

"ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%"، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB

- "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

ملحق 2

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكّمين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.
- تعتمد مجلات المركز محّكمين موثوقين ومجرّبين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.

- تلتزم المجلة إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسبابه.
- تلتزم مجلات المركز جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.
- قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
- تتقيد المجلات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في بحوثهم الخاصة.
- النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.
- حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
- تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
- المجانية. تلتزم مجلّات المركز العربي بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflict of interests: Editors and peer-reviewers should not consider manuscripts in which they have conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.
10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer-review must be kept confidential and cannot be used for personal research.
11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer-reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.
12. Siyasat Arabiya's editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before getting the authorization from the journal in question.
13. Siyasat Arabiya does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says," *The Guardian,* 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: http://bit.ly/2k97Wxw

Policy Analysis Unit-ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background," *Assessment Report,* The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: http://bit.ly/2j36v5S

Annex II

Ethical Guidelines for Publication in Siyasat Arabiya

1. Siyasat Arabiya's editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer-reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third peer-reviewer will be selected.
2. Siyasat Arabiya relies on an accredited pool of experienced peer-reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. Siyasat Arabiya adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (editor-in-chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer-reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and related to possible benefits must be kept confidential and cannot be used for obtaining personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. Siyasat Arabiya's editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify in case of rejection, specifying the reasons.
7. The journal remains committed to providing quality professional *copy editing*, *proof reading and online publishing service*.

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma*: *A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge*: *The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220-221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

Gibbons, Michael et al., *The New Production of Knowledge*: *The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

Periodicals

Author's name, "article title," *journal title*, volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic," *Classical Philology*, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic." *Classical Philology*. no. 104 (2009),.

Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N.B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), "The article or report title," series name (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: http://www...

rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 2,800 and 3,000 words in length.

j. *Siyasat Arabiya* has a special section for discussions of a topical idea, theory, or issue in political science and international relations. Such contributions should be no longer than 2,800-3,000 words and are subject to the same peer-review rules as articles.

4. The peer review process for *Siyasat Arabiya* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary reviewers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two reviewers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish with modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

5. *Siyasat Arabiya's* editorial board adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. The journal does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication. In the final production stages, the order of articles published in specific editions is decided on purely technical grounds.

Annex I

Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, *Title of Book*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma*: *A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99-100.

Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.), (London: Cape, 1988), pp. 242-55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.

3. All submissions must include the following elements:

a. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.

b. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at. These must be provided in one English, and one Arabic version.

c. The research paper must include the following: a specification of the research problematic; an explanation of the significance of the topic; specification of thesis or arguments; review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; description of research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.

d. All research papers submitted for consideration must include a complete bibliography covering all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be cited in the original language in which the source was written. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).

e. Research papers must normally be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of references, charts and tables, and appendices. The editors reserve the right to publish articles of longer length in exceptional circumstances.

f. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.

g. Submitted research must fall within the aims and research interests of the journal.

h. Extracts or chapters from doctoral theses and other student projects are only published in exceptional circumstances. In such cases, the researcher should point this out clearly, and provide full information about the thesis, including the title, the awarding institution and date of award.

i. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous 3 years. Book reviews are subject to the same standards of



Siyasat Arabiya: A Peer Reviewed Journal in Political Science

Siyasat Arabiya is a bi-monthly peer reviewed academic journal published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN 2307-1583) dedicated to political science, international relations, strategic affairs and public policy. First published in March 2013, the journal is overseen by an academic editorial board and an actively engaged board of international advisers.

Contributions in *Siyasat Arabiya* are drawn from all fields of political science including international relations, comparative politics, and national, regional, and international institutional systems. The journal publishes critical insights into the operation of political systems, the behavior of governments and political parties as well as the trends in civil society and social and political participation more broadly. This is complemented with publications covering public opinion, issues of migration and forced migration, war, civil war, conflict and human rights issues. Particular attention is paid to the present-day political transition in the Arab world, especially democratization at all political levels and its legal-constitutional and institutional aspects.

In addition to the editorial and advisory boards, the journal relies on two units active within the Arab Center of Research and Policy Studies (ACRPS): the Policy Analysis Unit and the Arab Opinion Index, which produces an annual report on public opinion across the Arab world. The journal's work is also closely linked to the political science program at the Doha Institute for Graduate Studies and the Program for the Study of Arab Democratization within the ACRPS.

Publication in *Siyasat Arabiya* is governed by a strict code of ethics guiding the relationship between the editorial staff and contributors. With three years of experience and interaction with specialists and contributors the journal was recently (Spring, 2016) restructured to bring it in line with international standards of academic publishing. Submission to and publication in *Siyasat Arabiya* must therefore adhere to the following guidelines:

1. Original work which is submitted exclusively for publication within the journal. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Siyasat Arabiya*. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.



دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org



قسيمة الاشتراك

الاسم ________________

العنوان البريدي ________________

البريد الإلكتروني ________________

عدد النسخ المطلوبة ________________

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز



Invitation to submit papers



The editors of *Siyasat Arabia* invite scholars to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Siyasat Arabia*, published bi-monthly in Arabic, covers the range of specialisms within political science and strategic studies, including international relations, geopolitics and geostrategic studies. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to further and deepen debate around these topics for diverse audiences of professional scholars and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.



All submissions intended for publication should be sent by email:

siyasat.arabia@dohainstitute.org

Address all correspondence to the Editor-in-Chief